تتبع

زلات العلماء المتقدمين

الخطر العظيم على الأمة

الإنصاف

بين رد الخطإ وحفظ المقام

علاء الدين محمد رجب

تتبع

زلات العلماء المتقدمين

الخطر العظيم على الأمة

خواطر حول الانصاف

بين رد الخطأ وحفظ المقام

علاءالدين محمد رجب

المؤلف : علاءالدين محمد رجب
الطبعة : الطبعة الأولى
سنة النشر :2026 م
المقاس : 24x17سم

حقوق النشر :© جميع الحقوق محفوظة للمؤلف والناشر.
رقم الايداع 2442 / 1448
الترقيم الدولي IBSN : 978-603-06-82775-05

التصنيف : فكر إسلامي / تربية نفسية / أخلاق رقمية

حقوق النشر والتداول

كُتب هذا الكتاب ابتغاء النفع العام، والمشاركة في بناء وعي شرعي وعلمي أكثر اتزانًا في التعامل مع زلّات العلماء، ولا سيما العلماء المتقدمين؛ جمعًا بين ردّ الخطأ إذا ثبت، وحفظ مقام أهل العلم وفضلهم، وصيانة اللسان والقلب من التشهير، والتتبع، والظلم.

ويأذن المؤلف إذنًا عامًا بنسخ هذا الكتاب، وتداوله، وطباعته، وتصويره، واقتباسه، ونشره، ومشاركته عبر الوسائل الورقية والإلكترونية، وتحويله إلى مواد صوتية أو مرئية أو تعليمية أو توعوية، متى كان ذلك بقصد النفع، والتعليم، والإصلاح، ونشر الوعي، دون تحريف أو بتر مخلّ أو استعمال يخرج عن مقصده.

ويجوز للقراء، وطلبة العلم، والدعاة، والمربين، والباحثين، والمؤسسات التعليمية والدعوية والإعلامية، الانتفاع بما في هذا الكتاب في الدروس، والمحاضرات، والندوات، والبرامج التربوية، ولا يشترط لذلك إذن خاص من المؤلف ولا مقابل مادي، ويستحب عند النقل الكامل أو الاقتباس المطول الإشارة إلى اسم الكتاب ومؤلفه حفظًا للأمانة العلمية .ولا تجيز هذه الإباحة نسبة الكتاب إلى غير صاحبه، أو تحريف عباراته، أو اقتطاع نصوصه من سياقها، أو استعماله في الخصومات، أو التشهير بالعلماء، أو إسقاط أقدارهم، أو تبرير الغلو في الأشخاص، أو الطعن في التراث وأهله بغير علم وعدل وورع.

فالغاية من هذا العمل أن يكون عونًا على الإنصاف: نحب الحق فوق الرجال، ونردّ الخطأ دون ظلم، ونحفظ لأهل العلم فضلهم دون تقديس، ونسأل الله أن يجعل هذا الجهد خالصًا لوجهه، نافعًا لعباده، سببًا في حفظ العلم، وصيانة الألسنة، وإحياء العدل والرحمة بين المسلمين.

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

المحتويات

- المقدمة
- منهج الكتاب وحدوده
- معنى الإنصاف
- الحماقة طلب عالم بلا زلة
- حين يتحول العلم إلى منصة مباهاة
- معنى زلة العالم والفرق بينها وبين الانحراف المنهجي
- البيئة التي خرج منها هؤلاء
- البيئة الرقمية و مكافأة متتبعي الزلات
- لماذا يكون تتبع زلات العلماء المتقدمين أخطر من نقد خطأ معاصر؟
- مراعاة المراحل العلمية في حياة العلماء المتقدمين
- أصل المسألة بين رد الخطأ وحفظ المقام
- خطورة تتبع العورات حين يتحول إلى منهج في قراءة التراث
- من الذي يصلح لتبيين خطأ العالم؟
- ضوابط عملية قبل تبيين خطأ العالم
- العلوم المطلوبة لمن يتكلم في التراث القديم
- هل تكفي القراءة والاستماع وحدهما لفهم التراث؟
- نقل كلام الأقران بين الاعتبار والتحذير من سوء الاستعمال
- تحرير قاعدة: كلام الأقران يطوى ولا يروى
- أصناف الناس في التعامل مع زلات العلماء
- التحليل النفسي لظاهرة تتبع الزلات والعورات
- أثر فوضى تتبع الزلات على الأمة
- علامات التمييز بين الناصح ومتتبع العورات
- الهروب من واجبات الحاضر إلى معارك التراث الآمنة
- تتبع زلات العلماء ومشاريع تفكيك المرجعية الإسلامية
- مآلات إسقاط المرجعيات: الحركات الاستشراقية والتفكيكية

- تقاطع متتبعي زلات العلماء مع منكري السنة
- خدمة متتبعي زلات العلماء للخوارج والفرق الضالة
- كيف يتعامل القارئ غير المتخصص مع زلة منسوبة إلى عالم؟
- خلاصة المنهج عند غير المتخصص
- ضوابط الإنصاف عند الكلام في زلات العلماء عند طلبة العلم
- علامات على طريق طالب العلم
- بين النصيحة والتشهير
- فقه الدليل والقفز فوق الإنتاج الفقهي لعلماء الأمة
- تحرير معنى الإجماع ومراتبه
- مخالفة الإجماع ومخالفة الجمهور: بين التحقيق والتشنيع
- الخلاف السائغ المعتبر والخلاف غير المعتبر
- فقه الأعذار: لماذا يخالف العالم النص الظاهر أو الإجماع المحكي؟
- ما يطلبه الجمهور : المتلقي المحفز وصناعة موجات الغضب
- التواجد الرقمي وعولمة الخطأ العلمي
- صيانة اللسان الرقمي: أدبيات النقد على وسائل التواصل الاجتماعي
- الخاتمة
- مصطلحات لا بد من تحريرها
- المراجع
- معجم المصطلحات النفسية

المقدمة

الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره ونتوب إليه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، جعل العدل ميزانا بين عباده، ونهى عن الظلم والبهتان وتتبع العورات، وأشهد أن سيدنا محمدا عبده ورسوله، إمام المتقين، وسيد المرسلين، ومعلّم الناس الخير، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

فعلماء المسلمين ليس فيهم أحد معصوم بعد رسول الله ﷺ. فالعالم، مهما علا قدره، واتسع علمه، وكثر نفعه، يبقى بشرا يجتهد فيصيب ويخطئ، ويرجح فيوافق الصواب مرة، ويجانبه مرة، وقد يقول القول في مرحلة من مراحل عمره العلمي ثم يرجع عنه، وقد يطلق العبارة في سياق مخصوص ثم يساء فهمها إذا نزعت من موضعها، وقد يتكلم بلسان مدرسة علمية أو بيئة استنباطية لا يدركها من يقرأ كلامه بعد قرون بعين متعجلة.

ومن أصول الدين والعقل أن الحق لا يعرف بمجرد الرجال، ولا يرد لأن فلانا خالفه، ولا يقبل لأن فلانا قاله. فالميزان الأعلى هو الوحي والدليل، وما وافق الحق قبل، وما خالفه رد. غير أن هذا الأصل العظيم لا يجوز أن يتحول إلى باب من أبواب الجفاء مع العلماء، ولا إلى ذريعة لهتك أقدارهم، وتتبع عثراتهم، والتشنيع عليهم، وإسقاط تاريخهم كله بزلة أو عبارة أو اجتهاد مرجوح.

فالشريعة التي أمرت باتباع الحق، هي نفسها التي نهت عن الظلم، والبهتان، وتتبع العورات، وسوء الظن، والغيبة، وأكل لحوم الناس. وإذا كان ذلك واجبا في حق عامة المسلمين، فهو في حق أهل العلم أولى وأشد؛ لأن الطعن في العالم لا يقف أثره عند شخصه، بل يتعداه إلى كتبه، وطلابه، ومدرسته، وميراثه العلمي، وما نفع الله به الأمة من علمه.

وتزداد المسألة خطورة حين يتعلق الأمر بالعلماء المتقدمين؛ لأنهم لم يعودوا بيننا ليوضحوا مرادهم، أو يبينوا سياق عباراتهم، أو يجيبوا عما ينسب إليهم، أو يشرحوا ما تطور من أقوالهم. كما أن كثيرا من إنتاجهم وصل إلينا عبر نسخ، وروايات، واختصارات، وشروح، ونقول، وتلاميذ، وقد يقع في ذلك تصحيف، أو اختصار، أو اضطراب في النسبة، أو إساءة فهم.

ومن هنا فإن الحديث عن زلات العلماء، وبخاصة العلماء المتقدمين، ليس بابا سهلا يفتحه كل من قرأ نصا، أو عثر على عبارة، أو نقل طعنا عن مخالف. بل هو باب دقيق يحتاج إلى علم، وعدل، وورع، وفهم للتاريخ، وإدراك للمناهج، ومعرفة بمقامات الرجال، وتمييز بين الخطأ العارض والانحراف المنهجي، وبين النقد العلمي والتشهير، وبين النصيحة وتتبع العورات.

إن من أعظم نعم الله على هذه الأمة أن حفظ لها دينها، فحفظ كتابه، وحفظ سنة نبيه ﷺ، وقيض عبر القرون علماء ورثة، حملوا العلم، وشرحوا الوحي، وبينوا الأحكام، وردوا الشبهات، وعلّموا الناس كيف يعبدون ربهم على بصيرة.

ولم يكن هؤلاء العلماء أنبياء معصومين، ولا ملائكة لا يخطئون، بل كانوا بشرا يجتهدون، فيصيبون ويخطئون، ويرجحون فيوفقون حينا ويجانبون الصواب حينا. ولكنهم، مع خطئهم البشري، كانوا حملة علم، وأهل فضل، وأصحاب سبق، وأبوابا دخلت منها الأمة إلى فهم كتاب ربها وسنة نبيها.

ومن هنا كان الواجب على المسلم أن يجمع بين أمرين عظيمين: أن يحب الحق أكثر من الرجال، فلا يقبل الخطأ من أحد كائنا من كان، وأن يعرف لأهل العلم أقدارهم، فلا يجعل زلاتهم طريقا إلى التشنيع عليهم، ولا عثراتهم معولا لهدم تاريخهم، ولا أخطاءهم بابا لإسقاط ثقة الناس بالعلم كله.

فعن تميم الداري رضي الله عنه قال رسول الله ﷺ: **"الدين النصيحة". قلنا: لمن؟ قال: "لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين، وعامتهم"** رواه مسلم في صحيحه، كتاب الإيمان.

إننا نعيش في زمن صارت فيه الكلمة أسرع من التثبت، وصار المقطع المبتور أسبق إلى الناس من البحث المنصف، وصار بعض الناس يقرأ كتب العلماء لا ليتعلم، ولا لينتفع، ولا ليفهم، بل ليفتش عن عثرة، أو يقتنص عبارة، أو يخرج زلة من سياقها، ثم ينشرها بين الناس كأنه اكتشف سرا غاب عن الأمة قرونا.

وهذا مسلك خطير، لا لأنه يرد الخطأ، فرد الخطأ واجب إذا تبين، ولكن لأنه يتجاوز رد الخطأ إلى هدم المخطئ، ويتجاوز بيان الزلة إلى تتبع العورة، ويتجاوز النصح إلى التشهير، ويتجاوز الغيرة على الدين إلى الشماتة بحملة الدين.

فليس العدل أن نغلو في العلماء حتى نجعلهم فوق النقد، وليس العدل أن نجفو عنهم حتى نجعل كل خطأ منهم سببا لإسقاطهم. إنما العدل أن نقول: رحم الله علماء الأمة، نفعنا الله بعلمهم، غفر لهم زلاتهم، هذا موضع أصابوا فيه فنقبله، وهذا موضع أخطأوا فيه فلا نتابعهم عليه، وبقي فضلهم محفوظا.

والمشكلة ليست في رد الخطأ؛ فالخطأ مردود على قائله كائنا من كان. وإنما المشكلة في تحويل زلة العالم إلى معول لهدمه، أو تحويل اختلافه في مسألة إلى دليل على ضلاله، أو جعل كلام خصومه وأقرانه وحده مادة لإسقاطه، أو قراءة تراثه بعقلية المفتش عن العيوب لا الباحث عن الحق.

المقصود بهذا البحث لم يكن لينفي وجود الخلافات العلمية القديمة بين مدارس المسلمين، أو أن يصورها كأنها أمر طارئ أحدثه المعاصرون. فالخلاف بين أهل الحديث والأشاعرة، وما اتصل به من مسائل الصفات والكلام والمنهج

في تقرير العقيدة، خلاف قديم معروف، شغل عقول كبار العلماء، وبذل فيه أئمة من الفريقين أعمارا من النظر والبحث والمناظرة والتصنيف والردود.

ولم يكن هذا الخلاف، في جملته، خلافا بين أهل علم وجهال، ولا بين أهل دين وأهل هوى بإطلاق، بل كان في كثير من صوره خلافا بين علماء ينتسبون إلى الإسلام، ويعظمون الوحي، ويطلبون نصرة ما يرونه حقا، وإن اختلفت طرائقهم في الفهم والاستدلال والتقرير.

غير أن هذا الخلاف، على شدته في بعض المراحل، بقي في أكثر أحواله دائرا داخل طبقات أهل العلم وطلابه، وفي مجالس النظر، وكتب الردود، وحلقات المناظرة، لا في ساحات العامة ولا بين من لا يحسنون فهم أصوله ومصطلحاته ومآلاته.

ولذلك لم ينته الخلاف عبر القرون، لا لقلة من بحثه، ولا لعجز العلماء عن الكلام فيه، بل لأنه من المسائل العميقة المتشعبة التي تتداخل فيها النصوص، واللغة، والاصطلاح، وأصول الاستدلال، والميراث المدرسي، وأثر البيئات العلمية.

ومن الخطأ البين أن تنقل هذه المباحث الدقيقة اليوم إلى العامة في صورة مقاطع مبتورة، أو عناوين مثيرة، أو أحكام إسقاط متبادلة، كأن القارئ غير المتخصص قادر في دقائق معدودة على حسم ما أنفق فيه أعلام الأمة قرونا من البحث والجدل والتحرير.

وهذا البحث محاولة مبدأية لبيان خطورة ظاهرة تتبع زلات العلماء المتقدمين، وبيان الفرق بين النقد العلمي المنضبط وبين التشهير، وذكر الضوابط التي ينبغي مراعاتها عند الكلام في أخطاء أهل العلم، مع تصنيف أبرز المواقف النفسية والمنهجية التي يقع فيها الناس عند التعامل مع زلات العلماء.

نسأل الله تعالى أن يجعل هذا العمل خالصا لوجهه الكريم، وأن يجعله عونا على العدل والإنصاف، وسببا في حفظ ألسنتنا وقلوبنا من الظلم والبغي وسوء الظن وتتبع العورات. اللهم علمنا ما ينفعنا، وانفعنا بما علمتنا، وزدنا علما وفقها وورعا وأدبا. اللهم ارزقنا حب الحق والانقياد له، وارزقنا معرفة أقدار أهل العلم، فلا نغلو فيهم غلو تقديس، ولا نجفو عنهم جفاء إسقاط وتشنيع.

اللهم اغفر لعلماء الأمة، أحيائهم وأمواتهم، وارفع درجاتهم، واجزهم عنا وعن الإسلام والمسلمين خير الجزاء، وتجاوز عن زلاتهم، وانفعنا بصوابهم، واجعلنا ممن يرد الخطأ بعلم ورحمة، ويحفظ الفضل بعدل وإنصاف. اللهم طهر قلوبنا من الغل، وألسنتنا من البهتان، وأقلامنا من الظلم، واجعل قيامنا لك، وشهادتنا بالقسط، وكلامنا في عبادك موزونا بميزان التقوى.

ربنا لا تجعل في قلوبنا غلا للذين آمنوا، ربنا إنك رؤوف رحيم. وصلى الله وسلم وبارك على سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين.

الفقير الى رحمة ربه
علاءالدين محمد رجب

تم الفراغ منه يوم
6 محرم 1448 21 يونيو 2026
بين دمنهور والقاهرة والرياض

منهج هذا الكتاب وحدوده

لم يكن مقصودي من هذا الكتاب أن يمنع نقد العلماء، ولا أن يجعل أقوالهم فوق المراجعة، ولا أن يدعو إلى تقديس الأشخاص أو تعطيل النظر في الأدلة. فالعصمة ليست لأحد بعد رسول الله ﷺ، وكل عالم يؤخذ من قوله ويرد، ويقبل منه ما وافق الحق، ويرد عليه ما خالف الدليل.

كما أن المقصود ليس تبرير الأخطاء، ولا إخفاء الزلات، ولا إسكات البيان العلمي عند الحاجة إليه. فقد يكون رد الخطأ واجبا إذا انتشر بين الناس، أو ترتب عليه تلبيس في الدين، أو خشي من بقائه ضرر على العامة أو طلبة العلم. لكن هذا البيان لا بد أن يكون بعلم وعدل وورع، لا بجهل وتشنيع وتتبع للعورات.

إنما مقصود هذا الكتاب أن يضبط باب الكلام في زلات العلماء، وخاصة العلماء المتقدمين، بضوابط الإنصاف والأدب؛ حتى لا يتحول رد الخطأ إلى هدم للمقام، ولا يتحول النقد العلمي إلى تشهير، ولا تتحول الغيرة على الحق إلى قسوة على أهله وحملته.

فبين طرفين مذمومين يسير هذا الكتاب: طرف يغلو في العلماء حتى يكاد يجعلهم فوق النقد، وطرف يجفو عنهم حتى يجعل كل خطأ سببا لإسقاطهم. والأول يحجب الحق باسم المحبة، والثاني يهدم العدل باسم الغيرة. أما الطريق الوسط فهو أن نحب الحق فوق الرجال، وأن نحفظ للرجال أقدارهم فيما أصابوا فيه ونفعوا به.

ويعتني هذا الكتاب خاصة بخطر تتبع زلات العلماء المتقدمين؛ لأن المتقدم لا يستطيع أن يبين مراده، ولا يشرح سياق كلامه، ولا يدفع عن نفسه سوء الفهم، ولا يوضح ما رجع عنه أو استقر عليه قوله. كما أن نصوص المتقدمين قد تصل

إلينا عبر نسخ وروايات ونقول وشروح واختصارات، مما يوجب مزيدا من التثبت والتحري قبل الحكم والنشر.

ولذلك فإن هذا الكتاب لا يخاطب العلماء الراسخين في مقام البحث والتحرير، فلهؤلاء أدواتهم ومجالسهم ومناهجهم، وإنما يخاطب القارئ العام، وطالب العلم، والداعية، والكاتب، وكل من قد يقع بين يديه نص منسوب إلى عالم، أو زلة مشهورة، أو مقطع مقتطع، فيحتاج إلى ميزان يحفظ له دينه ولسانه وقلبه.

وحدود هذا الكتاب أنه ليس دراسة تفصيلية في تراجم العلماء، ولا بحثا متخصصا في مسائل الخلاف العقدي أو الفقهي أو الأصولي، ولا حكما على مدرسة بعينها أو إمام بعينه، وإنما هو رسالة في المنهج والأدب والإنصاف؛ غايتها أن تذكر القارئ بأن العدل واجب حتى مع المخطئ، وأن النصيحة لا تكون بالتشهير، وأن حفظ مقام العلم من حفظ الدين.

ولا يقصد هذا الكتاب أن يقدم حكما تفصيليا في كل زلة منسوبة إلى عالم، ولا أن يحسم مسائل الخلاف العقدي أو الفقهي أو الأصولي التي طال فيها نظر العلماء، ولا أن يغني القارئ عن الرجوع إلى أهل العلم والاختصاص عند النوازل والمسائل الدقيقة.

وإنما يقصد إلى وضع أصول عامة وضوابط منهجية وأخلاقية تعين القارئ العام، وطالب العلم، والداعية، والكاتب، وكل من يتعامل مع تراث العلماء المتقدمين، على التفريق بين رد الخطأ وتتبع العورات، وبين النقد العلمي والتشهير، وبين حفظ مقام العالم والغلو فيه؛ حتى يبقى الميزان قائما على تعظيم الدليل، وصيانة اللسان، وحفظ أقدار أهل العلم، والعدل في قراءة التراث.

وهذا الكتاب، في حقيقته، ليس نهاية الطريق، بل بدايته. ولا أدعي له الكمال، ولا أزعم أني بلغت فيه الغاية، أو أحطت بكل جوانب هذا الباب الدقيق. وإنما

هو محاولة بشرية في باب شريف، كتبتها ابتغاء النفع، وحرصا على العدل، ورغبة في أن نقترب من ميزان الإنصاف ما استطعنا. وما كان فيه من صواب فمن فضل الله وتوفيقه، وما كان فيه من خطأ أو نقص أو لبس فمني ومن قصور فهمي وعملي، وأسأل الله أن يغفره وأن يدلني على تصحيحه.

فمن قرأ هذا الكتاب فليقرأه بهذا المعنى: لا ليجد فيه دعوة إلى السكوت عن الخطأ، ولا إذنا بتتبع العورات، بل ليجد فيه ميزانا بين الأمرين: رد الخطأ إذا ثبت، وحفظ قدر العالم إذا ثبت فضله. فلا نقد بلا علم، ولا محبة بلا عدل، ولا إنصاف بلا ورع، ولا نصيحة بلا رحمة.

فعن أبو هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا أو ليصمت"** رواه البخاري ومسلم.

ومن وجد في هذا الكتاب زلة فليصلحها، أو خطأ فليبينه، أو نقصا فليكمله، أو لبسا فليوضحه، أو عبارة تحتاج إلى تهذيب فليدلني عليها. فإن إصلاح ما بدأت، وإكمال ما نقصت، وتقويم ما زللت فيه، من أجمل الهدايا التي تهدونها إلي، ومن أعظم صور النصيحة التي أرجوها من أهل العلم والفضل والقراء المنصفين.

عن زيد بن أرقم رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"اللهم إني أعوذ بك من علم لا ينفع، ومن قلب لا يخشع، ومن نفس لا تشبع، ومن دعوة لا يستجاب لها".** رواه مسلم في صحيحه.

فهذا الكتاب إنما كتب ليخدم معنى الإنصاف وتصحيح الخطأ، وأولى الناس بهذا المعنى مؤلفه قبل قارئه.

معنى الإنصاف

الإنصاف من أعظم أخلاق الشريعة، وهو أوسع من مجرد العدل في الحكم؛ لأنه عدل مع حضور داعي الهوى، وصدق عند قيام الخصومة، وأمانة عند القدرة على الانتقاص، ورحمة عند بيان الخطأ. فالإنسان قد يعدل مع من يحب، وقد ينصف من يوافقه، لكن حقيقة الإنصاف تظهر حين يتكلم عن مخالفه، أو يرد خطأ من يعظمه، أو يحكم على من بينه وبينه خصومة، أو يزن رجلا اجتمع فيه فضل وخطأ، وصواب وزلة، وحسنات ونقائص.

والإنصاف أن تعطي كل ذي حق حقه: فلا ترفع أحدا فوق منزلته، ولا تنزله دون قدره؛ ولا تجعل الصواب باطلا لأنه صدر ممن تخالفه، ولا تجعل الخطأ حقا لأنه صدر ممن تحبه. وهو أن تحب الحق أكثر من الرجال، وأن تحفظ للرجال أقدارهم بقدر ما قام بهم من علم وفضل ونفع، دون أن تجعل ذلك حجابا يمنع رد خطئهم أو بيان ما خالفوا فيه الدليل.

وقد قرر القرآن هذا الأصل في آيات جامعة، منها قول الله تعالى: ﴿**يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ لِلَّهِ شُهَدَآءَ بِٱلْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَـَٔانُ قَوْمٍ عَلَىٰٓ أَلَّا تَعْدِلُوا۟ ۚ ٱعْدِلُوا۟ هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ خَبِيرٌۢ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾**﴾ سورة المائدة: 8

فهذه الآية أصل عظيم في الإنصاف؛ إذ تأمر المؤمنين أن يكون قيامهم لله لا للنفس، وأن تكون شهادتهم بالقسط لا بالعصبية، ثم تنهى أن يحملهم بغض قوم أو شنآنهم على ترك العدل. فالعدل لا يسقط بالبغض، والخصومة لا تبيح الجور، والمخالفة لا تفتح باب الظلم. ولهذا ختمت الآية بقوله تعالى: ﴿**ٱعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ**﴾، فكأنها ترد ميزان الحكم من الانفعال إلى التقوى، ومن حظ النفس إلى مراقبة الله.

وقال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ كُونُوا۟ قَوَّٰمِينَ بِٱلْقِسْطِ شُهَدَآءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰٓ أَنفُسِكُمْ أَوِ ٱلْوَٰلِدَيْنِ وَٱلْأَقْرَبِينَ ۚ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَٱللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا ۖ فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟ ۚ وَإِن تَلْوُۥٓا۟ أَوْ تُعْرِضُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٣٥﴾﴾ سورة النساء: 135. وفي هذه الآية يبلغ معنى الإنصاف غايته؛ إذ لا يطلب العدل مع البعيد فقط، بل حتى مع النفس، والوالدين، والأقربين. فالقرابة لا تبيح المحاباة، والمكانة لا تمنع البيان، والفقر أو الغنى لا ينبغي أن يؤثر في الحكم. ثم جاء التحذير البالغ: ﴿فَلَا تَتَّبِعُوا۟ ٱلْهَوَىٰٓ أَن تَعْدِلُوا۟﴾؛ لأن أكثر ما يفسد الإنصاف هو الهوى، سواء كان هوى المحبة أو هوى الكراهية.

وقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟ وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ ۖ وَبِعَهْدِ ٱللَّهِ أَوْفُوا۟ ۚ ذَٰلِكُمْ وَصَّىٰكُم بِهِۦ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ ﴿١٥٢﴾﴾ سورة الأنعام: 152 . وهذه الآية تجعل العدل في القول وصية ربانية؛ فاللسان قد يظلم كما تظلم اليد، والكلمة قد تهدم كما يهدم الفعل. ومن هنا كان الكلام في العلماء، والأحياء والأموات، والخصوم والمخالفين، داخلا في هذه الوصية: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَٱعْدِلُوا۟﴾. فليس العدل مقصورا على القضاء بين المتخاصمين، بل يدخل في المقال، والحكم، والنقل، والتعليق، والرد، والتقييم.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَبْخَسُوا۟ ٱلنَّاسَ أَشْيَآءَهُمْ وَلَا تَعْثَوْا۟ فِى ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴿١٨٣﴾﴾ سورة الشعراء: 183 . والبخس لا يكون في الأموال وحدها، بل يكون في الأقدار، والفضائل، والعلوم، والمناقب، والسوابق. فمن ذكر زلة العالم وكتم فضله، فقد بخسه حقه. ومن ضخم خطأه حتى غطى به عمره كله، فقد بخسه قدره. ومن نقل عنه أسوأ ما قيل فيه، وترك ما عرف من علمه ونفعه، فقد أبعد عن الإنصاف، وإن زعم أنه ينصر الحق.

ومن تمام هذا الباب قول الله تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ ۚ إِنَّ ٱلسَّمْعَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُؤَادَ كُلُّ أُو۟لَـٰٓئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْـُٔولًا ﴿٣٦﴾﴾ سورة الإسراء: 36 وهذه الآية أصل في التثبت، ومن لم يتثبت لم ينصف. فلا يجوز أن يبنى الحكم على

نقل مبتور، أو مقطع مجتزأ، أو عبارة خرجت من سياقها، أو كلام خصم لم يراجع، أو فهم لم يعرض على أهل العلم. فالسمع مسؤول عما تلقى، والبصر مسؤول عما رأى، والفؤاد مسؤول عما اعتقد وحكم.

وقد جاءت السنة النبوية مؤكدة لهذا المعنى. فعن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: **"إِنَّ الْمُقْسِطِينَ عِنْدَ اللَّهِ عَلَىٰ مَنَابِرَ مِنْ نُورٍ، عَنْ يَمِينِ الرَّحْمَـٰنِ عَزَّ وَجَلَّ، وَكِلْتَا يَدَيْهِ يَمِينٌ، الَّذِينَ يَعْدِلُونَ فِي حُكْمِهِمْ، وَأَهْلِيهِمْ، وَمَا وَلُوا"** رواه مسلم في صحيحه. وهذا الحديث يدل على عظم منزلة أهل العدل عند الله، وأن القسط ليس خلقا جانبيا، بل مقام يرفع الله به أصحابه. وإذا كان العدل مطلوبا في الحكم والأهل والولاية، فهو كذلك مطلوب في الحكم على الناس، وفي نقل أقوالهم، وفي بيان أخطائهم، وفي حفظ أقدارهم.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **"إِيَّاكُمْ وَالظَّنَّ، فَإِنَّ الظَّنَّ أَكْذَبُ الْحَدِيثِ"** متفق عليه. وهذا الحديث من أصول الإنصاف؛ لأن كثيرا من الجور في الأحكام يبدأ من ظن لا بينة عليه، ثم يتحول الظن إلى اتهام، والاتهام إلى تشهير، والتشهير إلى إسقاط. ومن اتقى الله في ظنه، سلم في حكمه ولسانه.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال:"بِحَسْبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ" رواه مسلم في صحيحه. وفي هذا الحديث تحذير من آفة خفية تناقض الإنصاف، وهي احتقار الناس. فإذا دخل الاحتقار إلى القلب، لم يعد صاحبه يرى للمخالف فضلا، ولا للعالم عذرا، ولا للمخطئ حسنة، بل يصير الخطأ عنده دليلا على السقوط كله. وهذا من أعظم ما يفسد باب الكلام في زلات العلماء.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: **"مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيَقُلْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ"** متفق عليه. وهذا الحديث ميزان عظيم في النشر والرد والتعليق؛ فليس كل ما يعلم يقال، وليس كل ما يقال ينشر، وليس

كل ما يصح في مجالس البحث يصلح للعامة. فمن لم يكن كلامه خيرا في مقصده، وخيرا في طريقته، وخيرا في أثره، فالصمت له أولى وأسلم.

وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: **"لَيْسَ الْمُؤْمِنُ بِالطَّعَّانِ، وَلَا اللَّعَّانِ، وَلَا الْفَاحِشِ، وَلَا الْبَذِيءِ"** رواه الترمذي في سننه، وقال: حديث حسن غريب. وهذا الحديث يضع حدا فاصلا بين النقد العلمي والطعن الفاجر. فالمؤمن قد يرد الخطأ، لكنه لا يكون طعانا، وقد يبين الصواب، لكنه لا يكون فاحشا ولا بذيئا، وقد يخالف العالم، لكنه لا يهتك حرمته ولا يجعل زلته مطية للسخرية والتجريح.

ومن جوامع السنة في هذا الباب ما روي عن تميم الداري رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: **"الدِّينُ النَّصِيحَةُ". قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: "لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ، وَعَامَّتِهِمْ"** رواه مسلم في صحيحه. والنصيحة غير الفضيحة، والبيان غير التشهير، والرد غير التشفي. فمن نصح لله أراد إصلاح الخطأ، لا إسقاط المخطئ؛ وأراد حفظ الدين، لا صناعة المعارك؛ وأراد هداية الناس، لا إثارة العامة. أما من جعل النصيحة ستارا للشماتة، فقد أخذ لفظ النصيحة وترك حقيقتها.

طلب العالم بلا زلة من الحماقة

ومن صور الخلل في هذا الباب أن يطلب الإنسان عالما بلا زلة، وفقيها بلا خطأ، وإماما مجتهدا بلا مخالفة، كأنه يطلب بشرا خارج حدود البشرية، أو عالما معصوما بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم.

وهذا من الجهل بطبيعة العلم والاجتهاد؛ فإن العالم، مهما بلغ قدره، يبقى بشرا يصيب ويخطئ، ويعلم ويغيب عنه، ويقوى في باب ويضعف في آخر. وقد أجمع أهل العلم على أن العصمة ليست لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وأن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد، غير أن هذا الأصل لا يبيح للناس أن يجعلوا زلات العلماء مطية للطعن في أعراضهم، أو النيل من ذممهم، أو اتهام أمانتهم وديانتهم.
فمن جعل خطأ العالم سببا لبيان الحق، وحفظ مكانة العلم، ونصح الأمة، فهو على باب من أبواب الإصلاح.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"كل بني آدم خطاء، وخير الخطائين التوابون"** رواه الترمذي وابن ماجه وأحمد.

أما من اتخذ زلات العلماء وأخطاءهم ومخالفاتهم أسبابا للنيل من أعراضهم، والطعن في ذممهم، والتشكيك في أمانتهم، وإسقاط هيبتهم في قلوب الناس، فقد خرج من مقام النقد إلى مقام البغي، ومن مقام النصيحة إلى مقام الهدم.

وقد يتزين هذا الصنف بظاهر الدين، فيسبح ويحمد، ويكثر من ألفاظ السنة والأثر، ويزعم أنه لا يريد إلا حماية المنهج وتنقية العلم، غير أن أثر عمله يكشف حقيقته؛ إذ لا يورث الناس محبة للحق، ولا توقيرا للعلم، ولا إنصافا للمخالف، وإنما يورثهم جرأة على العلماء، واستخفافا بحملة الشريعة، وتشويشا على العامة، وفرقة بين المنتسبين إلى العلم والدعوة.

ومن هنا كان خطره شديدا؛ لأنه لا يهدم العلم من خارجه، بل من داخله، ولا يطعن في العلماء باسم العداوة الظاهرة، بل باسم الغيرة الكاذبة. والعدو الظاهر يعرفه الناس ويحذرونه، أما هذا فيدخل عليهم من باب النصيحة، فإذا به يصرفهم عن أهل العلم، ويجعلهم لا يرون في العلماء إلا زلاتهم، ولا يذكرون من تاريخهم إلا عثراتهم.

ولكشف هذا المسلك، فليختبر صاحبه بأئمة الإسلام المتقدمين. فإن كان ميزانه أن كل زلة تهدم صاحبها، وأن كل خطأ يوجب إسقاط العالم، فليلزم هذا الميزان فيمن مضى من الأئمة: في أحمد بن حنبل، والبخاري، والطبري، وابن قدامة، وابن تيمية، وابن القيم، وغيرهم من علماء الأمة. فإن فعل ذلك لزمه من التمادي والجرأة على أئمة المسلمين ما يكشف فساد ميزانه، وإن توقف عندهم ظهر تناقضه، وعلم أن المسألة ليست نصرة للحق وحده، بل انتقاء وانتقام وهوى.

فما من إمام من أئمة المسلمين إلا وله قول خالفه فيه غيره، أو اجتهاد رجع عنه، أو مسألة لم يصب فيها، أو عبارة احتاجت إلى بيان أو تقييد. ولو فتح باب إسقاط العلماء بمجرد الزلات، لما بقي للأمة إمام يرجع إليه، ولا فقيه ينتفع به، ولا محدث يؤخذ عنه، ولا مفسر يوثق بعلمه.

وهنا تظهر آفة أخرى من آفات تتبع الزلات، وهي آفة طلب العالم المعصوم، ثم معاقبة العلماء لأنهم لم يكونوا معصومين. وهي آفة تبدأ في ظاهرها غيرة على الحق، ثم تنتهي غالبا إلى جرأة على أهل العلم، وإلى تفريغ الأمة من رموزها العلمية واحدا بعد آخر.

ولذلك فإن المنهج السوي ليس في إنكار وقوع الزلات، ولا في دفن الأخطاء، ولا في مطالبة الناس بالسكوت عن كل قول مرجوح، وإنما في العدل: أن يبين الخطأ

بقدر الحاجة، ويحفظ للعالم قدره، ويذكر فضله، ويحذر من تحويل المسألة العلمية إلى معركة على العرض والنية والديانة.

إن النقد العلمي شيء، والافتراس المعنوي شيء آخر.

- النقد العلمي يقول: هذا القول خطأ، وهذا الدليل لا ينهض، وهذا الاجتهاد مرجوح.
- أما الافتراس المعنوي فيقول: هذا العالم ساقط، وهذه ذمته متهمة، وهذه أمانته مطعون فيها، وهذا تاريخه كله لا وزن له.

والفرق بينهما كالفرق بين طبيب يعالج الجرح، وآخر يوسع الجرح ويقتل المريض ليبرهن للناس أنه يملك مشرطا.

ومن أعظم ما أصاب بعض البيئات العلمية والدعوية في زماننا أن خطاب الزلة صار عند فريق من الناس أوسع من خطاب العلم، وأن الطعن صار أسهل من التحقيق، وأن إسقاط الرجال صار أسرع من فهم كلامهم. فضعفت الثقة، وكثرت الفرقة، وتنافر المتقاربون، وتجرأ الصغار على الكبار، حتى صار بعض الناس إذا سمع اسم عالم لم يسأل: ماذا انتفع الناس بعلمه؟ وإنما سأل: ما زلته؟ وما مأخذه؟ ومن تكلم فيه؟

وهذه ليست طريقة أهل العلم، ولا طريقة أهل الورع.

فالعالم لا يعبد، ولا يعصم، ولا يتبع في خطئه، لكنه كذلك لا يمتهن، ولا يظلم، ولا تختصر حياته في زلة. ومن كان تدينه لله حقا، لم يطلب رضا جماعة متعصبة، ولم يخش بغيا من أصحاب الضجيج، ولم يجعل الغيرة على السنة ستارا للبغي على أهلها.

فالإنصاف في باب زلات العلماء يقوم على أربعة أصول:

- أولها: أن الحق مقدم على الرجال، فلا يقبل الخطأ من أحد كائنا من كان.
- وثانيها: أن الفضل لا يهدر بالزلة، فلا يمحى تاريخ العالم وعلمه ونفعه بخطأ أو اجتهاد مرجوح.
- وثالثها: أن الحكم لا يجوز بغير علم وتثبت، فلا ينقل الإنسان ما لا يفهم، ولا يحكم فيما لا يحسن، ولا ينشر ما لا يعرف سياقه ومآله.
- ورابعها: أن المقصد والعبارة والأثر كلها داخلة في ميزان الشرع؛ فقد يكون أصل الرد صحيحا، لكن تفسده نية التشفي، أو عبارة الجرح، أو توقيت الفتنة، أو نشره بين من لا يحسنون فهمه.

وبهذا يظهر أن الإنصاف ليس ضعفا في الحق، ولا تمييعا للخطأ، ولا مجاملة للمخطئ، بل هو قوة علمية وأخلاقية؛ لأنه يلزم صاحبه أن يقول: أصاب هنا فنقبل، وأخطأ هنا فلا نتابع، وبقي فضله محفوظا. وهذا هو الميزان الذي تحتاجه الأمة في قراءة تراثها، ومراجعة أقوال علمائها، وحماية قلوب أبنائها من الغلو والجفاء، والتقديس والتشويه.

فمن أراد أن يكون منصفا، فليجعل قيامه لله، وشهادته بالقسط، ولسانه محفوظا من البغي، وقلبه محفوظا من الغل، وليتذكر دائما أن العدل أقرب للتقوى، وأن الله خبير بما نعمل، وبما نقول، وبما نخفي في صدورنا من محبة أو خصومة.

ومن أعظم ما يحفظ الإنصاف أن يذكر الإنسان أنه مسؤول بين يدي الله عن قوله وحكمه ونقله، وأن من عدل مع من يحب ومن يكره، فقد جاهد نفسه لله، وأن من رد خطأ العالم مع حفظ مقامه، فقد جمع بين حقين: حق الدليل،

وحق الفضل. فلا تقديس يمنع البيان، ولا تشهير يهدم المقام، ولا محبة تطمس الحق، ولا خصومة تبيح الظلم.

حين يتحول العلم إلى منصة مباهاة

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"من تعلم العلم ليباهي به العلماء، أو يماري به السفهاء، أو يصرف به وجوه الناس إليه، أدخله الله جهنم"** رواه أبو داود، وابن ماجه، وأحمد بمعناه، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وفي لفظ قريب: **«من طلب العلم ليجاري به العلماء، أو ليماري به السفهاء، أو يصرف به وجوه الناس إليه، أدخله الله النار"** ومن أقوى ما يشهد لمعناه حديث أبي هريرة رضي الله عنه في صحيح مسلم، في أول من يقضى عليهم يوم القيامة، وفيه: رجل تعلم العلم وعلمه وقرأ القرآن، فيقال له: **"كذبت، ولكنك تعلمت العلم ليقال عالم، وقرأت القرآن ليقال قارئ، فقد قيل، ثم يؤمر به فيسحب على وجهه حتى يلقى في النار."**

فالعبرة الكبرى هنا ليست بمجرد صورة العلم، ولا بكثرة الحفظ، ولا بسعة الاطلاع، ولا بقوة الجدل، وإنما بسريرة القلب: لماذا تعلم؟ ولمن تكلم؟ وبأي نية كشف خطأ غيره؟ وهل كان يقصد نصرة الحق، أم بناء مجد شخصي فوق أنقاض العلماء؟

هذا الحديث يرسم ثلاثة انحرافات كبرى في طريق طالب العلم.

الأول: أن يتعلم ليباهي به العلماء.
والمباهاة ليست مجرد مخالفة العالم أو نقد قوله، فمخالفة العالم بدليل ليست مذمومة، ورد الخطأ ليس جريمة، والحق أحب إلينا من الرجال. لكن المذموم أن يكون العلم سلما يتسلق به صاحبه فوق أكتاف العلماء، لا ليخدم الحقيقة، بل ليقال: غلب فلانا، ورد على فلان، وكشف ما لم يكشفه المتقدمون، وفهم ما عجز عنه السابقون.

والثاني: أن يتعلم ليماري به السفهاء.
والمماراة هي الجدال الذي لا يقصد به البيان، بل الغلبة. وهي آفة تجعل العلم سلاحا لا نورا، وخصومة لا هداية. وصاحبها لا يبحث عن قلب ينتفع، بل عن خصم يهزمه، ولا يفرح بظهور الحق قدر فرحه بسقوط المخالف.

والثالث: أن يتعلم ليصرف وجوه الناس إليه.
وهذه أخطرها في زمن المنصات والظهور، إذ قد يتخفى حب الشهرة في ثوب الغيرة على الدين، ويتخفى طلب الجماهير في ثوب التحقيق، ويتخفى اضطراب النفس في صورة شجاعة علمية. فيظهر الإنسان بمظهر الناقد الجريء، وهو في الحقيقة أسير حاجة داخلية إلى التصفيق والانتباه.

الذين يحاكمون الأموات ليباهوا الأحياء

ومن أقبح صور هذا الباب أن يأتي متأخر قليل الرسوخ، فيجعل من أخطاء العلماء المتقدمين الراحلين مادة للمباهاة. لا يقصد تحرير المسألة، ولا تعليم الناس، ولا حماية العامة من خطأ منتشر، وإنما يقصد أن يرفع قامته بتقصير قامات من سبقوه.

فهو لا يقرأ لهم قراءة تلميذ منصف، بل قراءة خصم متربص. ولا ينظر إلى جهادهم في خدمة الدين، ولا إلى ظروف عصرهم، ولا إلى سعة علومهم، ولا إلى مجموع آثارهم، بل يقتنص المواضع التي أخطأوا فيها أو توهم خطأهم فيها، ثم يعرضها للناس كأنها فتح مبين.

وهذا لون خفي من العقوق العلمي.

فالعلماء الراحلون لا يستطيعون أن يشرحوا مرادهم، ولا أن يدفعوا عن أنفسهم، ولا أن يبينوا سياق كلامهم، ولا أن يجيبوا عن الإشكالات التي أثيرت بعد زمانهم.

ومن الظلم أن يحاكموا بأدوات عصر لم يعيشوه، وبأسئلة لم تعرض لهم، وبمصطلحات لم تستقر في زمانهم، ثم يجعل ذلك كله دليلا على قصورهم المطلق.

نعم، قد يخطئ المتقدم. وقد يسبق المتأخر إلى تحرير لم يبلغه الأول. وقد تظهر للناس بعد قرون أوجه من النظر لم تكن ظاهرة لمن قبلهم. لكن الأدب يقتضي أن يقال: رحم الله العالم، وهذا الموضع مما لم يصب فيه، أو هذا القول مرجوح، أو هذا الاجتهاد لا يوافق الدليل. أما أن يجعل الخطأ سلما للازدراء، فذلك من سوء القصد، لا من تمام التحقيق.

العلم الذي لا يورث تواضعا

العلم النافع إذا دخل القلب أورث صاحبه خشية، وتواضعا، ورحمة، وإنصافا. وكلما ازداد علما ازداد خوفا من الله، ومعرفة بقدر نفسه، وحياء من تقصيره. أما العلم الذي يورث صاحبه العجب، والازدراء، والولع بإسقاط الناس، فليس علما نافعا، وإن كثرت نقوله، وتتابعت مراجعه، وامتلأت به المجالس.

- قد يكون الرجل كثير الحفظ قليل الأدب.
- وقد يكون واسع الاطلاع ضيق الصدر.
- وقد يحسن التخريج ولا يحسن التقوى.
- وقد يعرف مواضع الضعف في أسانيد الأحاديث، ولا يعرف مواضع الضعف في قلبه.

وهنا مكمن الخطر: أن يظن الإنسان أن كثرة معرفته بالزلات دليل على رسوخ علمه، مع أن العلم الراسخ ليس هو القدرة على العثور على الخطأ فحسب، بل

القدرة على وضع الخطأ في حجمه، وإنزال الناس منازلهم، والتمييز بين الزلة والمنهج، وبين الاجتهاد والهوى، وبين الخطأ العارض والانحراف المستقر.

معرفة حق العالم ليست مناقضة لرد زلته

ومن تمام العدل في هذا الباب أن نقرر أن رد زلة العالم لا يعني إسقاط حرمته، ولا إهدار سابقته، ولا التجرؤ على مقام العلم الذي حمله.
وقد جاء في الحديث أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "ليس منا من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه" رواه أبو داود والترمذي وأحمد من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما،

وهذا الحديث أصل عظيم في أدب التعامل مع أهل العلم؛ إذ جمع بين ثلاث خصال تحفظ توازن المجتمع المسلم: إجلال الكبير، ورحمة الصغير، ومعرفة حق العالم. ومعرفة حق العالم لا تعني اعتقاد عصمته، ولا قبول كل ما يقول بلا دليل، ولكنها تعني أن يكون نقده بعلم وأدب وإنصاف، وأن تذكر زلته في موضع الحاجة لا في مقام التشهير، وأن يوزن خطؤه بميزان الشرع لا بميزان الخصومة.

فليس من معرفة حق العالم أن نرفعه فوق الدليل، وليس من معرفة حقه أن نهدر عمره كله بسبب اجتهاد أخطأ فيه. وكما أن الغلو في العلماء يفسد الدين بجعل الرجال حجة على الحق، فإن الجفاء معهم يفسد القلوب بجعل الزلة الواحدة ناسخة للفضل كله.

ومن هنا كان طالب العلم محتاجا إلى ميزان دقيق: يرد الخطأ ولا يحتقر المخطئ، وينتصر للدليل ولا يتشفى في العالم، ويحفظ للعلماء أقدارهم دون أن يجعلهم معصومين. فالحق أحب إلينا من كل أحد، لكن أهل العلم ليسوا أهدافا سهلة لرغبات الشهرة، ولا جسورا يعبر عليها المتأخرون إلى المباهاة والظهور.

إن الذي يعرف للعالم حقه إذا وقف على زلته قال: رحم الله الشيخ، وغفر له، وهذا الموضع لا يوافق الدليل. أما متتبع الزلات فيقولها بروح أخرى: كأنه ظفر بغريم، لا كأنه حزن لخطأ عالم. وشتان بين من ينقد وهو يستحضر حق الأخوة والعلم، ومن ينقد وهو يفتش عن موضع يرفع به نفسه على أكتاف الراحلين.

لذلك فإن حديث «ليس منا من لم يجل كبيرنا...» يأتي مكملا لحديث «من تعلم العلم ليباهي به العلماء...»؛ فالأول يمنع الجفاء والبغي على أهل العلم، والثاني يمنع الرياء والمباهاة والتصدر بالعلم. وبين الحديثين يتشكل أدب طالب الحق: لا يقدس العلماء، ولا يتصيدهم؛ لا يعطل الدليل لأجل أسمائهم، ولا يهدر أسماءهم لأجل زلاتهم.

فتنة الشهرة في لباس الغيرة

في زماننا صارت زلات العلماء مادة رائجة. عبارة مقطوعة، أو فتوى قديمة، أو رأي مرجوح، يمكن أن تتحول في ساعات إلى عاصفة. وهنا تشتد فتنة حذرنا عنها الحديث النبوي: **"أو يصرف به وجوه الناس إليه".** فالوجوه اليوم لا تنصرف بالمجالس وحدها، بل بالأرقام، والمشاهدات، والإعجابات، وإعادة النشر. وقد يلبس حب الظهور لباس الدفاع عن السنة، أو حماية العقيدة، أو تصحيح التراث، وهو في باطنه طلب مكانة.

ولا يعرف حقيقة ذلك إلا الله، ثم ما يجده الإنسان من نفسه. فمن كان إذا خمل ذكره حزن، وإذا انتشر اسمه فرح، وإذا سبق غيره إلى الرد ضاق صدره، وإذا نسب الفضل إليه اطمأن، فليتهم قلبه. فالقلب قد يعبد صورته العلمية كما يعبد غيره ماله أو سلطانه.

زلة العالم وزلة الناقد

ينبغي ألا ننسى أن للعالم زلة، وللناقد زلة أيضا. فالعالم قد يزل في فتوى أو اجتهاد، والناقد قد يزل في نيته، أو طريقته، أو عبارته، أو حكمه على القلوب، أو إسقاطه لمن لا يستحق الإسقاط. وقد تكون زلة الناقد أشد من زلة العالم، لأن العالم أخطأ في مسألة، أما الناقد فظلم إنسانا، وأفسد قلوب العامة على أهل العلم، وربما فتح باب الجرأة على كل راسخ.

ومن تأمل وجد أن بعض الناس يشتد في الإنكار على زلة قديمة لعالم مات، ثم يقع هو في زلات حاضرة أعظم: سوء أدب، وبغي، وغيبة، وتدليس، واقتطاع، وتضخيم، وفرح بسقوط المسلمين. فأي علم هذا الذي يصحح المسائل ويفسد القلوب؟

الخلاصة

إن حديث «من تعلم العلم ليباهي به العلماء...» ليس موجها إلى المبتدئين وحدهم، بل إلى كل من حمل قلما، أو صعد منبرا، أو كتب ردا، أو فتح كتابا يبحث فيه عن خطأ غيره. إنه حديث يرد طالب العلم إلى أصل الطريق: النية.

فالعلم عبادة قبل أن يكون صناعة. ومن دخل العبادة بقلب طالب للجاه، خرج منها مثقلا بالوبال. ومن جعل العلماء سلما لمجده، خذله الله ولو صفقت له الجماهير. ومن تتبع زلات الراحلين ليباهيهم، حرم بركة الانتفاع بهم، وربما عوقب بأن يبتلى بمن يتتبع زلته بعد موته.

معنى زلة العالم و انحرافه

معنى زلة العالم والفرق بينها وبين الانحراف المنهجي

زلة العالم هي الخطأ الذي يقع فيه العالم مع بقاء أصل علمه وفضله ومنهجه العام. وقد تكون هذه الزلة قولا مرجوحا، أو اجتهادا لم يوافق فيه الصواب، أو عبارة موهمة، أو ترجيحا بناه على دليل بلغه ولم يبلغه ما يعارضه، أو موقفا صدر في سياق تاريخي أو علمي مخصوص.

فعن عمرو بن العاص و أبي هريرة رضي الله عنهما، قال رسول الله ﷺ: **"إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر"** رواه البخاري ومسلم.

فأي مخالفة لا تسمى زلة بالمعنى المذموم. فقد يخالف العالم جمهور أهل زمانه في مسألة اجتهادية، ويكون له حظ من النظر والدليل. وقد يخالف المشهور في مذهبه، ولا يكون مخالفا للإجماع. وقد يستعمل اصطلاحا لم يعد مألوفا في زماننا، فيظنه القارئ المعاصر خطأ في العقيدة أو المنهج، وهو في أصله اختلاف اصطلاح أو سياق أو طريقة تعبير.

والفرق كبير بين خطأ عارض يرد على صاحبه، وبين أصل منهجي فاسد يتكرر في أبواب العلم ويؤسس لمخالفة ظاهرة. فمن الظلم أن تجعل الزلة العارضة منهجا، أو الاجتهاد المرجوح انحرافا، أو مخالفة المشهور مخالفة للإجماع، أو العبارة المحتملة دليلا على فساد الاعتقاد.

كما أن من الظلم أن يعامل العالم كما لو كان كتابه كله عبارة واحدة، أو عمره العلمي كله مرحلة واحدة، أو اجتهاده كله متوقفا عند نص منفرد عثر عليه متأخر في بطون الكتب. فالإنسان عامة، والعالم خاصة، مسار ممتد، لا لقطة جامدة.

والعالم يتعلم، ويراجع، ويناظر، وينضج، وقد يغير قوله بعد ظهور دليل، أو بعد لقاء شيخ، أو بعد انتقاله من بيئة علمية إلى أخرى، أو بعد تبين وجه لم يكن ظهر له من قبل.

ولذلك فإن التعامل المنصف مع زلة العالم يبدأ من تحرير معنى الزلة نفسها. هل نحن أمام قول باطل قطعا؟ أم قول مرجوح؟ أم لفظ موهم؟ أم اصطلاح قديم؟ أم نقل غير ثابت؟ أم كلام قاله في طور مبكر ثم رجع عنه؟ أم اجتهاد في مسألة خلافية؟ أم مخالفة لإجماع معتبر؟

هذه الأسئلة ليست ترفا علميا، بل هي أساس العدل. فمن تجاوزها وتعجل الحكم، فقد يجعل الحق ظلما، والنصيحة تشهيرا، والغيرة على الدين عدوانا على حملة الدين.

ثانيا: لماذا يكون تتبع زلات العلماء المتقدمين أخطر من نقد خطأ معاصر؟

نقد الخطأ المعاصر قد يكون أيسر من جهة إمكان سؤال صاحبه، أو مراجعته، أو معرفة سياق كلامه، أو الوقوف على مقاصده من خلال كتبه ومحاضراته وردوده. أما العالم المتقدم فقد انقطع حضوره الشخصي، وبقي كلامه محتاجا إلى قراءة تاريخية وعلمية دقيقة.

فالمتقدم لا يستطيع أن يقول: لم أرد هذا المعنى. ولا يستطيع أن يبين أن العبارة وقعت في سياق مناظرة، أو جواب خاص، أو حكاية لقول غيره، أو استعمال اصطلاحي كان مفهوما في زمانه. ولا يستطيع أن يوضح أنه رجع عن ذلك في آخر عمره، أو أن أصحابه لم يفهموا منه ما فهمه بعض المتأخرين.

ثم إن كثيرا من نصوص المتقدمين لم تصل إلينا دائما في صورة واحدة قطعية. فقد تصل عبر مخطوطات متعددة، أو روايات مختلفة، أو اختصارات، أو نقول

في كتب الخصوم أو الموافقين، أو شروح وتقريرات لاحقة. وقد يقع التصحيف، أو السقط، أو الإدراج، أو سوء العزو، أو نسبة قول التلميذ إلى الشيخ، أو قول الخصم إلى من حكاه.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع"** رواه مسلم في مقدمة صحيحه.

ومن جهة أخرى، فإن العالم المتقدم ابن زمانه ومدرسته وبيئته العلمية. لم تكن أدوات البحث في زمنه كأدواتنا اليوم، ولم تكن المخطوطات مجموعة في مكتبات رقمية، ولم تكن أقوال العلماء كلها حاضرة بين يديه بضغطة زر، ولم يكن علم التخريج والفهرسة والجمع قد بلغ ما بلغه في عصور لاحقة. فقد يرجح قولا بناء على ما بلغه من نصوص وآثار، ثم يظهر لمن جاء بعده دليل لم يكن قد وقف عليه، أو يتبين وجه في الجمع والترجيح لم يكن متاحا له.

ومن الظلم أن يحاكم المتقدم بمنطق المتأخر الذي يمتلك حصيلة قرون من الجمع والتحقيق والفهرسة. ومن الظلم كذلك أن يعزل كلامه عن المدرسة التي نشأ فيها؛ فمدارس الفقه والحديث والأصول والكلام لم تكن نسخا مكررة من بعضها، بل كان لكل منها اصطلاحاتها، وطرقها في الاستدلال، وطرائقها في ترتيب الأدلة، وأولوياتها في النظر. ومن لم يفهم هذه الخلفيات ظن كل اختلاف انحرافا، وكل اصطلاح غريب زلة قاطعة، وكل ترجيح مخالف خروجا على الحق.

ولهذا فإن قراءة العلماء المتقدمين لا تكون بعين المفتش الذي يبحث عن موضع إدانة، بل بعين الفقيه المؤرخ، والباحث المتأدب، الذي يسأل قبل أن يحكم: متى قيل هذا؟ وفي أي مرحلة من عمر العالم؟ وبأي اصطلاح؟ وفي مواجهة أي سؤال؟ وهل كان كلاما تقريريا أم جدليا؟ وهل بقي عليه صاحبه؟ وكيف فهمه تلاميذه وأهل عصره؟ وهل خالف به إجماعا قطعيا، أم خالف مشهورا أو راجحا أو اصطلاحا مدرسيا؟

هذه الأسئلة هي الحد الفاصل بين البحث العلمي والتفتيش العبثي. فالباحث يريد أن يفهم قبل أن يحكم، أما المفتش فيريد أن يدين قبل أن يفهم.

البيئة التي تصنع متتبعي زلات العلماء

ظاهرة تتبع زلات العلماء ليست ظاهرة فردية خالصة، ولا تنشأ غالبا من قرار مفاجئ يتخذه الإنسان بأن يكون ظالما أو متربصا، بل هي في كثير من أحوالها ثمرة بيئة طويلة التشكل: بيئة علمية ناقصة، ونفسية مضطربة، واجتماعية متوترة، تعود صاحبها أن يرى العلم من زاوية واحدة، والحق من نافذة واحدة، والرجال من خلال الانتماء والمخالفة، لا من خلال العدل والدليل.

فالإنسان لا يولد متتبعا للزلات، ولكنه قد يتربى في بيئة تجعل التتبع فضيلة، والإنصاف ضعفا، وحسن الظن سذاجة، ومعرفة أقدار العلماء تمييعا، والتوقف عند ما لا يحسن المرء تمييزه جبنا عن نصرة الحق. ومع الوقت تنشأ نفس ترى في كل مخالف تهديدا، وفي كل مذهب غير مألوف انحرافا، وفي كل عالم خارج عن دائرتها مشروعا للإسقاط.

ومن هنا تظهر أهمية الكلام عن البنية التي أنجبت هذا النمط، لا عن الأفراد وحدهم. فبعض الناس يعالج الظاهرة من نهايتها: يرد على شخص شنع، أو منشور أسقط عالما، أو مجلس جمع عثرات الأئمة. لكن العلاج الأعمق أن نسأل: من أين خرجت هذه النفس؟ وما التربية التي حولت الاختلاف إلى خصومة؟ والزلة إلى دليل سقوط؟ والمذهب إلى جدار نفسي؟ والمدرسة العلمية إلى هوية مغلقة؟

فقه الاختلاف أصل قبل الكلام في الزلات

فقه الاختلاف فقه يحتاج إلى عناية خاصة؛ لأن الاختلاف ليس حادثا طارئا في حياة الناس، ولا شذوذا عن طبيعة الاجتماع البشري، بل هو سنة من سنن الله في الخلق، وناموس من نواميس الوجود، ووجه من وجوه الابتلاء والرحمة معا.

فالناس يختلفون في عقولهم، ومداركهم، وبيئاتهم، وما يبلغهم من العلم، وما يحسنونه من الفهم، وما يطيقونه من النظر.

والشريعة الإسلامية لم تأت لإلغاء كل اختلاف، وإنما جاءت لضبطه وتهذيبه، ورد المذموم منه، وحفظ المحمود في إطاره الصحيح. فالاختلاف منه ما هو مذموم، إذا كان ناشئا عن هوى، أو بغي، أو قول على الله بغير علم، أو تعصب يرد الحق بعد ظهوره. ومنه ما هو محمود أو سائغ، إذا كان ثمرة اجتهاد منضبط، وبذل وسع في طلب الحق، مع تعظيم الدليل، وحفظ أقدار المخالفين.

ومن أخطر ما يقع في بعض البيئات العلمية والدعوية أن تختلط النصوص المحذرة من الفرقة والتنازع بالنصوص والوقائع التي تقرر سعة الاجتهاد وتعدد مدارك الفقهاء. فيأخذ بعض الناس تحذير الشريعة من التفرق المذموم، ثم يجعله سيفا على كل خلاف معتبر، حتى يضيق بما وسعه الله، وينفر من كل تنوع فقهي، ويعامل المسائل الاجتهادية كما لو كانت من أصول الدين القطعية.

وهنا ينشأ طرفان مذمومان:

- طرف يريد أن يمحو الخلاف كله، فيحجر على العقول، ويضيق باب الاجتهاد، ويعامل مخالفة مذهبه أو شيخه كأنها خروج عن الحق.
- وطرف آخر يوسع دائرة الخلاف حتى يجعل كل قول قابلا للتبرير، ولو خالف النص القطعي أو الإجماع الثابت أو المعلوم من الدين بالضرورة.

وكلا الطرفين بعيد عن الميزان الشرعي؛ لأن الحق لا يعرف بالغلو في التضييق، ولا بالفوضى في التوسيع.

والميزان أن نعرف أن من القضايا ما لا يجوز الاختلاف فيه، وهي ما كان قطعيا في ثبوته ودلالته، أو كان من المعلوم من الدين بالضرورة، أو قام عليه إجماع ثابت معتبر. فهذا لا يجوز تحويله إلى مجال عبث أو نسبية أو تساهل. وفي المقابل، هناك مسائل ظنية الثبوت أو الدلالة، أو مسائل تتعدد فيها وجوه النظر

والترجيح، أو تختلف فيها الأنظار في تحقيق المناط، فهذه ميدان للاجتهاد والخلاف المعتبر، ولا يجوز أن تكون مادة للتشنيع والاتهام وإسقاط العلماء.

وقد نبهت بعض المصنفات المعاصرة إلى هذا المعنى، ومن ذلك كتاب الشيخ عبد الجليل عيسى "ما لا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين"، فإن المقصود من هذا الباب ليس إلغاء الخلاف كله، ولا مصادرة الاجتهاد، وإنما أن تبقى للمحكمات حرمتها، وللأصول مكانتها، وللأمة حد أدنى من الاتفاق لا يعبث به المتعصبون ولا المتساهلون. فكما أن تضخيم الخلاف يفرق الأمة، فإن إلغاء الخلاف المعتبر يظلم العلماء ويضيق ما وسعه الله.

الجهل بمراتب الخلاف

من المهم أن نفرق بين مسائل الخلاف ومسائل الاجتهاد؛ فليس كل ما وقع فيه خلاف يكون سائغا، فقد يقع الخلاف عن جهل أو هوى أو قلة علم أو اتباع لشبهة ساقطة. لكن كذلك ليس كل ما خالف ما اعتاده الإنسان يكون شاذا أو باطلا. فالسائغ من الخلاف ما كان له مأخذ معتبر، وحظ من النظر، وصدر عن أهلية علمية، ولم يصادم قطعيا ولا إجماعا ثابتا.

وهذا الفقه غائب في بيئات كثيرة، ولذلك تتحول المسألة المختلف فيها إلى معركة على النيات والديانة. فقد يرى الإنسان قولا يخالف ما تعلمه، فيظن أن القائل متساهل أو متلاعب أو صاحب هوى، مع أن القول قد يكون مبنيا على أصل معتبر، أو دليل لم يبلغه، أو طريقة استدلال لم يدرسها. ومن هنا تبدأ صناعة متتبع الزلات: جهل بمراتب الخلاف، ثم سوء ظن بالمخالف، ثم بحث عن العثرة، ثم تحويل الزلة إلى حكم على الشخص كله.

والبيئة التي لا تعلم أبناءها مراتب الخلاف تصنع نفوسا قلقة. فصاحبها لا يعرف الفرق بين خطأ عالم في مسألة اجتهادية، وانحرافه عن أصل من أصول الدين؛

ولا يميز بين قول مرجوح، وقول باطل؛ ولا بين مخالفة الجمهور، ومخالفة الإجماع؛ ولا بين زلة عارضة، ومنهج مستقر. فإذا فقد هذه المراتب، صار حكمه واحدا على الجميع، ولسانه واحدا في كل مقام، وعبارته لا تعرف إلا الإدانة.

وهنا تبدأ صناعة متتبع الزلات في صورتها العملية. فهو لا يطلب من الخلاف أن يعلمه سعة الشريعة، ولا أن يريه عمق نظر العلماء، ولا أن يربيه على التواضع أمام من سبقوه، بل يتخذه مادة للصيد. يقرأ الخلاف لا ليعرف مأخذ كل إمام، بل ليبحث عن أضعف عبارة، وأشد قول غرابة، وأيسر موضع للتشنيع. فإذا وجد قولا غريبا لعالم، لم يسأل: هل ثبت عنه؟ هل له دليل؟ هل قاله في سياق مخصوص؟ هل وافقه عليه غيره؟ هل رجع عنه؟ هل فهمه أصحابه كما أفهمه أنا؟ بل يسارع إلى تحويله إلى تهمة.

والاجتهاد في طلب الحق واجب على كل مسلم بحسب استطاعته وأهليته. فالعالم المجتهد يجتهد بأدواته، وطالب العلم يرجح بقدر ما يحسن من نظر، والعامي يجتهد في اختيار من يثق بدينه وعلمه ليسأله ويتبعه. فليس الناس في الاجتهاد مرتبة واحدة، وليس من العدل أن يطالب المبتدئ بما يطالب به المجتهد، ولا أن يفتح لكل قارئ باب الترجيح المطلق، ولا أن يمنع أهل العلم من النظر والترجيح بحجة سد الخلاف.

ومن أصول فقه الاختلاف أن من بذل وسعه في طلب الحق قد يخطئه، مع صدقه وتجرده. فالحق عند الله واحد، لكن إدراك الناس له ليس واحدا في كل مسألة. وقد يجتهد العالم، ويجمع الأدلة، ويبذل وسعه، ثم لا يوفق للصواب في موضع من المواضع. وهذا لا يجعل خطأه دينا يتبع، ولا يجعله ساقطا مهدر المقام، بل يرد خطؤه، ويحفظ فضله، ويقال: أصاب هنا وأخطأ هناك.
ومن هنا كان التشنيع في مسائل الاجتهاد السائغ من قلة الفقه. فلا يجوز أن يعامل المخالف في المسألة الاجتهادية كما يعامل من خالف قطعيا من قطعيات الدين. ولا يجوز أن تتحول الزلة في مقام الظن والترجيح إلى تهمة في الدين والنية.

فالخطأ في الاجتهاد لا يستدعي تبديعا ولا تفسيقا ولا تكفيرا، ولا يبيح هتك الأعراض، ولا يفتح باب الشماتة والتشهير.

قال الله تعالى: ﴿**وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَآ أَخْطَأْتُم بِهِۦ وَلَٰكِن مَّا تَعَمَّدَتْ قُلُوبُكُمْ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا**﴾ سورة الأحزاب: 5 .وعن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: "**إن الله وضع عن أمتي الخطأ والنسيان وما استكرهوا عليه**". رواه ابن ماجه في سننه، والطبراني، والبيهقي.

وتدل الآية والحديث على أن المؤاخذة الشرعية تتعلق بالقصد والتعمد، لا بمجرد الخطأ غير المقصود أو النسيان أو الإكراه، مع بقاء التفصيل الفقهي في حقوق العباد والضمانات وما يترتب على الأفعال من أحكام.

ومن تمام هذا الباب أن الحكم على المسلمين يكون بالظاهر، أما النيات والسرائر فعلمها عند الله وحده. فقد يخطئ العالم في قوله، لكن لا يحق لكل أحد أن يتهم قصده، أو يزعم أنه أراد هدم الدين، أو أنه تعمد مخالفة النص، أو أنه دس السم في العسل. نعم، قد توجد قرائن قوية في بعض المواطن يقدرها أهل العلم الراسخون، لكن الأصل العام أن الكلام في النيات باب عظيم الخطر، ومن دخله بغير علم وورع أفسد أكثر مما أصلح.

الخلاف بين وظيفته التربوية وفتنته النفسية

الخلاف المعتبر له وظيفة تربوية عظيمة إذا دخل إليه طالب العلم من بابه الصحيح. فهو يربيه على التواضع؛ لأنه يرى أن المسألة الواحدة قد ينظر فيها أئمة كبار، فيختلفون وهم جميعا معظمون للنص. ويعلمه التثبت؛ لأنه يكتشف أن الحكم على الأقوال يحتاج إلى جمع ونظر وموازنة. ويعلمه الأدب؛ لأنه يرى كيف خالف الأئمة بعضهم بعضا مع بقاء الفضل محفوظا.

أما إذا دخل الخلاف إلى نفس مريضة، فإنه لا يربيها على التواضع، بل يزيدها كبرا، ولا يعلمها التثبت، بل يعلمها الانتقاء، ولا يورثها الأدب، بل يمدها بمادة للطعن. ومن هنا كان الخلاف في يد العالم رحمة، وفي يد المتعالم فتنة. العالم يعرف متى يشتد ومتى يلين، ومتى يبين ومتى يسكت، ومتى يذكر القول للعامة ومتى يحصره في مجالس أهل العلم.

أما المتعالم فيأخذ المسألة من بطون الكتب، وينزعها من سياقها، ويلقيها في وجوه الناس، ثم يتعجب من اضطرابهم وفتنتهم. وربما زعم أنه لم يفعل إلا نقل كلام العلماء، مع أنه لم ينقل علمهم ولا أدبهم ولا فقههم في المآلات.

فالخلاف إذا بقي في موضعه كان سعة وفقها ورحمة، وإذا خرج عن موضعه صار مادة للفرقة والتشويه. والعالم الراسخ يرى في الخلاف ميدانا للفهم والتحقيق، أما متتبع الزلات فيراه منجما لاستخراج العيوب. وشتان بين من يدخل الخلاف ليعرف الحق، ومن يدخله ليصطاد السقطة؛ وبين من يخرج منه أكثر تواضعا وإنصافا، ومن يخرج منه أكثر قسوة وازدراء.

ولهذا فإن فقه الاختلاف ليس ترفا علميا، بل هو ضرورة لحماية القلوب والألسنة من البغي. فمن لم يتعلمه ضاق صدره بما وسعه الله، واشتد في موضع اللين، ولان في موضع الشدة، وخلط بين الخلاف والفرقة، وبين الاجتهاد والهوى، وبين الزلة والانحراف، وبين البيان والتشهير.

الانغلاق العلمي كما نبه عليه الشاطبي

من أعظم مفاتيح هذا الباب ما نبه إليه الإمام الشاطبي رحمه الله في كلام نفيس عن أثر حصر الطالب في مذهب واحد دون أن يطلع على مأخذ غيره وأدلته. فقد قال رحمه الله: "ومع أن اعتياد الاستدلال لمذهب واحد ربما يكسب الطالب

نفورا وإنكارا لمذهب غير مذهبه، من غير إطلاع على مأخذه؛ فيورث ذلك حزازة في الاعتقاد في الأئمة، الذين أجمع الناس على فضلهم وتقدمهم في الدين، واضطلاعهم بمقاصد الشارع وفهم أغراضه. الموافقات 131/3.

وهذا الكلام من الشاطبي ليس دعوة إلى الفوضى المذهبية، ولا إلى أن ينتقل المبتدئ بين الأقوال بغير ضبط، ولا إلى أن يترك الطالب التدرج على مذهب أو طريقة تعليمية مستقرة. بل هو تنبيه إلى آفة أخرى: أن يتحول التلقي على مذهب واحد من وسيلة للضبط إلى سبب للنفور من كل ما عداه، ومن طريق للتعلم إلى حاجز نفسي يمنع صاحبه من إدراك فضل الأئمة الآخرين وأدلتهم ومآخذهم.

فالطالب إذا نشأ على أن مذهبه وحده هو الدين كله، وأن ما سواه إما تساهل أو تحريف أو جهل أو بدعة، ولم يعرف أدلة المخالفين ولا أصولهم ولا طرق استدلالهم، نشأ في نفسه احتقار خفي لهم. وقد لا يظهر هذا الاحتقار في البداية؛ لأنه يكون مستورا بعبارات الالتزام والحرص والاتباع. لكنه يظهر عند أول احتكاك بمسألة خلافية، أو عند أول سماع لقول عالم من خارج دائرته، أو عند أول قراءة لعبارة لا توافق ما اعتاده.

ومن هنا تبدأ حزازة القلب. والحزازة ليست مجرد خلاف علمي، بل شعور داخلي بالضيق والنفور. قد يقرأ الإنسان لعالم كبير من علماء الأمة، فلا يقرأه قراءة طالب يطلب الفهم، بل قراءة منقب يبحث عما يدينه. وقد يسمع قول إمام متقدم، فلا يسأل عن دليله وسياقه ومأخذه، بل يسأل: كيف قال هذا؟ وكيف سكت الناس عنه؟ وكيف يعظمونه بعد ذلك؟

هذه الحزازة التي نبه إليها الشاطبي هي أصل عميق من أصول تتبع الزلات؛ لأن من نشأ على ضيق الأفق العلمي يصعب عليه أن يتصور أن عالما جليلا يمكن أن يخالفه عن علم لا عن هوى، أو أن مذهبا معتبرا يمكن أن يستند إلى أدلة لم

يدرسها، أو أن عبارة مستغربة قد يكون لها سياق اصطلاحي أو تاريخي أو جدلي لا يعرفه.

والمشكلة ليست إذن في أن يتربى الطالب على مذهب، بل في أن يربى على احتقار غيره. وليست المشكلة في أن يعتقد رجحان قول، بل في أن يعتقد سقوط كل من خالفه. وليست المشكلة في أن ينكر خطأ، بل في أن يجعل الإنكار طريقا إلى الكبر والبغي. وليست المشكلة في ضبط العلم، بل في تحويل الضبط إلى سجن، والمذهب إلى عصبية، والهوية العلمية إلى آلة إدانة.

البيئة الأحادية والجماعة المغلقة

البيئة الأحادية لا تعني دائما الاقتصار على مذهب فقهي واحد بالمعنى المدرسي القديم، بل قد تكون أوسع من ذلك. فقد يكون الإنسان أسير شيخ واحد، أو تيار واحد، أو جماعة واحدة، أو قناة واحدة، أو مكتبة فكرية واحدة، أو مجموعة مغلقة لا يسمع فيها إلا صدى قناعاته. فإذا طال به الزمن في هذه البيئة، ظن أن ما يعرفه هو العلم كله، وأن ما لم يسمعه باطل أو شبهة.

وهذا هو الخطر: أن يظن ضيق التجربة سعة في العلم. فمن لم يقرأ إلا لمدرسته، ولم يسمع إلا لشيوخه، ولم يعرف إلا ردود قومه، قد يظن أنه أحاط بالخلاف، مع أنه لم يعرف إلا صورة المخالف كما رسمها خصومه. وربما حفظ كلاما كثيرا في الرد، لكنه لم يقرأ أدلة من يرد عليهم قراءة من يريد الفهم قبل الحكم. فإذا وقع على زلة لعالم خارج دائرته، تلقفها كأنها البرهان الأخير على بطلان المدرسة كلها.

ومن مكونات هذه البيئة غياب فقه الخلاف. فهناك فرق بين أن يلقن الطالب الحكم، وأن يعلم مأخذ الحكم؛ وبين أن يعرف الراجح، وأن يعرف لماذا كان غيره مرجوحا لا ساقطا؛ وبين أن يتعلم أن قوله هو الصواب، وأن يتعلم أن المخالف

قد يكون مأجورا معذورا إذا اجتهد واتقى الله. فإذا غاب هذا الفقه، تحول الخلاف إلى معركة وجود، وصارت كل مسألة امتحانا للولاء والبراء، وكل عالم مخالف موضع ريبة.

ومتى غاب فقه الخلاف حضر سوء الأدب. فالإنسان الذي لم يتعلم مراتب المسائل لا يفرق بين القطعي والظني، ولا بين الإجماع والجمهور، ولا بين الشاذ والمعتبر، ولا بين الخطأ العارض والانحراف المنهجي، ولا بين تحرير المسألة والطعن في صاحبها. ولذلك تجده يتعامل مع كل مخالفة بنبرة واحدة: نبرة الإنكار والإدانة والتشنيع، كأن أبواب العلم كلها باب واحد، وكأن درجات الخلاف كلها درجة واحدة.

ومن مكونات هذه البيئة كذلك أن بعض طرق التعليم تعود الطالب على الانتصار قبل الفهم. فينشأ الطالب صغيرا على عبارات: نحن أهل الحق، وغيرنا أهل الباطل؛ نحن أهل السنة، وغيرنا أهل البدعة؛ نحن أهل الدليل، وغيرنا أهل الهوى؛ نحن أهل الاتباع، وغيرنا أهل التقليد. وهذه العبارات قد يكون لبعضها أصل صحيح في موضعه إذا حررت وضبطت، لكنها حين تلقى بلا علم ولا رحمة ولا تفصيل تزرع في النفس شعورا مبكرا بالتفوق، وتغلق باب التعلم من غير الدائرة.

فإذا كبر هذا الطالب، لم يعد يرى العلماء الآخرين شركاء في خدمة الشريعة، ولا مدارسهم اجتهادات داخل الأمة، بل يراهم خصوما ينبغي كشفهم. ومن هنا لا يكون بحثه عن الزلات بحثا طارئا، بل امتدادا طبيعيا لتربية صنعت في داخله صورة مسبقة: أن الآخر متهم، وأن فضله مشكوك فيه، وأن زلته المنتظرة ستثبت ما كان يظنه من قبل.

ومن أخطر البيئات المنتجة لمتتبعي الزلات بيئة الجماعة المغلقة. والجماعة المغلقة لا تسمح غالبا بتنوع الأسئلة، ولا بتعدد المراجع، ولا بمراجعة الأحكام

الكبرى على الأشخاص والمدارس. فيها يتشكل الوعي عبر التكرار لا عبر البرهان، وعبر الانتماء لا عبر التحقيق. فإذا مدحوا عالما، صار عند الأتباع إماما لا يخطئ، وإذا ذموا عالما، صار كل شيء فيه دليلا على سقوطه. حتى فضائله يعاد تفسيرها لتصبح حيلة أو تلبيسا أو ذكاء في نشر باطله.

وفي مثل هذه البيئات تنشأ ذاكرة انتقائية. تحفظ عثرات الخصوم، وتنسى عثرات الموافقين. تضخم خطأ البعيد، وتعتذر لخطأ القريب. تجعل زلة المخالف منهجا، وزلة الموافق اجتهادا. وتقرأ كلام من تحبه على أحسن المحامل، وكلام من تخالفه على أسوأ المحامل. وهذه ليست طريقة أهل العلم، بل طريقة العصبيات حين تلبس ثوب العلم.

من نقد القول إلى إسقاط القائل

في مثل هذه البيئة يتحول الخلاف إلى هوية مغلقة. لا يعود السؤال: ما الدليل؟ بل: من قال؟ ومن أي مدرسة؟ ومن يمدحه؟ ومن يذمه؟ فإذا كان القائل من دائرتنا التمسنا له العذر، وإن كان من خارجها فتشنا في كلامه عن العثرة. وهكذا لا يكون الخلاف طريقا إلى الفقه، بل طريقا إلى العصبية. ولا يكون العلم وسيلة لفهم مراد الله، بل وسيلة لتوسيع المسافة النفسية بين المسلمين.
وأخطر من ذلك أن متتبع الزلات لا يكتفي غالبا برد القول، بل ينتقل من القول إلى القائل، ومن القائل إلى المدرسة، ومن المدرسة إلى كل من انتفع بها أو ترحم على أهلها. وهكذا تبدأ الزلة صغيرة في مسألة، ثم تكبر في الخطاب حتى تصبح أداة لإسقاط طبقات من العلماء، وتشويه تراث كامل، وإضعاف ثقة العامة بأهل العلم. وهذا ليس من فقه الخلاف، بل من فقه الفتنة.

ومن الإنصاف أن يقال: ليس كل من حذر من قول باطل متتبعا للزلات، وليس كل من تكلم في خطأ عالم مشهرا به. فقد يكون البيان واجبا إذا انتشر الخطأ أو خشي على الناس منه. لكن الفارق الدقيق أن الناصح يحفظ مراتب الخلاف،

ويتكلم بقدر الحاجة، ويريد هداية الناس، ولا يفرح بسقوط المخطئ، ولا يجعل الزلة عنوانا على العالم كله. أما متتبع الزلات فيتجاوز قدر الحاجة، ويجعل الخلاف وقودا للخصومة، ويشعر باللذة كلما وجد عثرة جديدة يضيفها إلى ملف الإدانة.

إن الأمة لا تنتفع بخلاف علمائها إلا إذا تعلمت أدب التعامل معه. ومن هذا الأدب أن يعرف الإنسان قدر نفسه، وأن يرد ما لا يحسن فهمه إلى أهله، وألا ينقل للعامة ما يفتنهم ولا ينفعهم، وألا يجعل اختلاف الأئمة مادة للسخرية أو التشهير، وألا يفرح بزلة عالم، وألا يبني أحكامه على المقتطفات والخصومات. فالخلاف باب علم لمن دخله بأدب، وباب فتنة لمن دخله بكبر وطيش.

العلاج ببناء بيئة علمية سوية

إن علاج ظاهرة تتبع الزلات يبدأ بتعليم الناس مراتب الخلاف: أن يفرقوا بين القطعي والظني، وبين المجمع عليه والمختلف فيه، وبين الشاذ والمعتبر، وبين الخطأ العارض والانحراف المنهجي، وبين مقام البحث العلمي ومقام الخطاب العام. فإذا تعلموا هذه المراتب، خف التشنيع، واتسع الصدر، وحفظت أقدار العلماء، ورد الخطأ دون ظلم.

ومن العلاج كذلك أن يعاد ربط العلم بالتزكية. فمن لم يتعلم الخوف من الغيبة، وخطر البهتان، وحرمة الأعراض، ووجوب العدل، وآفات الكبر، وشهوة الغلبة، وحب الظهور، فإنه قد يستعمل أدوات العلم في غير مرضاة الله. وليس كل من عرف أسماء الرجال صار منصفا فيهم، ولا كل من حفظ أقوال الفرق صار عادلا في الحكم عليها، ولا كل من تعلم الرد صار ناصحا.

إن كلام الشاطبي يضع أيدينا على أصل مهم: الانغلاق العلمي يورث حزازة نفسية تجاه أئمة أجلاء. وهذه الحزازة إذا لم تعالج بالتعلم والإنصاف والتزكية، تحولت

إلى تتبع، ثم إلى تشهير، ثم إلى إسقاط، ثم إلى قطيعة نفسية مع ميراث الأمة. يبدأ الأمر بنفور من مذهب لم يدرسه صاحبه، وينتهي أحيانا باحتقار أئمة أجمع الناس على فضلهم وتقدمهم في الدين وخبرتهم بمقاصد الشارع.

إن البيئة السوية التي نحتاجها هي بيئة تجمع بين الرسوخ والسعة: رسوخ يمنع الفوضى، وسعة تمنع التعصب. تعلم الطالب مذهبه، وتعرفه قدر غيره. تعلمه الدليل، وتعلمه الأدب. تعلمه الرد، وتعلمه الرحمة. تعلمه أن الحق فوق الرجال، وتعلمه أن الرجال لا يظلمون باسم الحق. تعلمه أن العالم يخطئ، لكنها تعلمه أيضا أن أقدار العلماء لا تهدر بالزلات.

وفي النهاية، فإن متتبع الزلات ليس خطرا لأنه وجد خطأ، بل لأنه تكون في بيئة جعلته لا يرى إلا الخطأ. ولا يعالج هذا المرض بمجرد نهيه عن الكلام، بل بإعادة بناء عينه وقلبه وعقله: عينه لتبصر المحاسن مع المآخذ، وقلبه ليحزن للخطأ لا ليفرح به، وعقله ليميز بين الخلاف والبدعة، وبين الزلة والمنهج، وبين النصيحة والتشهير، وبين الانتصار للحق والانتصار للنفس.

فإذا صلحت البيئة، قل التتبع. وإذا اتسع العلم، خف الإنكار الجاهل. وإذا حضرت التزكية، انكسر الكبر. وإذا عرف الطالب أدلة غيره، زالت الحزازة من قلبه. وإذا تعلم الناس أدب الخلاف، عاد النقد إلى موضعه الصحيح: بيان للحق، لا هدم للعلماء؛ نصيحة للأمة، لا تغذية للخصومات؛ حفظ للدين، لا تمزيق لحملة الدين.

فالخلاف نعمة حين يورث الفقه، ونقمة حين يورث الكبر. وهو سعة حين يحكمه العلم، وفتنة حين تقوده الخصومة. وهو باب رحمة حين يذكرنا ببشرية العلماء وسعة اجتهادهم، وباب شر حين نجعله طريقا إلى تتبع زلاتهم وإسقاط أقدارهم. ومن هنا كان واجب طالب العلم أن يتعلم الخلاف ليتسع صدره، لا

ليضيق قلبه؛ وأن يعرف الزلات ليتجنبها، لا ليتغذى عليها؛ وأن يحب الحق فوق الرجال، دون أن يظلم الرجال باسم الحق.

البيئة الرقمية التي تكافئ متتبع الزلات

ومن أخطر ما أضافته البيئة الرقمية إلى ظاهرة تتبع زلات العلماء أنها غيرت طبيعة العلاقة بين المتكلم والجمهور. ففي المجالس القديمة كان الجمهور حاضرا بجسده ووجهه وسكوته وانصرافه. كان المتكلم يرى أثر كلامه عيانا: يرى من يقبل عليه، ومن ينصرف عنه، ومن يضيق بكلامه، ومن ينتفع به، ومن يعترض عليه. وكان المجلس يملك نوعا من الفرز الطبيعي؛ فإن كان المتكلم راسخا، اجتمع الناس له، وإن كان مدعيا أو متكلفا أو كثير التشنيع، انصرف عنه أهل الفهم، وسقطت هيبته في أعين من يعرفون قدر العلم.

كان الجزاء المعنوي قريبا ومباشرا. من تكلم بعلم ووقار وجد قبولا وهيبة. ومن تهجم بغير علم، أو أكثر من الطعن، أو جعل العلم بابا للتشفي، وجد من يرده، أو يعرض عنه، أو يسقطه من نظره. وكان حضور العلماء وطلبة العلم في المجالس يضبط كثيرا من الانفلات؛ لأن المتكلم يعلم أن في السامعين من يفهم، ومن يراجع، ومن يميز بين التحقيق والتشغيب، وبين النصيحة والتشهير.

أما في البيئة الرقمية فقد انكسرت هذه الحواجز. لم يعد المتصدر يرى وجوه الناس، ولا انصرافهم الحقيقي، ولا اضطراب قلوبهم، ولا حجم الضرر الذي يتركه في نفوس العامة. صار يرى أرقاما: مشاهدات، وإعجابات، وتعليقات، ومشاركات. وهذه الأرقام قد تخدعه، لأنها لا تعني بالضرورة أن الناس صدقوه، أو انتفعوا به، أو عظموه بحق، بل قد تعني أن العنوان كان مثيرا، أو أن السقطة كانت صادمة، أو أن الخصومة جذبت الفضوليين، أو أن الخوارزمية دفعت المحتوى لأنه يثير الانفعال.

وهنا يقع المدعي والمتصدر ومروج الإثارة في وهم خطير: يظن أن كثرة المشاهدة دليل على صحة المنهج، وأن انتشار المقطع علامة قبول، وأن ارتفاع التفاعل شهادة علمية. وربما كان الأمر على العكس تماما؛ فالناس قد يشاهدون الفضيحة

لا لأنها علم، بل لأنها فضيحة. وقد يتابعون التشنيع لا لأنه حق، بل لأنه يوقظ فضولهم. وقد ينشرون المقطع لا نصرة للدين، بل مشاركة في موجة غضب أو سخرية أو خصومة.

في السابق كان المتكلم يكافأ أو يعاقب من فوره بطريقة ظاهرة: إقبال أو انصراف، توقير أو إسقاط، قبول أو رد. أما في البيئة الرقمية فإن مجرد المشاهدة صار مكافأة. حتى من دخل ليرد، ومن شاهد مستنكرا، ومن شارك محذرا، ومن علق غاضبا، قد يسهم من حيث لا يشعر في تعظيم حضور المتصدر، وزيادة انتشاره، وترسيخ شعوره بأنه مهم ومؤثر ومطلوب.

المنصة الرقمية لا تحب التأنى؛ تحب الصدمة. لا تكافئ العدل غالبا؛ تكافئ الإثارة. لا تنشر العبارة المتزنة كما تنشر العنوان القاسي. ولذلك وجد متتبع الزلات في هذه المنصات بيئته المثالية: يقتطع، ويضخم، ويضع عنوانا مثيرا، ويستنفر الجمهور، ثم يحصد التفاعل على حساب عرض عالم، أو تاريخ مذهب، أو ثقة عامة الناس بالعلم.

جاءت البيئة الرقمية فزادت هذا المرض اتساعا وسرعة. فقد كان التتبع قديما يحتاج إلى قراءة طويلة، ومراجعة كتب، ومقارنة نصوص، ومجالس علم، أما اليوم فيكفي أن تنتشر صورة من صفحة، أو مقطع دقيق، أو عبارة مجتزأة، حتى تقوم محكمة جماهيرية كاملة. لا أحد يسأل عن السياق، ولا عن ثبوت النسبة، ولا عن مرحلة العالم، ولا عن معنى المصطلح في زمانه، ولا عن مجموع كلامه، ولا عن كلام تلاميذه في مراده.

وهذا من أعظم مداخل الفتنة على النفوس؛ لأن الإنسان قد لا يميز بين الأثر النافع والضجيج الواسع. قد يظن أنه يخدم الحق لأنه بلغ الآلاف أو الملايين، مع أن الذي بلغه ربما ليس علما ولا هدى، بل إثارة وشك وتشويش وجرأة على

العلماء. وهكذا يتحول الرقم إلى مخدر روحي: يطمئن به القلب إلى نفسه، وإن كان العمل يفسد القلوب ويهدم الثقة ويغذي الخصومة.

والمنصة الرقمية لا تكافئ غالبا أعدل الناس، بل تكافئ أكثرهم قدرة على إثارة الانتباه. فالرد الهادئ لا ينتشر كالتشنيع. والتفصيل العلمي لا يجذب كالعنوان القاسي. والإنصاف لا يلهب الجمهور كما تلهبه الإدانة. وعبارة "هذا الموضع يحتاج إلى تحرير" لا تنافس عبارة "فضيحة فلان" أو "سقوط فلان" أو "ما لا يريدونك أن تعرفه عن الإمام الفلاني". ومن هنا يتعلم بعض الناس، شعوريا أو لا شعوريا، أن طريق الظهور ليس في التعليم الهادئ، بل في اصطياد الزلات وتغليفها بعنوان صادم.

وتزداد الخطورة حين يصبح الجمهور نفسه مشاركا في صناعة هذا النمط. فهناك جمهور لا يطلب العلم، بل يطلب المعركة. لا يبحث عن الفهم، بل عن الإثارة. لا يريد أن يسمع: "المسألة خلافية"، أو "للعالم عذره"، أو "النقل لا يثبت"، أو "العبارة لها سياق"، بل يريد حكما سريعا، وخصما واضحا، ومعركة سهلة، وانتصارا عاطفيا. فإذا وجد من يعطيه هذا، رفعه ونشره وصفق له، وإن كان ما يقدمه قليلا في العلم كثيرا في التشغيب.

وبذلك تنشأ علاقة مرضية بين المتصدر والجمهور. المتصدر يعطي الجمهور ما يثيره، والجمهور يعطي المتصدر ما يغريه بالاستمرار: مشاهدة، وتعليقا، ومشاركة، وشعورا بالقوة. ومع الوقت لا يعود المتصدر قادرا على الرجوع إلى الهدوء؛ لأن جمهوره الذي اعتاد النار لا يرضى بالماء، والذي اعتاد الصراخ لا يصبر على العلم، والذي اعتاد إسقاط الرجال لا يأنس بمجرد بيان المسائل.

ومن آفات البيئة الرقمية كذلك أنها تفصل الكلام عن تبعاته. في المجلس الحي يرى المتكلم أثر حدته في وجوه الناس، وربما وجد من يقول له: اتق الله، أو هذا لا يليق، أو أحسنت في المعنى وأسأت في العبارة. أما في الفضاء الرقمي فقد يلقي

الإنسان كلمته ثم ينسحب، وتبقى الكلمة تدور، وتقطع، وتعاد صياغتها، وتدخل في خصومات لم يقصدها، وتصل إلى عوام لا يحسنون فهمها، ثم تشتعل بها قلوب لا يعرف صاحب الكلمة عنها شيئا.

ولهذا كان الكلام في زلات العلماء في البيئة الرقمية أشد خطرا من الكلام فيها في مجلس علمي منضبط. فالمجلس العلمي له حدوده وأهله وسياقه، وقد يقال فيه ما لا يصلح للعامة، لأن الحاضرين يعرفون المصطلحات والمراتب والأعذار. أما المنصة الرقمية فهي تلغي هذه الحدود، وتجعل الكلام الواحد يصل إلى المتخصص والمبتدئ، والعاقل والغاضب، والباحث عن الحق والباحث عن الفتنة، ثم يتصرف كل واحد فيه بحسب علمه وهواه وانتمائه.

ومن هنا ينبغي أن يفهم طالب العلم أن النشر ليس مجرد كلام، بل فعل له مآلات. فقد يكون الكلام صحيحا في أصله، لكنه إذا نشر في غير موضعه أورث مفسدة. وقد يكون النقد لازما في مجلس أهل العلم، لكنه إذا صيغ للمنصة بلغة الإثارة صار تشهيرا. وقد يكون بيان زلة عالم واجبا عند الحاجة، لكنه إذا عرض لجمهور لا يملك أدوات الفهم تحول إلى فتنة في الثقة بالعلماء والدين.

إن البيئة الرقمية جعلت متتبع الزلات يرى نفسه كبيرا قبل أوانه. فالمجلس القديم كان يكشف حجم المتكلم بين أهل العلم. أما المنصة فقد تمنحه جمهورا واسعا قبل أن تمنحه علما راسخا، وقد تعطيه منبرا قبل أن تعطيه أدبا، وقد تضعه أمام الآلاف قبل أن يجلس بين يدي شيخ يربي فيه الورع والتؤدة. وهكذا ينشأ التصدر قبل التكوين، والرد قبل الفهم، والجرأة قبل الرسوخ.

ومن أخطر أوهام هذه البيئة أن الخوارزمية قد تصنع للإنسان صورة العالم المؤثر، مع أنه في حقيقته مروج غضب. فإذا رأى الأرقام حوله ظن أنه صار مرجعا، وإذا كثرت مشاركات مقاطعه ظن أنه فتح بابا من أبواب الإصلاح، وإذا احتفى به جمهور الخصومة ظن أنه على ثغر من ثغور الدين. وربما كان كل ما

حدث أن المنصة كافأت فيه ما يثير لا ما ينفع، وما يصدم لا ما يهدي، وما يقسم الناس لا ما يجمعهم على الحق والعدل.

لذلك كان من الورع الرقمي أن يسأل الإنسان نفسه قبل نشر زلة عالم: هل أنشر علما أم أطلق موجة؟ هل أخاطب أهل الاختصاص أم أهيج العامة؟ هل أريد بيان الحق أم صناعة مشهد؟ هل سيزيد هذا المنشور الناس فقها، أم سيزيدهم جرأة واحتقارا وسوء ظن؟ هل لو كان هذا الكلام في مجلس حي بين أهل العلم لصغته بهذه الطريقة؟ وهل أرضى أن أقف به بين يدي الله وهو يعلم ما في قلبي من قصد؟

إن مجرد المشاهدة لا ينبغي أن تكون معيارا للحق، ولا كثرة التفاعل علامة قبول عند الله، ولا الانتشار دليلا على البركة. فقد ينتشر الباطل أكثر من الحق، والتشويه أسرع من الإنصاف، والفضيحة أوسع من النصيحة. وإنما الميزان أن يكون الكلام لله، وبعلم، وعدل، ورحمة، وأن يكون أثره أقرب إلى الهداية لا إلى الفتنة، وإلى حفظ الدين لا إلى تمزيق حملته، وإلى نصرة الحق لا إلى تغذية حب الظهور في نفس صاحبه.

ومن لم يضبط قلبه أمام هذه البيئة، ابتلعته. ومن لم يفرق بين الأثر والضجيج، خلط بين الدعوة والشهرة. ومن لم يراجع نيته عند كل موجة انتشار، ربما فرح بما كان يجب أن يخاف منه. فليس كل من اجتمع الناس حوله كان على هدى، وليس كل من كثر مشاهدو كلامه كان كلامه نافعا، وليس كل من تصدر في المنصة صار أهلا للتصدر في العلم.

ولهذا فإن مقاومة تتبع الزلات في العصر الرقمي تحتاج إلى تربية مضاعفة: تربية على العلم، وتربية على النية، وتربية على فقه المآلات، وتربية على مقاومة إغراء الأرقام. فمن ملك لسانه في المجلس ولم يملك حسابه في المنصة، لم تكتمل سلامته. ومن تورع عن الغيبة في مجلس خاص ثم نشر ما يشبهها في منشور

عام، فقد خدع نفسه. ومن عرف خطورة الكلمة المنطوقة، ثم استهان بالكلمة المنشورة، لم يفقه طبيعة زمانه.

فالبيئة الرقمية ليست مجرد وسيلة محايدة، بل هي بيئة تعيد تشكيل النفوس. قد تجعل الهادئ صاخبا، والمغمور متعجلا، وطالب العلم متصدرا، والناصح مشهرا، والغيور متشفيا، إن لم يحرس قلبه بالعلم والورع. ومن أراد السلامة فليجعل ميزانه عند الله لا عند الخوارزمية، وليزن الكلمة بأثرها في القلوب لا بعدد مشاهداتها، وليعلم أن المتصدر قد يكبر في أعين الناس بالأرقام، ويصغر عند الله بسوء القصد وظلم العباد.

وهنا يختلط التدين بحب الظهور. فقد يكون المتتبع في بدايته طالب علم حريصا، ثم يكتشف أن إسقاط عالم يجلب له من الانتباه أضعاف ما يجلبه شرح باب من أبواب الفقه أو تعليم الناس خلقا من أخلاق الإسلام. فيتعلم من المنصة، لا من الشيخ، أن أقصر طريق إلى الشهرة هو الإثارة. ومع الوقت يصبح أسيرا للجمهور الذي صنعه؛ فإن هدأ لم يتفاعلوا، وإن أنصف لم يصفقوا، وإن قال: المسألة تحتاج إلى تفصيل، اتهموه بالتمييع.

ومن مكونات هذه البيئة أيضا فقر التزكية. فقد يتعلم الإنسان الردود قبل أن يتعلم الورع، والمناظرة قبل أن يتعلم الرحمة، والتصنيف قبل أن يتعلم الخوف من الله، وأسماء الفرق قبل أن يتعلم آفات قلبه. فإذا امتلأ عقله بالمعلومات ولم يتهذب قلبه بالأدب، صار العلم عنده مادة قوة لا مادة خشية. وحينها لا يعود يرى في العالم المخطئ أخا مسلما أو إماما له فضل، بل يرى فيه هدفا مناسبا لإظهار مهارته في النقد.

والعجيب أن كثيرا من متتبعي الزلات يتكلمون عن أخطاء العلماء، ولا ينتبهون إلى زلاتهم هم في القصد والعبارة والميزان. فالعالم قد يخطئ في مسألة، أما المتتبع فقد يخطئ في ظلم مسلم، وإسقاط عالم، وتشويه مدرسة، وإفساد

قلوب العامة، ونشر سوء الظن، وإشعال الخصومة. وقد تكون زلته في التعامل مع الزلة أعظم من الزلة التي أنكرها.

ومن مكونات البيئة كذلك ضعف صحبة العلماء الراسخين. فمن لازم عالما ربانيا تعلم منه أن العلم ليس معلومات فقط، بل سمت، وصبر، وتؤدة، وحفظ للسان، ومعرفة بمقادير الرجال. يرى شيخه يرد القول ولا يهين قائله، ويخالف العالم ولا يجحد فضله، ويتوقف حيث لا يحسن، ويقول: لا أدري، ويحزن للخطأ ولا يفرح به. أما من أخذ العلم من المقاطع المتفرقة والمناظرات الساخنة والحسابات الغاضبة، فإنه يأخذ صورة مشوهة للعلم: علم بلا أبوة، وبلا أدب، وبلا تدرج، وبلا رحمة.

ومن هنا نفهم أن متتبع الزلات ليس مجرد قارئ سيئ، بل هو غالبا نتاج سلسلة من الاختلالات: تلق أحادي، وهوية مغلقة، وضعف في فقه الخلاف، وقلة تزكية، وتربية على الخصومة، وجمهور يكافئ التشنيع، ومنصة تضخم الإثارة، وفراغ من صحبة العلماء الراسخين، وقلق داخلي يبحث عن يقين سهل عبر إسقاط الآخرين.

وهذه البيئة إذا اجتمعت صنعت إنسانا لا يحسن الانتفاع بالتنوع العلمي. فإذا رأى كثرة المذاهب لم ير فيها رحمة وسعة، بل رآها فوضى. وإذا رأى اختلاف الأئمة لم ير فيه ثراء في النظر، بل رآه تناقضا يستدعي الإدانة. وإذا رأى عالما يخالف ما تعلمه أول مرة، لم يقل: لعل عنده دليلا أو مأخذا، بل قال: هذه زلة أو بدعة أو انحراف.

ولذلك كان العلاج ليس في إسكات الناس عن النقد، ولا في دعوتهم إلى قبول كل قول، ولا في تذويب الفروق بين الحق والباطل، بل في إصلاح البيئة التي تنتج هذا الخلل. نحتاج إلى تعليم يربي الطالب على مذهبه دون أن يحبسه فيه، ويعرفه الراجح دون أن يلقنه احتقار المرجوح، ويعلمه الدليل دون أن يزرع فيه

الغرور على المخالف، ويفتح له باب الفقه المقارن بقدر مرحلته، حتى يعرف أن الأئمة لم يكونوا أصحاب أهواء، بل أصحاب مناهج وأدلة ومقاصد.

ونحتاج كذلك إلى إعادة الاعتبار لأدب الخلاف. أن يتعلم الطالب قبل الرد أن يسأل: هل ثبتت النسبة؟ هل فهمت العبارة؟ هل أعرف اصطلاح صاحبها؟ هل هذه زلة عارضة أم أصل منهجي؟ هل ذكر العلماء عذرا لقائلها؟ هل رجع عنها؟ هل يجوز نشرها للعامة؟ هل يترتب على نشرها مصلحة أو مفسدة؟ هل أنا أهل للكلام فيها؟ وهل في قلبي حزن على الخطأ أم فرح بالعثور عليه؟

ونحتاج إلى تفكيك وهم الطهورية المطلقة، وهو أن يتخيل بعض الناس أن الجماعة التي ينتسب إليها بلا زلات، وأن العلماء الذين يحبهم بلا أخطاء، وأن الخلل كله في الآخرين. فهذا الوهم إذا استقر في النفس جعل صاحبه عاجزا عن العدل؛ لأنه لا يرى إلا فضائل قومه ورذائل مخالفيه. والعلم الصادق يعلم الإنسان أن الخطأ موزع بين البشر، وأن العصمة للوحي، وأن الفضل لا يمنع الزلة، وأن الزلة لا تمحو الفضل.

كما نحتاج إلى مقاومة الاقتصاد الرقمي للفضائح. فلا يجعل طالب العلم دينه تابعا لما تطلبه المنصة، ولا يقيس نفعه بعدد المشاركات، ولا يفرح بأن تنتشر كلمته إذا كانت تفسد أكثر مما تصلح. فكم من منشور ظنه صاحبه نصرة للحق، وكان في الحقيقة سببا في جرأة العامة على العلماء، أو تشكيك الشباب في التراث، أو تحويل الخلاف العلمي إلى مادة للسخرية والازدراء.

مراعاة المراحل العلمية في حياة العلماء المتقدمين

من أعظم أبواب الظلم في التعامل مع العلماء المتقدمين أن يحاكمهم بعض المتأخرين إلى نصوص قالوها في بدايات حياتهم العلمية، أو في مرحلة من مراحل تكوينهم الفكري، ثم يجعلون تلك النصوص حاكمة على سيرتهم كلها، دون نظر إلى ما استقر عليه قولهم بعد النضج، أو ما رجعوا إليه بعد ظهور الدليل، أو ما حرروه في آخر أمرهم.

فالعالم لا يولد مكتملا، ولا يبدأ رحلته العلمية منتهيا إلى آخر ما استقر عليه اجتهاده. بل يقرأ، ويتعلم، ويناظر، ويرحل، ويتأثر، ويراجع، ويحرر. وقد يقول في شبابه قولا، ثم يتركه في كهولته. وقد يرجح مذهبا، ثم يظهر له ما هو أقوى منه. وقد يكتب كتابا في مرحلة، ثم يتجاوزه في مرحلة أخرى. وقد يتأثر بمدرسة في بدايته، ثم يوسع نظره بعد اختلاطه بمدارس أخرى.

وهذا ليس عيبا في العالم، بل هو من دلائل حياته العلمية. فإن الجمود على قول قديم مع ظهور ما يخالفه ليس فضيلة، وإنما الفضيلة أن يطلب العالم الحق، وأن يرجع إليه إذا تبين له. والرجوع عن الخطأ شرف، لا نقيصة. وتغير الاجتهاد بعد اتساع العلم دليل إنصاف، لا دليل اضطراب.

ومن نظر في تاريخ العلماء وجد أن كثيرا منهم كانت لهم مراحل متعددة. فمنهم من نشأ في مدرسة فقهية أو كلامية أو حديثية معينة، ثم رحل إلى بلد آخر، أو لقي شيوخا جددا، أو وقف على آثار لم تكن بلغته، أو خاض مناظرات كشفت له وجوها جديدة في الاستدلال، فتغير ترجيحه، أو تهذب اصطلاحه، أو اتسع أفقه.

فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: **"من كان مستنا فليستن بمن قد مات؛ فإن الحي لا تؤمن عليه الفتن"** رواه اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة،

ورواه ابن عبد البر في جامع بيان العلم وفضله بمعناه. فهذا الحديث عن بن مسعود رضي الله عنه أصل عظيم في أن النظر في سير العلماء ينبغي أن يكون باعتبار خاتمة أمرهم ومجموع مسارهم، لا بلقطة مبتورة من حياتهم.

ومن الجور أن يأتي متأخر فيأخذ كلاما لعالم من مرحلة مبكرة، ثم يخفي كلامه المتأخر. أو يأخذ قوله في بيئة استنباطية معينة، ثم يحاكمه بمصطلحات مدرسة أخرى. أو يقتطع عبارة كتبها في سياق جدلي أو تعليمي أو محلي، ثم يجعلها دليلا على انحراف عام في منهجه.

والإنصاف يقتضي عند دراسة العلماء المتقدمين مراعاة أمور أساسية.

1. أولها: معرفة المرحلة التي صدر فيها القول. هل هو من إنتاج العالم المبكر؟ أم من كتبه المتأخرة؟ أم من آخر ما استقر عليه مذهبه؟
2. وثانيها: جمع كلام العالم في المسألة الواحدة، وعدم الاكتفاء بنص منفرد قد يفسره غيره، أو يقيده، أو يبين مراده، أو يدل على رجوعه.
3. وثالثها: النظر في تراجعاته وتصحيحاته، فإن كثيرا من العلماء نصوا على رجوعهم عن أقوال، أو ظهر من مجموع كلامهم أنهم لم يبقوا على بعض ما قرروه أولا.
4. ورابعها: فهم البيئة العلمية التي نشأ فيها، فالعالم قد يتكلم بلسان مدرسة معينة، أو يستعمل اصطلاحات زمانه، أو يتأثر بطريقة استدلال كانت شائعة في بلده أو مذهبه.
5. وخامسها: التفريق بين الخطأ الناتج عن قصور الدليل المتاح في زمنه، وبين الخطأ الناتج عن تعمد مخالفة الحق. فليس من العدل أن نحاكم عالما متقدما بما توفر لنا نحن من جمع المخطوطات، وسهولة الوصول إلى النصوص، واتساع أدوات البحث.
6. وسادسها: معرفة أن المدارس الفقهية والاستنباطية لم تكن نسخا مكررة من بعضها. فمدرسة أهل الحديث، ومدرسة أهل الأثر والقياس والنظر

(الرأي)، ومدارس الفقهاء في الحجاز والعراق والشام ومصر والمغرب، كان لكل منها بيئتها وأدواتها ومصادرها وطريقة ترتيبها للأدلة. ومن لم يفهم هذا التنوع ظن كل اختلاف انحرافا، وكل ترجيح مخالف زلة.

ولهذا فإن الباحث المنصف لا يذهب إلى كتب المتقدمين كمن يفتش في أرشيف اتهام، بل يذهب إليها بعقل الفقيه المؤرخ، وقلب الطالب المتأدب. يسأل: متى قال العالم هذا؟ ولماذا قاله؟ وما الذي كان متاحا له من أدلة؟ ومن شيوخه؟ وما مدرسته؟ وهل بقي على قوله؟ وكيف فهمه أصحابه؟ وهل خالف في ذلك إجماعا معتبرا، أم خالف مشهورا أو راجحا أو اصطلاحا مدرسيا؟

أما من يأخذ نصا قديما من عالم، ثم يعزله عن زمنه ومرحلة قائله ومدرسته وسياقه، ثم يقدمه للناس وكأنه حقيقة العالم كلها، فقد جمع بين الجهل والظلم. فهو لم ينصف العالم، ولم ينصف التراث، ولم ينصف القارئ.

ومن هنا يظهر الفرق بين النقد العلمي والتفتيش العبثي. النقد العلمي يقرأ العالم في مساره الكامل، أما التفتيش العبثي فيقبض على عبارة ويتعامى عن العمر كله. النقد العلمي يفرق بين القول القديم والقول الجديد، وبين مرحلة التكوين ومرحلة التحرير، وبين السياق الخاص والمنهج العام. أما التفتيش العبثي فيعامل العالم كأنه نص جامد بلا تاريخ، ولا تطور، ولا تراجع، ولا بيئة.

والحق أن علماء الأمة الكبار لم يكونوا تماثيل حجرية، بل كانوا عقولا حية، تتعلم وتراجع وتجتهد وتصحح. ومن أراد أن يحاكمهم فليحاكمهم بمنهج يليق بتاريخ العلم، لا بمنطق المقاطع المبتورة والعناوين الصاخبة.

أصل المسألة بين رد الخطأ وحفظ المقام

المسلم مأمور أن يحب الحق أكثر من الأشخاص، وأن يقدم الدليل على الرجال، وأن يعلم أن العصمة للوحي لا للعلماء. ولكن المسلم مأمور كذلك بالعدل، والرحمة، وحفظ الأقدار، ومعرفة منازل الناس.

والمنهج الصحيح ليس أبدا أن يقال: ما دام العالم قد أخطأ، فقد سقط كله. وليس من المنهج الصحيح أيضا أن يقال: ما دام العالم جليلا، فلا يرد عليه خطؤه. كلا الطرفين بعيد عن الميزان الشرعي.

الطريق المستقيم أن يقال: هذا عالم جليل له فضله وسابقته ونفعه، وقد أخطأ في هذه المسألة، فنرد خطأه ولا نهدم قدره، ونحفظ علمه ولا نتبع زلته، ونبين الصواب ولا نفتري عليه، وننصفه فيما له كما نخالفه فيما عليه.

وقد قال الإمام مالك رحمه الله كلمته المشهورة: كل يؤخذ من قوله ويرد إلا صاحب هذا القبر، يريد قبر النبي ﷺ. وهذه الكلمة تجمع أصلين عظيمين: لا عصمة لأحد بعد رسول الله ﷺ، ولا يلزم من رد قول عالم إسقاط علمه وفضله.

إن زلة العالم لا ينبغي أن تكون مطية للخصومات، ولا مادة للتشنيع، ولا بابا لإسقاط التراث. كما أن مكانة العالم لا ينبغي أن تكون حجابا يمنع بيان الحق، أو يحول دون تصحيح الخطأ. فالأمة لا تنتفع بعلماء معصومين في خيال أتباعهم، ولا بعلماء مذبوحين على ألسنة خصومهم، وإنما تنتفع بميزان العدل: قبول الحق، ورد الخطأ، وحفظ الفضل.

عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما، **قال رسول الله ﷺ: "ليس منا من لم يجل كبيرنا، ويرحم صغيرنا، ويعرف لعالمنا حقه"** رواه أحمد وأبو داود والترمذي بمعناه

ومن تمام هذا الميزان أن نفرق بين نقد القول وإسقاط القائل، وبين رد الخطأ وتتبع العورة، وبين النصيحة والتشهير، وبين الغيرة على الدين والشماتة في عباد الله. فمن لم يفرق بين هذه المعاني دخل باب الظلم وهو يظن أنه يدافع عن الحق.

تصحيح الخطأ الشائع: "أهل الرأي" أهل أثر وفقه ونظر

أحببت أن أنبه إلى خطأ شائع في بعض الأوساط التي لم تعرف العلم إلا من أطرافه، ولم تدخل إلى المذاهب من أبوابها، وهو تصوير بعض أدعياء العقلانية والتنوير لأئمة المذهب الحنفي باعتبارهم "أهل الرأي" بالمعنى المعاصر للكلمة؛ أي كأنهم مدرسة عقلانية تقف في مقابل النص، أو تيار فقهي يجعل العقل المجرد حاكما على الوحي، أو يقدم الذوق الذهني على القرآن والسنة والآثار.

وهذا من أبعد التصورات عن حقيقة المذهب الحنفي وعن حقيقة الإمام أبي حنيفة النعمان رحمه الله. فالرأي عند المتقدمين لم يكن مرادفا للتحلل من النص، ولا كان بابا مفتوحا لكل من شاء أن يعيد تشكيل الدين وفق ذوقه وثقافته ومزاج عصره، وإنما كان الرأي في اصطلاحهم نظرا فقهيا منضبطا، وقياسا على الأصول، واستنباطا من النصوص، وترجيحا بين الأدلة، وفهما للواقع في ضوء الوحي، لا فهما للوحي في ضوء هوى الواقع.

ولذلك فإن من الخطأ أن ينقل بعض المعاصرين مصطلح "أهل الرأي" من بيئته العلمية الأولى إلى بيئة فكرية معاصرة، ثم يلبسه لباس العقلانية الحديثة، وكأن أبا حنيفة وصاحبيه أبا يوسف ومحمد بن الحسن كانوا يريدون تحرير الفقه من سلطان الحديث والأثر. وهذا ظلم للتاريخ، وظلم للمذهب، وظلم للإمام أبي حنيفة نفسه.

فالأحناف لم يكونوا خصوما للحديث، ولا منفلتين من الأثر، بل نشأ فقههم في بيئة علمية كوفية عريقة، متصلة بمدرسة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وبفقه علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وبآثار كبار التابعين، وعلى رأسهم علقمة، والأسود، وإبراهيم النخعي، وحماد بن أبي سليمان، ثم جاء أبو حنيفة وارثا لهذا الامتداد الفقهي، جامعا بين حفظ الأثر وفهم علله ومقاصده، وبين القدرة على تنزيله على النوازل والمسائل المتجددة.

وقد نبه شاه ولي الله الدهلوي رحمه الله إلى هذا المعنى في كتابه "الإنصاف"، فقال: "وكان أبو حنيفة رضي الله عنه ألزمهم بمذهب إبراهيم وأقرانه، لا يجاوزه إلا ما شاء الله، وكان عظيم الشأن في التخريج على مذهبه، ودقيق النظر في وجوه التخريجات، مقبلا على الفروع أتم إقبال، وإن شئت أن تعلم حقيقة ما قلناه فلخص أقوال إبراهيم من كتاب الآثار لمحمد رحمه الله وجامع عبد الرزاق ومصنف أبي بكر بن أبي شيبة، ثم قايسه بمذهبه تجده لا يفارق تلك المحجة إلا في مواضع يسيرة، وهو في تلك اليسيرة أيضا لا يخرج عما ذهب إليه فقهاء الكوفة".

وهذا النص من شاه ولي الله مهم جدا؛ لأنه لا يمدح أبا حنيفة بمجرد العبارة العامة، بل يحدد موضع عبقريته: أنه لم يأت بمذهب منقطع عن ميراث من قبله، بل كان ألزم الناس بمذهب إبراهيم النخعي وأقرانه، ثم كان عظيم الشأن في التخريج عليه، دقيق النظر في وجوهه، قادرا على تحويل الأصول الموروثة إلى فقه واسع صالح للنوازل والفروع. وهذا هو معنى الرأي عند الإمام: فقه في التخريج، لا تمرد على الأثر.

وقال اللكنوي مؤيدا هذا المعنى: "اعلم أن مذهب أبي حنيفة أكثره مأخوذ عن الصحابة الذين نزلوا بالكوفة، ومن بعدهم من علمائها، وكان ألزم بمذهب إبراهيم، عظيم الشأن في التخريج على مذهبه". فالمذهب الحنفي، بهذا الاعتبار، ليس مدرسة عقلية معلقة في الهواء، بل هو امتداد لفقه الصحابة الذين نزلوا الكوفة، ثم لفقه كبار التابعين من بعدهم.

ويؤكد هذا ما روي عن أبي حنيفة نفسه في بيان طريق أخذه للعلم، فقد قال: "دخلت على أبي جعفر أمير المؤمنين، فقال لي: يا أبا حنيفة، عمن أخذت العلم؟ فقلت: عن حماد، يعني ابن أبي سليمان، عن إبراهيم، يعني النخعي، عن عمر بن

الخطاب، وعلي بن أبي طالب، وعبد الله بن مسعود، وعبد الله بن عباس. فقال أبو جعفر: بخ بخ، استوفيت يا أبا حنيفة".

وهذا الإسناد العلمي يكشف أن أبا حنيفة لم يكن طارئا على العلم، ولا صاحب رأي منفصل عن أصل، بل كان متصلا بسلسلة فقهية كبرى: حماد عن إبراهيم، وإبراهيم عن مدرسة كبار الصحابة، وفي مقدمتهم عمر، وعلي، وابن مسعود، وابن عباس رضي الله عنهم. ومن عرف منزلة هؤلاء في العلم والفتوى، عرف أن فقه أبي حنيفة لم ينبت في فراغ.

وقد قال مسروق بن الأجدع، وهو من كبار التابعين: "وجدت علم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم ينتهي إلى ستة: إلى علي، وعبد الله، يعني ابن مسعود، وعمر، وزيد بن ثابت، وأبي الدرداء، وأبي بن كعب، ثم وجدت علم هؤلاء الستة انتهى إلى علي وعبد الله". فإذا كان علم الصحابة قد دار في جانب عظيم منه على علي وابن مسعود، وكانت الكوفة من أعظم البيئات التي حملت فقههما، علمنا أن مدرسة أبي حنيفة متصلة بصلب العلم الموروث عن الصحابة.

وقال ابن جرير: "لم يكن أحد له أصحاب معروفون حرروا فتياه ومذاهبه في الفقه غير ابن مسعود، وكان يترك مذهبه وقوله لقول عمر، وكان لا يكاد يخالفه في شيء من مذاهبه، ويرجع من قوله إلى قوله". وهذا يدل على أن مدرسة ابن مسعود نفسها لم تكن مدرسة رأي منفصل، بل كانت مدرسة فقه منضبط، تعرف قدر عمر رضي الله عنه، وترجع إلى قوله، وتبني اجتهادها على أصل الصحبة والعلم والاتباع.

ومن هنا يتبين أن نسبة أبي حنيفة إلى الرأي لا تعني انفصاله عن الحديث والآثار، وإنما تعني أنه ورث مدرسة كوفية ذات قدرة عالية على التخريج والقياس، نشأت في بيئة كثرت فيها النوازل، وتعددت فيها الوقائع، واحتاج أهلها إلى فقه

يربط الجزئيات بالأصول، ويخرج الفروع على القواعد، دون أن يقطع صلته بالوحي وميراث الصحابة.

وليس أدل على ذلك من أن من أبرز ما وصلنا من تراث الحنفية المبكر كتب حملت اسم "الآثار" صراحة، مثل كتاب "الآثار" لأبي يوسف القاضي، وكتاب "الآثار" لمحمد بن الحسن الشيباني. وهذه العناوين ليست أمرا عابرا، بل هي كاشفة عن طبيعة المدرسة: مدرسة فقهية تتنفس من معين الأثر، ثم تمارس النظر والاجتهاد في ضوئه.

ومن يطالع هذه الكتب يرى أن المسائل لا تبنى على خواطر عقلية مجردة، بل تذكر فيها آثار عن النبي صلى الله عليه وسلم، وعن الصحابة والتابعين، ويروي أصحاب أبي حنيفة كثيرا منها عنه، ثم تتشكل في ضوء ذلك اختيارات المذهب ومسائله. فالرأي هنا ليس بديلا عن النص، بل ثمرة من ثمار فهمه، وليس خصومة مع الأثر، بل محاولة لجمعه وترتيبه وتنزيله.

وقد كان الإمام أبو حنيفة رحمه الله شديد التعظيم لما جاء عن الله تعالى وعن رسوله صلى الله عليه وسلم. ومن أشهر ما نقل عنه في تقرير منهجه قوله: "ما جاء عن الله تعالى فعلى الرأس والعينين، وما جاء عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فسمعا وطاعة، وما جاء عن الصحابة رضي الله عنهم تخيرنا من أقوالهم ولم نخرج عنهم، وما جاء عن التابعين فهم رجال ونحن رجال".

وفي رواية أخرى عنه أنه قال في ترتيب مصادره: "آخذ بكتاب الله، فما لم أجد فبسنة رسول الله والآثار الصحاح عنه التي فشت في أيدي الثقات عن الثقات، فإن لم أجد فبقول أصحابه، آخذ بقول من شئت، وأما إذا انتهى الأمر إلى إبراهيم والشعبي والحسن وعطاء، فأجتهد كما اجتهدوا".

وهذه الكلمة وحدها تكفي لإسقاط التصوير المشوه الذي يجعل أبا حنيفة إماما لعقلانية منفلتة. فهو يضع كتاب الله أولا، ثم سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثاره الصحيحة، ثم أقوال الصحابة، ثم يجتهد بعد ذلك في مقام الاجتهاد، لا في مقام النص. بل إن قوله في التابعين: "هم رجال ونحن رجال" ليس دعوة للمتأخرين إلى الجرأة على السلف، ولا إذنا لكل قارئ عابر أن يجعل نفسه ندا للأئمة، وإنما هو كلام إمام مجتهد قريب العهد بطبقة التابعين، بلغ من العلم والآلة ما جعله ينظر في أقوال أقرانه ونظرائه من أهل العلم.

ومن لطيف ما يبين ورعه العلمي أنه كان يقرر أن رأيه اجتهاد قابل للمراجعة، لا وحيا منزلا ولا عصمة مدعاة. فقد نقل عنه قوله: "هذا الذي نحن فيه رأي لا نجبر عليه أحدا، ولا نقول يجب على أحد قبوله، فمن كان عنده أحسن منه فليأت به". ونقل عنه كذلك قوله: "علمنا هذا رأي، وهو أحسن ما قدرنا عليه، ومن جاءنا بأحسن منه قبلناه منه". فأين هذا التواضع العلمي من جرأة من يتخذون اسم أبي حنيفة جسرا لهدم الأصول، ثم لا يملكون عشر معشار ورعه ولا علمه ولا توقيره للنص؟

وقد شهد له كبار العلماء بالفقه والورع والعلم. قال الذهبي في ترجمته: "الإمام، فقيه الملة، عالم العراق، أبو حنيفة"، ثم قال عنه: "عني بطلب الآثار، وارتحل في ذلك، وأما الفقه والتدقيق في الرأي وغوامضه، فإليه المنتهى، والناس عليه عيال في ذلك". وهذه شهادة إمام ناقد، لا مقلد متعصب، جمع بين معرفة الرجال ومعرفة طبقات العلماء.

ومن أعظم الشهادات في قدره ما كان من سفيان الثوري رحمه الله، مع أن سفيان من أئمة الحديث والزهد. فعن أبي بكر بن عياش قال: مات أخو سفيان الثوري، فاجتمع الناس إليه لعزائه، فجاء أبو حنيفة، فقام إليه سفيان، وأكرمه، وأقعده مكانه، وقعد بين يديه، ولما تفرق الناس قال أصحاب سفيان: رأيناك فعلت شيئا

عجيبا. قال: "هذا رجل من العلم بمكان، فإن لم أقم لعلمه قمت لسنه، وإن لم أقم لسنه قمت لفقهه، وإن لم أقم لفقهه قمت لورعه".

وهذه الكلمة جامعة؛ لأن سفيان لم يقم لأبي حنيفة لمجاملة عابرة، بل ذكر أربعة معان: العلم، والسن، والفقه، والورع. ولو كان أبو حنيفة عند أئمة الأثر مجرد صاحب رأي منفلت، لما صدر من سفيان مثل هذا التعظيم.

وقال عبد الله بن المبارك رحمه الله: "ما رأيت في الفقه مثل أبي حنيفة". وروي عنه أيضا أنه قال: "رأيت مسعرا في حلقة أبي حنيفة جالسا بين يديه يسأله، ويستفيد منه، وما رأيت أحدا قط تكلم في الفقه أحسن من أبي حنيفة". ومسعر بن كدام من أئمة العلم والحديث، وجلوسه بين يدي أبي حنيفة يسأله ويستفيد منه شاهد على منزلته عند أهل العلم في زمانه.

وعن وكيع بن الجراح قال: "ما لقيت أفقه من أبي حنيفة، ولا أحسن صلاة منه". وهذه شهادة أخرى تجمع بين الفقه والعبادة، وترد على من يريد أن يجعل أبا حنيفة عقلا فقهيا مجردا لا صلة له بالخشية والنسك.

وقال النضر بن شميل: "كان الناس نياما عن الفقه حتى أيقظهم أبو حنيفة بما فتقه، وبينه، ولخصه". وهذا وصف دقيق لدور أبي حنيفة في تاريخ الفقه؛ فقد نقل الفقه من مجرد المسائل المتفرقة إلى بناء أوسع في التفريع والتخريج والربط والتحرير.

وروي عن الشافعي قوله: "الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه". وهذه الكلمة، على وجازتها، تكشف أن تقدير أبي حنيفة لم يكن محصورا في دائرته المذهبية، بل عرف قدره أئمة من غير مذهبه، وإن خالفوه في مسائل كثيرة. فالخلاف بين الأئمة لم يكن خلاف خصومة على أصل الوحي، بل خلاف مدارس في طرائق الفهم والاستنباط والترجيح.

ومن جميل ما نقل في هيبته العلمية ما قاله جعفر بن الربيع: "أقمت على أبي حنيفة خمس سنين، فما رأيت أطول صمتا منه، فإذا سئل عن الشيء من الفقه فتح وسال كالوادي". وهذه العبارة تصور لنا عالما لا يتكلم في كل شيء، ولا يتصدر بالثرثرة، ولكنه إذا جاء موضع العلم انفتح بما يدل على رسوخ ملكته وسعة فقهه.

وقال إبراهيم بن عكرمة: "ما رأيت أورع، ولا أفقه من أبي حنيفة". وجمعه بين الورع والفقه مهم؛ لأن الفقه إذا خلا من الورع تحول إلى حيلة، والورع إذا خلا من الفقه قد يتحول إلى ضيق وعجز، أما أبو حنيفة فقد جمع بين الدقة الفقهية والخوف من الله.

وقال سفيان بن عيينة: "ما قدم مكة في وقتنا رجل أكثر صلاة من أبي حنيفة". وقال يحيى بن أيوب الزاهد: "كان أبو حنيفة لا ينام الليل". وهذه النقول، وإن كان بعضها يراد به المبالغة في كثرة العبادة لا تقرير عادة دائمة على وجه الحصر، فإنها تدل على أن صورة أبي حنيفة عند أهل زمانه لم تكن صورة فقيه جدلي مجرد، بل صورة عالم عابد كثير الصلاة، شديد الصلة بالله.

وقال الحسن بن صالح في أبي حنيفة: "كان فهما بعلمه متثبتا فيه، إذا صح عنده الخبر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يعده إلى غيره". وهذه العبارة تحديدا تهدم الصورة التي يروجها بعض الناس، وكأن أبا حنيفة كان يقدم الرأي على الحديث مطلقا. بل المنقول عن أهل العلم أن الحديث إذا صح عنده لم يلتفت إلى غيره، وإنما كان مجال الرأي حيث يحتاج النص إلى فهم، أو حيث تتعارض الآثار في الظاهر، أو حيث تنزل الأحكام على وقائع لا نص فيها بعينها.

وقال يحيى بن سعيد القطان: "ما سمعنا أحسن من رأي أبي حنيفة، وقد أخذنا بأكثر أقواله". وهذا من إمام من أئمة الحديث والنقد، لا من رجل خارج عن بيئة

الأثر. وقال يحيى بن معين في أبي حنيفة: "كان ثقة، لا يحدث من الحديث إلا بما يحفظه، ولا يحدث بما لا يحفظه". ونقل عنه أيضا أنه قال: "كان من أهل الصدق ولم يتهم بالكذب". فكيف يجوز بعد ذلك أن يصور الإمام كأنه رجل رأي مجرد، لا صلة له بحديث ولا أثر ولا ورع في الرواية؟

وقد بلغ من تعظيمه للأثر أن نقل ابن حزم وغيره عن أصحاب أبي حنيفة أن الحديث الضعيف عنده أولى من القياس والرأي، مع التنبيه إلى أن مصطلح الضعيف عند كثير من المتقدمين ليس دائما هو الضعيف المطروح عند المتأخرين، بل قد يراد به ما يقابل الصحيح العالي، أو ما يدخل في باب الحسن عند اصطلاح من جاء بعدهم. والمقصود هنا أن أبا حنيفة لم يكن يقدم القياس على ما ثبت عنده من أثر، بل كان القياس عنده خادما للدليل، لا حاكما عليه.

ومن هنا نفهم أن تسمية الحنفية بأهل الرأي لا تعني أنهم أهل عقلانية منفصلة عن الوحي، بل تعني أنهم أكثروا من استعمال القياس والاستحسان والنظر الفقهي في النوازل، بسبب طبيعة بيئتهم العلمية وكثرة مسائلهم، وبسبب منهجهم في الاحتياط للرواية، وبسبب امتداد مدرسة الكوفة التي عرفت بكثرة الفقه والتخريج. أما أن تتحول هذه التسمية إلى شعار يرفعه بعض المعاصرين في وجه أهل الحديث والأثر، فهذا قلب للمعنى وتحريف للتاريخ.

والإنصاف يقتضي أن نقول: لم يكن أهل الحديث خصوما للعقل، كما لم يكن أهل الرأي خصوما للنقل. إنما كان الجميع، في الجملة، يدورون حول الوحي تعظيما وتسليما، ثم يختلفون بعد ذلك في طرائق الفهم، وفي شروط قبول الخبر، وفي ترتيب الأدلة، وفي مدى العمل بالقياس والاستحسان والمصالح، وفي أثر عمل الصحابة والتابعين، وفي غير ذلك من مسائل الاجتهاد.

ولذلك فليس من العدل أن نجعل أبا حنيفة رمزا لعقلانية منبتة عن الأثر، ولا أن نجعل أهل الحديث رمزا لجمود لا يفهم المعاني. فهذه ثنائيات معاصرة

مصطنعة، لا تليق بتاريخ الأئمة، ولا تنصف مقاماتهم. لقد كان أبو حنيفة فقيه أثر وقياس ونظر معا: يعظم النص، ويتثبت في الرواية، ويجل الصحابة، ويعرف للتابعين قدرهم، ثم يجتهد حيث يشرع الاجتهاد، ويقيس حيث يصح القياس، ويستحسن حيث يكون في القياس الظاهر حرج أو مخالفة لمقصد أقوى أو أصل أرسخ.

والأعجب أن بعض من يستدعي أبا حنيفة اليوم باسم "الرأي" لا يأخذ من منهجه إلا الاسم، ثم يترك جوهره: يترك تعظيم القرآن والسنة، ويترك توقير الصحابة، ويترك الورع في الفتيا، ويترك الاعتراف بحدود الاجتهاد، ويترك التواضع العلمي، ثم يتمسك بلفظة "الرأي" ليجعلها جسرا إلى رد ما لا يوافق هواه من النصوص. وهذا ليس اتباعا لأبي حنيفة، بل استعمال لاسمه في غير ما عاش له ومات عليه.

فأبو حنيفة لم يكن إماما لأنه قال برأيه، بل لأنه عرف متى يكون الرأي فقها، ومتى يكون جرأة، ومتى يكون القياس عبادة، ومتى يكون عبثا، ومتى يكون الاستحسان فهما دقيقا، ومتى يكون اتباعا للهوى. وفرق كبير بين إمام مجتهد يقف على أبواب النص خاضعا، ثم ينظر بعلم وورع، وبين متعالم يقف أمام النص محاكما، ثم يسمي جرأته تنويرا.

رحم الله الإمام أبا حنيفة النعمان، فقد كان إماما في الفقه، إماما في الرأي المنضبط، إماما في الورع، وإماما في معرفة قدر العلم. ومن أراد أن ينتسب إليه فليأخذ منه تعظيم الوحي قبل أن يأخذ منه الرأي، وليتعلم منه الورع قبل الجرأة، والتثبت قبل الاستنباط، والتواضع قبل المناظرة. فليس كل من قال "رأيي" صار من أهل الرأي، وليس كل من خالف ظاهرا باسم العقل صار فقيها، وإنما الفقه نور يقذفه الله في قلب من جمع بين العلم والخشية، وبين الأثر والنظر، وبين النص والفقه، وبين العقل والتسليم.

خطورة تتبع العورات حين يتحول إلى منهج في قراءة التراث

تتبع عورات الناس من أمراض القلوب قبل أن يكون خطأ في المنهج. فصاحبه لا ينظر إلى الإنسان نظر من يريد إصلاحه أو نصحه، بل نظر من يريد كشفه وفضحه. وقد نهت الشريعة عن هذا الخلق لما فيه من فساد النفس، وإشاعة السوء، وهدم الثقة بين المسلمين، وإشغال المجتمع بالفضائح بدل الإصلاح، وبالشماتة بدل النصيحة، وبالتربص بدل الرحمة.

والإنسان إذا اعتاد تتبع العورات فسد ميزانه دون أن يشعر. يبدأ الأمر عنده غيرة على الحق في ظاهر الدعوى، ثم ينقلب مع الوقت إلى شهوة خفية في الاصطياد، وفرح داخلي بالسقوط، وتلذذ بإخراج العيوب من مواضعها. وحين يصل القلب إلى هذه الحال، لا يعود يبحث عن الحق بقدر ما يبحث عن شاهد يؤكد حكمًا سابقًا، أو يثبت خصومة قائمة، أو يمنحه شعورًا بالتفوق على غيره.

عن أبي برزة الأسلمي رضي الله عنه، **قال رسول الله ﷺ: "يا معشر من آمن بلسانه ولم يدخل الإيمان قلبه، لا تغتابوا المسلمين، ولا تتبعوا عوراتهم؛ فإنه من اتبع عوراتهم يتبع الله عورته، ومن يتبع الله عورته يفضحه في بيته".**
رواه أبو داود وأحمد.

وإذا كان تتبع عورات عامة المسلمين محرمًا ومذمومًا، فإن تتبع زلات العلماء أعظم خطرًا؛ لأن العالم ليس فردًا عاديًا في أثره العام. فالطعن فيه لا يقف عند شخصه، بل يتجاوز إلى علمه، وتلامذته، ومصنفاته، والمدرسة التي انتسب إليها، والباب العلمي الذي خدمه. وقد ينتفع الناس من عالم في أبواب كثيرة من العلم والدعوة والتربية، ثم تأتي زلة أو عبارة موهمة أو رأي مرجوح، فيجعلها المتتبع عنوانًا عليه، ومفتاحًا للحكم على سيرته كلها.

والأخطر من ذلك أن يتحول تتبع الزلات إلى منهج في قراءة التراث. فيقرأ المرء كتب العلماء لا ليتعلم، ولا ليفهم، ولا ليتأمل مسالك الاستدلال، ولا ليدرك سياقات الأقوال، وإنما ليبحث عن عثرة، أو كلمة موهمة، أو رأي شاذ، أو عبارة غريبة. فإذا وجدها أخرجها من سياقها، ونشرها على الناس، وجعلها عنوانًا على العالم كله، وكأن حياة العالم الطويلة، وجهاده في العلم، ونفعه للأمة، تختصر في سطر واحد أو عبارة واحدة.

وهذا المسلك لا يبني علمًا، ولا يحرر حقًا، ولا يربي أدبًا. بل يورث القسوة، وسوء الظن، والجرأة على الكبار، ويجعل التراث الإسلامي كله في عين القارئ غير المتخصص ملف اتهام مفتوحًا. وكلما وجد القارئ زلة هنا أو عبارة هناك، ظن أنه اكتشف حقيقة مخفية، وأن العلماء الذين انتفعت بهم الأمة قرونًا لم يكونوا إلا محل ريبة. وهكذا ينتقل من تعظيم العلم إلى الارتياب فيه، ومن محبة أهله إلى التربص بهم، ومن الانتفاع بالتراث إلى محاكمته بروح الخصومة.

وخطر هذا المسلك على القائل عظيم؛ لأنه يفسد قلبه قبل أن يفسد غيره. فمن جعل همه تتبع السقطات حرم بركة الإنصاف، وضاقت نفسه عن رؤية الحسنات، وصار أسيرًا للعيب الذي يبحث عنه. وقد يظن أنه يحرس الدين، وهو في الحقيقة يحرس مكانته عند أتباعه، أو يغذي غضبه، أو ينتصر لنفسه من حيث لا يشعر. ومن أخطر ما يصيب طالب العلم أو الداعية أن يختلط عليه مقام النصيحة بمقام التشفي، ومقام البيان بمقام الفضيحة، ومقام الرد العلمي بمقام إسقاط الأشخاص.

أما خطره على التابعين فأشد من جهة أخرى؛ لأن كثيرًا منهم لا يملكون أدوات التمييز بين الرد العلمي العادل وبين التشهير المتزين بلباس الغيرة. فيتلقون الأحكام الجارحة على أنها علم، ويتعلمون سوء الظن على أنه بصيرة، ويظنون أن الجرأة على العلماء دليل قوة في الدين. ومع الوقت تنشأ أجيال تعرف أسماء

الزلات أكثر مما تعرف أبواب العلم، وتحفظ عبارات التجريح أكثر مما تحفظ قواعد الإنصاف، وتفرح بإسقاط الرجال أكثر مما تفرح بفهم المسائل.

وهذا يربي في النفوس خلقًا خطيرًا: أن قيمة الإنسان تقاس بأخطائه فقط، وأن الإنصاف ضعف، وأن الاعتذار للعالم أو فهم سياقه تمييع، وأن التوقف عند عدم العلم جبن. فإذا استقر هذا الخلق في الأتباع، سهل عليهم بعد ذلك أن يطعن بعضهم في بعض، وأن ينقلبوا على شيوخهم، وأن يجعلوا كل خلاف بابًا للتبديع، وكل خطأ سببًا للإلغاء، وكل عبارة محتملة سلاحًا في المعركة.

وأما خطره على عموم الأمة، فهو أنه يهدم الثقة في مصادر التلقي. فالأمة لا تحفظ علمها بمجرد وجود الكتب، بل بحفظ مكانة العلم وأدبه ورجاله وسلاسل نقله. فإذا صار العلماء مادة للسخرية والاتهام، وصار التراث ميدانًا للصيد والانتقاء، ضعفت صلة الناس بالعلم، ووقع العامة بين طرفين: طرف يقدس الأشخاص فلا يرى لهم خطأ، وطرف يسقطهم بالكلية فلا يرى لهم فضلًا. وكلا الطرفين خروج عن العدل.

ومن آثار هذا المنهج كذلك أنه يفتح الباب لكل جاهل أن يتطاول على من سبقوه بعقود، بل بقرون، من العلم والتعليم والتصنيف. فيأتي من لم يتأهل في العلم، ولم يعرف أصول الخلاف، ولم يدرس سياقات المذاهب، فيقتطع عبارة من كتاب، أو ينقل حكاية من غير تثبت، ثم يبني عليها حكمًا عريضًا، ويظن أنه بذلك قد هدم إمامًا أو كشف ضلال مدرسة. وهذا من العبث بالعلم، ومن الجرأة التي لا تورث الأمة إلا الاضطراب.

وليس المقصود بذلك أن أخطاء العلماء تستر مطلقًا، أو أن أقوالهم لا تراجع، أو أن مكانتهم تمنع من نقدهم. فهذا لا يقوله من يعرف أن العصمة ليست لأحد بعد رسول الله ﷺ. بل المقصود أن بيان الخطأ ينبغي أن يكون بقدر الحاجة، وبأدب العلم، وبقصد النصيحة، مع حفظ قدر العالم، وذكر فضله، وفهم سياق

كلامه، والتمييز بين الخطأ العارض والمنهج المستقر، وبين العبارة المحتملة والاعتقاد الجازم، وبين الزلة الفردية والبناء العلمي الكامل.

فهناك فرق كبير بين من يقول: هذا القول خطأ، وقد خالف فيه الصواب، وبين من يقول: انظروا إلى حقيقة فلان، هذا هو منهجه، وهذه هي نياته، وهذا يكشف ضلاله. الأول يرد قولًا، والثاني يفتك بشخص. الأول يحمي العلم، والثاني يفسد القلوب. الأول يربي الناس على الفهم، والثاني يربيهم على الشماتة. الأول يقصد بيان الحق، والثاني غالبًا ما ينتهي إلى توسيع دائرة الخصومة.

ومن تمام العدل أن يقال: إن العالم يرد خطؤه ولا تهدر مكانته، ويناقش قوله ولا تمحى حسناته، ويبين ما أخطأ فيه دون أن يجعل خطؤه مفتاحًا للطعن في دينه ونيته وعلمه كله. فإن من لم يعرف للناس أقدارهم، لم يحسن الانتفاع بعلمهم، ومن لم يتأدب مع السابقين، قل أن يبارك له في اللاحقين.

إن قراءة التراث تحتاج إلى علم وصبر وأدب ورحمة؛ علم يميز به القارئ بين المحكم والمشتبه، وصبر يمنعه من العجلة في الأحكام، وأدب يحفظ به مقام العلماء، ورحمة تمنعه من تحويل الخطأ إلى فضيحة. أما القراءة التي تبدأ بالتهمة وتنتهي بالإسقاط، فهي لا تخدم الحق، وإن رفعت شعاره؛ لأنها تهدم في النفوس المعنى الذي جاء العلم ليبنيه: العدل، والإنصاف، وخشية الله، وحفظ اللسان.

ولهذا كان الواجب على من يقرأ التراث أن يدخل إليه طالبًا للهدى لا للصيد، ومفتشًا عن المعاني لا عن العثرات، وموقنًا أن الرجال يعرفون بالحق، وأن الحق لا يعرف بإلغاء الرجال. فمن أخطأ من العلماء رددنا خطأه، ومن أصاب قبلنا صوابه، ومن انتفعنا بعلمه حفظنا له فضله، وتركنا سريرته إلى الله. وبذلك تحفظ الأمة علمها، وتحفظ قلوب أبنائها، وتسلم من آفة تحويل النقد إلى فضيحة، وتحويل النصيحة إلى معول هدم.

في مفارقة البحث عن الزلات المدفونة

لو أتيح للعدم أن يتكلم، لنطق بالامتنان لمن منحوه حضورا، ولشكر أولئك الذين أخرجوه من غياهب النسيان إلى ساحات الوجود المضيئة. فكثير من زلات العلماء، وقد كانت مطمورة في بطون الكتب، ساكنة في هوامش التاريخ، لا يعرفها إلا المتخصصون، ولا يلتفت إليها إلا من احتاج إلى تحريرها في موضعها، وجدت في متتبعيها من يمنحها حياة جديدة، ويهديها صوتا صاخبا في وعي العامة.

نشر الزلة: كيف يولد الحضور من رحم التتبع؟

ثمة مفارقة عجيبة في هذا المشهد: كلما حاول بعض الناس كشف زلة مغمورة، صنعوا لها منبرا. وكلما أرادوا أن يبينوا سقوطها، رفعوها من حيث لا يشعرون. نبشوا ما كان مطمورا في غياهب النسيان، فصار الأثر الخفي معلما بارزا. أخرجوا القول المهجور من زاوية ضيقة في كتاب قديم، فإذا به يتحول إلى مادة تداول، وعنوان خصومة، وموضوع جدل بين من لا يعرفون سياقه ولا قائله ولا محل النزاع فيه.

هنا تكمن المفارقة المعرفية: الرد على الزلة قد يكون أحيانا بعثا لها، والتصدي للخطأ المدفون قد يمنحه من الحضور ما لم يكن له. فالزلة، في كثير من أحوالها، لم تكن إلا أثرا محدودا في سياق مخصوص، لكننا بتسليط الضوء عليها نمنحها كثافة الأجساد، وننقلها من كونها عبارة منسية إلى قضية عامة.

إرث السلف: حكمة الستر وفلسفة الإهمال

ماذا نصنع بتلك الأخطاء المطمورة التي تجاوزها العلم، ودفنتها حركة الاجتهاد، وغمرها بحر الصواب من علم أصحابها؟ أليس من الحكمة أحيانا أن نترك بعض

الزلات تموت موتها الطبيعي في براري الإهمال؟ لقد أدرك أهل العلم أن ليس كل خطأ يذاع، ولا كل زلة تنشر، ولا كل قول مهجور يعاد فتحه بين العامة.

فبعض الأخطاء لا تحتاج إلى منصة، بل إلى قبر. وبعض الأقوال لا يصلح معها الاشتباك العام، بل يكفي أن تبقى في موضعها، يمر بها المتخصص فيعرفها، ويزنها، ويردها عند الحاجة، دون أن يجعلها مادة لإثارة الناس على أصحابها.

ليس السكوت هنا جبنا، ولا ترك النشر تمييعا، بل حكمة في إدارة الفضاء المعرفي. فالعقل العام ساحة محدودة، وكل مسألة تطرح فيه تأخذ من وعي الناس مساحة، حتى لو طرحت بقصد الرد عليها. ومن الحكمة ألا نملأ وعي العامة بزلات لم يكونوا محتاجين إلى معرفتها، وأخطاء لم تكن لتضرهم لو بقيت في مدافنها.

ما بين النية والعاقبة: حين يتحول البيان إلى تضخيم

النية الحسنة لا تعفي الفعل من مآلاته. فقد يقصد المرء نصرة الحق، فينتهي إلى نشر الباطل الذي أراد دفنه. وقد يريد حماية العامة، فيفتح عليهم باب اضطراب لم يكن موجودا. وقد يريد التحذير من زلة، فيجعلها أكثر شهرة من الصواب الذي غمرها قرونا.

كانت الزلة قيد هامش في كتاب، أو عبارة في سياق، أو رأيا مرجوحا لا يكاد يذكر، فإذا بها بجهود المتتبعين عنوانا كبيرا، ومادة مقاطع، وسوقا للخصومات. هذا هو قانون التضخيم غير المقصود: كلما قاومنا شيئا صغيرا بعنف، منحناه من طاقتنا ما يكبره.

والفقيه حقا لا ينظر إلى صحة الرد وحدها، بل ينظر إلى أثره. فقد يكون الرد صوابا في ذاته، لكن نشره بين غير أهله خطأ في مآله. وقد يكون البيان واجبا في مجلس أهل العلم، لكنه فتنة إذا ألقي إلى العامة مجردا من سياقه وضوابطه.

حظ نفس المتتبع: حين يصير الدفاع عن الحق مسرحا للذات

وهنا ندخل منطقة أدق: سيكولوجيا من يتتبع الزلات. فقد يبدأ الأمر بغيرة صادقة على الحق، ثم يتسلل إلى النفس شعور خفي بالتفوق: أنا الذي كشفت، وأنا الذي فضحت، وأنا الذي رأيت ما لم يره الناس. وحينئذ يتحول الدفاع عن الدين إلى مسرح لتضخيم الذات، ويتحول بيان الخطأ إلى احتفال بالقدرة على الإسقاط.

والموفق من يدرك أن الحقيقة لا تحتاج إلى صخب، وأن العلم لا يزكو بالشماتة، وأن نصرة الحق لا تعني صناعة المعارك حول كل قول مدفون. دوره ليس أن يبرهن على تفوقه المعرفي، بل أن يشهد للحق بتواضع، وأن يرد الخطأ بقدر الحاجة، وأن يترك ما لا مصلحة في إثارته.

جدلية العلاج: الدواء الذي قد يصير داء

المجالس الضيقة والفضاءات المفتوحة ليست سواء. ما يصلح في مجلس بحث خاص، أو درس متخصص، أو تحرير علمي بين أهل الاختصاص، قد يفسد إذا ألقي في فضاء عام مفتوح. فالدواء الذي يشفي في موضع قد يمرض في موضع آخر، والعلم الذي ينفع المؤهل قد يربك غير المؤهل.

وهذا من فقه تنزيل العلم: ليس كل ما يعرف يقال، وليس كل ما يقال ينشر، وليس كل ما ينشر يصلح لكل أحد. فالرد على زلة عالم في فضاء عام قد يشبه وصف الداء بتفصيل طويل لمن لم يصب به، فيزرع في قلبه قلقا لم يكن

موجودا، ويجعله يرى التراث كله من خلال ثقوب الأخطاء لا من خلال بحار النفع.

الزلة التي تحمل براهين تجاوزها

ثم يأتي التأمل الأعمق: كثير من الزلات القديمة تحمل في تاريخ العلم نفسه براهين تجاوزها. فقد ردها العلماء، أو ترك العمل بها، أو بينوا ضعف مأخذها، أو غمرها صواب صاحبها في أبواب أخرى، أو بقيت قولا فرديا لا أثر له في بناء العلم ولا تلقي الأمة.

ولذلك فحسن عرض تاريخ العلم أحيانا أبلغ من تضخيم الزلة. فليست الحاجة دائما إلى معركة جديدة، بل إلى بيان هادئ يضع الخطأ في حجمه: هذه زلة، وهذا وجه ضعفها، ولم يتابع العالم عليها، وبقي فضله وعلمه ونفعه محفوظا. فإذا وضعت الزلة في حجمها ماتت، وإذا جعلت عنوانا على صاحبها عاشت أكثر مما تستحق.

عودة إلى الأصل: بناء اليقين قبل مطاردة الزلات

وفي النهاية يبقى السؤال الأساسي: لماذا نستهلك طاقتنا في مطاردة الظلال، بينما يمكننا تأسيس النور؟ لماذا نجعل القارئ يتعرف إلى العلماء من خلال زلاتهم، ولا نعرفه أولا إلى علومهم، وأصولهم، وخدمتهم، وصبرهم، وجهادهم في حفظ الدين؟

الأولوية ليست في نبش كل خطأ مطمور، بل في بناء اليقين من مصادره الأصلية: الوحيين، وفهم السلف، وميراث الأئمة، وأدوات العلم، وأدب الخلاف، وفقه المراتب. فإذا تأسس اليقين في القلب، عرف صاحبه كيف يتعامل مع الزلة إذا رآها: لا يقدس صاحبها، ولا يذبحه؛ لا يتبع الخطأ، ولا يتخذ منه معولا للهدم.

في الختام: ربما كانت الحكمة الحقيقية ليست في عدد الزلات التي نكشفها، بل في عدد النفوس التي نحفظها من أن ترى العلم من خلال الزلات وحدها. الوقاية أعمق من العلاج، وبناء الثقة المنضبطة في العلم وأهله أقوى من مطاردة الأخطاء المدفونة. فليس كل مدفون يستحق النبش، ولا كل خطأ يستحق المنبر، ولا كل زلة ينبغي أن تبعث من قبرها لتعرض على العامة في سوق الخصومة.

من الذي يصلح لتبيين خطأ العالم؟

ليس كل شخص يصلح لتبيين خطأ العالم، خاصة إذا كان الكلام في عالم متقدم، أو إمام متبوع، أو مسألة دقيقة، أو قول قد يترتب على نشره اضطراب عند العامة. فبيان الخطأ ليس مجرد أن يجد الإنسان عبارة في كتاب، أو مقطعًا في تسجيل، أو نقلًا مبتورًا في منشور، ثم يقول: أخطأ فلان، أو ضل فلان، أو انكشف منهجه.

هذه ليست نصيحة للعلم، بل قد تكون بابًا من أبواب الفوضى والعدوان إذا لم تضبط بالعلم والعدل والورع.

إن تبيين خطأ العالم مقام جليل، لا يليق به إلا من جمع بين المعرفة والأمانة، وبين الفقه والرحمة، وبين القدرة على النقد وحفظ حرمة العلم. فالخطأ قد يقع من العالم، والعصمة ليست لأحد بعد رسول الله ﷺ، لكن بيان هذا الخطأ يحتاج إلى عقل يعرف قدر الكلمة، وقلب يخاف الله في الأحياء والأموات، ولسان لا يسترسل في التشنيع، ونفس لا تفرح بالعثرات.

عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال رسول الله ﷺ: **"إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا"**. رواه البخاري ومسلم.

فليس كل من قرأ نصًا صار مؤهلًا للحكم عليه، وليس كل من عثر على عبارة صار أهلًا لتخطئة قائلها، وليس كل من عرف خطأ صار مأذونًا له بنشره بين الناس.

فقد يعرف الإنسان جزءًا من المسألة ويغيب عنه تمامها، وقد يفهم عبارة على غير مراد صاحبها، وقد يقرأ قولًا في غير سياقه، وقد يحاكم عالمًا بلسان عصره لا بلسان العلم الذي كتب فيه، وقد ينقل عن خصومه ولا يرجع إلى كتبه، وقد يظن المسألة قطعية وهي محل خلاف معتبر، أو يظنها خلافية وهي من مسائل الإجماع. وتبيين خطأ العالم له شروط صارمة؛ لأنه ليس حكمًا على جملة عابرة فحسب، بل قد يكون حكمًا على منهج، أو تراث، أو مدرسة، أو إمام انتفع به الناس قرونًا.

ومن تكلم بغير علم ربما أفسد أكثر مما أصلح، وظلم العالم، وضلل القارئ، وفتح بابًا من الفوضى لا يحسنه إلا الراسخون. ورب كلمة أطلقت بغير ورع أفسدت ثقة الناس في علم نافع، ورب مقطع نشر بغير فهم صنع فتنة بين الشباب، ورب عبارة اقتطعت من كتاب جعلت العامة يطعنون في أئمة لم يقرؤوا لهم ولم يعرفوا فضلهم.

والأصل في هذا الباب أن يفرق الإنسان بين ثلاثة أمور: معرفة الخطأ، وإعلان الخطأ، والحكم على صاحب الخطأ.

فقد يعرف طالب علم أن قولًا ما مرجوح، لكنه لا يحسن تحرير المسألة للناس. وقد يحسن عالم بيان خطأ القول، لكنه لا يتوسع في الكلام على القائل. وقد يكون الخطأ صحيحًا في ذاته، لكن نشره بين العامة في غير موضعه يفتح فتنة أكبر من السكوت عنه أو إحالته إلى أهله. وقد يكون بيان الخطأ واجبًا في مقام، ومذمومًا في مقام آخر، بحسب أثره، وسياقه، وجمهوره، وطريقة عرضه.

لذلك لا يصلح لتبيين خطأ العالم إلا من توفرت فيه شروط جامعة، ليست شكلية ولا تكميلية، بل هي شروط أمانة وعدل وديانة.

أولًا: أن يكون عالمًا بالمسألة لا بمجرد العبارة

أول شرط فيمن يتكلم أن يكون عالمًا بالمسألة التي يتكلم فيها، لا بمجرد النص الذي وقع عليه. فالمسائل العلمية لا تفهم من جملة منفردة، ولا من اقتباس مبتور، ولا من عبارة مجتزأة. لا بد أن يعرف أصل المسألة، وأدلتها، ومذاهب العلماء فيها، ومراتب الخلاف، وما هو قطعي منها وما هو ظني، وما يسوغ فيه الاجتهاد وما لا يسوغ.

فمن لم يعرف أبواب العلم التي تنتمي إليها المسألة، ولا أدلتها، ولا اصطلاحات أهلها، ولا طبقات الخلاف فيها، فليس له أن يتصدر لتخطئة العلماء فيها. غايته أن يسأل، أو ينقل عن أهل الاختصاص، أو يقول: هذا مما يحتاج إلى تحرير من أهله. أما أن يجعل نفسه حكمًا على العلماء لمجرد أنه فهم ظاهر عبارة، فهذا من الجرأة المذمومة.

ثانيًا: أن يفهم كلام العالم في سياقه

من شروط الأمانة أن يفهم الناقد كلام العالم في سياقه. فليست كل عبارة تقرأ وحدها، ولا كل كلمة تحمل على ظاهرها الأول، ولا كل نص يفهم بعيدًا عن سببه ومقامه. فقد يقول العالم الكلام في مقام مناظرة، أو تعليم، أو فتوى خاصة، أو رد على خصم، أو حكاية لقول غيره، أو ترجيح في وقت ثم يرجع عنه لاحقًا.

وقد يستعمل العالم مصطلحًا بمعنى كان معروفًا في عصره، ثم تغير استعماله في العصور المتأخرة. وقد يذكر القول بصيغة الاحتمال لا بصيغة الجزم، أو يورده على سبيل النقل لا الاعتقاد، أو يقرره في باب مخصوص لا في عموم الأبواب. فمن لم يميز هذه السياقات ظلم القائل، وحمّل كلامه ما لا يحتمل.

ولهذا فإن من أعظم الخيانة العلمية أن تؤخذ جملة من كتاب طويل، ثم تعرض على الناس وكأنها خلاصة مذهب العالم كله، دون بيان ما قبلها وما بعدها، ودون جمع كلامه في الباب، ودون معرفة اصطلاحه ومقصده.

ثالثًا: أن يجمع كلام العالم في الباب

لا يجوز أن يحاكم العالم بعبارة واحدة مع وجود كلام آخر له يفسرها أو يقيدها أو ينسخها أو يبين مراده منها. فمن شروط الإنصاف أن يجمع الناقد كلام العالم في المسألة قبل الحكم عليه. فقد يكون له قولان، أو تفصيل، أو رجوع، أو تعبير مجمل في موضع ومفصل في موضع آخر.

والعجيب أن بعض الناس يفتش في كتب العالم عن أضعف عبارة، ثم يترك أوضح عباراته. وهذا ليس نقدًا، بل انتقاء متحيز. والعدل يقتضي أن يفسر مجمل كلام العالم بمحكمه، وأن يحمل كلامه المحتمل على أحسن محامله ما دام لذلك وجه سائغ، وأن لا ينسب إليه لازم قوله إلا بعد تحقق شروط النسبة وانتفاء الموانع.

رابعًا: أن يميز بين الخطأ والزلة والمنهج

ليس كل خطأ يدل على منهج، وليس كل زلة تكشف انحرافًا، وليس كل رأي مرجوح يصلح أن يكون عنوانًا على صاحبه. فقد يخطئ العالم في مسألة، ويبقى إمامًا في أبواب كثيرة. وقد يضعف اجتهاده في باب، ويقوى في أبواب أخرى. وقد يتأثر بسياق زمانه في تعبير أو تقدير، ولا يعني ذلك سقوط علمه كله.

ومن أخطر الظلم أن تحول الزلة إلى هوية، وأن تجعل الخطأ العارض منهجًا راسخًا، وأن تختصر عمر العالم في عبارة واحدة. إن الحكم على المناهج له أهله، وله قرائنه، وله تراكمه، ولا يصح أن يبنى على اقتطاع أو انفعال أو خصومة.

خامسًا: أن يعرف مراتب العلماء ومقاماتهم

الكلام في آحاد الناس ليس كالكلام في العلماء، والكلام في عالم معاصر ليس كالكلام في إمام متقدم، والكلام في طالب علم ليس كالكلام في من انتفع به المسلمون قرونًا. ليس معنى ذلك أن المتقدم لا يخطئ، أو أن الكبير لا ينقد، ولكن معناه أن مقامه العلمي يوجب مزيدًا من التحري والإنصاف والأدب.

فمن تكلم في أئمة كبار بلسان السخرية، أو الاستخفاف، أو التشنيع، أو المبالغة في الإسقاط، فقد كشف عن خلل في أدبه قبل أن يكشف عن قوة في علمه.

والعلماء لا يوزنون بزلة، ولا تهدر مقاماتهم بخطأ، ولا يلغى فضلهم بنقد قول من أقوالهم.

سادسًا: أن يكون عدلًا في العبارة

من يصلح لهذا الباب لا بد أن يكون عادلًا في ألفاظه. فيقول: هذا القول خطأ، أو مرجوح، أو مخالف للدليل، أو لا يصح نسبته، أو فيه إشكال، بحسب المقام. ولا ينتقل إلى ألفاظ التبديع والتضليل والتفسيق والاتهام في النية والمنهج إلا ببينة ظاهرة، وبحكم أهل العلم الراسخين، وفي موضع تستدعيه المصلحة الشرعية.

فالفرق كبير بين الرد العلمي والتشهير، وبين البيان والتشنيع، وبين نقد القول والطعن في القائل. واللسان الجارح قد يفسد حقًا صحيحًا بسوء عرضه، وقد يصد الناس عن قبول الصواب لما صاحبه من عدوان في العبارة.

سابعًا: أن يكون سليم القصد

سلامة القصد شرط عظيم، وإن كان لا يطلع عليه إلا الله، لكن آثاره تظهر في الأسلوب والإنصاف والرحمة. فمن كان دافعه الخصومة، أو الحسد، أو حب الظهور، أو الرغبة في إسقاط الرموز، أو جمع المتابعين، أو صناعة المعارك، فليس أهلًا لهذا الباب، ولو أصاب في بعض ما قال.

إن الناصح يحزن للخطأ ولا يفرح به، ويبينه بقدر الحاجة لا بقدر الإثارة، ويحفظ للمخطئ فضله، ويدعو له، ولا يتخذ زلته مادة للتكسب المعنوي أو الجماهيري. أما من يترقب العثرات، ويضخم الهفوات، ويجعل كل تصحيح مناسبة للإسقاط، فقد غلب عليه داء القلب وإن رفع شعار حماية الحق.

ثامنًا: أن يقدر المصلحة والمفسدة

ليس كل خطأ يعلن، وليس كل ما يعلن يقال للعامة، وليس كل ما يعرف ينشر، وليس كل ما يصح في مجالس العلماء يصلح لمنصات الجمهور. فقد يكون الخطأ

في كتاب لا يقرؤه إلا المتخصصون، فإذا نشر على العامة أحدث فتنة لا مصلحة فيها. وقد يكون الرد واجبًا إذا انتشر الخطأ وأثر في الناس، وقد يكون السكوت أولى إذا كان نشره يذيع ما كان مدفونًا.

والفقيه لا ينظر إلى صحة الكلام فقط، بل ينظر إلى أثره. فكم من إنكار صحيح في أصله أفسدته طريقة عرضه، وكم من رد علمي تحول إلى فتنة بسبب توقيته أو جمهوره أو لغته أو نية ناشره. ومن لم يحسن تقدير المصالح والمفاسد، فليس من أهل هذا الباب.

تاسعًا: أن يملك أهلية البيان لا مجرد أهلية الفهم

قد يفهم الإنسان الخطأ لكنه لا يحسن بيانه. وقد يعرف موضع الإشكال لكنه لا يملك أدوات تحريره للناس. والبيان مسؤولية أخرى غير الفهم. يحتاج إلى ترتيب، وتدرج، وإنصاف، وقدرة على التفريق بين القطعي والظني، وبين ما يقال للمتخصص وما يقال للعامة.

لذلك قد يكون واجب طالب العلم أن يسأل أهل العلم، أو يحيل عليهم، أو ينقل كلامهم بأمانة، لا أن يتصدر بنفسه. فالقول: "هذا مما تكلم فيه أهل العلم، والراجح عندهم كذا" أضبط من أن يتكلم الإنسان بما لا يحسن تحريره.

عاشرًا: أن يرجع إلى أهل الاختصاص العدول قبل النشر

من الشروط المهمة، خاصة في المسائل الدقيقة أو المتعلقة بأئمة كبار، أن لا يستقل الإنسان برأيه قبل مراجعة أهل الاختصاص العدول المعتبرين لا من أهل التعصب. فإن وجد عبارة مشكلة، فليعرضها على من يعرف ذلك الفن، ومن يعرف مصطلحات العالم، ومن قرأ كتبه، ومن يميز بين النقل والتحرير.

وهذا أدعى للسلامة، وأبعد عن التسرع، وأقرب إلى العدل. أما أن يبادر الإنسان إلى نشر ما وجده قبل السؤال والتثبت، ثم يعتذر بعد انتشار الفتنة بأنه كان يطلب الحق، فهذا لا يكفي؛ لأن طلب الحق لا يسقط واجب التثبت.

حادي عشر: أن يفرق بين مقام البحث ومقام النشر العام

قد يباح في البحث العلمي المتخصص ما لا يحسن نشره للعامة. وقد يناقش أهل العلم الأقوال المشكلة في مجالسهم وكتبهم بطريقة لا تليق بمنصات الإثارة والجدل. فليس كل مادة علمية تصلح أن تتحول إلى منشور عام، ولا كل خلاف قديم يصلح أن يلقى بين الناس بلا تمهيد ولا تحرير.

والعامة غالبًا لا يملكون أدوات الفهم، فإذا ألقيت بينهم عبارات العلماء المجتزأة اضطربوا، وربما تركوا الانتفاع بالعلم كله. ولهذا كان من فقه الناقد أن يعرف جمهوره، وأن يختار من البيان ما يصلح لهم، وأن لا يفتح عليهم أبوابًا لا يحسنون إغلاقها.

ثاني عشر: أن يحفظ فضل العالم مع رد خطئه

من أصول هذا الباب أن يرد الخطأ دون أن تهدر الحسنات. فمن انتفع الناس بعلمه، وخدم الدين، ودرّس، وصنف، وربى، ونصح، لا يجوز أن يمحى فضله بسبب خطأ أو زلة أو اجتهاد مرجوح. يقال: أخطأ في هذه المسألة، ولا يقال: سقط علمه كله. ويقال: لا نتابعه في هذا القول، ولا يقال: لا ينتفع به مطلقًا، إلا إذا حكم أهل العلم بأن خطره غالب ومنهجه فاسد.

والعدل أن يجتمع في القلب أمران: محبة الحق فوق الرجال، وحفظ أقدار الرجال فيما أصابوا فيه ونفعوا به. فلا تقديس لأحد، ولا جحود لفضل أحد.

ثالث عشر: أن لا يجعل النقد بابًا لتعليم الناس الوقيعة

الذي يصلح لتبيين الخطأ لا يربي الناس على الجرأة المنفلتة، ولا يفتح لهم باب الوقيعة في العلماء. بل يرد المسألة، ويعلمهم الأدب، ويبين لهم كيف يزنون الأقوال، وكيف يحفظون اللسان، وكيف يفرقون بين رد القول وإسقاط القائل.

أما من يخرج الناس من نقد مسألة إلى احتقار العلماء، ومن بيان خطأ إلى جرأة على التراث كله، فقد أفسد وإن ظن أنه أصلح. فإن من ثمرات النقد الصحيح أن يزداد الناس علمًا وعدلًا، لا أن يزدادوا شماتة وسوء ظن.

رابع عشر: أن يكون بعيدًا عن الخصومة الشخصية والحزبية

إذا كان بين الناقد وبين العالم أو مدرسته خصومة شخصية أو مذهبية أو حزبية أو فكرية، وجب عليه أن يضاعف التحري، وأن يحذر من حظ النفس. فإن الخصومة تعمي عن الحسنات، وتضخم السيئات، وتجعل الإنسان يرى العثرة جبلًا، والحسنة لا شيء.
ولا يعني ذلك أن صاحب الخصومة لا يصدق أبدًا، لكنه مظنة عدم الإنصاف، ولذلك يحتاج إلى بينة أظهر، وعبارة أعدل، ومراجعة أعلم، وإلا صار نقده امتدادًا لمعركة لا خدمة للعلم.

خامس عشر: أن يعرف حد نفسه

من أعظم شروط السلامة أن يعرف الإنسان قدر نفسه. فمن لم يبلغ رتبة التحرير في المسألة، فليترك الكلام لمن يحسنه. وليس في ذلك عيب، بل هو من كمال الدين والعقل. فقول الإنسان: "لا أدري"، أو "هذه مسألة لأهل العلم"، أو "أحتاج أن أراجع"، خير له من أن يتكلم فيضل ويضل.
ومعرفة الإنسان بحده عبادة، والتوقف عند المشتبه ورع، وإحالة المشكل إلى أهله علم، وليس ضعفًا ولا جبنًا. إنما الضعف أن يتصدر المرء لما لا يحسن، ثم يطلب من الناس أن يعدوا جرأته شجاعة.

ضوابط عملية قبل تبيين خطأ العالم

ومن أراد أن يدخل هذا الباب فليسأل نفسه قبل الكلام أسئلة صارمة:

- هل فهمت المسألة فهمًا كافيًا من كتب أهلها؟
- هل جمعت كلام العالم في الباب؟
- هل تحققت من صحة النسبة إليه؟
- هل فهمت سياق كلامه وسبب وروده؟

- هل عرفت هل المسألة قطعية أم خلافية؟
- هل سبقت إلى هذا الفهم أم وافقك عليه أهل علم معتبرون؟
- هل راجعت من هو أعلم منك قبل النشر؟
- هل عبارتك في الرد بقدر الخطأ أم فيها تشنيع زائد؟
- هل تفرق بين نقد القول والحكم على القائل؟
- هل تذكر فضل العالم كما تذكر خطأه؟
- هل نشر هذا الكلام للعامة يحقق مصلحة راجحة؟
- هل يمكن أن يترتب عليه اضطراب أعظم من الخطأ نفسه؟
- هل دافعك نصرة الحق فعلًا أم الانتصار للنفس أو الجماعة أو الشهرة؟
- هل ترضى أن تعامل أنت بمثل هذه الطريقة إذا أخطأت؟
- هل سيكون أثر كلامك زيادة علم الناس وإنصافهم، أم زيادة جرأتهم وسوء ظنهم؟

فإن لم يستطع الإنسان أن يجيب عن هذه الأسئلة جوابًا مطمئنًا، فالأصل أن يمسك لسانه، أو يسأل، أو يحيل الأمر إلى أهله. فعن سهل بن سعد رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"التأني من الله، والعجلة من الشيطان"**. ، وجاء من طرق أخرى. رواه الترمذي والبيهقي وغيرهما

والقاعدة الجامعة في هذا المسار:

من لم يحسن فهم كلام العالم، لم يحسن نقده. ومن لم يحسن نقده، لم يجز له التشنيع عليه. ومن لم يملك أدوات العلم والعدل والورع، فليدع هذا الباب لأهله.

أما عامة الناس وطلاب العلم المبتدئون، فطريقهم الصحيح ليس التصدر لتخطئة العلماء، ولا تداول المقاطع المقتطعة، ولا نشر الصور المجتزأة من الكتب، بل أن يقولوا: هذه مسألة أرجع فيها إلى أهل العلم. أو يقولوا: هذا القول

بين العلماء أنه مرجوح. أو يقولوا: لا أتابع هذا العالم في هذه المسألة مع حفظ فضله. أو يقولوا: لا أعلم صحة النسبة ولا سياق الكلام.

وهذا المسلك أسلم للدين والقلب واللسان. فالعلم لا يؤخذ بالانفعال، ولا تحفظ الشريعة بالفضائح، ولا يصان التراث بالتربص، ولا ينصر الحق بالظلم. وإنما ينصر الحق بعلم راسخ، وعدل ظاهر، وورع يمنع صاحبه من البغي، ورحمة تحفظ للناس أقدارهم.

فالخطر ليس في رد الخطأ، بل في أن يتحول رد الخطأ إلى مهنة مفتوحة لكل من حمل مقطعًا أو صورة من كتاب، فيتكلم في أئمة الأمة وهو لا يعرف أدوات الفهم، ولا مراتب الخلاف، ولا معنى الإجماع، ولا مراحل العالم، ولا سياق العبارة، ولا أثر النشر بين العامة.

ومن أراد نصرة الحق فليتعلم قبل أن يحاكم، وليتثبت قبل أن ينشر، وليعدل قبل أن يجرح، وليحفظ لسانه قبل أن يطلب من الناس حفظ دينهم. فإن العلم دين، والكلمة أمانة، والعدل مع المخالف عبادة، ومن خاف الله في العلماء والأمة بارك الله في بيانه، وجعل نقده إصلاحًا لا فتنة، ونصيحة لا فضيحة، وحفظًا للحق لا هدمًا لقلوب الناس.

العلوم المطلوبة لمن يتكلم في التراث القديم

من أراد أن يتكلم في التراث، وخاصة التراث القديم، نقدًا أو تفسيرًا أو حكمًا أو تخطئة، فلا يكفيه أن يكون قارئًا جيدًا، أو صاحب ثقافة عامة، أو قادرًا على اقتباس النصوص. فالتراث القديم كتب بلغة عصره، وبمصطلحات أهله، وفي سياقات علمية ومذهبية واجتماعية وسياسية لا يدركها من يقرأه بعين معاصرة مجردة.

عن زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره؛ فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"**. رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد.

والحديث يدل على أن مجرد حمل النص لا يكفي، بل لا بد من فقه وفهم وأهلية، ولهذا فإن الكلام في التراث يحتاج إلى عدة علوم وأدوات، من فقد أكثرها كان أقرب إلى إساءة الفهم منه إلى إصابة الحق.

أولًا: علم اللغة العربية

وأول ما يحتاج إليه الناظر في التراث علم العربية؛ لأن أكثر التراث الإسلامي كتب بلسان عربي عميق، متين التركيب، واسع الدلالة. ولا يكفي في ذلك أن يعرف القارئ العربية المعاصرة، فإن بين لغة الكتب القديمة ولغة الاستعمال الحديث فروقًا في الألفاظ، والأساليب، والدلالات، والتراكيب.

فكم من كلمة تغير معناها مع الزمن، وكم من لفظ كان يستعمل في معنى مخصوص ثم صار اليوم يحمل إيحاء آخر، وكم من عبارة كانت مألوفة عند المتقدمين ثم تبدو غريبة أو شديدة عند القارئ المعاصر.

ومن لا يعرف لسان العرب، واستعمالاتهم، وطرائقهم في التعبير، قد يحمل الكلام على غير مراد صاحبه، فيظن المدح ذمًا، أو التقرير حكاية، أو المجاز حقيقة، أو الإطلاق مقيدًا، أو المقيد مطلقًا.

ثانيًا: علم النحو والصرف

النحو والصرف ليسا زينة لغوية، بل هما من أدوات الفهم. فقد يتغير المعنى بتغير الإعراب، أو باختلاف بنية الكلمة، أو بتقديم وتأخير، أو بحذف مقدر، أو بعطف على غير ما ظنه القارئ.

ومن لا يحسن النحو قد يخطئ في فهم الفاعل والمفعول، والشرط والجواب، والاستثناء، والحال، والتمييز، والصفة، والبدل، والضمائر، والمرجعيات داخل النص. وهذه أمور قد ينبني عليها حكم كامل على كلام عالم أو مذهب أو مسألة.

أما الصرف فيعين على فهم أصول الكلمات، ودلالات الأوزان، والفرق بين اسم الفاعل واسم المفعول، وبين الفعل المجرد والمزيد، وبين دلالة الصيغة على الثبوت أو التجدد أو المبالغة أو المشاركة.

ثالثًا: علم البلاغة

ومن أهم ما يحتاج إليه قارئ التراث علم البلاغة؛ لأن العلماء والأدباء والمفسرين والفقهاء كثيرًا ما يستعملون التشبيه، والاستعارة، والكناية، والتعريض، والمبالغة، والإيجاز، والحذف، والتقديم والتأخير، والالتفات، وسائر الأساليب البلاغية.

ومن لم يعرف البلاغة حمل الكلام البلاغي على الجمود الحرفي، فظلم النص وصاحبه. وقد تكون العبارة من باب التمثيل، أو التغليب، أو المبالغة الجائزة، أو التنبيه، أو الرد على خصم بأسلوب جدلي، فيأتي من لا يعرف هذه الأساليب فيجعلها تقريرًا عقديًا أو حكمًا نهائيًا على القائل.

والبلاغة ضرورية خصوصًا في فهم كلام المفسرين، وشراح الحديث، وأهل الأدب، والمتكلمين، والوعاظ، وأصحاب كتب الرقائق والزهد؛ لأن كثيرًا من كلامهم يجري على أساليب التأثير والبيان، لا على نمط العبارات القانونية الجافة.

رابعًا: معرفة الحقيقة والمجاز وأساليب العرب

من العلوم المهمة كذلك معرفة الفرق بين الحقيقة والمجاز، وبين ظاهر اللفظ ومراده، وبين العبارة المباشرة والعبارة المستعملة على سبيل التوسع أو الاستعارة أو الكناية.

وقد تكلم العلماء طويلًا في مسائل الحقيقة والمجاز، سواء في اللغة أو التفسير أو الأصول أو العقيدة. ولا يصح أن يدخل القارئ إلى نصوص التراث وهو لا يعرف كيف كان المتقدمون يستعملون هذه الأبواب، ولا كيف يفرقون بين المعنى الأصلي والمعنى المستعمل، ولا كيف يحتجون بلغة العرب وشواهدها.

ومن جهل هذا الباب قد يتهم عالمًا بأنه قال قولًا باطلًا، وهو في الحقيقة استعمل لفظًا على وجه معروف عند أهل اللسان. وقد يظن عبارة ما تقريرًا حرفيًا، وهي من باب الكناية أو التمثيل أو تقريب المعنى.

خامسًا: معرفة كلام العرب والقبائل ولهجاتهم

القرآن نزل بلسان عربي مبين، والسنة وردت في بيئة عربية متعددة اللهجات، والتراث الأول تشكل في اتصال واسع بكلام العرب وأشعارهم وأمثالهم وأساليب قبائلهم.

ولهذا كان العلماء يرجعون إلى كلام العرب، وأشعار الجاهلية والإسلام، ولهجات القبائل، واستعمالات أهل البادية، لفهم الألفاظ والمعاني. فكلمة قد تكون معروفة عند قبيلة بمعنى، ومستعملة عند أخرى بمعنى قريب أو مختلف. ولفظ قد لا يفهمه القارئ المعاصر إلا بالرجوع إلى كلام العرب وشواهدهم.

ومن لا يعرف هذا الباب قد ينكر معنى صحيحًا لمجرد أنه غير مألوف له، أو يحمل لفظًا قديمًا على استعمال حديث، أو يعجز عن فهم سبب اختلاف المفسرين واللغويين في توجيه بعض الكلمات.

سادسًا: علم أصول الفقه

أصول الفقه من أعظم الأدوات لفهم التراث الشرعي، لأنه يعلّم القارئ كيف يستدل العلماء، وكيف يفهمون الأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق

والمقيد، والمجمل والمبين، والناسخ والمنسوخ، والمنطوق والمفهوم، ودلالات الألفاظ، ومراتب الأدلة، وشروط الاستدلال.

ومن لا يعرف أصول الفقه قد يظن الخلاف عبثًا، أو يظن العالم خالف النص، وهو في الحقيقة عمل بدليل آخر، أو قيد مطلقًا، أو خصص عامًا، أو حمل الأمر على الندب لقرينة، أو النهي على الكراهة لقرينة، أو رجح بين أدلة متعارضة ظاهرًا.

وبغير أصول الفقه يتحول نقد التراث إلى أحكام سطحية؛ لأن القارئ يرى النتيجة ولا يرى الطريق الذي أوصل إليها.

سابعًا: علم مصطلح الحديث وعلوم الرواية

من يتكلم في كتب الحديث، أو التفسير بالمأثور، أو الفقه المقارن، أو التاريخ الإسلامي، لا بد له من معرفة علوم الحديث ومصطلحه. فيعرف الصحيح والضعيف، والحسن والمرسل، والمنقطع والمعضل، والشاذ والمنكر، والمتواتر والآحاد، والجرح والتعديل، وعلل الحديث، واختلاف الروايات.

فكثير من أقوال العلماء مبنية على حديث صح عندهم أو ضعف عند غيرهم، أو على أثر قبلوه أو ردوه، أو على جمع بين روايات، أو على ترجيح سند على سند.

ومن لا يعرف هذا الباب قد يتهم العالم بمخالفة السنة وهو لا يدري أن المسألة عنده مبنية على تصحيح أو تضعيف أو ترجيح حديثي.

ثامنًا: علم التفسير وعلوم القرآن

من يتكلم في أقوال المفسرين لا بد أن يعرف علوم القرآن: أسباب النزول، والمكي والمدني، والناسخ والمنسوخ، والقراءات، والمحكم والمتشابه، والعام والخاص، وغريب القرآن، وتفسير القرآن بالقرآن، وتفسيره بالسنة، وأقوال الصحابة والتابعين، ومناهج المفسرين.

فالمفسر قد يذكر وجوهًا متعددة لا على سبيل الجزم، وقد ينقل الإسرائيليات لا على سبيل الاعتماد، وقد يورد قولًا لغويًا أو احتمالًا بلاغيًا أو قراءة مختلفة، وقد يذكر معنى مرجوحًا ضمن الأقوال دون أن يكون هو اختياره.
ومن لا يعرف طريقة المفسرين قد ينسب إليهم ما لم يعتقدوه، أو يظن مجرد الحكاية اختيارًا، أو يظن تعدد الأقوال تناقضًا، أو يحاكمهم بمعايير لا تناسب فن التفسير.

تاسعًا: معرفة مصطلحات العلوم في عصرها

من أخطر أبواب سوء الفهم أن يقرأ الإنسان المصطلحات القديمة بمعانيها الحديثة. فالمصطلح العلمي يتغير مع الزمن، وقد تحمل الكلمة في علم من العلوم معنى لا تحمله في علم آخر.
فكلمات مثل: العقل، الجوهر، العرض، الجسم، الحد، الظاهر، الباطن، التأويل، الكلام، السنة، البدعة، الفتنة، الزندقة، الشيعة، التصوف، السياسة، الأدب، الفقه، الاجتهاد، التقليد، قد تختلف دلالاتها بحسب العصر والفن والمؤلف.
ومن لا يعرف اصطلاح القوم حمل ألفاظهم على اصطلاحه هو، لا على مرادهم هم. وهذا باب واسع من أبواب الظلم للتراث. فلا يصح أن تحاكم عبارة عالم إلا بعد معرفة اصطلاحه، واصطلاح مدرسته، والبيئة العلمية التي كتب فيها.

عاشرًا: معرفة اختلاف العلماء ومراتب الخلاف

لا يصلح الكلام في التراث لمن لا يعرف اختلاف العلماء ومراتب الخلاف. فليس كل خلاف سواء. هناك خلاف سائغ، وخلاف ضعيف، وخلاف شاذ، وخلاف لفظي، وخلاف حقيقي، وخلاف مبني على اختلاف الرواية، أو على اختلاف الدليل، أو على اختلاف تحقيق المناط، أو على اختلاف اللغة، أو على اختلاف العرف.
ومن لا يعرف مراتب الخلاف قد يجعل المسألة الاجتهادية كأنها من أصول الدين، أو يجعل القول الشاذ مساويًا للقول المعتمد، أو يتهم عالمًا بالانحراف لأنه قال بقول قال به غيره من أهل العلم.

ومعرفة الخلاف لا تعني تمييع الحق، لكنها تمنع الظلم، وتعلم القارئ أن كثيرًا من مسائل التراث لا تفهم إلا داخل شبكة واسعة من الأقوال والمدارس والأدلة والترجيحات.

حادي عشر: معرفة المذاهب والمدارس العلمية

التراث لم يكتب في فراغ، بل كتب داخل مدارس ومذاهب ومناهج. فهناك مدارس فقهية، وحديثية، وتفسيرية، وأصولية، وكلامية، ولغوية، وصوفية، وأدبية، وتاريخية. ولكل مدرسة اصطلاحاتها، وأدواتها، وطريقة ترتيبها للأدلة.

فمن أراد أن ينقد إمامًا من أئمة المالكية مثلًا، أو الحنابلة، أو الشافعية، أو الحنفية، أو الأشاعرة، أو الماتريدية، أو أهل الحديث، أو الصوفية، أو اللغويين، فلا بد أن يعرف المدرسة التي يتكلم عنها، ولا يحاكمها بمجرد انطباع عام.

وقد يكون الكلام الذي يستغربه القارئ مفهومًا داخل المدرسة، له قيوده وشروطه، لا كما يبدو عند اقتطاعه من سياقه.

ثاني عشر: معرفة التاريخ والسياق السياسي والاجتماعي

كثير من نصوص التراث لا تفهم إلا بسياقها التاريخي. فقد يكتب العالم في زمن فتنة، أو تحت سلطان معين، أو في مواجهة بدعة منتشرة، أو ردًا على تيار غالب، أو في بيئة يغلب عليها الجدل، أو في حال ضعف أو حرب أو اضطراب.

والسياق لا يبرر الخطأ دائمًا، لكنه يساعد على فهمه وتقدير درجته. فمن لا يعرف التاريخ قد يقرأ العبارة وكأنها قيلت اليوم، فيحاكمها بأدوات الحاضر ومشكلاته، وينسى أنها كتبت في ظرف آخر، لجمهور آخر، وبأسئلة أخرى.

ثالث عشر: علم تراجم العلماء وطبقاتهم

من المهم معرفة سيرة العالم، وشيوخه، وتلاميذه، ومرحلته العلمية، وكتبه، وترتيب مصنفاته، وما رجع عنه، وما استقر عليه قوله، وما نسب إليه خطأ، وما صح عنه، وما لم يصح.

فقد يكون للعالم كتاب مبكر وكتاب متأخر، أو قول قديم وقول جديد، أو نص كتبه في مرحلة ثم حرره لاحقًا، أو كلام نقله عنه تلاميذه بطرق مختلفة. ومن لا يعرف تراجم العلماء وطبقاتهم قد يحاكم العالم بقول رجع عنه، أو ينسب إليه ما لم يثبت، أو يخلط بين أشخاص متشابهة أسماؤهم.

رابع عشر: علم تحقيق النصوص والمخطوطات

ليست كل طبعة من كتب التراث موثوقة، وليست كل عبارة في كتاب مطبوع ثابتة عن المؤلف. فقد يقع التصحيف، والتحريف، والسقط، وزيادة النساخ، وأخطاء الطباعة، وتدخل المحقق، واختلاف النسخ.

ومن يتكلم في نص خطير يجب أن يتثبت من صحة النص، والطبعة، والمخطوط، والسياق، وألا يبني حكمًا على صورة منتشرة أو طبعة رديئة أو نقل بلا عزو. فرب كلمة غيرها ناسخ، أو سقطت منها أداة نفي، أو صحفت حروفها، فصار المعنى على خلاف المراد.

خامس عشر: معرفة مناهج المؤلفين

لكل مؤلف منهجه في الكتابة. فمنهم من يجمع الأقوال دون ترجيح، ومنهم من يورد الضعيف لينبه عليه، ومنهم من ينقل كلام الخصوم قبل رده، ومنهم من يكتب بأسلوب وعظي، ومنهم من يكتب بأسلوب جدلي، ومنهم من يختصر في موضع ويفصل في آخر.

ومن لا يعرف منهج المؤلف قد ينسب إليه كل ما حكاه، أو يظن كل ما أورده اختيارًا له، أو يعامل كتاب الأدب ككتاب العقيدة، وكتاب التاريخ ككتاب الحديث، وكتاب الوعظ ككتاب الفتوى. وهذا من أكبر أسباب سوء قراءة التراث.

سادس عشر: معرفة قواعد الجرح والتعديل وأدب النقد

من يتكلم في العلماء لا بد أن يعرف أدب الجرح والتعديل بمعناه الواسع: العدل في الحكم، والتثبت في النقل، والتفريق بين الخطأ والبدعة، وبين الزلة والمنهج،

وبين الجرح المفسر وغير المفسر، وبين كلام الأقران، وبين النقد العلمي والخصومة الشخصية.
وقد تكلم أهل العلم في خطورة كلام الأقران بعضهم في بعض، وفي وجوب التثبت من دوافع النقد وسياقاته. فمن لم يعرف هذا الباب ربما نقل طعنًا قديمًا بين متعاصرين أو متنافسين، وجعله حكمًا نهائيًا على عالم من العلماء.

سابع عشر: معرفة مقاصد الشريعة وقواعد المصلحة والمفسدة
ليس كل ما يعرف يقال، وليس كل ما يقال ينشر، وليس كل خطأ يعلن للعامة. لذلك يحتاج من يتكلم في التراث إلى فقه المقاصد والمآلات؛ فينظر في أثر كلامه: هل يزيد الناس علمًا أم اضطرابًا؟ هل يحفظ لهم الدين أم يهدم ثقتهم في مصادره؟ هل يرد الخطأ بقدر الحاجة أم يفتح باب التشكيك العام؟
وفقْه المآلات لا يعني كتمان الحق، بل يعني أن يقال الحق بالطريقة التي تحقق مقصوده، لا بالطريقة التي تهدم مقاصده.

ثامن عشر: الورع والإنصاف وحفظ اللسان

وهذه ليست علومًا نظرية، لكنها شرط في الانتفاع بالعلم. فقد يجمع الإنسان أدوات كثيرة، ثم يفسدها سوء القصد، وحب الغلبة، وشهوة الظهور، والتشفي من المخالفين.
فالتراث أمانة، والعلماء لهم حرمة، والحق أعظم من أن ينصر بالهوى. ومن لم يكن عنده ورع يمنعه من الظلم، وإنصاف يمنعه من الانتقاء، وحفظ لسان يمنعه من التشنيع، فليحذر من هذا الباب؛ لأن العلم بلا عدل قد يكون أداة هدم لا بناء.

الخلاصة في هذا الباب

الذي يصلح للكلام في التراث القديم يحتاج إلى علم باللغة، والنحو، والصرف، والبلاغة، والحقيقة والمجاز، وكلام العرب ولهجات القبائل، وأصول الفقه، وعلوم الحديث، وعلوم القرآن، ومناهج المفسرين، ومصطلحات العلوم في عصورها، واختلاف العلماء، والمذاهب والمدارس، والتاريخ والسياق، والتراجم والطبقات، وتحقيق النصوص، ومناهج المؤلفين، وأدب النقد، وفقه المقاصد والمآلات.

وليس معنى هذا أن كل قارئ يجب أن يكون إمامًا في هذه العلوم حتى ينتفع بالتراث، فالانتفاع باب واسع. لكن الكلام على التراث، وتخطئة العلماء، ونشر الأحكام بين الناس، وإسقاط الأقوال أو الأشخاص، مقام آخر يحتاج إلى أهلية أخرى.

فالقراءة شيء، والفهم شيء، والنقد شيء، والتصدر للحكم على العلماء والتراث شيء أكبر وأخطر.

ومن لم يملك هذه الأدوات، أو لم يعرف قدر ما يجهله، فطريق السلامة له أن يسأل أهل العلم، وأن ينقل عن المتخصصين بأمانة، وأن يقول فيما لا يحسن: لا أدري. فإن قول "لا أدري" في هذا الباب علم وورع، أما الجرأة بغير آلة فهي باب من أبواب الفتنة والظلم.

هل تكفي القراءة والاستماع وحدهما لفهم التراث؟

من أوهام هذا العصر أن يظن بعض الناس أن كثرة القراءة، أو الاستماع إلى الدروس المتفرقة، أو متابعة المقاطع العلمية على المنصات، تكفي وحدها لتأهيل الإنسان للكلام في التراث، أو الحكم على العلماء، أو تبيين أخطائهم للناس.

ولا شك أن القراءة نافعة، وأن الدروس المسموعة والمرئية قد تفتح أبوابًا من الفهم، وتدل على مسائل، وتقرب العلوم، وتعين طالب العلم على التحصيل. لكنها لا تكفي وحدها لصناعة ملكة علمية راسخة، ولا تمنح صاحبها أهلية الحكم والتحرير.

فالفرق كبير بين من يجمع معلومات، ومن يتكون علميًا. المعلومات قد تؤخذ من كتاب أو مقطع أو محاضرة، أما التكوين العلمي فيحتاج إلى صحبة العلم وأهله، والتدرج في الطلب، وتصحيح الفهم، ومعرفة المداخل والمخارج، والوقوف على دقائق الاصطلاح، والتدريب على طريقة الاستدلال، ومعرفة مواضع الإجمال والتفصيل، والتعلم ممن سبق إلى هذا الباب وتمرس به.

قال عبد الله بن مسعود رضي الله عنه: **"إنكم في زمان كثير فقهاؤه، قليل خطباؤه، قليل سؤاله، كثير معطوه، العمل فيه قائد للهوى، وسيأتي من بعدكم زمان قليل فقهاؤه، كثير خطباؤه، كثير سؤاله، قليل معطوه، الهوى فيه قائد للعمل"** رواه مالك في الموطأ والدارمي.

وقد يقرأ الإنسان عبارة في كتاب، فيفهم منها غير مقصود الكاتب، ثم يبني على هذا الفهم حكمًا كبيرًا. وقد يسمع جملة في درس، فيقتطعها من سياقها، ويظن أنه أدرك مذهب قائلها. وقد يمر على اصطلاح قديم، فيحمله على معنى معاصر، فيخطئ في أصل الفهم قبل أن يصل إلى مرحلة النقد. وكم من عبارة ظلمها قارئها لا لأنها غامضة في ذاتها، ولكن لأنه دخل إليها بغير مفاتيحها.

ولهذا كان تلقي العلم عن أهله من أعظم أسباب السلامة. فالعالم أو الشيخ أو الأستاذ المتخصص لا ينقل المعلومة فقط، بل يصحح طريقة النظر، وينبه إلى مواضع الاشتباه، ويفرق للطالب بين ما هو أصل وما هو فرع، وما هو قطعي وما هو ظني، وما هو اصطلاح خاص وما هو استعمال عام، وما هو قول معتمد وما هو مجرد حكاية، وما هو خطأ عارض وما هو منهج مستقر.

والتلمذة ليست مجرد حضور مجلس أو الاستماع إلى درس، بل هي ضبط للمسار العلمي. فقد يقرأ الطالب نصًا فيفهمه على وجه، فيقول له شيخه: ليس هذا مراد المصنف. أو يظن عبارة شديدة فيقول له: هذه من اصطلاح أهل ذلك الفن. أو يستشكل قولًا فيبين له أن المسألة خلافية. أو يتعجل في الحكم فيرده إلى التثبت. أو يستحسن اعتراضًا فيكشف له أنه اعتراض قديم أجيب عنه. وبهذا يتربى الطالب على العلم لا على مجرد جمع النصوص.

والتراث القديم خصوصًا لا يكفي فيه الفهم الفردي المجرد؛ لأنه تراث كتب في أزمنة مختلفة، وبلسان علمي مخصوص، وداخل مدارس ومذاهب ومجادلات وسياقات لم تعد حاضرة في ذهن القارئ المعاصر. فكم من لفظ تغيرت دلالته، وكم من مصطلح لا يفهم إلا في بيئته، وكم من عبارة لا تعرف منزلتها إلا بجمع كلام صاحبها، وكم من قول لا يوزن إلا بمعرفة الخلاف قبله وبعده.

ومن هنا كان خطأ الاعتماد الكامل على القراءة الفردية واليوتيوب وحدهما؛ فهذه الوسائل تعطي مدخلًا، لكنها لا تمنح الإجازة العلمية ولا الأهلية المنهجية. وهي قد توسع اطلاع الإنسان، لكنها لا تكشف له دائمًا مواضع خطئه. فالإنسان قد يقرأ كثيرًا ويخطئ كثيرًا، لأنه لا يجد من يراجعه، ولا من يصحح له، ولا من يقول له: توقفت عند غير موضع التوقف، وفهمت من العبارة ما لا تحتمله، ونسبت إلى الكاتب ما لم يرده.

ولا يعني ذلك أن كل علم لا يصح إلا بإجازة رسمية، أو أن كل قارئ لا ينتفع حتى يجلس بين يدي شيخ في كل مسألة. فالقراءة باب عظيم من أبواب العلم، والاستماع وسيلة نافعة، والبحث الفردي له قدره. لكن الكلام هنا عن مقام آخر: مقام الحكم على العلماء، وتخطئة الأئمة، ونشر النقد بين العامة، وتحويل الفهم الشخصي إلى موقف علني. هذا المقام لا يكفي فيه الاطلاع العام، ولا الثقافة الواسعة، ولا الحماسة للحق، بل يحتاج إلى تزكية علمية معتبرة، أو رسوخ ظاهر، أو مراجعة أهل الاختصاص قبل الكلام.

والإجازة هنا لا يراد بها دائمًا ورقة مكتوبة، ولا لقبًا أكاديميًا، ولا شهادة شكلية، وإن كان لذلك موضعه. إنما المراد أن يكون المتكلم قد تلقى العلم عن أهله، وعرفوا طريقته، واختبروا فهمه، وصححوا مساره، وشهدوا له بأنه يحسن هذا الباب. فمن لم يعرف عنه أهل العلم ضبطًا ولا فهمًا ولا عدلًا، فالأصل ألا يتصدر في القضايا الكبار، وألا يجعل نفسه حكمًا على من سبقه من العلماء.

وقد قال أهل العلم قديمًا إن هذا العلم دين، فانظروا عمن تأخذون دينكم. والمعنى لا يقف عند صحة المصدر فقط، بل يشمل صحة الفهم أيضًا. فليس كل من نقل نصًا فقد فهمه، وليس كل من حفظ قولًا فقد أدرك مأخذه، وليس كل من عرف اعتراضًا فقد عرف جوابه، وليس كل من قرأ في التراث صار أهلًا لمحاكمة أهله.

ومن أخطر آثار الاكتفاء بالقراءة الذاتية غير المنضبطة أن يتضخم شعور الإنسان بعلمه. فهو يقرأ في أبواب متفرقة، ويسمع مقاطع كثيرة، ويظن أن كثرة المدخلات تعني رسوخًا. فإذا خالفه أهل العلم ظنهم مقلدين أو متعصبين، وإذا نهوه عن التسرع ظنهم يكتمون الحق، وإذا طالبوه بالتدرج ظن ذلك تعطيلًا لعقله. وهكذا يتحول نصف العلم إلى حجاب عن العلم كله.

والحقيقة أن التلقي عن أهل العلم لا يلغي عقل الطالب، بل يهذبه. ولا يمنعه من السؤال، بل يعلمه كيف يسأل. ولا يصادر حقه في الفهم، بل يمنحه أدوات الفهم. ولا يجعله تابعًا أعمى، بل ينقذه من غرور الاستقلال قبل اكتمال الأهلية.

ولهذا ينبغي التفريق بين أربعة مقامات:

- مقام الانتفاع: وهذا يفتحه الله لكل قارئ أو مستمع صادق، فيقرأ ويسمع ويتعلم وينتفع.
- ومقام السؤال: وهذا يكون لمن أشكل عليه شيء، فيسأل أهل العلم ولا يتعجل الحكم.
- ومقام البحث الخاص: وهذا يحتاج إلى أدوات أو إشراف أو مراجعة حتى لا يضل صاحبه في الفهم.
- ومقام البيان العام والنقد العلني: وهذا لا يصلح إلا لمن تأهل، أو راجع أهل الاختصاص، أو نقل عنهم بأمانة، وعرف حدود ما يقول.

فمن قرأ عبارة ولم يفهمها، فليقل: لم أفهم. ومن استشكلها، فليقل: أحتاج إلى سؤال أهلها. ومن وجد نقلًا غريبًا، فليتثبت من صحته وسياقه. ومن رأى قولًا مشكلًا، فليبحث هل تكلم العلماء فيه قبل أن يجعله اكتشافًا جديدًا. ومن لم يبلغ رتبة التحرير، فلا يجعل من نفسه قاضيًا على الأئمة.

إن التراث لا يفتح أبوابه لمن دخل عليه بمفتاح واحد. لا تكفي فيه القراءة وحدها، ولا الحفظ وحده، ولا الذكاء وحده، ولا الحماسة وحدها. بل يحتاج إلى علم متدرج، وتلق عن أهله، وصبر على الطريق، ومراجعة للنفس، ومعرفة بالحدود، وورع عند الاشتباه.

والقواعد في هذا الباب:

- القراءة تفتح لك باب العلم، لكنها لا تجعلك وحدها من أهله.
- والاستماع يدلّك على الطريق، لكنه لا يغنيك عن صحبة من ساروا فيه.
- والنص لا يكفي أن تراه بعينك، حتى تفهمه بأدوات أهله.
- ومن لم يتلق العلم عمن يحسنه، كثرت عليه العبارات، وقلّ عليه الفهم.

فكم من قارئ قرأ عبارة وفهم غير مقصود الكاتب، وكم من مستمع سمع جوابًا ولم يعرف السؤال الذي قيل فيه، وكم من ناقل نقل حقًّا ووضعه في غير موضعه، وكم من متحمس أراد نصرة السنة فظلم أهل العلم، أو أراد كشف الخطأ ففتح بابًا من الفتنة.

ولهذا كان من الورع أن يعرف الإنسان قدر نفسه، وأن يحترم التخصص، وأن يرجع إلى أهل العلم فيما أشكل عليه، وأن لا يتصدر قبل التأهل. فالتراث أمانة، والعلم دين، والكلمة مسؤولية، ومن دخل هذا الباب بغير شيخ ولا منهج ولا ضبط، كان أقرب إلى أن يفتن بنفسه ويفتن غيره، وإن حسنت نيته وكثر اطلاعه.

نقل كلام الأقران بين الاعتبار والتحذير من سوء الاستعمال

من أخطر ما يقع في باب تتبع زلات العلماء أن يعتمد بعض الناس على كلام الأقران وحده في إسقاط عالم أو تضليله. وقد اشتهرت القاعدة المنسوبة إلى الإمام الذهبي وغيره من أهل العلم: كلام الأقران يطوى ولا يروى. ومعناها أن كلام العلماء بعضهم في بعض، خاصة عند المعاصرة، أو المنافسة، أو الخلاف المذهبي، أو الخصومة الشخصية، لا يؤخذ على إطلاقه؛ لأنه قد تدخله الغيرة، أو الحدة، أو سوء الفهم، أو أثر المناظرة، أو اختلاف المدارس.

لكن هذه القاعدة لا تعني أن كل كلام الأقران باطل، ولا أن كل نقد بين العلماء يلغى. إنما معناها أنه لا يكون حجة مستقلة كافية في إسقاط عالم، ولا سيما إذا كان الكلام جارحا، أو صادرا في مقام خصومة، أو مخالفا لما اشتهر من تزكية الرجل وفضله.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول **الله ﷺ: "إياكم والظن، فإن الظن أكذب الحديث"**.رواه البخاري ومسلم.

وهذا الحديث فيه من التحذير من حمل كلام الأقران على أسوأ المحامل، أو بناء الأحكام على ظنون الخصومة. فالمنهج الصحيح أن يقال: كلام الأقران قرينة لا حجة قاطعة. ينظر فيه، ولا يبنى عليه وحده حكم كبير.

فإذا قال عالم في قرينه كلاما شديدا، فلا يجوز أن يؤخذ مباشرة دليلا على أن فلانا ضال أو ساقط أو لا يؤخذ عنه. بل لا بد من التحقق من أمور كثيرة: هل ثبتت نسبة الكلام إلى قائله؟ وهل كان الكلام في مقام علمي محرر، أم في سياق خصومة ومناظرة؟ وهل وافقه عليه غيره من العلماء الراسخين، أم انفرد به؟ وهل توجد تزكيات معتبرة للعالم المطعون فيه؟ وهل الجرح مفسر بدليل، أم هو مجرد ألفاظ عامة؟ وهل الخطأ ثابت في كلام العالم نفسه، أم منقول عنه

بواسطة خصم؟ وهل خالف إجماعا قطعيا، أم خالف مشهور مذهب، أو اجتهادا راجحا، أو اصطلاح مدرسة؟ وهل رجع العالم عن هذا القول؟ وهل يحمل كلامه على معنى صحيح أو محتمل؟ وهل مجموع تراثه يؤيد التهمة أم ينقضها؟

لذلك فإن الاستدلال بكلام الأقران لبيان خطأ مسألة ممكن بشروط، أما الاستدلال به لإثبات ضلال عالم فباب خطير جدا، ولا يجوز إلا ببينات محكمة، ونقول موثوقة، وكلام راسخين، وتحقيق للمسألة نفسها، لا بمجرد نقل خصم عن خصم.

والفرق مهم بين أن تقول: انتقد فلان هذا القول، وذكر أنه خطأ، وينبغي مراجعة المسألة. وبين أن تقول: إذن صاحب القول ضال، ساقط، لا يؤخذ عنه. الأول نقل نقد، والثاني حكم إسقاط. وبينهما مسافة كبيرة من العلم والورع والتحقيق.

ومن سوء الاستعمال أن يستدعي بعض الناس قاعدة كلام الأقران، لا ليحذر من التوسع في روايته، بل ليجمع طعون الأقران ويجعلها ذخيرة في معارك التشنيع. وهذا استعمال معكوس للقاعدة؛ لأنها جاءت لتمنع الظلم، لا لتشرعه، ولتضبط النقل، لا لتفتح باب الاصطياد.

ولهذا لا يجوز أن يجعل كلام الأقران أصلا في تضليل العلماء أو إسقاطهم؛ لأن كلام القرين في قرينه تدخله دوافع المنافسة والمذهب والغيرة وحدة المناظرة. وإنما ينظر فيه باعتباره قرينة تحتاج إلى تثبت، وتفسير، وموازنة، ومقارنة بكلام سائر أهل العلم، وبمجموع تراث العالم وسيرته. فمن جعل كلام الأقران وحده دليلا على ضلال عالم فقد خالف قاعدة الإنصاف، وفتح بابا من الظلم لو طبق على علماء الأمة لما سلم منه إلا القليل.

تحرير قاعدة (كَلامُ الأَقْرَانِ يُطْوى ولا يُرْوى)

ومن تمام تحرير هذه القاعدة أن لا تبقى عبارة عامة تردد دون فهم، بل ينبغي أن تذكر معها نماذج من استعمال العلماء لها، حتى يعلم طالب العلم أنها لم توضع لحماية الباطل، ولا لمنع النقد العلمي، وإنما وضعت لمنع الظلم، وكبح الهوى، وردع المتعجلين عن بناء الأحكام الكبرى على كلمات صدرت في مقام خصومة أو منافسة أو اختلاف مذهب.

فعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"لا يبلغني أحد من أصحابي عن أحد شيئا؛ فإني أحب أن أخرج إليكم وأنا سليم الصدر".** رواه أبو داود والترمذي وأحمد، وفي إسناده كلام، ومعناه صحيح في الجملة في باب سلامة الصدر. ويستفاد من الحديث طي ما يورث فساد الصدر إذا لم يكن في نقله مصلحة راجحة.

ومن أجمع ما يذكر في هذا الباب وصية تاج الدين السبكي رحمه الله في طبقات الشافعية الكبرى، في ترجمة الحارث المحاسبي، حيث قال:

"ينبغي لك أيها المسترشد أن تسلك سبيل الأدب مع الأئمة الماضين، وأن لا تنظر إلى كلام بعضهم في بعض، إلا إذا أتى ببرهان واضح، ثم إن قدرت على التأويل وتحسين الظن فدونك، وإلا فأضرب صفحا عما جرى بينهم؛ فإنك لم تخلق لهذا، فاشتغل بما يعنيك، ودع ما لا يعنيك. ولا يزال طالب العلم نبيلا حتى يخوض فيما جرى بين السلف الماضين، ويقضي لبعضهم على بعض. فإياك أن تصغي إلى ما اتفق بين أبي حنيفة وسفيان الثوري، أو بين مالك وابن أبي ذئب، أو غير ذلك، إلا أن يكون لك علم راسخ، وعدل ظاهر، وورع يحجزك عن البغي".

وهذا الكلام من السبكي رحمه الله لا يمنع من معرفة الخطأ ولا من رده، ولكنه يضع لطالب العلم ميزانا عظيما: أن مقام الأئمة لا يدخل إليه الإنسان بروح

الخصومة، ولا بعين المتصيد، ولا بمجرد النقل عن هذا في ذاك، وإنما يدخل إليه بعلم، وبرهان، وتأويل حسن ما أمكن، وإعراض عما لا حاجة إلى نشره إذا لم تترتب عليه مصلحة علمية معتبرة.

وَذَكَرَ البُخَارِيُّ هُنَا فَصلاً حَسَناً عَنْ رِجَالِهِ، وَإِبْرَاهِيْمُ بنُ سَعْدٍ، وَصَالِحُ بنُ كَيْسَانَ، فَقَدْ أَكْثَرَا عَنِ ابْنِ إِسْحَاقَ. قَالَ البُخَارِيُّ :وَلَوْ صَحَّ عَنْ مَالِكٍ تَنَاوُلُهُ مِنِ ابْنِ إِسْحَاقَ، فَلَرُبَّمَا تَكَلَّمَ الإِنْسَانُ، فَيَرْمِي صَاحِبَهُ بِشَيْءٍ وَاحِدٍ، وَلاَ يَتَّهِمُهُ فِي الأُمُورِ كُلِّهَا.

وقد نبه الإمام ابن عبد البر رحمه الله في جامع بيان العلم وفضله إلى خطورة قبول كلام العلماء بعضهم في بعض إذا لم يقم عليه برهان واضح، وقرر أن من صحت عدالته، وعرفت عنايته بالعلم، وغلب خيره، ولزم المروءة والتصاون، فلا يقبل فيه قول قائل لا حجة معه. وهذا أصل عظيم؛ لأن مجرد الطعن لا يكفي، ولو صدر من عالم، حتى ينظر في سببه، وسياقه، وثبوته، وموافقته للحق.

في جامع بيان العلم : (2/1117) فمن أراد أن يقبل قول العلماء الثقات الأئمة الأثبات في بعض فليقبل قول من ذكرنا قوله من الصحابة رضوان الله عليهم بعضهم في بعض ، فإن فعل ذلك ضل ضلالا بعيدا وخسر خسرانا وكذلك إن قَبِل في سعيد بن المسيب قول عكرمة ، وفي الشعبي وأهل الحجاز وأهل مكة وأهل الكوفة وأهل الشام على الجملة ، وفي مالك والشافعي وسائر من ذكرناه في هذا الباب ما ذكرنا عن بعضهم في بعض ، فإن لم يفعل ولن يفعل إن هداه الله وألهمه رشده فليقف عند ما شرطنا في أن لا يقبل فيمن صحت عدالته ، وعُلمت بالعلم عنايته ، وسلم من الكبائر ولزم المروءة والتصاون ، وكان خيره غالبا وشره أقل عمله ، فهذا لا يقبل فيه قول قائل لا برهان له به ، وهذا هو الحق الذي لا يصح غيره إن شاء الله .ا.هـ .

ومن أجمع ما قيل في هذا الباب كلام الإمام الذهبي رحمه الله، فإنه كان من أئمة النقد والرجال، ومع ذلك كان شديد التحذير من إطلاق العنان لكلام الأقران بعضهم في بعض. فقد ذكر في *سير أعلام النبلاء* عند ترجمة رجاء بن حيوة ما وقع بينه وبين مكحول، ثم قال ما معناه: إن ما كان بينهما لا يلتفت إليه؛ لأنهما إمامان، وما زال الأقران ينال بعضهم من بعض. فدل هذا على أن منزلة العالم، وسابقته، ومجموع سيرته، لا تهدم بكلمة خصومة أو منافسة.

قال أيضا في السير (92/10) عند ترجمة الإمام الشافعي : كَلاَمُ الأَقْرَانِ إِذَا تَبَرْهَنَ لَنَا أَنَّهُ بِهَوَىً وَعَصَبِيَّةٍ ، لاَ يُلْتَفَتُ إِلَيْهِ ، بَلْ يُطْوَى ، وَلاَ يُرْوَى ، كَمَا تَقَرَّرَ عَنِ الكَفِّ عَنْ كَثِيْرٍ مِمَّا شَجَرَ بَيْنَ الصَّحَابَةِ ، وَقِتَالِهِم رَضِيَ اللهُ عَنْهُم أَجْمَعِيْنَ وَمَا زَالَ يَمُرُّ بِنَا ذَلِكَ فِي الدَّوَاوِينِ ، وَالكُتُبِ ، وَالأَجْزَاءِ ، وَلَكِنْ أَكْثَرُ ذَلِكَ مُنْقَطِعٌ ، وضَعِيْفٌ ، وَبَعْضُهُ كَذِبٌ ، وَهَذَا فِيْمَا بِأَيْدِيْنَا وَبَيْنَ عُلُمَائِنَا ، فَيَنْبَغِي طَيُّهُ وَإِخْفَاؤُهُ ، بَلْ إِعْدَامُهُ ، لِتَصْفُوَ القُلُوْبُ ، وَتَتَوَفَّرَ عَلَى حُبِّ الصَّحَابَةِ ، وَالتَّرَضِّي عَنْهُمْ ، وَكُتْمَانُ ذَلِكَ مُتَعَيِّنٌ عَنِ العَامَّةِ ، وَآحَادِ العُلَمَاءِ ، وَقَدْ يُرَخَّصُ فِي مُطَالعَةِ ذَلِكَ خَلْوَةً لِلْعَالِمِ المُنْصِفِ ، العَرِيِّ مِنَ الهَوَى ، بِشَرْطِ أَنْ يَسْتَغفرَ لَهُم ، كَمَا عَلَّمَنَا اللهُ تَعَالَى حَيْثُ يَقُوْلُ : " وَالَّذِيْنَ جَاؤُوَا مِنْ بَعْدِهِمْ يَقُوْلُوْنَ رَبَّنَا اغْفِرْ لَنَا وَلإِخْوَانِنَا الَّذِيْنَ سَبَقُونَا بِالإِيْمَانِ وَلاَ تَجْعَلْ فِي قُلُوْبِنَا غِلاًّ لِلذِيْنَ آمَنُوا " [الحشرُ: 10] .ا.هـ .

ولهذا كان الذهبي نفسه في ميزان الاعتدال يتحرز من إدخال الأئمة المتبوعين في أبواب الضعفاء، مع علمه بما وقع بينهم من نقد وردود، فقال في مقدمة كتابه إنه لا يذكر في كتابه أحدا من الأئمة المتبوعين في الفروع لجلالتهم في الإسلام وعظمتهم في النفوس، مثل أبي حنيفة والشافعي والبخاري، وإن ذكر أحدا منهم ذكره على الإنصاف. وهذه كلمة جليلة؛ لأنها تقرر أن الإنصاف في الأئمة ليس مجاملة، بل ديانة ومنهج.

ومن أعدل ما يذكر في هذا المقام ما قيل في الإمام أبي حنيفة رحمه الله؛ فقد تكلم فيه قوم، وأثنى عليه آخرون، وكان كثيرا مما عيب عليه راجعا إلى مسائل

الرأي والقياس والإرجاء، أو إلى خصومات مذهبية وعلمية، ومع ذلك نقل أهل العلم ثناء أئمة كبار عليه، ومن ذلك ما روي عن شعبة بن الحجاج أنه قال فيه: كان حسن الفهم، جيد الحفظ. ومثل هذا يدل على أن صورة الإمام لا تؤخذ من كلام خصومه وحدهم، بل من مجموع كلام أهل العلم فيه، ومن أثره، وفقهه، وانتفاع الأمة به.

وقد أشار ابن عبد البر إلى هذا المعنى حين قرر أن الذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه أكثر من الذين تكلموا فيه، وأن كثيرا من الكلام فيه كان بسبب الإغراق في الرأي والقياس أو بسبب مسائل نسبت إليه. ومثل هذا المنهج هو الذي يحفظ للعلم هيبته؛ إذ لا يمنع من رد ما أخطأ فيه العالم، لكنه يمنع من تحويل الخطأ إلى هدم كامل لشخصه وإمامته.

قال أبو عمر (ابن عبد البر): "الذين رووا عن أبي حنيفة ووثقوه وأثنوا عليه، أكثر من الذين تكلّموا فيه، والذين تكلّموا فيه من أهل الحديث أكثر ما عابوا عليه الإغراق في الرأي والقياس، والإرجاء .يُستدلُّ على نباهة الرجل من الماضين بتباين الناس فيه. قالوا: ألا ترى إلى علي بن أبي طلب أنه هلك فيه فئتان، محبّ أفرط، ومبغض فرَّط. وقد جاء في الحديث: "أنه يَهْلكُ فيه رجلان، محب مُطْرٍ، ومُبْغِض مُفتَرٍ".

وهذه صفة أهل النباهة، ومن بلغ في الدين والفضل الغاية، والله أعلم.

وقد ضُرِب بعض أتباعه، وحُبِسَ ليُقلِّدَ غيره من الأئمة، فلم يفعل، وما ذلك والله سُدًى، ولا عبرة بكلام بعض المتعصّبين في حق الإمام، ولا بقولهم: إنه من جملة أهل الرأي، بل كلام مَنْ يَطْعَن في هذا الإمام عند المحققين يُشْبِهُ الهَذَيانات. ولو أن هذا الذي طَعَن في الإمام، كان له قدمٌ في معرفة مَنازع المجتهدين، ودِقَّة استنباطاتهم، لقدَّم الإمام أبا حنيفة في ذلك على غالب المجتهدين، لخفاء مُدْرَكِهِ، رضي الله تعالى عنه .

واعلم يا أخى، أننى ما بسطتُ لك الكلام على مناقب الإمام أبي حنيفة أكثر من غيره، إلا رحمةً بالمتهوِّرين في دينهم من بعض طلبة المذاهب المخالفة له، فإنهم ربما وقعوا في تضعيف شيء من أقواله، لخفاء مُدْرَكِه عليهم، بخلاف غيره من الأئمة، فإن وجوه استنباطاتهم من الكتاب والسنَّة ظاهرة لغالب طلبة العلم، الذين لهم قَدَمٌ في الفهم ومعرفة المدارك". انتهى..

والحاصل أن مواقف العلماء في هذا الباب ترشد إلى جملة ضوابط:

- أولها: أن كلام القرين في قرينه لا يهدر مطلقا، ولا يقبل مطلقا، بل يوزن بميزان العلم والعدل.
- وثانيها: أن الجرح إذا صدر في مقام منافسة أو خصومة أو اختلاف مذهب، احتاج إلى مزيد تثبت.
- وثالثها: أن العالم الذي ثبتت إمامته وعدالته وانتفاع الأمة به لا تسقط مكانته بكلمة منفردة أو طعن غير مفسر.
- ورابعها: أن الواجب جمع أقوال العلماء فيه، لا الاقتصار على كلام خصومه.
- وخامسها: أن رد الخطأ شيء، وإسقاط القائل شيء آخر.
- وسادسها: أن طالب العلم ينبغي أن ينشغل بما ينفعه، وأن يترك الخوض فيما شجر بين الأكابر إلا لحاجة علمية راجحة، وبأدب وورع وإنصاف.

فمن أراد السلامة في هذا الباب فليجعل أصله أن الحق يقبل ممن جاء به، والخطأ يرد على من قاله، والفضل يحفظ لأهله، والأعراض لا تستباح بالظنون، وكلام الأقران لا يجعل وقودا للتشهير، بل يطوى ما لم تدع حاجة علمية معتبرة إلى روايته، فإن روي روي بإنصاف، وتحقيق، وسياق، وميزان.

أصناف الناس في التعامل مع زلات العلماء

بعد بيان خطورة الظاهرة، وخصوصية العلماء المتقدمين، وضوابط من يتكلم في أخطاء العلماء، يمكن تصنيف مواقف الناس في هذا الباب إلى أربعة أبواب كبرى. وهذه الأقسام ليست أحكاما على أشخاص بأعيانهم، وإنما هي أوصاف لمسالك ومناهج تتكرر في كل زمان، وتتجلى بصورة أوضح في زمن الإعلام المفتوح، حيث صارت زلات العلماء مادة للتداول، وصارت المقاطع المبتورة أحيانا أقوى انتشارا من البحوث المنصفة.

فعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: "**إن من الناس مفاتيح للخير مغاليق للشر، وإن من الناس مفاتيح للشر مغاليق للخير".** رواه ابن ماجه والطبراني . وكأن الحديث يصنف الناس بين من يفتح باب العدل والنصح، ومن يفتح باب الشر والتشهير.

فهناك أهل العدل، وهم المنصف، والساتر الناصح، والموازن العادل. وهناك أهل الهوى، وهم المتعصب، والمتجني، والناقم الشخصي. وهناك أهل العبث، وهم المفتش، والصائد الإعلامي، والقزم الملفق. وهناك أهل الاضطراب، وهم الجاهل المقلد، وطالب الحق المتردد، والغالي في العلماء.

أهل العدل وهم ثلاثة أصناف

أهل العدل هم الذين جمعوا بين تعظيم الحق وحفظ مقام العلماء. لا يسكتون عن الخطأ، ولا يتوسعون في التشنيع. لا يقدسون الأشخاص، ولا يفرحون بزلاتهم. يعرفون أن العلم دين، وأن أعراض العلماء دين كذلك، وأن الكلمة إذا خرجت بغير عدل قد تكون أشد فتكا من الخطأ الذي تزعم أنها ترده.

1. المنصف

- المنصف هو الذي إذا رأى خطأ لعالم من علماء المسلمين رده بعلم وأدب. لا يخفي الخطأ، ولا يضخمه. لا يتهرب من البيان، ولا يحول البيان إلى إدانة شاملة.
- فهو يقرر أن العالم أخطأ في موضع معين، ثم يذكر وجه الخطأ، وأقوال أهل العلم في المسألة، وما استند إليه المخالفون والموافقون، وما إذا كان الخطأ اجتهاديا أو قطعيا، وما إذا كان للعالم عذر معتبر في قوله.
- ومن أهم علامات المنصف أنه يذكر ما للعالم وما عليه. فإذا نقل خطأه، لم ينس فضله. وإذا خالفه في مسألة، لم يمح تاريخه. وإذا بين زلته، لم يجعلها عنوانا على حياته كلها.
- والمنصف لا يفرح بسقوط أحد من أهل العلم، بل يتألم للخطأ، ويدعو لصاحبه، ويطلب الحق دون أن يظلم الخلق. إنه يعرف أن العالم قد يحمل للأمة من الخير ما لا يجوز دفنه تحت ركام زلة واحدة.
- ولهذا فعبارة المنصف تكون من جنس: رحم الله فلانا، فقد كان من أهل العلم والفضل، غير أنه أخطأ في هذه المسألة، والصواب خلاف ما ذهب إليه. هذه العبارة تحفظ الحق وتحفظ الأدب، وتعلم الناس كيف يختلفون بلا فجور.

2. الناصح

- الساتر الناصح هو الذي لا يجعل كل خطأ مادة للنشر. فهو يفرق بين الخطأ الخاص والخطأ العام، وبين الخطأ الذي انتشر بين الناس والخطأ الذي بقي في نطاق ضيق، وبين ما يحتاج إلى بيان علني وما يكفي فيه النصح الخاص.
- فإذا وجد زلة لعالم أو طالب علم، نظر أولا: هل في نشرها مصلحة شرعية؟ هل سيترتب على البيان حفظ دين الناس؟ هل الخطأ شائع

مؤثر؟ أم أن نشره سيفتح باب فتنة، ويشيع ما كان مطمورا، ويجعل الناس يعرفون الباطل بعد أن كانوا في عافية منه؟

- وهذا الصنف لا يسكت جبنا، ولا يبين حبا للظهور. إنه يتحرك بميزان المصلحة والمفسدة، وبروح النصح لا بروح التشهير.
- ومن فقهه أنه يعلم أن الستر ليس تمييعا، وأن النصيحة ليست فضيحة، وأن البيان الشرعي ليس دائما منشورا عاما أو مقطعا متداولا. فقد يكون الخير أحيانا في رسالة خاصة، أو مراجعة هادئة، أو إحالة المسألة إلى أهل العلم، أو بيان الحكم دون تسمية الشخص إذا لم تكن الحاجة داعية إلى التعيين.
- الساتر الناصح من أرحم الناس بالخلق، ومن أحرصهم على الحق. لا يريد أن ينجو وحده، ولا يريد أن يسقط غيره، بل يريد أن يسلم الدين، وتسلم القلوب، وتسلم الأعراض ما أمكن.

3. العادل

- الموازن العادل هو الذي يملك نظرة كلية إلى العالم وتراثه وأثره. لا يحكم عليه من مسألة واحدة، ولا من كتاب واحد، ولا من مرحلة واحدة من حياته، ولا من شهادة خصومه وحدهم.
- إنه ينظر إلى مجموع السيرة: ماذا قدم هذا العالم؟ ما أبواب نفعه؟ ما مواضع إصابته؟ ما مواضع خطئه؟ كيف كان أثره في العلم والدعوة والإصلاح؟ كيف تكلم عنه علماء عصره؟ هل كان الخطأ أصلا في منهجه أم زلة في بعض كلامه؟ هل تراجع عنه أم أصر عليه؟ هل وافقه عليه غيره من أهل العلم أم انفرد به؟
- هذه الأسئلة تجعل الحكم أكثر عدلا ورسوخا. فكثير من الظلم يأتي من اختزال الإنسان في لحظة، أو اختزال العالم في عبارة، أو اختزال التراث في نص مبتور.

- والموازن العادل لا يبرر الخطأ باسم الحسنات، ولا يمحو الحسنات باسم الخطأ. بل يقول: هذا له فضل عظيم، وله خطأ واضح. ننتفع بفضله، ونحذر من خطئه. فلا نغلو فيه، ولا نجفو عنه.
- وهذا المسلك من أندر المسالك؛ لأنه يحتاج إلى علم، وتجرد، وسعة صدر، وشجاعة في مخالفة الجمهور. فالجمهور غالبا يحب الأحكام السريعة: إما تقديس كامل، وإما إسقاط كامل. أما العدل فيحتاج إلى نفس كبيرة لا تستدرجها عاصفة الخصومات.

أهل الهوى وهم ثلاثة أصناف

أهل الهوى هم الذين يدخلون باب نقد العلماء وقد سبق الحكم في قلوبهم. فهم لا يبحثون عن الحق مجردا، بل يبحثون عما يؤيد موقفا سابقا، أو خصومة قديمة، أو انتماء جماعيا، أو رغبة نفسية في الانتقام. وخطر هؤلاء أنهم قد يتكلمون بلغة العلم، ويستعملون ألفاظ النصيحة، ويظهرون بمظهر الحريصين على الدين، لكن الباعث الخفي ليس دائما هو الحق. وقد يكون الهوى أحيانا أقدر على التخفي من الجهل؛ لأنه يلبس ثيابا فاضلة وهو يعمل عملا ظالما.

1. المتعصب

- المتعصب هو الذي جعل ولاءه لجماعته أو شيخه أو مذهبه أو مدرسته حاكما على إنصافه. فإذا أخطأ من يحب، التمس له الأعذار البعيدة، وربما دافع عن الخطأ نفسه. وإذا أخطأ من يخالفه، شدد عليه، وضخم خطأه، وجعله دليلا على فساد منهجه كله. فالمشكلة عند المتعصب ليست في الخطأ نفسه، بل في اسم المخطئ. الخطأ من المحبوب اجتهاد مأجور، والخطأ من المخالف انحراف خطير. العبارة المحتملة من شيخه تحمل على أحسن المحامل، والعبارة نفسها من خصمه تحمل على أسوأ الوجوه.

- وهذا الصنف يفسد ميزان العلم؛ لأنه لا يجعل الدليل حاكما، بل يجعل الانتماء حاكما على الدليل. وقد يظن أنه ينتصر للحق، وهو في الواقع ينتصر لصورة الحق في جماعته، لا للحق نفسه.
- ومن أعظم علامات المتعصب أنه لا يطيق الإنصاف للمخالف. فإذا ذكرت فضل عالم يخالفه ضاق صدره، وإذا دافعت عن حقه اتهمك بالميوعة، وإذا رددت الظلم عنه ظن أنك وافقته في كل ما قال. وهذا المسلك يقتل روح العلم؛ لأن العلم لا ينمو في بيئة العصبية، وإنما ينمو في بيئة التجرد والإنصاف.

2. المتجني

- المتجني هو الذي يستخدم خطأ العالم أداة للتشنيع عليه. لا يكتفي ببيان الزلة، بل يجعلها مدخلا لهدم مكانته كلها. ينتقي من كلامه ما يخدم الاتهام، ويغفل ما يخفف الحكم، وينقل أقوال خصومه، ويخفي تزكية المنصفين له.

- فالمتجني لا يعرض الصورة كاملة. إنه يقتطع من المشهد ما يريد، ثم يقدمه للناس وكأنه الحقيقة كلها. وقد تكون للعالم أقوال كثيرة صريحة في الحق، لكنه لا يذكرها. وقد يكون الخطأ محتملا أو مرجوحا أو تاب عنه صاحبه، لكنه يخفي ذلك. وقد يكون علماء عصره قد أثنوا عليه مع علمهم ببعض أخطائه، لكنه يترك ثناءهم ويجمع أقوال المخالفين وحدهم.

- ومن علامات المتجني أنه يكثر من لغة الإدانة: سقط، انكشف، هذه حقيقته، هذا منهجه، لا تغتروا به. وهذه اللغة لا تقف غالبا عند نقد القول، بل تريد صناعة شعور عام بالكراهية والنفور من الشخص كله. والمتجني ظالم ولو أصاب في أصل الخطأ؛ لأن صحة بعض ما يقول لا

تبرر ظلمه في طريقة العرض، ولا خيانته للأمانة العلمية، ولا إخفاءه ما يجب ذكره من سياق وعدل وإنصاف.

- إن أعظم ما يميز المتجني أنه لا يفرح إذا وجد عذرا للعالم، ولا يرتاح إذا ظهرت قرينة تخفف الحكم عليه. بل قد يضيق بذلك؛ لأنه لا يريد النجاة للمخطئ، وإنما يريد تثبيت الإدانة.

3. الناقم الشخصي

- الناقم الشخصي هو الذي يلبس خصومته الخاصة ثوب النقد العلمي. قد يكون بينه وبين العالم أو أتباعه موقف قديم، أو شعور بالخذلان، أو منافسة، أو جرح نفسي، أو رد علمي سابق لم يحتمله. ثم تتحول هذه الخلفية إلى دافع خفي يجعله يرى كل خطأ بعين مضخمة.
- هذا الصنف قد لا يكون كاذبا في كل ما يقول، لكنه ليس صافيا في قصده. وقد يأتي بأدلة صحيحة، لكن طريقة انتقائها وترتيبها ولغتها تكشف أن وراءها شيئا آخر غير طلب الحق.
- ومن علاماته أنه لا ينسى ولا يتجاوز. يبقى متربصا، يفسر كل عبارة بالسوء، ويبحث عن كل جديد يؤكد موقفه القديم. وإذا أنصف الناس العالم، اتهمهم بالغفلة أو المداهنة. وإذا قبل العالم التصحيح، لم يقبل منه. وإذا اعتذر، لم ير في الاعتذار إلا حيلة.
- والنقد الذي تقوده الضغائن لا يثمر علما ولا إصلاحا. قد يثير ضجة، وقد يجذب جمهورا، لكنه في الغالب يورث القسوة والظلم وفساد النية.

والواجب على من وجد في نفسه شيئا من ذلك أن يتقي الله، وأن يسأل نفسه قبل الكلام: هل أتكلم نصرة للحق أم تصفية لحساب قديم؟ هل أفرح لو ظهر أن الرجل بريء؟ هل أقبل العذر لو ثبت؟ هل أذكر حسناته كما أذكر أخطاءه؟ فإن لم يستطع، فالصمت أسلم.

أهل العبث وهم ثلاثة أصناف

أهل العبث هم الذين جعلوا تراث العلماء مادة للصيد والإثارة واللعب بالعقول. لا يدخلون الكتب دخول الطالب المتعلم، ولا دخول الباحث المنصف، بل دخول من يبحث عن لقطة، أو فضيحة، أو عنوان مثير، أو مجد شخصي سريع.

وهؤلاء خطرهم كبير في زمن المنصات؛ لأن العبث إذا لبس ثوب البحث، وانتشر في مقاطع قصيرة، أو عناوين حادة، أو منشورات مجتزأة، صار عند العامة علما، وهو في حقيقته تلاعب بالنصوص والأفهام.

1. المفتش

- المفتش هو الذي يغوص في أعماق الكتب لا لينتفع ولا ليفهم، بل ليعثر على نص مشكل، أو عبارة نادرة، أو قول قديم رد عليه العلماء، أو رأي تراجع عنه صاحبه، أو مسألة ذكرت في سياق لم يعد حاضرا.
- هو لا يقرأ العالم من أوله إلى آخره، ولا يطلب بناءه العلمي، ولا يسأل عن مقاصده العامة، وإنما يفتش عن الثغرات كما يفتش المحقق الجنائي عن دليل إدانة.
- ومن علامات المفتش أنه يفرح بالنصوص المشكلة أكثر مما يفرح بالفوائد المحكمة. فإذا وجد للعالم مئات الصفحات في تقرير الحق لم يهتم، وإذا عثر على عبارة محتملة جعلها محور الكلام كله.
- ولا شك أن التحقيق العلمي في التراث مطلوب، وأن بيان أخطاء السابقين باب معتبر عند أهل العلم، لكن الفرق كبير بين الباحث والمفتش. الباحث يسأل: ماذا أراد العالم؟ ما سياق قوله؟ ماذا قال في مواضع أخرى؟ كيف فهمه أهل زمانه؟ هل رجع عن ذلك؟ أما المفتش فيسأل سؤالا واحدا: كيف أدينه؟ ولهذا يكون المفتش ظالما للتراث؛ لأنه يحوله من ميراث علمي عظيم إلى ملف اتهام مفتوح.

2. الصائد الإعلامي

- الصائد الإعلامي هو نتاج العصر الرقمي. لا يعنيه تحرير المسألة بقدر ما يعنيه انتشار المقطع، وقوة العنوان، وكثرة التفاعل. فإذا وجد عبارة لعالم، قطعها من سياقها، ووضعها في قالب مثير، ثم قدمها للناس بوصفها كشفا خطيرا.
- وقد يستعمل عبارات من جنس: مفاجأة، كارثة، الوجه الخفي، ما لا يريدونك أن تعرفه، صدمة في كلام فلان. وهذه العناوين لا تطلب العلم، بل تستثير الفضول والغضب.
- الصائد الإعلامي يدرك أن الإنصاف لا ينتشر مثل الفضيحة، وأن التفصيل الهادئ لا يجذب مثل الاتهام الصارخ. لذلك يختصر المسائل المعقدة في دقائق، ويحول الخلاف العلمي إلى معركة شخصية، ويجعل الجمهور قاضيا في قضايا لم يقرأ أصولها.
- وخطره أنه يغير ذائقة الناس. فبدلا من أن يتعلموا الصبر على البحث، والتثبت من النقل، وفهم السياق، يعتادون الأحكام السريعة، والظنون الحادة، والفرح بإسقاط الكبار. إنه لا يخدم العلم، بل يخدم خوارزميات الانتشار. ولا يقصد غالبا تحرير الحق، بل صناعة محتوى رائج، حتى لو كان الثمن أعراض العلماء وثقة الناس بتراثهم.

3. الملفق

- القزم الملفق هو الذي يجمع بين قلة الأدوات وكثرة الجرأة. يبحث عن نص يحتمل أكثر من معنى، أو عبارة يمكن ليها، أو قول يحتاج إلى معرفة بالسياق والاصطلاح، ثم يلوي عنقه ليخرج بنتيجة صادمة، كأنه اكتشف ما لم يكتشفه العلماء قبله.
- ووصفه بالقزم ليس انتقاصا من كرامة شخصه، فكرامة المسلم محفوظة، وإنما هو وصف لحاله العلمية حين يتطاول على الجبال بغير

أدوات. فهو يقف أمام تراث عظيم، لا يعرف لغته، ولا اصطلاحاته، ولا سياقاته، ولا مدارسه، ثم يتكلم فيه بثقة مفرطة.

- ومن علاماته أنه يكثر من القول: انظروا ما لم ينتبه إليه أحد. الحقيقة التي أخفوها. هذا النص يكشف كل شيء. وهو في الغالب لا يكشف إلا جهله، ولا يفضح إلا سوء فهمه.
- والتلفيق قد يكون بأخذ أول الكلام وترك آخره، أو بحمل المصطلح القديم على معنى حادث، أو بتفسير عبارة العالم بعكس مقصوده، أو بضم نص إلى نص لا علاقة له به، أو بإغفال تراجعات العالم وتصحيحاته.
- وهذا الصنف شديد الضرر على العامة؛ لأنه يمنحهم وهما بأن التراث كله قابل للمحاكمة السريعة، وأن بضعة نصوص مبتورة تكفي لإدانة عالم أو مذهب أو مدرسة.

أهل الاضطراب وهم ثلاثة اصناف

أهل الاضطراب ليسوا جميعا أهل سوء قصد. منهم من يظلم بسبب جهله، ومنهم من يحتار بسبب كثرة الأصوات، ومنهم من يغلو في محبة العلماء حتى يمنع نقدهم. وهذا الباب يحتاج إلى رفق في بعض صوره، وحزم في صور أخرى.

1. الجاهل المقلد

- الجاهل المقلد هو الذي لا يملك أدوات الحكم، لكنه يردد أحكام غيره بثقة. لم يقرأ الكتاب، ولم يفهم المسألة، ولم يعرف الخلاف، ولم يتحقق من النسبة، ومع ذلك يقول: فلان لا يؤخذ عنه، أو فلان منحرف، أو فلان سقط.
- وقد يكون هذا الشخص حسن النية، لكنه خطير الأثر؛ لأن الجهل إذا تكلم في أعراض العلماء صار ظلما مضاعفا. فهو يظلم العالم الذي تكلم فيه، ويظلم الناس الذين نقل إليهم الحكم، ويظلم نفسه حين يتكلم فيما

لا يحسن .ومن علامات الجاهل المقلد أنه يستعير عبارات غيره دون فهم. يكرر أحكاما جاهزة، ويتنقل بها بين المجالس والمنصات، ويظن أن كثرة الناقلين دليل صحة، وأن شدة العبارة دليل غيرة.

- والواجب عليه أن يتقي الله في لسانه، وأن يعلم أن الكلام في العلماء ليس حديث مقهى ولا مادة للتسلية. فمن لم يعرف حقيقة المسألة، فليقل: لا أدري. ومن لم يقرأ، فلا يحكم. ومن لم يتأهل، فلا يتصدر.

2. طالب الحق المتردد

- طالب الحق المتردد شخص يريد الصواب غالبا، لكنه ضعيف الأدوات، كثير الحيرة. يسمع من يمدح عالما فيطمئن إليه، ثم يسمع من يطعن فيه فيضطرب. يقرأ نصا مبتورا فيفزع، ثم يسمع دفاعا عنه فيحتار. لا يدري هل يثق، أو يحذر، أو يقرأ، أو يترك.
- وهذا الصنف لا ينبغي أن يعامل معاملة المتجني أو المتعصب؛ لأنه في الغالب ضحية اضطراب الساحة، لا صانع اضطراب. يحتاج إلى تعليم منهج النظر، لا إلى صراخ جديد يزيد حيرته.
- ينبغي أن يقال له: لا تتعجل. لا تأخذ حكمك من مقطع. لا تعتمد على الخصوم وحدهم. اقرأ للعلماء الراسخين. فرق بين الخطأ وصاحبه. اسأل أهل العلم الثقات. لا تجعل دينك نهبا للعناوين المثيرة. ولا تجعل محبتك لعالم تمنعك من معرفة خطئه، ولا معرفة خطئه تمنعك من الانتفاع بعلمه.
- هذا الصنف إذا أحسن توجيهه صار من أهل العدل، وإذا ترك للضجيج ربما صار مقلدا أو متعصبا أو ناقما.

3. الغالي في العلماء

- الغالي في العلماء يقع في الطرف المقابل للمتجني. فهو يحب العلماء حبا يجعله يضيق بأي نقد لهم، وربما عد بيان الخطأ طعنا في العالم، أو إساءة

للأدب معه، أو خدمة لخصومه. وهذا الغلو يفسد العلم من جهة أخرى؛ لأنه يجعل للعالم عصمة عملية، وإن كان صاحبه ينكر العصمة بلسانه. فكل عبارة تؤول، وكل خطأ يبرر، وكل نقد يرد، وكل مخالف يتهم بسوء الأدب.

- ومحبة العلماء عبادة إذا كانت منضبطة بالحق، لكنها تتحول إلى عصبية إذا جعلت صاحبها يرد الدليل، أو يمنع المراجعة، أو يخلط بين الدفاع عن العالم والدفاع عن الخطأ.
- والمنهج الصحيح أن يقال للغالي: إن حفظ مقام العالم لا يعني قبول خطئه، وإن نقد القول لا يعني إهانة القائل، وإن أعظم وفاء للعلماء أن نضعهم في منزلتهم البشرية الكريمة: علماء أجلاء، لا أنبياء معصومون.
- فالذي يرفض نقد العلماء يضرهم من حيث يريد نصرتهم؛ لأنه يدفع الناس إلى رد فعل معاكس، وربما جعل أخطاءهم أكبر في أعين الناس بسبب مبالغته في الدفاع عنها.

التحليل النفسي لظاهرة تتبع الزلات والعورات

لا يمكن فهم ظاهرة تتبع زلات العلماء وعورات الناس من خلال ظاهرها فقط؛ لأن كثيرا ممن يمارسونها لا يقدمونها للناس بوصفها تشفيا أو حقدا أو رغبة في الظهور، بل يلبسونها لباس الغيرة على الدين، وحماية العقيدة، والذب عن السنة، وتنقية المنهج. وهذه العناوين في ذاتها شريفة، لكن الخطر يبدأ حين تتحول من معان شرعية إلى أقنعة نفسية تخفي أمراضا داخلية لا يريد صاحبها أن يراها في نفسه.

فليس كل من رفع شعار الدفاع عن الحق كان صادقا في قصده، وليس كل من تكلم بعبارات السلف كان متخلقا بأخلاقهم، وليس كل من أكثر من التصنيف والتبديع والتحذير كان بالضرورة حارسا للدين. فقد يكون الإنسان متدينا في الظاهر، لكنه يحمل في داخله رغبة عميقة في السيطرة، أو الانتقام، أو إثبات الذات، أو التفوق على الآخرين، أو تعويض شعور قديم بالنقص. فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم"** رواه مسلم في صحيحه. وهذا الحديث أصل عظيم لأنه يكشف الجذر النفسي لكثير من تتبع الزلات: احتقار المخالف والشعور بالتفوق عليه.

وهنا ينبغي التنبيه إلى أن هذا التحليل لا يقصد الحكم على نيات الأشخاص بأعيانهم، فالنيات إلى الله، ولا يعلم ما في القلوب إلا هو. وإنما المقصود تحليل أنماط نفسية وسلوكية تتكرر عند بعض المتصدرين، وتظهر آثارها في طريقة تعاملهم مع العلماء والمخالفين والعامة.

أولا: التدين بوصفه تعويضا نفسيا لا تزكية روحية

من أخطر ما يقع فيه بعض الناس أن يتحول التدين عندهم من طريق إلى تزكية النفس إلى وسيلة لتعظيم النفس. فبدلا من أن يقوده الدين إلى التواضع،

والرحمة، والإنصاف، وخوف الله، يقوده إلى الشعور بالتفوق، واحتقار الناس، وامتحان الخلق، والتلذذ بتصنيفهم.
هذا النوع من التدين لا يحرر الإنسان من أمراضه، بل يمنح أمراضه لغة شرعية. فالكبر يصبح عنده "اعتزازا بالحق"، والقسوة تصبح "غيرة على السنة"، وسوء الظن يصبح "فراسة"، والتشهير يصبح "نصيحة للأمة"، وحب السيطرة يصبح "حماية للمنهج".
وفي هذه الحالة لا يكون الخلل في الدين، بل في النفس التي لم تترب بالدين، وإنما استخدمت الدين لتغليف ما فيها من ضعف أو حقد أو اضطراب.
وقد تجد صاحب هذا النمط شديدا على الناس، قليل المحاسبة لنفسه، سريعا في اتهام غيره، بطيئا في الاعتذار، لا يكاد يرى لنفسه خطأ، ولا يقبل أن يراجعه أحد، مع أنه يطالب الناس جميعا أن يخضعوا لأحكامه وتصنيفاته. وهذا يدل على أن التدين عنده لم يتحول إلى خشية، بل تحول إلى سلطة.

ثانيا: عقدة التفوق الأخلاقي

من الدوافع النفسية البارزة عند متتبعي الزلات شعور خفي بالتفوق الأخلاقي أو المنهجي. فهو لا يرى نفسه مجرد طالب حق، بل يرى نفسه أنقى من غيره، وأصفى منهجا، وأدق فهما، وأقرب إلى النجاة. ومن هنا يبدأ في النظر إلى العلماء والمخالفين والعامة من موضع علوي.
هذا الشعور يجعله يظن أن له حقا خاصا في التفتيش في الناس، والحكم عليهم، وامتحان عقائدهم، وتتبع عباراتهم. فإذا أخطأ غيره كان خطؤه عنده كاشفا لحقيقته، وإذا أخطأ هو كان خطؤه اجتهادا أو زلة عابرة.
ومن علامات هذا النمط أنه لا يتحدث عن العلماء بمنطق المتعلم، بل بمنطق القاضي. ولا يقرأ كتبهم لينتفع، بل ليحاكم. ولا يذكر أسماءهم بأدب الطالب، بل ببرود المفتش، وربما بتعال ظاهر أو خفي.
وعقدة التفوق هذه تجعل صاحبها عاجزا عن الإنصاف؛ لأن الإنصاف يقتضي أن يرى الإنسان نفسه قابلا للخطأ، وأن يرى في المخالف فضلا، وأن يعترف أن

الحق قد يكون عند غيره. أما المتضخم بشعور التفوق، فلا يكاد يرى في غيره إلا مواضع النقص.

ثالثا: لذة السيطرة باسم الحماية

بعض المتتبعين للزلات يجد في التصنيف والتحذير سلطة نفسية هائلة. فهو يستطيع بكلمة أن يرفع شخصا أو يسقطه، وأن يفتح للناس باب القبول أو يغلقه، وأن يقول: هذا يؤخذ عنه، وهذا لا يؤخذ عنه، وهذا سلفي، وهذا مبتدع، وهذا على الجادة، وهذا منحرف.

هذه السلطة قد تصبح إدمانا نفسيا؛ لأن صاحبها يشعر من خلالها أنه مهم، وأن الناس يحتاجون إلى أحكامه، وأنه حارس البوابة، وأنه صاحب الحق في منح شهادات السلامة المنهجية أو سحبها.

والخطر هنا أن يتحول الدين إلى نظام مراقبة، ويتحول العالم أو الداعية أو طالب العلم إلى ملف أمني، ويتحول الناقد إلى شرطي عقائدي لا فقيه ناصح.

ومتى ذاق الإنسان لذة السيطرة باسم الدين، صعب عليه أن يتخلى عنها؛ لأنها تمنحه مكانة لا يملكها بعلمه الحقيقي ولا بخلقه ولا بإصلاحه. ولذلك قد يغضب إذا خالفه الناس، أو إذا أنصفوا من حذر منه، أو إذا لم يأخذوا تصنيفاته مأخذ التسليم. إنه لا يريد فقط أن يبين خطأ، بل يريد أن يمتلك حق الحكم النهائي على الناس.

رابعا: الحسد العلمي المقنع بالغيرة

ليس كل من يطعن في العلماء يفعل ذلك بسبب الغيرة على الحق. فقد يكون الدافع أحيانا حسدا علميا خفيا. يرى عالما قد نفع الله به، وانتشرت كتبه، وكثر طلابه، وبقي أثره، فيعجز عن بلوغ منزلته، فيبحث عن طريق آخر: إسقاطه.

والحسد إذا لبس لباس الدين صار أشد خطرا؛ لأن صاحبه لا يعترف به، بل يراه غيرة شرعية. وقد يظهر في صورة البحث عن الأخطاء، أو تضخيم الزلات، أو تكرار التحذير، أو التقليل من النفع، أو إخفاء الحسنات.

ومن علامات الحسد المقنع أن صاحبه لا يفرح بحسنات من ينتقده، ولا يذكر آثاره النافعة إلا على مضض، ولا يطيق ثناء الناس عليه، ولا يقبل أن يقال: أخطأ وله فضل. بل يريد أن يكون الخطأ ناسفا لكل فضل، وأن تصبح الزلة عنوانا على الشخص كله. وهذا يكشف أن القضية ليست مجرد خطأ علمي، بل صراع نفسي مع مكانة العالم في قلوب الناس.

خامسا: تعويض الشعور بالنقص

بعض الناس يدخل باب التشنيع على الكبار لا لأنه كبير في العلم، بل لأنه صغير في داخله. يشعر أنه لا يستطيع أن يبني علما، أو يترك أثرا، أو يقدم مشروعا نافعا، فيبحث عن طريق مختصر للشهرة: أن يهدم من بنى.

فإسقاط الكبار يمنح الصغير شعورا كاذبا بالكِبر. وحين يقول: "اكتشفت خطأ فلان"، أو "كشفت حقيقة فلان"، يشعر أنه صار في موضع أعلى من العالم الذي يتكلم فيه. وهذا وهم نفسي خطير؛ لأن القدرة على العثور على خطأ لا تعني امتلاك العلم، والقدرة على التشنيع لا تعني الفقه، والجرأة على الكبار لا تعني الشجاعة.

كم من إنسان لا يعرف كيف يبني فقها، ولا يربي طالبا، ولا يؤسس علما، لكنه يحسن الهدم والتشكيك والتصنيف. وهذا النوع يعيش على جهود غيره؛ لا ينتج معرفة، بل يقتات على عثرات المنتجين.

ومن هنا يظهر أن تتبع الزلات قد يكون عند بعضهم حيلة نفسية لتعويض الفشل في البناء.

سادسا: التدين القلق والخوف من الاتهام

هناك نمط آخر لا ينطلق من الحسد أو حب السيطرة، بل من الخوف. صاحبه يعيش تدينا قلقا، يخاف أن يتهم بالتساهل، أو الميوعة، أو قلة الغيرة، فيبالغ في الشدة حتى يثبت لنفسه ولجماعته أنه على المنهج.

هذا الشخص قد لا يكون شريرا في قصده، لكنه أسير ضغط الجماعة. يخاف إن أنصف مخالفا أن يتهم، وإن ترحم على عالم مختلف فيه أن يشك فيه، وإن قال

"أخطأ وله فضل" أن يعد مميّعا. فيختار الشدة لا لأنها أعدل، بل لأنها أأمن له داخل جماعته.
وهذا التدين القلق ينتج شخصا مرعوبا من الإنصاف، لأن الإنصاف عنده مغامرة اجتماعية. فهو لا يحكم بما يراه حقا دائما، بل بما يحفظ له صورته أمام الرفاق. ومن هنا تصبح القسوة عملة للانتماء، ويصبح التشدد بطاقة عضوية داخل المجموعة، ويصبح التحذير من الناس دليلا على الصفاء المنهجي.

سابعا: عقلية الجماعة المغلقة

من العوامل النفسية والاجتماعية المهمة في تتبع الزلات عقلية الجماعة المغلقة. حين ينتمي الإنسان إلى جماعة ترى نفسها الفرقة الأصفى، أو الفهم الأنقى، أو الامتداد الوحيد للسلف، فإنه يبدأ في رؤية العالم من خلال ثنائية ضيقة: نحن وهم.
داخل هذه الثنائية، لا يعود المخالف صاحب اجتهاد أو عالم له فضل وخطأ، بل يصبح تهديدا لهوية الجماعة. وكل خطأ منه لا يفسر على أنه زلة بشرية، بل دليل على فساد أصله. وكل فضيلة له لا تذكر، لأنها قد تضعف صورة العدو في وعي الأتباع.
وفي مثل هذه البيئات يصبح تتبع الزلات وظيفة جماعية. يبحث البعض، وينشر البعض، ويضخم البعض، ويكرر البعض، حتى تتحول الزلة إلى "قضية منهجية"، ويتحول العالم إلى رمز خطر يجب إسقاطه.
والغريب أن هذه الجماعات قد تمارس ما تنكره على غيرها؛ فتغفر لأتباعها ما لا تغفره لخصومها، وتحسن الظن بأخطائها، وتسيء الظن بأخطاء الآخرين. وهذا يكشف أن الميزان ليس الدليل وحده، بل الانتماء.

ثامنا: الإسقاط النفسي

من الدوافع العميقة أحيانا أن الإنسان يهاجم في غيره ما يخاف وجوده في نفسه. فقد يكون في داخله اضطراب، أو شك، أو هوى، أو رغبة في الشهرة، أو ضعف علمي، فيسقط ذلك كله على الآخرين، ويكثر من اتهامهم بما يخشاه في نفسه.

فتراه يتهم الناس بحب الظهور وهو شديد التعلق بالظهور. ويتهمهم بالتلبيس وهو يمارس الانتقاء والتدليس. ويتهمهم بالتعصب وهو لا يرى الحق إلا في جماعته. ويتهمهم بالانحراف عن منهج السلف وهو يفتقر إلى أخلاق السلف في الرحمة والعدل والورع.

وهذا لا يعني أن كل من نقد غيره واقع فيما نقده، لكن كثرة الاتهام، وشدة الانفعال، وغياب العدل، قد تكشف أحيانا أن المعركة ليست علمية فقط، بل نفسية أيضا.

تاسعا: الفرح الخفي بسقوط الآخرين

من أخطر العلامات النفسية في هذا الباب أن يفرح الإنسان بزلة العالم. قد لا يصرح بذلك، لكنه يظهر في لغته ونبرته وطريقة نشره. يكرر الخطأ، ويضع له العناوين المثيرة، ويدعو الناس إلى مشاركته، ويستعمل لغة الانكشاف والفضيحة.

الناصح الحقيقي يحزن للخطأ، ويتمنى لو لم يقع، ويفرح برجوع صاحبه، ويكتفي من البيان بقدر الحاجة. أما متتبع الزلات فيفرح بالعثرة؛ لأنها تمنحه مادة، وجمهورا، ومعركة، وشعورا بالتفوق.

وهذا الفرح الخفي علامة مرض في القلب؛ لأن المؤمن لا يفرح بانكشاف عورة أخيه، ولا بسقوط عالم، ولا باضطراب العامة. المؤمن يفرح بظهور الحق، لا بفضيحة الخلق.

والفرق بين الفرح بالحق والفرح بسقوط الناس دقيق، لكن القلب يعرفه. فمن وجد في نفسه سرورا بالفضيحة أكثر من سروره بالتصحيح، فليتهم نيته.

عاشرا: استغلال مفهوم اتباع السلف لتبرير القسوة

جميع طلبة العلم يزعمون ان السنة في أصلها انتساب إلى فهم السلف الصالح، وإلى تقديم الوحي، وتعظيم الاتباع، وترك البدع، وحفظ الدين من التحريف. وهذا معنى شريف إذا صح فهمه وصحت أخلاق حامله. لكن بعض الناس لا

يأخذ من علامات اتباع السلف إلا حدتها الظاهرة في الرد على الباطل، ولا يأخذ ورعها في الحكم، ولا رحمتها بالخلق، ولا عدلها مع المخالف، ولا خوفها من القول على الله بغير علم.
فيتحول لقب "أهل السنة" عنده من معنى علمي تربوي إلى بطاقة تفوق، أو سلاح تصنيف، أو رخصة للتشنيع. وكأن مجرد حمل الشعار يعطيه حق الكلام في العلماء، والتحذير من الناس، وإخراجهم من دائرة القبول. وهذا من أعظم الإساءة إلى اتباع السنة نفسها؛ لأن السلف لم يكونوا أهل فوضى في الأعراض، ولا أهل تتبع للزلات، ولا أهل جرأة على الكبار. كانوا أشد الناس اتباعا للحق، لكنهم كانوا كذلك أشد الناس خوفا من الظلم، وأعرفهم بقدر العلم، وأحذرهم من هوى النفس.
فمن حمل اسم أهل السنة ثم خالف أخلاق السلف في العدل والرحمة والورع، فقد أخذ من الاسم ما يزين به نفسه، وترك من الحقيقة ما يزكيها.

الحادي عشر: التدين العدواني

هناك نمط يمكن تسميته بالتدين العدواني؛ وهو تدين يغلب عليه الصراع أكثر من العبادة، والخصومة أكثر من التزكية، والتحذير أكثر من التعليم، والهدم أكثر من البناء.
صاحب هذا النمط لا يشعر بحيوية الدين إلا في المعركة. يحتاج دائما إلى خصم، وإلى منحرف، وإلى قضية تحذير، وإلى شخص يسقطه. فإذا هدأت الساحة شعر بالفراغ، فبحث عن معركة جديدة. وهذا النمط يختلف عن الغيرة الصادقة؛ لأن الغيرة الصادقة تنضبط بالعلم والرحمة، أما التدين العدواني فيستمد طاقته من الخصومة. ولذلك تراه قليل الكلام عن إصلاح النفس، وبر الوالدين، وحفظ اللسان، والتواضع، والعبادة الخفية، وكثير الكلام عن فلان وعلان، ومنهج فلان، وانحراف فلان.
وإذا طال بالإنسان هذا الطريق قسا قلبه وهو لا يشعر، وصار الدين عنده شبكة خصومات لا طريقا إلى الله.

الثاني عشر: تحويل الدين إلى هوية صراعية

حين لا يعيش الإنسان الدين بوصفه عبودية لله، قد يعيشه بوصفه هوية صراعية. أي أنه لا يعرف نفسه بما يعبد، بل بمن يعادي. ولا يشعر بالانتماء إلى الحق إلا من خلال الخصومة مع الآخرين.

في هذه الحالة يصبح تتبع الزلات وسيلة لترسيم الحدود: هؤلاء منا، وهؤلاء ليسوا منا. هذا نقي، وهذا ملوث. هذا سلفي، وهذا حزبي. هذا على السنة، وهذا صاحب بدعة. ومع الوقت تضيق دائرة النجاة في ذهنه حتى لا يبقى فيها إلا هو ومن يشبهه.

وهذا النمط شديد الخطر؛ لأنه يجعل الدين أداة لبناء الذات ضد الآخرين، لا وسيلة لإصلاح الذات أمام الله. ويجعل الإنسان يقيس تدينه بعدد من حذر منهم، لا بقدر ما زكى قلبه، وأصلح عمله، وحفظ لسانه.

الثالث عشر: ضعف الرحمة وغياب فقه البشرية

من أبرز ما يكشف خلل متتبعي الزلات ضعف الرحمة وغياب فقه البشرية. فهم يتعاملون مع العالم وكأنه آلة ينبغي ألا تخطئ، فإذا أخطأ لم يروا فيه إنسانا اجتهد، وتعلم، ونفع، وأصاب وأخطأ، بل رأوا فيه ملف إدانة.

هذا الغياب لفقه البشرية يجعلهم عاجزين عن فهم طبيعة الاجتهاد، وتغير الأقوال، وضغط البيئة، وتفاوت الأدلة، ومحدودية البشر. وكأنهم يطلبون من العلماء أن يكونوا ملائكة، فإذا لم يكونوا كذلك عاملوهم كخائنين.

أما المنصف فيعلم أن الله لم يكلف العلماء بالعصمة، وإنما كلفهم بالطلب والاجتهاد والصدق. ويعلم أن العالم قد يخطئ وهو يريد الحق، وقد يزل وهو من أهل الفضل، وقد يسبق إلى خير عظيم مع وجود خطأ في باب من الأبواب.

والرحمة هنا ليست تمييعا للحق، بل هي فقه بطبيعة الإنسان. ومن لا يرحم نقص البشر، غالبا لا يعرف نقص نفسه.

أثر هذا النمط على صاحبه

متتبع زلات العلماء لا يضر العلماء وحدهم، ولا يضر عامة الناس بما يشيعه فيهم من اضطراب وفتنة فحسب، بل يفسد نفسه قبل ذلك كله. فقد يبدأ الأمر عنده بصورة الغيرة على الدين، أو الحرص على تنقية العلم، أو الرغبة في حماية الناس من الخطأ، لكنه مع الوقت يتحول إلى عادة نفسية خفية: عادة البحث عن العثرات، والفرح بالعثور على الخلل، والشعور بالتفوق الأخلاقي على من يخطئ.

وهنا مكمن الخطر؛ لأن الإنسان قد يظن أنه يحاكم غيره، بينما هو في الحقيقة يكشف مرض قلبه. فالقلب السليم إذا رأى زلة عالم حزن لها، ودعا له، ورد الخطأ بأدب، وخاف على الناس من الاغترار به، وخاف على نفسه من الظلم في الحكم عليه. أما القلب الذي اعتاد التتبع فإنه لا يحزن للزلة، بل يكاد يفرح بها؛ لأنها تمنحه مادة جديدة للإدانة، وفرصة جديدة للظهور، وسببا جديدا لتعزيز موقفه أمام نفسه وأتباعه.

ومتتبع الزلات يربي قلبه على سوء الظن. فهو لا يقرأ كلام العلماء طلبا للفهم، بل طلبا للثغرة. ولا يسمع الفتوى ليستفيد، بل لينقب عما يدين صاحبها. ولا ينظر إلى العالم في مجموع علمه وورعه وخدمته، بل يفتش في كلامه عن عبارة قلقة، أو اجتهاد مرجوح، أو موقف ملتبس. ومع كثرة هذا التتبع يصبح سوء الظن عنده أصلا، وحسن الظن استثناء، ويصير الناس عنده متهمين حتى تثبت براءتهم.

وهذا المسلك يفسد العقل أيضا؛ لأنه يعوده الانتقاء لا الإنصاف. فبدلا من أن يتعلم صاحبه جمع الأدلة، وفهم السياقات، ومعرفة المراتب، والموازنة بين الحسنات والسيئات، يعتاد اقتطاع الجملة من سياقها، وتضخيم الخطأ، ودفن

المحاسن، وقراءة الأشخاص من خلال أسوأ ما صدر عنهم. وبذلك لا يصبح عقله آلة للعدل، بل أداة للخصومة.

ومع الوقت يفقد متتبع الزلات القدرة على الانتفاع بالعلم. فالانتفاع بالعلم يحتاج إلى قلب متواضع، يدخل على العلماء وهو يعلم أنه محتاج، وأنه يتعلم، وأنه يأخذ ويترك بأدب. أما من دخل على العلم بعين الصائد، فإنه لا ينتفع كثيرا؛ لأنه لا يجلس بين يدي العلماء طالبا للهداية، بل مراقبا يبحث عن موضع ضعف. ومن كان هذا حاله، حرم نفسه بركة العلم وإن كثرت محفوظاته.

وقد قيل عن السلف في التحذير من هذا الباب ما يدل على خطورته. فقد روي عن سليمان التيمي رحمه الله أنه قال: "لو أخذت برخصة كل عالم، أو زلة كل عالم، اجتمع فيك الشر كله". وهذه كلمة عميقة؛ لأنها تجعل أثر التتبع راجعا إلى صاحبه أولا. فالشر لا يجتمع فقط في الكتب أو الأقوال التي يجمعها، بل يجتمع في قلبه: رخصة من هنا، وزلة من هناك، وشبهة من هنالك، حتى يصبح دينه خليطا من الانتقاء والتشهي والاضطراب.

ومن آثار هذا المسلك أنه يورث صاحبه قسوة اللسان. فاللسان يتدرب بما يكثر عليه. فمن أكثر من الدعاء، والذكر، والنصح، والتعليم، والستر، لان لسانه بذلك. ومن أكثر من التصيد، والتشنيع، والتبديع، والتفسيق، والسخرية، قسا لسانه حتى يظن القسوة صراحة، والفظاظة غيرة، والعدوان بيانا. وربما رأى أدب غيره ضعفا، وإنصاف غيره تمييعا، ورحمة غيره مداهنة.

ثم تتسلل إلى النفس آفة أخطر: آفة الشماتة المغلفة بالدين. فقد يفرح بسقوط عالم، أو بانكشاف خطئه، أو بانتشار مقطع يسيء إليه، لكنه لا يسمي ذلك شماتة، بل يسميه نصرة للحق. وهنا يخادع الإنسان نفسه؛ لأن النصرة الصادقة للحق لا تحتاج إلى فرح بسقوط الخلق، ولا إلى تلذذ بإهانتهم، ولا إلى شهوة في كشف عوراتهم العلمية أو الشخصية.

ومن أخطر ما يصيب متتبع الزلات أنه يفقد الرحمة. ومن فقد الرحمة في باب العلم تحول العلم في يده إلى سلاح. فإذا رد خطأ لم يرد ليرحم المخطئ والناس، بل ليثبت أنه أعلى وأصفى وأشد وأصدق. وإذا تكلم لم يكن كلامه علاجا، بل كان طعنا. وإذا نصح لم تكن نصيحته جسرا إلى الإصلاح، بل سلما إلى الإدانة. والفرق بين الناصح والمتشفي دقيق في الظاهر، لكنه عظيم عند الله.

كما أن تتبع الزلات يزرع في النفس وهما خادعا بالتفوق. فكلما وجد صاحبه خطأ لعالم، شعر في داخله أنه أعلى منه، أو أكثر نقاء، أو أحسن فهما، أو أصدق تدينا. وقد ينسى أن العالم أخطأ بعد عمر طويل من العلم والعبادة والخدمة، بينما هو لم يقدم للأمة مثل عشر معشار ما قدم، ولم يحمل من أعباء العلم ما حمل، ولم يبتل من الفتيا والتعليم بما ابتلي. فيتحول نقد الزلة إلى باب من أبواب الكبر الخفي.

وهذا الكبر الخفي من أخطر أمراض هذا المسلك. فصاحبه قد لا يقول بلسانه: أنا أعلم، لكنه يعيش بقلب يقول ذلك. وقد لا يصرح بأنه أفضل، لكنه يتعامل مع العلماء وكأنه قاض فوقهم، لا طالب علم تحت أقدامهم. وقد يظن أنه شديد في الحق، بينما هو في الحقيقة شديد الإعجاب بنفسه.

ومن آثاره أيضا ضيق الصدر. فمتتبع الزلات يعيش في عالم مملوء بالاتهام. لا يكاد يطمئن إلى عالم، ولا يسلم له إمام، ولا يصفو له مذهب، ولا يرضى عن جماعة. كل أحد عنده ناقص، وكل قول وراءه شبهة، وكل خطأ وراءه مؤامرة، وكل مخالف صاحب هوى. ومن عاش في هذا الجو الداخلي فقد السلام، ولو ظن أنه يدافع عن الحق.

وهنا يتصل هذا الباب بقول النبي ﷺ: **"المسلم من سلم المسلمون من لسانه ويده"**، رواه البخاري ومسلم من حديث عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله

عنهما. فإذا كان المسلم مأمورا أن يسلم الناس من لسانه، فإن أول من ينبغي أن يسلم من هذا اللسان أهل العلم والفضل، لا لأنهم معصومون، ولكن لأن الكلام فيهم يحتاج إلى علم وعدل وورع. وليس كل من رأى خطأ أحسن رده، ولا كل من امتلك لسانا امتلك ميزانا.

غير أن للحديث أفقا تربويا أوسع، لا يلغي المعنى الأول، بل يبني عليه ويرتقي به. فالمسلم الكامل ليس فقط من يسلم الناس من شر لسانه ويده، بل من يسلم الناس بسبب لسانه ويده أيضا.

فالمعنى الأول أن يكف المسلم أذاه: فلا يغتاب، ولا يبهت، ولا يسخر، ولا يجرح، ولا يظلم بيده، ولا يبطش، ولا يعتدي. وهذا هو أصل السلامة.

أما المعنى الثاني فهو أن يتحول اللسان واليد من مجرد أدوات لا تؤذي إلى أسباب تصنع السلام. فيكون لسان المسلم سببا في هداية حائر، وطمأنة خائف، وجبر مكسور، وتعليم جاهل، وإصلاح بين متخاصمين، ورد فتنة، وإطفاء نار الخصومة. وتكون يده سببا في عون محتاج، ونصرة مظلوم، وكتابة خير، وبناء معروف، ودفع أذى، وحفظ حق.

وبهذا ينتقل المسلم من مرتبة كف الشر إلى مرتبة بذل الخير. فليس الكمال أن يقال: لم يؤذ أحدا فحسب، بل أن يقال: كان وجوده أمانا، وكلامه إصلاحا، ويده عونا، ومروره في حياة الناس سببا في سلامتهم وطمأنينتهم.

وهذا المعنى مهم جدا عند الحديث عن زلات العلماء؛ فليس المطلوب فقط أن يسلم العلماء من لسان الإنسان، فلا يطعن ولا يشهر ولا يتشفى، بل المطلوب كذلك أن يسلم الناس بسبب لسانه من فتنة التتبع والتشويه والإسقاط. فيتكلم بالعدل، ويرد الخطأ بأدب، ويحفظ قدر العالم، ويمنع العامة من الانزلاق إلى سوء الظن بأهل العلم.

فالمسلم في هذا الباب بين منزلتين: منزلة أن يكف لسانه عن الأذى، ومنزلة أن يجعل لسانه سببا في النجاة من الأذى. الأولى سلامة منه، والثانية سلامة به. الأولى تمنع الشر، والثانية تصنع الخير. وبينهما يظهر الفرق بين من لا يضر الناس، ومن يكون رحمة وأمانا لهم.

إن رد الخطأ واجب، لكن تتبع الزلات مرض. والفرق بينهما أن رد الخطأ يقصد حماية الحق، أما تتبع الزلات فيقصد إدانة الأشخاص. رد الخطأ يصحبه حزن ورحمة وعدل، أما تتبع الزلات فيصحبه فرح وقسوة وانتقاء. رد الخطأ ينتهي عند قدر الحاجة، أما تتبع الزلات فلا يشبع؛ كلما وجد عثرة طلب أخرى، وكلما أسقط واحدا بحث عن غيره.

ولهذا فإن أخطر سؤال ينبغي أن يطرحه الإنسان على نفسه ليس: كم خطأ وجدت عند العلماء؟ بل: ماذا فعل البحث عن أخطائهم بقلبي؟ هل زادني تواضعا أم كبرا؟ هل زادني ورعا أم جرأة؟ هل جعل لساني أعدل أم أقسى؟ هل قربني من الله أم قربني من لذة الانتصار؟ هل صرت أطلب الحق، أم أطلب ما يؤكد غضبي وانتمائي وخصومتي؟

إن من علامات سلامة القلب أن يكره الخطأ دون أن يفرح بسقوط صاحبه، وأن يرد الباطل دون أن يظلم قائله، وأن يخالف العالم دون أن يهدر فضله، وأن يعرف أن العلماء بشر يخطئون، لكن تتبع أخطائهم بنية الإسقاط يحول صاحبه إلى إنسان قاس، مضطرب، قليل البركة، كثير الخصومة.

فليحذر طالب العلم والداعية والقارئ من هذا الداء الخفي. فإن القلب قد يفسد وهو يظن أنه يغار، وقد يقسو وهو يظن أنه ينصح، وقد يتكبر وهو يظن أنه يحمي الدين. وليس كل اشتغال بأخطاء العلماء علما، ولا كل نشر للزلات بيانا، ولا كل تشديد في العبارة ورعا.

رحم الله امرأ عرف قدر نفسه، وحفظ لسانه، ورد الخطأ بأدب، ولم يجعل من زلات العلماء غذاء لقلبه، ولا متعة لعقله، ولا وقودا لخصوماته. فإن من جعل عثرات الناس مادته اليومية، لم يسلم قلبه من العطب، ولو ظن أنه يحرس أبواب الحق.

ومع الوقت يصبح عاجزا عن الانتفاع بالعلم؛ لأنه لا يقرأ ليتعلم، بل ليفتش. ولا يسمع لينتفع، بل ليصطاد. ولا يرى العلماء مصادر هداية، بل أهدافا للمراقبة. وهذا يحرم صاحبه بركة العلم؛ لأن العلم لا يعطي قلبا ممتلئا بالكبر والشماتة كما يعطي قلبا ممتلئا بالأدب والتواضع.

كما أن هذا المسلك يورث صاحبه عزلة داخلية؛ لأنه يعتاد الشك في الجميع. كل عالم عنده متهم حتى تثبت براءته، وكل عبارة قابلة للإدانة، وكل مخالف مشروع تحذير. ومن عاش بهذه النفس ضاق صدره، واسودت نظرته، وفقد الطمأنينة.

وقد يظن أنه يحرس الدين، بينما هو في الحقيقة يحرس خوفه، أو غضبه، أو كبرياءه، أو انتماءه الضيق.

أثر فوضى تتبع الزلات على الأمة

العامة لا يملكون غالبا أدوات التمييز بين النقد العلمي والتشهير. فإذا رأوا من يلبس لباس التدين ويتكلم بثقة في العلماء، ظنوا أن كلامه حق. فإذا أكثر عليهم من ذكر الزلات والطعون، اضطربت ثقتهم في العلماء، ثم في الكتب، ثم في التراث، ثم في الدين نفسه.

وهكذا يتحول مدعي الغيرة إلى سبب في فتنة الناس. يظن أنه يحمي السنة، فإذا به يزرع الشك في حملة السنة. ويظن أنه يدافع عن المنهج، فإذا به يجعل المنهج في أعين الناس قسوة وتشنيعا وخصومات لا تنتهي. ومن هنا كان خطر هذا النمط مضاعفا؛ لأنه لا يكتفي بمرضه النفسي، بل يصدره إلى غيره باسم الدين.

علامات التمييز بين الناصح ومتتبع العورات

يمكن التمييز بين الناصح الصادق ومتتبع العورات من خلال علامات واضحة.

1. الناصح يحزن للخطأ، ومتتبع العورات يفرح به.
2. الناصح يذكر بقدر الحاجة، ومتتبع العورات يكرر ويضخم.
3. الناصح يقبل رجوع المخطئ، ومتتبع العورات يظل يطارده بماضيه.
4. الناصح يذكر الفضائل، ومتتبع العورات يدفنها.
5. الناصح يفرق بين الزلة والمنهج، ومتتبع العورات يجعل الزلة منهجا.
6. الناصح يسأل أهل العلم، ومتتبع العورات يكتفي بظنه.
7. الناصح يضبط لسانه، ومتتبع العورات يطلق العبارات الجارحة.
8. الناصح يريد هداية الناس، ومتتبع العورات يريد إدانة الناس.
9. الناصح يخاف على قلبه من الظلم، ومتتبع العورات يظن نفسه فوق الاتهام.

هذه العلامات لا تكشف النيات قطعا، لكنها تكشف المسلك. ومن صدق مع نفسه عرف أين يقف.

إن تتبع زلات العلماء وعورات الناس من أخطر صور فساد التدين حين ينفصل العلم عن الرحمة، والمنهج عن الورع، والغيرة عن العدل. وقد يكون صاحبه في الظاهر مدافعا عن الحق، لكنه في الباطن واقع في حب الظهور، أو الحسد، أو التعويض، أو السيطرة، أو التدين القلق، أو عقلية الجماعة المغلقة، أو الفرح الخفي بسقوط الآخرين.

ولذلك لا يكفي أن ننظر إلى صحة القضية التي يثيرها، بل لا بد أن ننظر إلى طريقته، ولغته، وعدله، وورعه، ومقدار رحمته، واستعداده لقبول العذر، وذكر الفضل، والسكوت حين يكون السكوت أولى.

فالدين لا يحرسه الظالمون ولو رفعوا شعاراته، ولا ينصره المتشفون ولو تكلموا باسمه، ولا يخدمه من يجعل أعراض العلماء جسرا إلى إثبات ذاته. إنما يحرس الدين أهل العلم والعدل والرحمة، الذين يردون الخطأ بلا فجور، ويحفظون الفضل بلا غلو، ويعرفون أن أقرب الناس إلى منهج السلف ليس أكثرهم تصنيفا للخلق، بل أكثرهم اتباعا للحق، وخوفا من الله، وإنصافا لعباده.

فعبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال رسول الله ﷺ: **"إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا"**. رواه البخاري ومسلم.

فوضى الكلام في العلماء لا تنتج وعيا، بل تنتج اضطرابا. فهي تضعف ثقة الناس بالعلم، وتربي جيلا جريئا على الكبار، قليل الأدب مع الخلاف، سريع الحكم، سهل الانقياد للعناوين المثيرة.

وحين يتعود الناس على إسقاط العلماء، لا يقفون عند عالم بعينه، بل تمتد الجرأة إلى كل مرجعية، ثم يصبح الدين كله عند بعضهم محل شك؛ لأنهم لا يفرقون بين خطأ العالم وحقيقة الإسلام، ولا بين زلة الفقيه ووحي الله، ولا بين اجتهاد البشر وثوابت الدين.

سيبقى الإسلام كاملا محفوظا؛ لأن الإسلام ليس مجموع أقوال العلماء، ولا يقوم على عصمة الأئمة، وإنما يقوم على الوحي المعصوم: القرآن والسنة، وعلى أصول الدين القطعية التي تلقتها الأمة بالقبول. لكن الذي لا يبقى سليما هو وعي الناس بالإسلام إذا جعلوا علاقتهم بالدين قائمة على تتبع زلات العلماء ومخالفتهم للإجماع في بعض المسائل.

فالمشكلة ليست أن زلات العلماء تهدم الإسلام، بل أن تتبع الزلات يهدم الثقة في حملة الإسلام عند العامة، ثم ينتقل بعض الناس من الطعن في العالم إلى الطعن في العلم، ومن الطعن في الفقيه إلى الطعن في الفقه، ومن التشكيك في الرجال إلى التشكيك في الدين نفسه.

والصواب أن يقال: العالم ليس هو الإسلام، لكن إسقاط العلماء بلا عدل يقطع الناس عن طريق فهم الإسلام. والإجماع ليس رأي عالم واحد، بل هو حجة جماعية للأمة، فإذا خالفه عالم في مسألة، رددنا مخالفته ولم نهدم علمه كله. والزلة لا تبطل السابقة، كما أن السابقة لا تجعل الزلة صوابا.

فلو فتشنا في كل عالم عن مسألة أخطأ فيها، أو قول خالف فيه الجمهور، أو عبارة لم يحسن تحريرها، فلن يسلم لنا أحد من أئمة العلم؛ لأن العصمة ليست لهم. لكن النتيجة لن تكون تنقية الإسلام، بل ستكون تجريد الأمة من ذاكرتها العلمية، وإدخال الناس في فراغ مرجعي خطير.

فمن وجد في نفسه ميلا إلى تتبع العورات، فليعلم أن أول زلة يجب أن يفتش عنها هي زلة قلبه. ومن أراد نصرة الحق فليبدأ بتزكية نفسه، وحفظ لسانه، وتعلم العدل قبل تعلم الجرح، ومعرفة الرحمة قبل ممارسة التحذير. فإن الدين لم ينزل ليجعل الإنسان قاضيا على الخلق، بل عبدا لله، شاهدا بالقسط، ناصحا برحمة، خائفا من أن يظلم وهو يظن أنه ينتصر للحق.

الهروب من واجبات الحاضر إلى معارك التراث الآمنة.

ومن مضار تتبع زلات العلماء المتقدمين أنه يشغل المسلمين عما ينفعهم في حاضرهم، ويصرف طاقتهم عن أسئلة الواقع التي تحتاج إلى علم وعمل وإصلاح وصبر. فبدل أن ينظر الناس في أحوالهم، وما فشا فيهم من ظلم، وجهل، وتفكك، وضعف أمانة، وفساد أخلاق، وتعطل مصالح، وانحراف أولويات، ينصرف بعضهم إلى معارك قديمة آمنة، لا تكلفه تضحية، ولا تعرضه لخطر، ولا تلزمه ببناء شيء في واقعه.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"من حسن إسلام المرء تركه ما لا يعنيه"**. رواه الترمذي وابن ماجه ومالك في الموطأ. وفي هذا الحديث يحذر رسول الله ﷺ من الاشتغال بما لا يحسنه الإنسان أو لا يحتاج إليه، وترك الواجبات العملية الحاضرة. وهذا من أخطر أبواب خداع النفس؛ أن يختار الإنسان معركة لا تعنيه بالأساس، ولا يصلح الانتصار فيها من واقعه شيئا، ولا يدفع فيها ثمنا، ثم يتوهم أنه جاهد ونصر الحق. يجلس خلف كتاب أو شاشة، يفتش في زلات العلماء، ويستخرج من تراث القرون ما يشعل به خصومة جديدة، ثم يعود إلى بيته آمنا مطمئنا، لم يحرك ساكنا في إصلاح واقع، ولم يقم معوجا، ولم ينصر مظلوما، ولم يعلم جاهلا، ولم يرد منكرا قائما بين يديه. وإنما وجد معركة بعيدة عن كلفة الحاضر، فدخلها بشهوة المنتصر، لا بفقه المصلح.

يقول محمد الغزالي رحمه الله "ينظر المسلمون إلى مسالك هؤلاء الفتية فينكرونها ويلعنونهم، إنهم يطلبون العلم يوم السبت، ويدرسونه يوم الأحد، ويعملون أساتذة له يوم الإثنين، أما يوم الثلاثاء فيطاولون الأئمة الكبار ويقولون: نحن رجال وهم رجال، وهكذا بين عشية وضحاها يقع زمام المسلمين الثقافى بين أدعياء ينظر إليهم أولو الألباب باستنكار ودهشة ".

وليس هذا من فقه الأولويات في شيء؛ فإن العلم لا ينفصل عن الواجب الواقع، والغيرة على الدين لا تكون بالانشغال بما لا يترتب عليه عمل نافع، مع ترك ما يراه الإنسان من فساد ظاهر في نفسه وأهله ومجتمعه. وقد روي عن سلطان العلماء العز بن عبد السلام رحمه الله أنه قال: "من دخل قرية قد فشا فيها الزنا، فحدثهم عن حرمة الربا، فقد خان الله ورسوله". وليس المقصود تهوين شأن الربا، حاشا وكلا، وإنما المقصود أن الفقيه الصادق يعرف موضع الداء الحاضر، ويقدم من البيان ما تدعو إليه حاجة الناس وواقعهم، ولا يهرب من المنكر الغالب إلى مسألة أخرى ليظهر بمظهر الناصح وهو تارك لما هو أوجب في مقامه.

وكذلك من رأى الأمة محاطة بجهل، وفقر، وضعف، وتفكك، وضياع أجيال، وفساد أخلاق، وانهيار ثقة، ثم جعل شغله الشاغل أن يفتش في عبارة لعالم مضى منذ قرون، أو يستخرج زلة دفنت في بطون الكتب، أو يعيد إشعال خصومة لا يحسنها ولا يملك أدواتها، فقد أخطأ باب الإصلاح، وربما لبس على نفسه ثوب الغيرة وهو في الحقيقة يفر من واجب الوقت. فليس كل اشتغال بالتراث عبادة، ولا كل رد على خطأ نصرة، ولا كل خصومة باسم العقيدة إصلاحا. وإنما العبرة أن يعرف المرء ما الذي يطلبه الله منه في مقامه، وما الذي ينفع الناس في زمانه، وما الذي يقيم به حقا أو يدفع به باطلا. أما أن يتحول التراث إلى ساحة معارك آمنة، يثبت فيها الإنسان لنفسه شجاعته دون أن يواجه فسادا قائما أو ظلما حاضرا أو جهلا منتشرا، فذلك من تلبيس النفس، ومن فوضى الأولويات التي تضعف الأمة ولا تقويها.

والمنهج الصحيح أن نفرق بين أربعة أمور.

- الأول: الوحي المعصوم، وهذا لا يدخله خطأ ولا زلة، وهو الأصل الأعلى.
- الثاني: إجماع الأمة المعتبر، وهذا حجة لا يجوز لعالم أو غيره أن ينقضه بهواه أو اجتهاده الفردي.

- الثالث: اجتهادات العلماء، وهذه يؤخذ منها ويرد، ويقع فيها الصواب والخطأ.
- الرابع: زلات العلماء، وهذه لا تتبع، ولا تنشر للتشنيع، ولا تجعل أصلا للحكم على العالم كله، بل ترد وتطوى، مع حفظ مقام صاحبها إن كان من أهل العلم والفضل.

ولهذا فالسؤال الأعمق ليس: هل يبقى من الإسلام شيء إذا تتبعنا زلات العلماء؟ بل السؤال: هل يبقى للناس طريق آمن إلى فهم الإسلام إذا حولنا كل عالم إلى متهم، وكل كتاب إلى ملف إدانة، وكل زلة إلى معول هدم؟

سيبقى الإسلام محفوظا بحفظ الله، ولكن قد تضيع في قلوب الناس الثقة، والهيبة، والأدب، وحسن التلقي. وهذه خسارة كبيرة؛ لأن الأمة لا تأخذ دينها من فراغ، بل من سلسلة طويلة من العلماء والرواة والفقهاء والمفسرين والمحدثين.

لذلك كان العدل أن نقول: لا نقدس العلماء، لأن التقديس يزاحم الوحي. ولا نذبح العلماء، لأن الذبح يقطع الناس عن الوحي. بل نعرف لهم قدرهم، ونأخذ ما وافق الدليل من أقوالهم، ونرد ما خالف الحق، ونقول في زلاتهم: غفر الله لهم، هذا مما لا يتابعون عليه، وبقي فضلهم وعلمهم محفوظا.

وفي المقابل، فإن منع نقد العلماء مطلقا يورث تقديسا غير مشروع، ويدفع بعض الناس إلى الانفجار عند أول خطأ يكتشفونه. ولذلك فالحل ليس في الإسقاط ولا في التقديس، بل في التربية على المنهج الصحيح.

نحتاج أن نعلم أبناءنا وطلابنا أن العلماء بشر، وأن محبتهم لا تعني عصمتهم، وأن خطأهم لا يعني هدمهم، وأن التراث ليس كتابا معصوما ولا كومة أخطاء، بل ميراث بشري عظيم خدم الوحي، فيه صواب كثير، وفيه اجتهادات تراجع وتناقش وتوزن بالعلم والعدل.

تتبع زلات العلماء ومشاريع تفكيك المرجعية الإسلامية

خطورة تتبع زلات العلماء المتقدمين ليست مقصورة على ظلم الأفراد، ولا على تشويه سير العلماء، ولا على إثارة الخصومات بين طلاب العلم. بل إن لهذا المسلك أثرا أعمق وأبعد: إنه يسهم، من حيث يشعر أصحابه أو لا يشعرون، في تفكيك الصلة بين المسلم وبين السلسلة العلمية المتصلة التي حفظت له فهم القرآن والسنة عبر القرون.

فالإسلام لم يصل إلى الأمة بوصفه نصا مجردا معزولا عن الفهم، ولا بوصفه مصحفا يقرؤه كل فرد فينشيء منه دينا خاصا على هواه، بل وصل عبر وحي محفوظ، وسنة مبينة، ولغة مضبوطة، وعلماء، ورواة، وفقهاء، ومفسرين، ومحدثين، وأصوليين، نقلوا العلم جيلا بعد جيل، وحرروا معانيه، وضبطوا قواعده، وبينوا محكمه ومتشابهه، وعامه وخاصه، ومطلقه ومقيده، وناسخه ومنسوخه، ومقاصده وأحكامه.

وعن إبراهيم بن عبدالرحمن العذري، قال رسول الله ﷺ: "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين". رواه أحمد والسفاريني والبيهقي والخطيب متصلا ومرسلا من طرق متعددة.

ومن هنا فإن إسقاط العلماء لا يبقى إسقاطا لأشخاصهم وحدهم، بل يتحول مع الوقت إلى إسقاط للوسائط العلمية التي فهمت الأمة من خلالها دينها. فإذا قيل للعامة: هذا المفسر فيه كذا، وهذا المحدث زل في كذا، وهذا الفقيه خالف في كذا، وهذا الأصولي عنده كذا، وهذا الإمام قال كذا، ثم قدم ذلك كله بلغة التشهير لا بلغة التحقيق، انتهى الأمر إلى نتيجة خطيرة: لم يعد بين المسلم وبين

النص إلا فهمه الفردي المتقلب، أو مزاجه الشخصي، أو منبر إعلامي عابر، أو واعظ بلا أدوات، أو مؤثر يقطع النصوص من سياقاتها.

وهنا يلتقي هذا المسلك، ولو بغير قصد من أصحابه، مع بعض التصورات الاستشراقية والاستعمارية التي كانت تطمح إلى إنتاج مسلم جديد مقطوع الصلة بتراثه العلمي، لا يتلقى دينه من سلسلة موثوقة من العلماء والفقهاء، ولا يشعر بالانتماء إلى جماعة علمية ممتدة، بل يظن أن القرآن وحده، بمعزل عن البيان النبوي والفهم الموروث وأدوات العلم، يكفي ليصنع كل فرد نسخته الخاصة من الإسلام.

وقد عبّر بعض رجال الاستعمار والمستشرقين، ومنهم اللورد كرومر -المندوب السامي البريطاني في مصر أثناء الاحتلال البريطاني، في سياق حديثه عن مصر والإسلام، عن تصور قريب من هذا المعنى؛ يقول كرومر في كتابه مصر الجديدة الذي نشره عام 1916:

"سيصبح المسلمون محدثون مع استمرار الوقت، سيقوم المسلمون بتطوير دين جديد، ربما باطنيا نقيا، غنوصيا بامتياز والذي لن يكون موروثا من الماضي، حيث لن يتصل فهمهم الماضي وفهمهم الحاضر، والذي سيهدم وينكر و يتجاهل إلى حد كبير سنن ودروس محمد ﷺ التي تعلموها جيلا بعد جيل عبر طائفة متصلة وموثوقة من الفقهاء التي ستتم استبدالها، وبالتالي سيؤسس كود أخلاقي وضعي (العيب و الجمال) يكفي للحفاظ على المجتمع معا من خلال تعاريف ومصلحة ذاتية وغير منزلة من السماء ومن ثم يكون لكل مسلم نسخته الخاصة عن الاسلام و فهمه الخاص عن القرآن" (صفحة 234)

والنتيجة: لا يعود القرآن مصدرا لوحدة المسلمين، بل مادة لاختلافاتهم المتعددة.

ويقول كرومر أيضا "سيكون المصلح المسلم أشد كراهية للعلماء الإسلامين من الأوروبيين أنفسهم" فالمسلم الجديد سينظر إلى العالم والفقيه الشرعي باعتباره "منبوذا اجتماعيا"، يستعمله عند الحاجة وفيما يوافق مصلحته، لكنه في غير ذلك يزدريه ولا يحترمه. أما المثقف الأوروبي المسيحي، فعلى العكس، قد ينظر إلى العالم بشيء من التعاطف والاحترام، باعتباره "ممثلا لعقيدة قديمة". الصفحة 299-300.

وهذا المعنى العام ينسجم مع نظرة استعمارية معروفة رأت أن تفكيك المرجعيات التقليدية وإعادة تشكيل الوعي الديني مدخل مهم للسيطرة على المجتمعات الإسلامية.

واللافت أن بعض من يرفعون شعارات الغيرة على السنة، أو حماية المنهج، أو الدفاع عن السلف، قد يخدمون هذه النتيجة نفسها من حيث لا يشعرون. فهم لا يدعون الناس صراحة إلى ترك العلماء، لكنهم يكثرون من إسقاط العلماء حتى لا يبقى في وجدان العامة عالم موثوق. ولا يدعون الناس صراحة إلى القراءة الفردية المنفلتة، لكنهم يهدمون الثقة في طبقات التفسير والفقه والحديث حتى يجد المسلم نفسه وحيدا أمام النص، بلا أدوات، ولا سند، ولا تربية علمية، ولا ورثة معتبرين.

وهذه مفارقة مؤلمة: أن يرفع الإنسان شعار حماية الإسلام، ثم يمارس من حيث الأثر ما يقطع الناس عن حملة الإسلام. وأن يزعم الدفاع عن السنة، ثم يطعن في كل طبقة من طبقات العلماء الذين خدموا السنة. وأن ينتسب إلى السلف، ثم يهدم في نفوس الناس هيبة العلم المتوارث عن السلف.

ولا يعني هذا أن العلماء لا يخطئون، ولا أن التراث لا يراجع، ولا أن المذاهب لا تناقش، ولا أن الأقوال الشاذة لا ترد. فالنقد العلمي جزء من حياة الأمة، وبه تصحح المسارات، وتحفظ الأصول، وتتميز الأقوال. لكن الفرق كبير بين نقد

يبقي الصلة بالتراث، ونقد يقطعها؛ بين نقد يرد الخطأ ويحفظ الحامل، ونقد يهدم الحامل والمحمول؛ بين نقد يقول: هذا موضع لا نتابع فيه العالم، ونقد يقول للعامة: لا تثقوا في هؤلاء الذين نقلوا لكم الدين.

إن أخطر ما في تتبع الزلات أنه لا يهدم الثقة دفعة واحدة، بل يفعل ذلك بالتراكم. اليوم يسقط مفسر، وغدا محدث، وبعده فقيه، ثم أصولي، ثم إمام مذهب، ثم طبقة كاملة من العلماء، حتى يجد المسلم نفسه أمام سؤال مرعب: بمن أثق إذن؟ فإذا لم يجد جوابا، صار مستعدا لأن يأخذ دينه من نفسه، أو من هواه، أو من الخطاب العصري السائل، أو من قراءة مبتورة تزعم العودة إلى القرآن وهي في الحقيقة عودة إلى الفرد المنفصل عن العلم.

ومن هنا تصبح معركة حفظ مقام العلماء ليست معركة أشخاص، بل معركة حفظ المنهج الذي وصل به الدين إلى الأمة. فالعلماء ليسوا بديلا عن الوحي، ولا يملكون عصمة فوق النص، ولكنهم الطريق العلمي الذي فهمت الأمة من خلاله الوحي. فإذا حطمنا هذا الطريق باسم تنقية الدين، لم ننق الدين، بل عزلنا الناس عن أدوات فهمه.

ولهذا كان الميزان الصحيح أن نقول: الوحي معصوم، والعلماء غير معصومين، لكن الأمة لا تفهم الوحي بفوضى الأفراد، وإنما تفهمه بأدوات العلم، وسند التلقي، وتراكم الفقه، وميراث العلماء. فمن أخطأ منهم رددنا خطأه، ومن زل لم نتبعه في زلته، لكننا لا نجعل زلته معولا لهدم منزلته كلها، ولا نجعل خطأه ذريعة لقطع الناس عن طبقة العلماء.

إن تتبع زلات العلماء المتقدمين، حين يتحول إلى منهج دائم، لا ينتج إسلاما أنقى، بل ينتج مسلما أضعف صلة بالعلم، وأشد قابلية للتيه، وأقرب إلى أن يصنع لنفسه إسلاما خاصا بلا ضابط.

وهذا هو الخطر الأكبر: أن يبدأ الطريق بدعوى حماية الدين من زلات العلماء، وينتهي إلى دين بلا علماء، وفهم بلا سند، وقرآن يصبح في أيدي الأفراد المتنازعين مادة للخلاف لا مصدرا للوحدة والهداية.

تقاطع متتبعي زلات العلماء مع منكري السنة

من أخطر آثار ظاهرة تتبع زلات العلماء، وبخاصة العلماء المتقدمين، أنها قد تلتقي في نتائجها العملية مع مسلك منكري السنة، وإن اختلفت الشعارات والبدايات. فمتتبع الزلات قد يرفع شعار الدفاع عن السنة، وحماية المنهج، وتنقية التراث، بينما منكر السنة يرفع شعار الاكتفاء بالقرآن، أو تحرير العقل من الموروث، أو تنقية الدين من الروايات. لكنهما قد يلتقيان، من حيث الأثر، في نقطة خطيرة :**إضعاف الثقة في السلسلة العلمية التي نقلت السنة وفهمت القرآن وشرحت الدين للأمة.**

ولا يعني هذا أن كل من انتقد عالما أو رد زلة من زلاته صار من منكري السنة، ولا أن كل من شدد في نقد بعض الأئمة يتعمد خدمة هذا الاتجاه. فمثل هذا التعميم ظلم لا نقبله. وإنما المقصود أن هناك تقاطعا في المسار والنتيجة حين يتحول نقد العلماء إلى مشروع دائم لإسقاط المحدثين، والفقهاء، والأصوليين، والمفسرين، وحملة العلم جيلا بعد جيل.

فعن المقدام بن معدي كرب رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"يوشك أن يقعد الرجل متكئا على أريكته، يحدث بحديث من حديثي، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه من حلال استحللناه، وما وجدنا فيه من حرام حرمناه، ألا وإن ما حرم رسول الله مثل ما حرم الله"**. رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد.

ومنكر السنة لا يبدأ غالبا بإنكار القرآن، بل يبدأ بالتشكيك في الطريق الذي وصلت به السنة: الرواة، والمحدثون، وكتب الحديث، ومناهج التصحيح والتضعيف، وفهم العلماء للأحاديث. فإذا زعزع الثقة في هؤلاء، سهل عليه أن يقول بعد ذلك: نكتفي بالقرآن. وحينها لا يكون القرآن عنده هو القرآن كما فهمه النبي ﷺ وبلغه الصحابة وتلقته الأمة، بل نصا مفتوحا لكل قراءة فردية.

أما متتبع زلات العلماء فقد لا يقول هذا الكلام صراحة، بل قد يكون من أشد الناس إنكارا له. لكنه حين يكثر من الطعن في الأئمة، وتتبع أخطاء المحدثين، والتشنيع على الفقهاء، وإسقاط أصحاب المذاهب، والتقليل من شأن المفسرين، فإنه يشارك، من حيث لا يشعر، في هدم الجسر الذي يعبر منه الناس إلى فهم السنة والقرآن.

فالقرآن لم ينزل ليكون نصا معزولا عن بيان النبي ﷺ، والسنة لم تصلنا كأخبار مبعثرة بلا رجال ولا مناهج ولا علوم. بل وصلت عبر أمة حفظت، وروت، وميزت، وشرحت، ونقدت، ووازنت، وصنفت، ووضعت قواعد دقيقة لقبول الأخبار وردها. فإذا جرى تصوير هذه الأمة العلمية كلها على أنها سلسلة من المتهمين، أو أن كبار علمائها لا يوثق بهم، أو أن كتبها مليئة بما يوجب الريبة، فإن النتيجة الطبيعية ليست تنقية السنة، بل إسقاط الثقة بالسنة.

وهنا يظهر وجه التقاطع بين متتبع الزلات ومنكر السنة. كلاهما، وإن اختلفت اللغة، يضعف الثقة في الحامل البشري للوحي. منكر السنة يقول: لا أقبل السنة لأنها جاءت عبر رجال وروايات. ومتتبع الزلات يقول للعامة عمليا: هؤلاء الرجال الذين نقلوا وشرحوا وحرروا فيهم كذا وكذا، فلا تطمئنوا إليهم. الأول يهدم الباب من خارجه، والثاني قد يهدمه من داخله وهو يظن أنه يحرسه.

ومن أخطر صور هذا التقاطع أن يتحول نقد آحاد العلماء إلى تشكيك في علم الحديث كله. فيبدأ الكلام بزلة لمحدث، أو اجتهاد في تصحيح حديث أو تضعيفه، أو خلاف بين الأئمة في راو، ثم يتوسع الخطاب حتى يصور علم الحديث كأنه ميدان اضطراب لا ضابط له. وهنا يجد منكر السنة مادة جاهزة يقول بها للعامة: أرأيتم؟ هؤلاء أنفسهم مختلفون، وهؤلاء يجرح بعضهم بعضا، وهذه كتبهم مليئة بالخلافات، فلماذا نأخذ ديننا من هذا الطريق؟

والجواب المنصف أن اختلاف المحدثين في بعض الأحاديث والرواة ليس عيبا في العلم، بل دليل على دقته وحيويته. فالعلم الذي لا يراجع ولا ينقد ولا يميز ليس علما. لكن تحويل هذه الخلافات العلمية الدقيقة إلى مادة للتشكيك العام خيانة للمنهج.

فالطبيب قد يختلف مع طبيب في تشخيص حالة، ولا يعني ذلك إسقاط الطب. والقاضي قد يختلف مع قاض في تقدير دليل، ولا يعني ذلك إسقاط القضاء. وكذلك اختلاف المحدثين في بعض الرواة والأحاديث لا يعني إسقاط علم الحديث، بل يعني أن له أدوات، ومراتب، واجتهادات، وقواعد.

ومن وجوه التقاطع كذلك أن كلا المسلكين يميل إلى **الفردانية في فهم الدين** . فمنكر السنة يريد أن يقف الفرد أمام القرآن وحده، بلا سنة ملزمة، ولا فهم موروث، ولا إجماع معتبر، ولا علوم آلة تضبط المعنى. ومتتبع الزلات، حين يسقط العلماء واحدا بعد آخر، يدفع الناس إلى النتيجة نفسها: إذا كان هؤلاء كلهم مطعونين، فمن يبقى؟ وإذا لم يبق أحد، فكل إنسان يصبح مرجعا لنفسه.

وهذا هو الخطر الأكبر: أن يتحول المسلم من متلق للعلم عبر سلسلة موثوقة إلى قارئ منفرد يصنع من النص ما يوافق مزاجه وثقافته وضغط عصره. وحينها لا يعود الخلاف بين المسلمين خلافا منضبطا داخل أصول العلم، بل يصبح لكل إنسان إسلامه الخاص، وفهمه الخاص، وتأويله الخاص.

ومن وجوه التقاطع أيضا أن كلا المسلكين يستعمل الأخطاء الجزئية لإسقاط البنية الكلية. فمنكر السنة قد يأتي برواية مشكلة، أو حديث يحتاج إلى فهم، أو خلاف في راو، ثم يجعله دليلا على إسقاط السنة كلها. ومتتبع الزلات قد يأتي بعبارة لعالم، أو قول مرجوح، أو خطأ في مسألة، ثم يجعله دليلا على إسقاط العالم كله، أو مدرسته كلها، أو مذهبه كله. كلاهما ينتقل من الجزئي إلى الكلي بغير حق، ومن الاستثناء إلى الأصل بغير عدل.

والإنصاف العلمي يرفض هذا المسلك في البابين. فالحديث المشكل يشرح ولا تهدم به السنة. والرواية الضعيفة ترد ولا يهدم بها علم الرواية. وزلة العالم ترد ولا يهدم بها العالم. وخطأ الفقيه يصحح ولا يهدم به الفقه. واجتهاد المحدث يناقش ولا يهدم به علم الحديث.

ومن أخطر ما يستغله منكرو السنة كلام الأقران بعضهم في بعض. فإذا وجدوا عالما يجرح عالما، أو محدثا ينتقد محدثا، أو فقيها يشتد على فقيه، جعلوا ذلك دليلا على أن التراث كله صراع بشري لا يوثق به.

وهنا يأتي دور متتبعي الزلات الذين يجمعون هذه الطعون وينشرونها بلا تحرير، فيقدمون لمنكري السنة مادة جاهزة، مع أنها في أصلها تحتاج إلى فهم قواعد الجرح والتعديل، ومعرفة سياق كلام الأقران، والتمييز بين الجرح المفسر والجرح المجمل، وبين النقد العلمي والخصومة المذهبية، وبين ما يقبل وما يطوى ولا يروى.

ومن العجيب أن بعض من ينتسب إلى الدفاع عن السنة قد يخدم منكري السنة من حيث لا يشعر، حين يشيع بين العامة أن كبار العلماء متهمون، وأن كتب التراث لا يوثق بها، وأن كل إمام وراءه ملف من الزلات، وأن كل مذهب تحيط به الشبهات. فإذا تلقف منكر السنة هذا الخطاب، قال للناس: ما دمتم أنتم تقولون هذا عن علمائكم، فلماذا تلومونا إذا تركناهم واكتفينا بفهمنا المباشر؟

وهذا لا يعني أن نكف عن نقد الأخطاء خوفا من استغلال منكري السنة. فالحق يجب أن يبين، والخطأ يجب أن يرد. لكن المقصود أن يكون النقد بمنهج لا يعطي أعداء السنة مفاتيح هدمها. نرد الخطأ مع حفظ البنية. نناقش العالم مع حفظ مقام العلم. نبين ضعف الرواية مع حفظ علم الحديث. نذكر اختلاف العلماء مع بيان أن الاختلاف المنضبط دليل حياة العلم لا دليل انهياره.

والفرق كبير بين خطاب يقول: هذا الحديث ضعيف عند بعض أهل العلم لأسباب كذا وكذا، مع بقاء أصل السنة وحجيتها محفوظا. وخطاب يقول للعامة: انظروا كيف اختلفوا واضطربوا. الأول علم، والثاني تشكيك.

والفرق كبير بين خطاب يقول: أخطأ هذا الإمام في هذه المسألة، ولا يتابع عليها، مع حفظ فضله ومكانته. وخطاب يقول: هذه حقيقة الإمام، فلا تثقوا به ولا بمنهجه. الأول إنصاف، والثاني هدم.

إن منكري السنة لا يحتاجون دائما إلى اختراع الشبهات من العدم، بل كثيرا ما يأخذون موادهم من أخطاء بعض المتدينين في عرض الخلافات والزلات. فإذا أخرجت الخلاف العلمي من سياقه، وقدمت أقوال الأقران بلا ضوابط، وجمعت زلات العلماء بلا موازنة، وصورت التراث كأنه ركام من التناقضات، فقد صنعت بنفسك مادة خصبة لمن يريد هدم السنة.

قال رسول الله ﷺ: **"ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه"**. رواه أبو داود وأحمد. وهذا الحديث يؤكد أن السنة مصدر هداية، وأن التشكيك في حملتها وميراثها يفضي إلى خلل في التلقي. فهؤلاء الذين يزعمون أنهم يريدون "القفز" مباشرة إلى النبع الأصيل، المتمثل في كتاب الله، ثم نبذ ما تراكم عبر القرون من تراث العلماء، بحجة أن أصحابه بشر يخطئون ويصيبون، إنما يطاردون سرابا لا حقيقة.

فلو صدقوا في دعواهم، ونبذوا التراث كله عن آخره، لما وصلوا إلى الدين الخالص كما يتوهمون، بل إلى شيء مقطوع الصلة بدين الله كما فهمته الأمة، وتعبد به علماؤها، ونقلته أجيالها جيلا بعد جيل.

إنهم حين يمارسون التأويل بمعزل عن الإنتاج الفقهي والعلمي لعلماء الأمة العدول، لا يعودون إلى الوحي، بل يعزلون الوحي عن بيئته العلمية، وسياقه التاريخي، وميراث فهمه المتصل. ومن ثم لا يكتشفون دينا صافيا، بل يؤلفون دينا جديدا، مصنوعا من إسقاطاتهم المعاصرة، وقل إن شئت: من أهوائهم المقنعة بلغة التحرر والعقلانية.

ولهذا فإن حماية السنة لا تكون فقط بالرد على منكريها، بل تكون كذلك بحماية طريقة عرض التراث من العبث. فمن أعظم نصرة السنة أن نعلم الناس كيف يفهمون علومها، وكيف يميزون بين الصحيح والضعيف، وكيف يعرفون معنى الخلاف بين المحدثين، وكيف يحترمون الأئمة دون تقديس، وكيف يردون الخطأ دون إسقاط.

ذلك أن القرآن لم ينزل على فراغ، ولم يصل إلينا معلقا في الهواء، بل نزل على محمد ﷺ، وفهمه أصحابه، وحمله التابعون، وخدمته عقول العلماء وقلوبهم قرونا طويلة. فمن أراد أن يتجاوز هذا كله باسم الرجوع إلى الأصل، فهو لا يرجع إلى الأصل، بل يقطع الطريق الذي يوصل إليه.

والخلاصة أن متتبع الزلات ومنكر السنة قد يختلفان في الشعار، لكنهما قد يلتقيان في الأثر إذا انتهى مسلكهما إلى نزع الثقة من العلماء، وقطع العامة عن السند العلمي، وتحويل القرآن والسنة إلى نصوص يتناولها كل فرد بمعزل عن أدوات الفهم. ومن هنا وجب التحذير من هذا التقاطع، لا باتهام النيات، ولكن ببيان النتائج.

فمن أراد نصرة السنة حقا فليحذر أن يكون جسرا لمنكريها. وليعلم أن السنة لم تحفظ بالشعارات، بل حفظت بالعلم، والعدل، والورع، ومعرفة أقدار الرجال، وحسن عرض الخلاف، وترك التشنيع، ورد الزلة دون هدم صاحبها. أما من يهدم

العلماء باسم السنة، فقد يظن أنه يحرس الباب، وهو في الحقيقة يخلع مفاصله لمن ينتظرون خارجه.

مآلات إسقاط المرجعيات: مؤامرات استشراقية وتفكيكية

ليست خطورة تتبع زلات العلماء مقصورة على ظلم عالم بعينه، أو التشهير بإمام من أئمة المسلمين، أو تضخيم قول مرجوح صدر في سياق خاص؛ بل تمتد الخطورة إلى ما هو أعمق من ذلك: تفكيك المرجعية العلمية التي حفظت للأمة صلتها المنضبطة بالوحي.

فالأمة لم تتلق القرآن والسنة عبر أفراد معزولين يقرؤون النصوص من غير أدوات، ولا عبر انطباعات نفسية عابرة، ولا عبر قراءة مبتورة تنزع الدليل من تاريخه وسياقه ولسانه ومقاصده؛ وإنما تلقتهما عبر طبقات متتابعة من العلماء، حفظوا النص، وشرحوه، وميزوا صحيحه من ضعيفه، وحرروا عامه وخاصه، ومطلقه ومقيده، وناسخه ومنسوخه، وربطوا فهمه بأصول اللغة والفقه والحديث ومقاصد الشريعة.

ومن هنا فإن إسقاط هيبة أئمة الفقه والتراث لا يؤدي فقط إلى نقد أشخاص ماتوا منذ قرون، بل يؤدي إلى قطع السلسلة التي تصل القارئ المعاصر بفهم الأمة لدينها. فإذا سقطت الثقة بالعلماء، لم يبق بين الإنسان والنص إلا مزاجه، أو أيديولوجيته، أو غضبه، أو شيخه الخاص، أو قراءته الفردية المنفلتة.

واللافت أن مشروع إسقاط المرجعيات قد يخرج من جهتين متباعدتين في الظاهر، متناقضتين في الخطاب، لكنهما تلتقيان في الأثر النهائي.

- الجهة الأولى: قراءة مادية علمانية أو استشراقية، لا تنظر إلى التراث بوصفه ميراث هداية وعبادة وفقه، بل بوصفه منتجا تاريخيا محضا، صنعته السياسة، والقبيلة، والسلطة، والاقتصاد، والصراع الاجتماعي. وهذه القراءة قد تبدأ من نقد بعض الأخطاء، ثم تنتقل إلى التشكيك في

البنية كلها: الفقه، والحديث، والأصول، والمذاهب، والإجماع، وتلقي الأمة.

- والجهة الثانية: قراءة حرفية غالية، ترفع شعار العودة إلى النص، لكنها لا تعود إلى النص عبر أدوات العلماء، ولا عبر فهم السلف والأئمة، بل تعود إليه عبر انتقاء خاص، وعبارات قاطعة، وأحكام إسقاطية، وتصوير طويل للعلماء وكأنهم حجبوا الناس عن الوحي، أو عطلوا النصوص، أو صنعوا دينا مذهبيا موازيا.

وهكذا يلتقي الطرفان في النتيجة وإن اختلفا في الدافع. فالمستشرق أو المادي يسقط الأئمة ليحل محلهم تفسير تاريخي أو اجتماعي أو سياسي للدين. والغالي يسقط الأئمة ليحل محلهم فهمه الخاص للنص، محتكرًا معنى السنة، ومحتكرًا معيار الاتباع، ومصادرا حق الأمة في الاستفادة من تراكم علمائها.

- الأول يقول للقارئ: لا تثق بالفقهاء؛ فقد صنعوا الدين داخل التاريخ والسلطة.
- والثاني يقول له: لا تثق بالفقهاء؛ فقد خالفوا النص وبدلوا المنهج.

والنتيجة في الحالين واحدة: قطع الناس عن المرجعية العلمية الجامعة، وتحويل الدين إلى مادة مفتوحة لإعادة التشكيل.

وهنا يجب التفريق بين نقد التراث وتفكيك المرجعية. فنقد التراث ضرورة علمية، لأن العلماء بشر، يصيبون ويخطئون، وتحرير الأقوال ورد المرجوح من خدمة العلم. أما تفكيك المرجعية فهو شيء آخر؛ إنه لا يريد تصحيح الخطأ، بل يريد إسقاط الثقة في النظام العلمي كله. لا يريد أن يقول: أخطأ هذا الإمام في هذه المسألة، بل يريد أن يقول: لا تأمنوا العلماء. لا يريد أن يقول: هذا القول لا يتابع عليه، بل يريد أن يجعل كتب التراث كلها موضع ريبة. لا يريد أن يرد زلة، بل أن يهدم الجسر الذي عبرت عليه الأمة إلى فهم الوحي.

ومن أخطر ما في هذا المسلك أنه يبدأ أحيانا بكلام حق. فالحق أن العلماء غير معصومين. والحق أن بعضهم خالف الصواب في مسائل. والحق أن في التراث أقوالا مرجوحة وشاذة، وعبارات تحتاج إلى تحرير، ومواقف تاريخية تحتاج إلى فهم سياقها. لكن الباطل يبدأ حين تتحول هذه الحقائق الجزئية إلى مشروع كلي لإسقاط الثقة، كأن خطأ العالم دليل على سقوط علمه، وكأن زلة الإمام برهان على فساد مذهبه، وكأن وجود خلاف بين الفقهاء شاهد على اضطراب الدين نفسه.

والقراءة المادية العلمانية حين تتناول التراث غالبا ما تفصل النص عن كونه وحيا، وتفصل الفقه عن كونه عبادة وفهما للدين، ثم تعيد تفسير كل شيء بمنطق الصراع والمصلحة والسلطة. فإذا تكلم الفقيه في الحكم، قيل: إنه يعبر عن بنية اجتماعية. وإذا حرر المحدث شروط الرواية، قيل: إنه يصنع سلطة معرفية. وإذا تكلم الأصولي في الإجماع، قيل: إنه يغلق باب العقل. وبهذا لا يبقى التراث علما يراجع وينتفع به، بل يصبح متهما ابتداء، محكوما عليه قبل النظر فيه.

أما القراءة الحرفية الغالية فتسلك طريقا آخر. فهي لا تعلن الحرب على النص، بل تزعم أنها وحدها حامية النص. لكنها في الطريق إلى ذلك تضعف ثقة الناس بأئمة الفقه والحديث والأصول، وتكثر من عرض زلاتهم، وتستخرج عباراتهم المشكلة، وتنزعها من سياقاتها، ثم تقول للناس: هؤلاء خالفوا الدليل، وهؤلاء قدموا المذهب على السنة، وهؤلاء عطلوا النصوص. فإذا سقطت منازل العلماء في القلوب، انفرد الغالي بجمهوره، وصار هو الواسطة الوحيدة بينهم وبين النص.

والخطر هنا أن الغالي يظن أنه يهدم التقديس، لكنه في الحقيقة ينقل التقديس من الأئمة المتبوعين إلى نفسه أو إلى جماعته. فهو لا يريد من الناس أن يتركوا التقليد إلى التحقيق، بل أن يتركوا الثقة بالأمة إلى الثقة به. ولا يريد أن يفتح لهم

أبواب العلم، بل أن يغلق عليهم بابا جديدا باسم النص. فهو يرفض الوسائط العلمية القديمة، ثم يصنع وسيطا أشد ضيقا وأقل رسوخا.

ومن هنا كان حفظ المرجعية العلمية ليس دفاعا عن الأشخاص، ولا عصبية للمذاهب، ولا منعا للنقد، بل هو حفظ لطريقة الأمة في فهم دينها. فكما أن النص لا يملك أحد أن يحتكره، فكذلك لا يجوز أن يترك لكل قارئ بلا آلة. وكما أن العالم لا يعلو على الدليل، فكذلك القارئ غير المؤهل لا يعلو على علم الأمة. وكما نرفض تقديس العلماء، نرفض ذبحهم. وكما نرفض الجمود المذهبي الذي يعطل الدليل، نرفض الفوضى التأويلية التي تجعل كل إنسان إماما لنفسه.

والطريق الوسط أن تبقى المرجعية العلمية قائمة، لا بوصفها سلطة قهرية تمنع السؤال، بل بوصفها ذاكرة الأمة، وأداتها في الفهم، وميراثها في التمييز بين الصحيح والسقيم، والراجح والمرجوح، والخلاف المعتبر والشاذ، والإجماع والجمهور، والدليل والدعوى.

فإذا قيل: إن في التراث أخطاء، قلنا: نعم، ولذلك نحتاج إلى العلماء لا إلى إسقاطهم. وإذا قيل: إن بعض الأئمة زلوا، قلنا: نعم، ولذلك نرد الزلة ولا نهدم الإمام.

وإذا قيل: إن المذاهب ليست وحيا، قلنا: نعم، لكنها ليست عبثا؛ بل هي مدارس فهم وخدمة واستدلال.
وإذا قيل: إن النص فوق الجميع، قلنا: نعم، ولكن فهم النص له أدوات، ومن لم يملكها لم يكن أقرب إلى النص، بل كان أقرب إلى توهمه.

إن إسقاط المرجعيات لا ينتج قارئا حرا كما يظن أصحابه، بل ينتج قارئا عاريا من أدوات الفهم، سهل الاختطاف، مرة باسم الحداثة، ومرة باسم الحرفية،

ومرة باسم التحرر من التراث، ومرة باسم العودة إلى النص. وفي كل مرة يدفع الدين ثمن قارئ فصل بين الوحي وبين ميراث الأمة في فهم الوحي.

ولذلك فإن الموقف العادل ليس تقديس التراث ولا تفكيكه، بل تهذيبه بالعلم، وقراءته بالإنصاف، ورد خطئه بالدليل، وحفظ فضله بالعدل. فالأئمة ليسوا معصومين، لكنهم ليسوا حواجز بيننا وبين الوحي؛ بل هم، في جملتهم، الجسور التي عبر بها فهم الوحي إلى الأمة. ومن كسر الجسر بحجة أنه يريد الوصول إلى النبع، فقد يجد نفسه في النهاية بعيدا عن النبع والجسر معا.

فالمرجعية العلمية ليست بديلا عن الكتاب والسنة، بل هي الطريق المنضبط لفهم الكتاب والسنة. ومن أراد نقد العلماء فليفعل بعلم وعدل. ومن أراد رد الزلات فليعمل بالدليل والورع. أما تحويل الزلات إلى مشروع لإسقاط أئمة الفقه والتراث، فهو باب من أبواب تفكيك الدين من داخله، وإن رفع أصحابه شعارات متناقضة: مرة باسم الحداثة، ومرة باسم السنة، ومرة باسم العقل، ومرة باسم الاتباع.

والإنصاف أن نقول: لا سلطان فوق الوحي، ولا فهم للوحي بلا علم، ولا علم بلا وراثة، ولا وراثة بلا أئمة، ولا أئمة بلا بشرية وصواب وخطأ. فمن حفظ هذه المراتب سلم من تقديس الرجال، وسلم كذلك من ذبحهم؛ ورد الخطأ، وحفظ المقام، وبقي متصلا بالوحي من خلال ميراث أمة حملته قرنا بعد قرن.

خدمة متتبعي زلات العلماء للخوارج والفرق الضالة

من أخطر آثار تتبع زلات العلماء أنه لا يبقى غالبا في حدود الرد على خطأ معين، ولا يقف عند بيان قول مرجوح أو عبارة موهمة، بل يتحول مع الوقت إلى مادة خام تستعملها تيارات الغلو والضلال في هدم المرجعية العلمية للأمة، وتشويه صورة العلماء، وإضعاف ثقة الناس في ميراثهم، ثم فتح الباب أمام كل صاحب هوى ليعيد تشكيل الدين على وفق غلوه أو شذوذه أو مشروعه.

فالخوارج، ومن سار على طريقتهم في الغلو والتبديع والإسقاط، لا يبدأون غالبا بهدم الدين صراحة، وإنما يبدأون بهدم منازل العلماء في قلوب الناس. فإذا سقط العلماء، أو اهتزت الثقة بهم، أو صارت كتبهم في نظر العامة ملفات اتهام، سهل بعد ذلك أن ينفرد الغالي بعقول أتباعه، وأن يقول لهم: لا تأخذوا إلا مني، ولا تثقوا إلا بمن وافقني، ولا تسمعوا لأهل العلم؛ فقد تبينت لكم زلاتهم وانكشف لكم خللهم.

عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: "يأتي في آخر الزمان قوم حدثاء الأسنان، سفهاء الأحلام، يقولون من خير قول البرية، يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية، لا يجاوز إيمانهم حناجرهم" رواه البخاري ومسلم

وكان رسول الله ﷺ يوصف أوصافهم لنا صغر السن أو خفة العلم، وسفاهة الرأي، وحسن الشعار الظاهر مع فساد الفقه والتنزيل.

وهنا يظهر وجه الخدمة الخفية التي يقدمها متتبع الزلات، وإن لم يقصد ذلك. فهو يظن أنه ينتصر للحق حين يخرج زلة عالم من سياقها، أو يجمع عثرات الأئمة في سياق واحد، أو ينشر أقوالا مشكلة بلا تحرير ولا بيان، لكنه في الحقيقة

يضع في يد الغالي مادة جاهزة للطعن في العلماء، ويمنح صاحب الهوى أمثلة ينتقيها ليقول للناس: هؤلاء هم علماؤكم، وهذه هي كتبكم، وهذا هو تراثكم.

ولا يعني هذا أن كل من رد خطأ عالم صار خادما للخوارج أو الفرق الضالة، فهذا ظلم لا نقوله، ولا ينسجم مع مقصد هذا الكتاب. فالخطأ يرد، والزلة تبين، والحق أحب إلينا من كل أحد. لكن الفرق عظيم بين من يرد الخطأ بعلم وعدل، ويحفظ مقام العالم، ويبين سياق القول، ويضبط العبارة، وبين من يجعل الزلة عنوانا على العالم، ثم يجعل العالم عنوانا على المدرسة، ثم يجعل المدرسة دليلا على فساد التراث كله.

وفي الحديث عن :أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ في وصف الخوارج: **"يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية".** رواه البخاري ومسلم. والحديث فيه من تحذير من التدين الغليظ الذي يكثر فيه النص وتقل فيه الرحمة والفقه والإنصاف، وأنهم أسرع خروجا من الدين.

ولو تتبعت الأحاديث الصحيحة لوجدت أن أبرز الأوصاف التي تكررت في النصوص هي كما يلي :

1. كثرة العبادة الظاهرة مع فساد الفقه .
2. قراءة القرآن دون أن يجاوز الحناجر أو التراقي .
3. الغلو وسفاهة الرأي .
4. حداثة السن وضعف العلم في كثير منهم .
5. قتل أهل الإسلام وترك أهل الأوثان .
6. الخروج وقت الفتن والفرقة .
7. رفع شعارات دينية صحيحة مع تنزيل باطل .
8. الانتساب إلى القرآن بلا فقه ولا ورع ولا اتباع لمنهج الصحابة .

والعبرة لا تكون بمجرد كثرة التلاوة والشعارات، بل بصحة الفهم، ولزوم جماعة المسلمين، وحرمة الدماء، والعدل في تنزيل النصوص.

إن الخوارج وأهل الغلو يعيشون على منطق الإسقاط. لا يعرفون مراتب الناس، ولا يفرقون بين الخطأ العارض والانحراف المنهجي، ولا بين الزلة والاجتهاد، ولا بين العالم الذي أخطأ في مسألة وبين من جعل الخطأ أصلا ومنهجا. فإذا وجدوا خطابا يضخم زلات العلماء، أو يتلذذ بذكرها، أو يعامل المخطئ كأنه ساقط بالكلية، وجدوا فيه ما يوافق طريقتهم، ولو كان صاحبه يزعم أنه يحارب الغلو.

فمنهج الخوارج قائم على تضييق دائرة العذر، وتوسيع دائرة الاتهام، ونزع المقامات عن أهل الفضل، والحكم على الناس بأشد ما يمكن من الأوصاف. ومتتبع الزلات يفعل شيئا قريبا من ذلك حين يتعامل مع العلماء بمنطق الصيد لا بمنطق الفقه؛ فيبحث عن موضع سقوط، لا عن مجموع السيرة؛ وعن عبارة مشكلة، لا عن سياق العلم؛ وعن قول مرجوح، لا عن بحر النفع والفضل.

والفرق الضالة كذلك تنتفع بهذا المسلك من جهة أخرى. فهي لا تحتاج دائما إلى أن تثبت باطلها ابتداء، بل يكفيها أن تزعزع ثقة الناس بأهل العلم ومصادر التلقي. فإذا تزعزعت الثقة في العلماء، خف سلطان العلم على النفوس، وصار العامي مستعدا لسماع كل قول غريب، وكل تأويل شاذ، وكل دعوى تجديدية أو غالية أو باطنية أو عبثية.

ولهذا كانت الطعنات الموجهة إلى العلماء لا تقف عند أشخاصهم. فإذا أسقطت إماما في التفسير، اهتز عند الناس باب من أبواب فهم القرآن. وإذا شوهت إماما في الحديث، اهتز عندهم باب من أبواب السنة. وإذا جعلت الفقيه الكبير مجرد صاحب زلات، ضاعت هيبة الفقه. وإذا صورت علماء الأمة كأنهم سلسلة من الأخطاء المتراكمة، فتحت الباب لمن يقول: دعونا من كل هذا التراث، ولنبدأ من جديد.

وهذا هو الباب الذي يدخل منه أهل الأهواء جميعا: الغالي الذي يريد أن يشدد على الأمة بغير علم، والمفرط الذي يريد أن يحلل لها ما شاء، والباطني الذي يريد أن ينزع النصوص من ظاهرها، والعقلاني المنفلت الذي يريد أن يجعل الدين تابعا لذوق العصر، ومنكر السنة الذي يريد أن يفصل الأمة عن بيان نبيها صلى الله عليه وسلم. كل هؤلاء يلتقون، وإن اختلفت وجهاتهم، عند مصلحة واحدة: إضعاف الثقة بالعلماء المعتبرين.

ومن العجيب أن بعض من يتتبع زلات العلماء يظن نفسه خصما للفرق الضالة، مع أنه يقدم لها من حيث لا يشعر أعظم خدمة. فهو حين يعلم الناس سوء الظن بالعلماء، ويعودهم الجرأة على الأئمة، ويجعل التراث في أعينهم موضع ريبة، يكون قد كسر في نفوسهم السياج الذي كان يحميهم من الشذوذ. فإذا جاءهم بعد ذلك صاحب بدعة أو غلو أو هوى، وجد قلوبا مهيأة للتلقي، لأنها فقدت احترامها لأهل العلم، وفقدت ثقتها بالسلسلة التي حملت الدين عبر القرون.

إن الأمة لا تحمى من الخوارج والفرق الضالة بمجرد الردود، بل تحمى أيضا بحفظ مكانة العلم والعلماء. فالردود مهمة، وبيان الباطل واجب، لكن القلب الذي لا يعرف قدر العلماء يصير أرضا رخوة لكل شبهة. أما القلب الذي تعلم الإنصاف، وعرف أن العلماء يصيبون ويخطئون، وأن الخطأ يرد دون أن يهدم صاحبه، وأن التراث ينتفع به مع مراجعته، فإنه يكون أبعد عن فتن الغلو والتفلت معا.

ومن هنا كان من فقه حماية الأمة ألا ننشر زلات العلماء بين العامة بلا حاجة، ولا نعرض الخلافات الدقيقة في صور مثيرة، ولا نجمع الشبهات ثم نتركها بلا تحرير، ولا نربي الشباب على أن بطولة الدين تكون في إسقاط الكبار. فإن من

اعتاد إسقاط الكبار لن يقف عند حد، ومن ربي على سوء الظن بالعلماء صار لقمة سهلة لكل متصدر صاخب.

وليس المقصود أن نخفي أخطاء العلماء إذا احتاج الناس إلى بيانها، ولا أن نترك الباطل ينتشر تحت ستار حفظ المقامات. هذا فهم معوج لمقصود الإنصاف. إنما المقصود أن يكون البيان على طريقة أهل العلم، لا على طريقة أهل الفتنة؛ يرد القول بقدر الحاجة، ويبين مأخذ الخطأ، ويذكر قدر العالم، ويحفظ سياق المسألة، ويمنع العامة من التوسع في ما لا يحسنونه.

فالناصح إذا تكلم في زلة عالم قال: هذا قول خطأ، أو مرجوح، أو مخالف لما ظهر لنا من الدليل، وقد نبه عليه أهل العلم، ولا يتابع العالم عليه، مع حفظ فضله وسابقته. أما متتبع الزلات فيقول بلسان الحال أو المقال: انظروا إلى هذا العالم، هذه حقيقته، وهذا منهجه، وهذه عاقبة كتبه ومدرسته. الأول يبني وعيا، والثاني يبني خصومة. الأول يحفظ الدين والعلم معا، والثاني يهدم الثقة باسم الغيرة.

والخوارج لا يحتاجون من الناس أن يوافقوهم في كل أصولهم من البداية؛ يكفيهم أن يوافقوهم في طريقة النظر: تضخيم الخطأ، وترك الأعذار، وإلغاء السوابق، والحكم على الأشخاص من زلاتهم، واعتبار المخالفة دليلا على السقوط. فإذا دخل هذا المنطق إلى القلب، صار قابلا للانتقال من نقد القول إلى إسقاط القائل، ومن إسقاط القائل إلى إسقاط المدرسة، ومن إسقاط المدرسة إلى إسقاط الأمة كلها.

ولذلك فإن من أخطر ما يفعله متتبع الزلات أنه يغير مزاج التدين عند الناس. فبدل أن يكون التدين علما ورحمة وعدلا وخشية، يصير تربصا واتهاما وتصيّدا وشماتة. وبدل أن يتربى طالب العلم على الأدب مع السابقين، يتربى على الجرأة

عليهم. وبدل أن يقرأ التراث طلبا للفهم، يقرأه طلبا للإدانة. وهذا المزاج هو البيئة التي تنمو فيها بذور الغلو والفرق الضالة.

وقد يقال: لكن بعض العلماء أخطأوا فعلا، وبعض الأقوال خطيرة، وبعض الزلات انتشرت واحتاجت إلى رد. وهذا صحيح. لكن السؤال ليس: هل نرد الخطأ أم لا؟ فقد قررنا أن الخطأ يرد. إنما السؤال: كيف نرده؟ ولمن نرده؟ وبأي لغة؟ وبأي قدر؟ وبأي مقصد؟ وهل نرده لنحفظ الدين، أم لنصنع فتنة؟ وهل نرد القول، أم نغتال مقام القائل؟ وهل نبين المسألة لأهلها، أم نلقيها إلى العامة كحجر في ماء ساكن؟

إن الفرق بين البيان والفتنة دقيق في هذا الباب. فالبيان يفتح للناس باب الفهم، والفتنة تفتح عليهم باب الاضطراب. البيان يزيدهم تعظيما للدليل مع حفظ مقام العلماء، والفتنة تزيدهم جرأة على العلماء باسم الدليل. البيان يورث أدبا، والفتنة تورث قسوة. البيان يربي الأمة، والفتنة تفتت مرجعيتها.

ومن هنا وجب أن ندرك أن حماية مقام العلماء ليست دفاعا عن أشخاصهم فقط، بل هي دفاع عن طريق التلقي نفسه. فإذا انهار احترام الناس للعلماء، لم يبق بينهم وبين الشذوذ حاجز راسخ. وليس معنى احترام العلماء قبول أخطائهم، بل معناه أن يعرف القارئ كيف يرد خطأهم دون أن يسقط هيبتهم، وكيف يستفيد من علمهم دون أن يغلو فيهم، وكيف يبقى متصلا بميراث الأمة دون أن يعطل النظر في الدليل.

إن الخوارج والفرق الضالة لا يخيفون الأمة فقط بما يحملونه من أفكار، بل بما يصنعونه من قطيعة بين الناس وبين العلماء. فإذا جاء متتبع الزلات، واشتغل بإضعاف هذه الصلة، فقد خدم مشروعهم من حيث لا يشعر، وإن كان يرفع شعار نصرة السنة أو حماية العقيدة أو تصحيح التراث.

ولهذا كان الواجب على من أراد نصرة الحق أن يحذر من أن يكون جسرا يعبر عليه أهل الغلو والضلال. فلا يعطهم من عبارته ما يشوه العلماء، ولا من طريقته ما يعلم الناس القسوة، ولا من منشوراته ما يضعف الثقة بمصادر العلم. وليعلم أن الغيرة على الدين لا تكتمل إلا بالعدل، وأن تعظيم الدليل لا يكتمل إلا بحفظ أقدار من خدموا الدليل، وأن رد الزلة لا يصح أن يتحول إلى صناعة الاضطراب.

وخلاصة هذا المقال أن تتبع زلات العلماء يخدم الخوارج والفرق الضالة من جهات متعددة: يضعف الثقة بالمرجعية العلمية، ويعود العامة الجرأة على الأئمة، ويحول التراث إلى ملف اتهام، ويجعل الخطأ الفردي مدخلا لإسقاط المدارس، ويكسر حاجز التلقي المنضبط، ويفتح الباب لكل متصدر أن يزعم أنه وحده الناجي من أخطاء القرون.

أما المنهج العادل فيحفظ على الأمة أمرين معا: سلامة الدليل من أن يغطى عليه بقول الرجال، وسلامة مقام العلماء من أن يهدم باسم الدليل. فإذا أصابوا قبلنا، وإذا أخطأوا رددنا، وإذا اختلفوا فهمنا، وإذا أشكل كلامهم تثبتنا، وإذا احتجنا إلى البيان تكلمنا بعلم ورحمة، لا بجهل وتشنيع.

وبهذا وحده يسلم القلب من الغلو والجفاء، وتسلم الأمة من أن يتحول نقد العلماء إلى باب يخدم أعداء العلم، وأهل الأهواء، ومن يريدون قطع المسلمين عن ميراثهم العلمي باسم الغيرة على الدين.

كيف يتعامل القارئ غير المتخصص مع زلة منسوبة إلى عالم؟

أي زلة تنسب إلى عالم قد تكون غير ثابتة عنه، وليست كل عبارة ثابتة تكون مفهومة على وجهها، وليست كل مخالفة تكون انحرافا، وليست كل خطأ يستوجب إسقاط صاحبه. ومن هنا كان القارئ غير المتخصص أحوج الناس إلى منهج يحفظ له دينه، ويحفظ له قلبه، ويحفظ له لسانه، حتى لا يكون أداة في يد المتعصبين أو المتصيدين أو صناع الفتن.

فكثير من الناس اليوم لا يقرأون كتب العلماء في أصولها، ولا يعرفون سياقاتها، ولا يميزون بين القول الثابت والمنسوب، ولا بين العبارة المقتطعة والنص الكامل، ولا بين المسألة القطعية والمسألة الاجتهادية، ومع ذلك قد تصل إليهم صورة من كتاب، أو مقطع قصير، أو منشور مثير، يقال فيه: انظروا ماذا قال فلان، أو هذه حقيقة العالم الفلاني، أو هذا ما كان يخفيه أتباعه.
وهنا تبدأ الفتنة.

فالإنسان إذا لم يكن له ميزان علمي وأخلاقي، جرفته العناوين، واستفزته العبارات، وربما نقل قبل أن يتثبت، وحكم قبل أن يفهم، وشارك في هدم مقام عالم من علماء الأمة وهو يظن أنه ينصر الحق. وقد يكون الخطأ في أصله موجودا، لكن طريقة التعامل معه تكون خطأ آخر، وربما كان ضررها أعظم من الزلة الأولى.

عن جابر بن عبد الله رضي الله عنهما، قال رسول الله ﷺ: "ألا سألوا إذ لم يعلموا؟ فإنما شفاء العي السؤال". رواه أبو داود وابن ماجه وأحمد وهذا أصل مهم في رجوع غير المتخصص إلى أهل العلم وعدم التسرع في الحكم. ولذلك فإن القارئ غير المتخصص يحتاج إلى جملة من القواعد العملية التي يسير عليها إذا سمع زلة منسوبة إلى عالم.

أولا: لا تتعجل التصديق بمجرد النقل

أول ما ينبغي للقارئ أن يفعله أن يسأل: هل ثبتت هذه النسبة أصلا؟ فليس كل ما ينشر صحيحا، وليس كل صورة من كتاب دليلا كافيا، وليس كل ناقل أمينا، وليس كل مقتطع يدل على المعنى الكامل. وقد تنسب إلى العلماء أقوال لم يقولوها، أو تنقل عنهم عبارات مبتورة، أو تؤخذ من كتب غير محققة، أو من طبعات سقيمة، أو من نقول الخصوم، أو من كلام حكوه عن غيرهم لا عن أنفسهم.

ومن الظلم أن يبني الإنسان موقفا من عالم بمجرد منشور عابر أو مقطع قصير أو عبارة بلا مصدر واضح. فإن الكلام في العلماء دين، ومن تكلم في أعراضهم بغير تثبت فقد عرّض نفسه للظلم والبهتان. فلا تنقل حتى تتثبت، ولا تصدق حتى تعرف المصدر، ولا تجعل سرعة انتشار الكلام دليلا على صحته.

ثانيا: اقرأ العبارة في سياقها لا في عزلتها

قد تكون العبارة المنقولة صحيحة النسبة، لكنها لا تكون صحيحة الفهم إذا اقتطعت من سياقها. فالكلمة قد تأتي في سياق مناظرة، أو جواب على سؤال خاص، أو حكاية لمذهب غيره، أو تقرير اصطلاحي، أو رد على خصم، أو كلام في مرحلة علمية معينة.

والقائل قد يذكر قولا ثم يرده، أو يعرض شبهة ثم يجيب عنها، أو يستعمل لفظا كان معروفا في زمانه بمعنى، ثم صار في زمان آخر يفهم بمعنى مختلف. ومن قرأ الجملة وحدها دون ما قبلها وما بعدها، فقد يحاكم العالم إلى معنى لم يرده.

ولهذا كان من أصول العدل أن يقال: ما سياق هذه العبارة؟ ماذا قبلها؟ ماذا بعدها؟ هل هي تقرير من العالم أم نقل عن غيره؟ هل هي جواب خاص أم قاعدة عامة؟ هل هي عبارة محكمة أم لفظ محتمل؟

فكم من عالم ظلمته جملة مقتطعة، وكم من قارئ فتنته صورة منفردة من كتاب لم يقرأه.

ثالثا: فرّق بين الخطأ الثابت والانحراف المنهجي

إذا ثبت أن العالم أخطأ في مسألة، فليس معنى ذلك أن منهجه كله فاسد، أو أن علمه كله ساقط، أو أن تراثه كله ينبغي أن يهجر. فالخطأ شيء، والانحراف المنهجي شيء آخر.

قد يقع العالم في زلة عارضة مع بقاء أصوله صحيحة، وفضله محفوظا، ونفعه ظاهرا. وقد يرجح قولا مرجوحا، أو يتبنى رأيا لم يوافق فيه الصواب، أو يستعمل عبارة موهمة، أو يجتهد في مسألة خالفه فيها غيره. وهذا كله لا يجعله ساقطا ولا منحرفا بإطلاق.

أما الانحراف المنهجي فهو أن يكون الخطأ أصلا متكررا، أو قاعدة يبني عليها، أو مخالفة ظاهرة لأصول الدين، أو إصرارا على باطل بعد قيام الحجة، أو هدما لأصل من أصول الشريعة. وهذا لا يحكم به عامة الناس، ولا يتسرع فيه طلاب العلم، بل يترك لأهل العلم الراسخين. فليس كل خطأ منهجا، وليس كل زلة انحرافا، وليس كل مخالفة إسقاطا.

رابعا: اسأل أهل العلم لا أهل الإثارة

إذا أشكلت عليك زلة منسوبة إلى عالم، فاسأل من تثق بعلمه ودينه وورعه، لا من اشتهر بالصياح والتشنيع وتصيد العبارات. فليس كل من تكلم في الدين كان من أهل العلم، وليس كل من رفع شعار الدفاع عن السنة كان من أهل العدل، وليس كل من أكثر التحذير كان أحرص الناس على الحق.

أهل العلم يبينون لك موضع الخطأ دون ظلم، ويشرحون السياق، ويفرقون بين المراتب، ويذكرون ما للعالم وما عليه. أما أهل الإثارة فيأخذونك غالبا إلى الحكم السريع، والغضب، والقطيعة، وسوء الظن.

والعامي وطالب العلم المبتدئ لا يضره أن يقول: لا أدري. بل هذه من سلامة الدين والعقل. أما أن يخوض فيما لا يحسن، ويحكم على أئمة عاشوا للعلم والتعليم والتصنيف، فهذا باب خطر.

فليكن شعار القارئ عند الاشتباه: أسأل ولا أتعجل، وأتوقف ولا أظلم، وأحفظ لساني حتى يتبين لي الحق.

خامسا: لا تجعل كرامة العالم حجابا عن رد الخطأ

كما أن من الظلم إسقاط العالم بزلة، فمن الغلو كذلك أن نمنع نقد قوله بحجة مكانته. فالعالم مهما عظم قدره ليس معصوما، ولا يجوز أن يجعل حبه مانعا من بيان الحق. ومن الوفاء الحقيقي للعلماء أن نضعهم في منزلتهم الصحيحة:

علماء أجلاء، لا أنبياء معصومون. ننتفع بعلمهم، وندعو لهم، ونحفظ فضلهم، ونرد ما أخطأوا فيه. وهذا هو العدل الذي يحفظ الدين ويحفظ المقام.
فليس من الأدب مع العالم أن نتابعه في خطئه، وليس من الأدب معه كذلك أن نجعل خطأه سببا لهدمه. إنما الأدب أن نقول: رحمه الله، أصاب في مواضع كثيرة، وأخطأ في هذه المسألة، والصواب خلاف ما ذهب إليه.

سادسا: لا تجعل رد الخطأ بابا للتشهير

قد يحتاج الخطأ إلى بيان، لكن البيان شيء، والتشهير شيء آخر. البيان يكون بقدر الحاجة، وبعبارة عادلة، وبقصد إصلاح الفهم. أما التشهير فيتوسع في العناوين الجارحة، ويستدعي الألفاظ المثيرة، ويكرر الزلة حتى تصبح هي الصورة الوحيدة للعالم.

فرق كبير بين أن تقول: هذا القول خطأ، وبين أن تقول: هذه حقيقة فلان. وفرق بين أن تقول: لا نتابعه في هذه المسألة، وبين أن تقول: سقط وانكشف ولا يؤخذ عنه. وفرق بين أن تحذر من قول، وبين أن تحرق تاريخ إنسان.

ولذلك ينبغي للقارئ أن ينتبه للغة التي يسمعها. فإن وجد الناقل يفرح بالزلة، ويضخمها، ويكررها، ويخفي حسنات صاحبها، ويستعمل ألفاظ السقوط والفضيحة والانكشاف، فليحذر؛ فقد يكون أمام تشهير لا نصيحة، وخصومة لا علما.

سابعا: انتفع بالعلم ولا تتبع الزلات

من فقه القارئ أن يعرف كيف ينتفع بعلم العلماء مع الحذر من أخطائهم. فليس مطلوبا منه أن يترك كل تراث عالم لأجل مسألة أخطأ فيها، كما لا يجوز له أن يأخذ كل ما قاله العالم بلا تمييز.

الطريق الوسط أن ينتفع بما وافق الحق، وأن يترك ما تبين خطؤه، وأن يرد الأمر في المشتبه إلى أهله. وقد انتفعت الأمة عبر القرون بعلماء كان لهم فضل عظيم، مع أن لهم أقوالا لم يتابعهم عليها غيرهم. ولو أن كل عالم ترك الناس علمه لأجل زلة، لما بقي للناس أحد ينتفعون به بعد الأنبياء.

والعاقل لا يفتش في كتب العلماء ليصطاد العثرات، بل يقرأ ليتعلم، ويفهم، ويتربى، ويعرف مسالك الاستدلال. فإن وجد خطأ، رده بأدب، ولم يجعل الزلة غاية القراءة.

ثامنا: احذر أن تكون جسرا لنشر الفتنة

كثير من الزلات المنسوبة إلى العلماء لا يعرفها عامة الناس حتى ينشرها المتحمسون بدعوى التحذير. وقد يكون الخطأ مطمورا في كتاب قديم، أو مسألة لا يحتاجها العامة، فيأتي من يخرجه في صورة مثيرة، فيشيع بين الناس ما كانوا في عافية منه.

وليس كل ما يعرف يقال، وليس كل ما يقال ينشر، وليس كل ما ينشر يكون في مصلحة الدين. فقد يكون البيان واجبا في موضع، ويكون السكوت أولى في موضع آخر، ويكون ذكر الحكم دون ذكر الشخص أعدل في حال، ويكون إحالة الأمر إلى أهل العلم أرحم بالناس في حال أخرى.

فالقارئ غير المتخصص ينبغي أن يسأل نفسه قبل المشاركة أو إعادة النشر: ما المصلحة من نشر هذا؟ هل أنا متأكد من صحته؟ هل أفهم المسألة؟ هل سيزيد الناس علما أم اضطرابا؟ هل أنا أنصر الحق أم أشارك في فتنة؟

تاسعا: لا تأخذ حكمك من الخصوم وحدهم

إذا جاءك الطعن في عالم من خصومه وحدهم، فتوقف. فقد يكون في كلام الخصوم حق، لكن لا يجوز أن يكون وحده أساس الحكم، خصوصا إذا كان الكلام شديدا، أو صادرا في سياق مناظرة، أو خلاف مذهبي، أو منافسة بين أقران.

العدل يقتضي أن تسمع من المنصفين، وأن تجمع الصورة، وأن تعرف كيف تكلم فيه أهل عصره، وما أثره العلمي، وما كتبه، وما الذي وافق فيه الحق، وما الذي خالفه فيه غيره. أما أن تجمع أقوال الخصوم، وتترك تزكيات العلماء، وتقرأ العالم بعين من يبغضه، فليس هذا بحثا عن الحق، بل مشاركة في الظلم.

والقاعدة هنا: كلام الخصوم لا يهمل مطلقا، ولا يقبل مطلقا، بل يوزن بميزان العلم والعدل.

عاشرا: احفظ قلبك قبل لسانك

القضية ليست قضية معلومات فقط، بل قضية قلب. فقد يعرف الإنسان أن عالما أخطأ، ثم يفسد قلبه بطريقة تعامله مع الخطأ. يفرح بالزلة، ويتلذذ بنشرها، ويشعر بالتفوق على صاحبها، ويحتقر من ينتفع بعلمه، ثم يظن أنه على خير.

ومن أجمل ما يستدل به يوم قيل لعمر بن عبد العزيز من كان على حق ، علي أم معاويه فقال : " تلك فتنة عصم الله منها سيوفنا, فلنعصم منها ألسنتنا."

ومن هنا كان الواجب أن يراقب الإنسان قلبه: هل أحزن لوقوع الخطأ؟ هل أفرح برجوع المخطئ؟ هل أقبل العذر إذا ظهر؟ هل أذكر فضل العالم كما أذكر خطأه؟ هل أريد بيان الحق أم إسقاط الشخص؟ هل لو كان هذا الخطأ ممن أحبهم لتعاملت معه بالطريقة نفسها؟

هذه الأسئلة تكشف للإنسان حقيقة نيته. فإن وجد في قلبه شماتة أو فرحا بالفضيحة أو رغبة في التشهير، فليخف على نفسه؛ فإن أمراض القلوب قد تختبئ أحيانا خلف ألفاظ الغيرة والذب عن الدين.

خلاصة المنهج عند غير المتخصص

إذا سمع القارئ غير المتخصص زلة منسوبة إلى عالم، فليتبع هذا الميزان المختصر:

يتثبت من النسبة، وينظر في السياق، ويفرق بين الخطأ والمنهج، ويسأل أهل العلم، ولا يتعجل الحكم، ولا ينقل ما لا يفهم، ولا يجعل الخطأ سببا لهدم العالم، ولا يجعل مكانة العالم مانعا من رد الخطأ، ولا يشارك في التشهير، ولا يأخذ دينه من العناوين المثيرة. وبهذا يسلم له دينه ولسانه وقلبه.

فعن لحسن بن علي رضي الله عنهما، قال رسول الله ﷺ: "دع ما يريبك إلى ما لا يريبك". رواه الترمذي والنسائي وأحمد، وقال حسن صحيح. فالحق أحب إلينا من الرجال، لكن العدل واجب مع الرجال. والعلماء ليسوا معصومين حتى نقبل كل ما قالوا، وليسوا ساقطين حتى نهدمهم بكل ما أخطأوا فيه. وإنما هم بشر من أهل العلم والفضل، أصابوا وأخطأوا، ونفعوا واجتهدوا، فلهم علينا حق الدعاء والإنصاف، وليس لهم علينا حق العصمة والاتباع المطلق.
ومن رزق هذا الميزان فقد جمع بين سلامة الاعتقاد، وأدب العلم، ورحمة القلب، وعدل اللسان.

ضوابط الإنصاف عند الكلام في زلات العلماء عند طلبة العلم

ليس كل ما يعرف يقال، وليس كل ما يقال ينشر، وليس كل خطأ يعلن للعامة. فالكلام في زلات العلماء باب دقيق، لا يكفي فيه مجرد معرفة الخطأ، بل لا بد معه من فقه المقاصد والمآلات؛ فينظر المتكلم في أثر كلامه قبل نشره: هل يزيد الناس علمًا أم اضطرابًا؟ هل يحفظ لهم دينهم وثقتهم بمصادر التلقي، أم يفتح عليهم باب الشك في العلم وأهله؟ هل يرد الخطأ بقدر الحاجة، أم يحول الزلة إلى مدخل للتشكيك العام؟

فعن أم المؤمنين عائشة رضي الله عنها، قال رسول الله ﷺ: **"إن الرفق لا يكون في شيء إلا زانه، ولا ينزع من شيء إلا شانه"**. رواه مسلم في صحيحه. فالرفق مطلوب حتى عند الرد والبيان، لا سيما من طالب العلم

وفقْه المآلات لا يعني كتمان الحق، ولا تعطيل البيان، ولا منع النقد العلمي، وإنما يعني أن يقال الحق بالطريقة التي تحقق مقصوده، لا بالطريقة التي تهدم مقاصده. فالحق قد يضعف أثره إذا قيل بغير حكمة، وقد يتحول البيان إلى فتنة إذا خلا من العلم والعدل والرحمة. وحتى لا يتحول النقد إلى ظلم، ولا المحبة إلى غلو، ولا البحث إلى عبث، لا بد من ضوابط تحفظ هذا الباب، وتمنع أن يصير الكلام في العلماء طريقًا إلى إسقاطهم، أو تشويه آثارهم، أو تربية الناس على الجرأة عليهم بغير علم.

- **التثبت من صحة النسبة** .فكثير من الأقوال تنسب إلى العلماء بلا خطام ولا زمام، وقد تكون مكذوبة، أو محرفة، أو مبتورة، أو منقولة بالمعنى المخل. ولا يجوز أن يبنى حكم كبير على قول لم تثبت نسبته، أو نقل لم يتحرر مصدره، أو صورة منتشرة لا يعرف أصلها ولا سياقها.
- **فهم السياق** .فقد تكون العبارة جوابًا عن سؤال خاص، أو قيلت في مقام مناظرة، أو جاءت حكاية لقول غيره، أو بنيت على اصطلاح قديم لا يفهمه

القارئ المعاصر. ونزع العبارة من سياقها من أعظم أسباب الظلم؛ لأن الكلام لا يفهم بمجرد ألفاظه المفردة، بل بظرفه، ومقصده، وما قبله وما بعده.

- **جمع كلام العالم في المسألة** .فمن الظلم أن يؤخذ نص واحد ويترك ما يفسره أو يقيده أو يبين مراد صاحبه. وكثير من العلماء تكون لهم عبارات مجملة في موضع، ومفصلة في موضع آخر، أو قول قديم وقول جديد، أو تقرير في باب يوضحه كلامهم في باب آخر. والإنصاف يقتضي أن يفسر كلام العالم بعضه ببعض، لا أن ينتقى من كلامه ما يدينه ويترك ما ينصفه.
- **النظر في رجوع العالم عن قوله** .فمن رجع عن قول لا يجوز أن يحاكم إليه كأنه آخر مذهبه، ومن ظهرت له تراجعات أو تصحيحات وجب اعتبارها عند الحكم على قوله وسيرته. وليس من العدل أن يثبت الإنسان على العالم قولًا تركه، أو رأيًا تجاوزه، أو عبارة صححها بعد ذلك.
- **سؤال أهل العلم الراسخين** .فليست كل مسألة يدركها كل قارئ، ولا كل نص يفهم بمجرد النظر السريع، ولا كل إشكال يزول بالانطباع الأول. ومن دخل هذا الباب بغير أهلية أفسد أكثر مما أصلح؛ لأنه قد ينكر صوابًا يجهله، أو يعظم خطأ لا يعرف مرتبته، أو يحاكم كلامًا قديمًا بأدوات لا تناسبه. ومن لم يحسن التحرير فطريقه أن يسأل، لا أن يتصدر.
- **التفريق بين الخطأ العارض والمنهج المستقر** .فليس كل زلة تعني انحرافًا في المنهج، وليس كل اجتهاد مرجوح يكشف فسادًا في الأصل، وليس كل عبارة مشكلة تصلح أن تكون عنوانًا على صاحبها. فقد يخطئ العالم في مسألة، ويبقى إمامًا نافعًا في أبواب كثيرة، وقد يضعف اجتهاده في موضع، ولا يعني ذلك سقوط علمه أو إهدار فضله.
- **اجتناب الطعن في النيات** .فالبواطن إلى الله، ولا يحكم على القلوب من خلال الظنون أو الخصومات أو الانطباعات. ومن أقبح الظلم أن ينتقل الناقد من تخطئة القول إلى اتهام القصد بلا بينة، فيقول: أراد كذا، وقصد كذا، وأخفى كذا. فهذه دعاوى عظيمة لا يليق أن تطلق في مقام العلم والنصيحة.

- **ذكر الفضائل مع الأخطاء** .فمن العدل إذا ذكرت خطأ عالم جليل أن تذكر فضله وسابقته ونفعه، لا أن تعرضه للناس كأنه لم يعرف إلا بهذا الخطأ. وليس المقصود تبرير الخطأ بالفضل، بل منع الظلم في الحكم على الشخص. فالخطأ يرد، والفضل يحفظ، والعدل يقتضي أن لا تطمس الحسنات عند ذكر الزلات.
- **تقدير المصلحة والمفسدة** .فليس كل ما يعرف يقال، وليس كل ما يقال ينشر، وليس كل ما ينشر ينفع. وقد يكون نشر الخطأ بين العامة مفسدة إذا لم يكونوا قد تعرضوا له، أو إذا كان البيان سيزيدهم حيرة دون حاجة، أو إذا كان سيضعف ثقتهم في العلم كله بدل أن يصحح لهم مسألة بعينها. والناصح لا يسأل فقط: هل ما أقوله صحيح؟ بل يسأل أيضًا: هل قوله الآن، ولهؤلاء، وبهذه الطريقة، يحقق مصلحة راجحة؟
- **استعمال لغة العلم لا لغة التشفي** .فالعبارات القاسية قد تفسد الحق الذي تحمله، وقد تحول الرد العلمي إلى خصومة أخلاقية. وليس من النصيحة أن يتكلم الإنسان بألفاظ تثير الغضب، وتغلق باب الفهم، وتغذي الشماتة. لغة العلم هادئة منصفة، ترد القول ولا تتلذذ بإسقاط القائل، وتبين الخطأ ولا تفتش عن العيب، وتقصد الهداية لا الغلبة.
- **التفريق بين مقام الخاصة ومقام العامة** .فما يقال في مجالس البحث والتحرير بين أهل العلم وطلبته ليس بالضرورة مما يصلح نشره بين عامة الناس. فقد تحتمل مجالس المتخصصين تفصيلًا دقيقًا أو خلافًا قديمًا أو نقدًا موسعًا؛ لأن السامعين يملكون أدوات الفهم. أما العامة فقد لا يميزون بين رد قول وإسقاط قائل، ولا بين زلة عالم وفساد منهجه، ولا بين مسألة خلافية وأصل من أصول الدين.
- **ترك التوسع فيما لا حاجة إليه** .فإذا كان المقصود بيان خطأ محدد، فليكن الكلام على قدره، بلا استطراد في عيوب العالم، ولا نبش لتاريخه، ولا جمع لكل ما يمكن أن يقال ضده. فالنصيحة تقف عند موضع الحاجة، أما التشهير فيبحث عن كل ما يوسع دائرة الإدانة.

- **أن يكون الدافع نصرة الحق لا نصرة النفس** .فمن تكلم وهو يحمل خصومة شخصية، أو تعصبًا لجماعة، أو رغبة في الشهرة، أو فرحًا بسقوط المخالف، فليتهم نيته قبل أن يتهم غيره. فإن سلامة القصد لا تظهر في الدعوى وحدها، بل تظهر في العدل، والرحمة، والتحري، وكراهية الظلم حتى مع من نخطئه.
- **أن يفتش طالب العلم في قلبه قبل أن يفتش في زلات غيره:** ومن أهم الضوابط في هذا الباب أن ينظر طالب العلم في قلبه قبل أن ينظر في خطأ العالم: هل ازداد بهذا العلم تزكية أم قسوة؟ هل صار أقرب إلى الخشية والرحمة والعدل، أم صار أجرأ على الناس، أسرع إلى الحكم، أفرح بالعثرات، وأشد ميلًا إلى التشهير؟
- **أن يسأل نفسه: هل أقول هذا لو كان العالم حيًا أمامي؟** ومن الضوابط النافعة في هذا الباب أن يسأل طالب العلم نفسه قبل أن يتكلم في عالم، وخاصة إذا كان من العلماء المتقدمين أو ممن لا يستطيع الدفاع عن نفسه: هل أستطيع أن أقول هذا الكلام لو كان العالم حيًا أمامي؟ هل أستطيع أن أنسب إليه هذه النية وهو يسمعني؟ هل أستطيع أن أصفه بهذه الألفاظ وهو قادر على الرد وبيان مراده؟ هل أتكلم عنه بالعدل نفسه الذي كنت سألتزمه لو كان حاضرًا وله حق الجواب؟

علامات على طريق طالب العلم

العلم الذي لا يزكي القلب قد يتحول إلى حجة على صاحبه، والمعرفة التي لا تورث إنصافًا قد تصير أداة بغي، والقدرة على كشف الخطأ لا تعني بالضرورة صلاح القصد في نشره. فقد يطلب الإنسان الحق ظاهرًا، لكنه في باطنه يطلب الانتصار لنفسه، أو تصفية خصومة، أو إثبات التفوق، أو جذب الأنظار، أو بناء مكانة بين الناس على حساب إسقاط غيره.

ولذلك ينبغي لطالب العلم أن يسأل نفسه قبل الكلام: هل أفرح إذا تبين أن العالم بريء مما نسب إليه؟ هل يسرني أن أجد لكلامه محملًا صحيحًا؟ هل أحزن لوقوعه في الخطأ كما أحزن لوقوع أخي فيه؟ هل أريد هداية الناس فعلًا، أم أريد أن يقال عني: لقد كشف، وفضح، ورد، وأسقط؟ هل أتكلم بعدل ورحمة، أم بدافع غضب خفي أو مرض نفسي أو شهوة شهرة؟

ومن علامات فساد القصد أن يتلذذ الإنسان بالعثرة، وأن يتمنى ثبوت الخطأ، وأن يحزن إذا وجد للعالم عذرًا، وأن يفرح بانتشار الرد أكثر مما يفرح بزوال الشبهة، وأن يحرص على العبارات الجارحة لأنها أكثر جذبًا للناس، لا لأنها أصدق في ميزان العلم. أما طالب الحق الصادق، فإنه يكره الخطأ، لكنه لا يكره المخطئ لذاته. يرد القول، ويحفظ للناس أقدارهم. يفرح بظهور الحق، لا بسقوط الرجال. يبحث عن العدل قبل الغلبة، وعن الإصلاح قبل الانتشار، وعن سلامة قلبه قبل كثرة متابعيه.

ومن فقه النفس في هذا الباب أن يعلم طالب العلم أن النفس قد تتزين بلباس الغيرة على الدين وهي تطلب حظها، وقد ترفع شعار نصرة الحق وهي تنتقم لنفسها، وقد تتكلم باسم العلم وهي تشتهي الظهور. ولهذا كان الواجب أن يسبق نقد الآخرين نقد النفس، وأن يسبق نشر الرد سؤال القلب: هل أنا أقرب إلى الله بهذا الكلام، أم أقرب إلى قسوة لا أشعر بها؟

فمن وجد في قلبه شماتة، أو فرحًا بالفضيحة، أو رغبة في التشهير، أو طلبًا للشهرة، أو قسوة على أهل العلم، فليمسك لسانه حتى يداوي قلبه. فإن القلوب المريضة لا تصلح لحمل موازين الإنصاف، ولو حملت في ظاهرها نصوصًا صحيحة. والحق لا ينصر بقلب ظالم، ولا يبارك الله في علم صار غذاء للكبر والعدوان.

والقاعدة في ذلك: من لم يتزكَّ بالعلم، خيف أن يطغى به. ومن لم يفتش في قلبه قبل كلامه، خيف أن يجعل الحق مركبًا لهواه. ومن أراد الحق حقًا، ظهر ذلك في عدله ورحمته وورعه، لا في شدة عبارته وكثرة خصوماته. فكثير من الناس يتساهلون في الكلام على الغائبين، ويتجرأون على الأموات، ويطلقون الأحكام الثقيلة على من لا يملكون فرصة الدفاع عن أنفسهم. وهذا من خلل العدل؛ لأن الإنصاف يقتضي أن يتكلم الإنسان عن الغائب بما يرضى أن يواجهه به لو حضر، وبما يستطيع أن يثبته لو سئل عنه، وبما لا يستحي أن يعرضه بين يدي الله.

فعن معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنهما، قال رسول الله ﷺ: **"من يرد الله به خيرا يفقهه في الدين"**. رواه البخاري ومسلم. و عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، قال رسول الله ﷺ: **"إن الله لا يقبض العلم انتزاعا ينتزعه من العباد، ولكن يقبض العلم بقبض العلماء، حتى إذا لم يبق عالما اتخذ الناس رؤوسا جهالا، فسئلوا، فأفتوا بغير علم، فضلوا وأضلوا"** رواه البخاري ومسلم.

والحديث الأول يبين أن خيرية طالب العلم بالفقه الحقيقي، لا بمجرد جمع الزلات والردود. والحديث الثاني يبين خطورة تصدر غير المؤهلين للكلام في مسائل العلم والعلماء.

والمقصود أن حضور العالم أو موته لا يغير حكم الحق، فالحق حق، والخطأ خطأ، سواء حضر صاحبه أو غاب. لكن المقصود أن الغيبة تضعف وازع الحياء عند بعض الناس، فيشتدون في العبارة، ويتوسعون في الاتهام، وينسبون المقاصد، ويختصرون الأشخاص في زلاتهم؛ لأنهم لا يسمعون جوابًا، ولا يواجهون عينًا، ولا يخشون مراجعة مباشرة.

ومن العدل أن تتخيل العالم حاضرًا يقول لك: هل فهمت كلامي كله؟ هل جمعت عباراتي في الباب؟ هل عرفت اصطلاحي؟ هل قرأت ما قبل النص وما بعده؟ هل علمت أني قلت هذا تقريرًا لا حكاية؟ هل عرفت أن لي قولًا آخر؟ هل سألت أهل فني قبل أن تحكم علي؟ هل ترضى أن يقتطع أحد من كلامك عبارة ثم يجعلها عنوانًا عليك؟

هذا السؤال وحده يكسر كثيرًا من جرأة النفس. فمن كان يستطيع أن يرد القول بأدب في حضرة صاحبه، فغالبًا سيكون أعدل في غيبته. أما من لا يملك إلا الشدة عند غياب المخالف، ولا يحسن إلا التشنيع على من لا يجيبه، فليتهم نفسه؛ فقد يكون دافعه الغلبة لا البيان، والتشفي لا النصيحة.

ومن تمام الورع أن يعامل الإنسان العلماء الراحلين كأن لهم حق الحضور؛ فينصفهم في النقل، ويصون ألسنتهم من التحريف، ويمنحهم حق السياق، ولا يجعل موتهم فرصة للتوسع في الاتهام. فإن من لا يستطيع الرد لا يجوز أن يكون أهون في ميزان العدل، بل ينبغي أن يكون حقه في التحري أوكد؛ لأنه قد أفضى إلى ربه، ولم يعد قادرًا على شرح مراده أو دفع الظلم عن نفسه.

والقاعدة في ذلك:

- لا تقل في غيبة العالم ما لا تستطيع قوله في حضرته.
- ولا تنسب إليه قصدًا لا تملك بينته لو واجهك.

- ولا تحاكمه بعبارة لا ترضى أن تحاكم أنت بمثلها.
- ولا تجعل عجزه عن الرد بابًا لتخفيف شروط العدل معه.

فمن استحضر هذا المعنى رقّ لسانه، واشتد تحريه، وقلّ تشنيعه، وعلم أن الكلام في العلماء ليس مجالًا للانتصار السهل، بل مقام أمانة، وأن الغائب والميت أحق بالإنصاف لا أهون في الحكم.

والخلاصة أن زلات العلماء لا تجعل باطلًا حقًا، ولا تمنع من البيان، لكنها لا تبيح الظلم ولا التشنيع ولا إسقاط المقامات. فمن أراد أن يرد خطأ عالم، فليبدأ بالعلم، وليلتزم الإنصاف، وليحفظ لسانه، وليعرف قدر المصلحة والمفسدة، وليفرق بين تصحيح المسألة وتمزيق صورة صاحبها في قلوب الناس.

فالحق لا يحتاج إلى ظلم حتى ينتصر، والعلم لا يصان بالتشفي، والإنصاف مع المخطئ ليس ضعفًا في الدين، بل هو من تمام الديانة. ومن لم يحسن الجمع بين تعظيم الحق وحفظ أقدار العلماء، أوشك أن يفسد من حيث أراد الإصلاح، وأن يفتح بابًا من الفتنة وهو يظن أنه يغلق باب الخطأ.

بين النصيحة والتشهير

النصيحة والتشهير قد يتشابهان في الظاهر؛ فكلاهما يتكلم عن خطأ، وكلاهما قد يستعمل ألفاظ الغيرة على الحق، وكلاهما قد يرفع شعار البيان والتحذير. لكن الفرق بينهما يظهر في الباعث، واللغة، والقدر، والطريقة، والأثر.

فالنصيحة تريد إصلاح الخطأ، أما التشهير فيريد فضح المخطئ. النصيحة تذكر بقدر الحاجة، أما التشهير فيكرر ويضخم. النصيحة تحفظ المقام، أما التشهير فيسعى إلى الهدم. النصيحة تفرح برجوع المخطئ، أما التشهير فيضيق بالاعتذار والتصحيح. النصيحة تنطلق من الرحمة والعدل، أما التشهير فكثيرًا ما ينطلق من الشماتة أو الخصومة أو طلب الغلبة.

ولذلك قد يكون الكلام في الخطأ واجبًا إذا انتشر وضلل الناس، لكنه يجب أن يبقى منضبطًا بضوابط الشرع والعلم؛ فلا سب، ولا افتراء، ولا إخفاء للسياق، ولا تحميل للكلام ما لا يحتمل، ولا اتهام للنيات، ولا محو للحسنات، ولا تحويل للزلة إلى وسيلة لإسقاط الشخص كله.

إن أعظم ما يميز الناصح أنه يتمنى لو لم يقع الخطأ أصلًا، ويتمنى لو رجع صاحبه عنه، ويتمنى لو حفظ الله للأمة علمه وفضله. أما المشهر فيفرح بالعثرة؛ لأنها مادة معركته، ويضيق بالعذر؛ لأنه يضعف حجته، ويكره التصحيح؛ لأنه يسلبه لذة الانتصار.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال النبي ﷺ :**"كل المسلم على المسلم حرام: دمه وماله وعرضه"**. رواه مسلم. وعن أبي الدرداء رضي الله عنه، قال النبي ﷺ : **"من رد عن عرض أخيه رد الله عن وجهه النار يوم القيامة"**.رواه الترمذي. وعن تميم بن أوس الداري رضي الله عنه، قال النبي ﷺ :**"الدين النصيحة"** . قلنا: لمن؟ قال :**"لله، ولكتابه، ولرسوله، ولأئمة المسلمين وعامتهم"**. رواه

مسلم. و عن أبي هريرة رضي الله عنه قال النبي ﷺ :**"كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع"**. رواه مسلم. و عنه قال النبي ﷺ :**"أتدرون ما الغيبة؟"** قالوا: الله ورسوله أعلم. قال :**"ذكرك أخاك بما يكره"** .قيل: أفرأيت إن كان في أخي ما أقول؟ قال :**"إن كان فيه ما تقول فقد اغتبته، وإن لم يكن فيه فقد بهته"**. رواه مسلم.

والنصيحة في أصلها إرادة الخير للمنصوح، لا إرادة فضحه أو إسقاطه. فمن نصح وهو يريد الشماتة أو الانتصار للنفس فقد خرج عن روح النصيحة، وإن سمى كلامه نصحا. وعرض المسلم ليس مباحا بحجة الغيرة أو النقد. ومن تكلم في الناس، وخاصة أهل العلم، احتاج إلى علم وعدل وضرورة ومصلحة، لا مجرد غضب أو خصومة. وهذه الأحاديث تبين لنا أن كثير من التشهير يبدأ بنقل غير متثبت: مقطع مجتزأ، أو كلام مبتور، أو حكاية بلا سياق. والحديث يضع حاجزا أخلاقيا أمام سرعة النشر.

ومن هنا يحتاج كل من يتكلم في أخطاء العلماء أو الدعاة أو طلبة العلم أو عامة المسلمين إلى أن يفتش في قلبه قبل أن يفتش في كلام غيره، وأن يسأل نفسه أسئلة صادقة تكشف حقيقة الباعث.

علامات النصيحة

من علامات النصيحة أن يكون قصد المتكلم بيان الحق لا تحطيم الشخص، وأن يكون همه إزالة الخطأ لا تثبيت التهمة، وأن يفرح إذا تبين أن الكلام منسوب خطأ، أو أن له سياقًا صحيحًا، أو أن صاحبه رجع عنه.

ومن علامات النصيحة أن يبدأ المتكلم بالتثبت قبل النشر، فيرجع إلى الأصل، ويتحقق من صحة النسبة، ويفهم السياق، ويجمع كلام القائل في الباب، ولا يبني حكمًا كبيرًا على مقطع مبتور أو صورة من كتاب أو نقل بلا مصدر.

ومن علامات النصيحة أن تكون اللغة منضبطة بقدر الخطأ. فيقال: هذا القول خطأ، أو مرجوح، أو لا يصح، أو فيه إشكال، ولا ينتقل المتكلم إلى ألفاظ الإسقاط والتشنيع والطعن في الدين والنية والمنهج إلا ببينة ظاهرة وبحكم أهل العلم الراسخين.

ومن علامات النصيحة أن يذكر الناقد فضل المخطئ إن كان له فضل، وأن يفرق بين رد القول وإهدار مكانة القائل. فالناصح لا يمحو تاريخ الإنسان كله بسبب خطأ، ولا يجعل الزلة عنوانًا على صاحبه، ولا يسلبه حسناته عند ذكر سيئته.

ومن علامات النصيحة أن يقتصر المتكلم على قدر الحاجة. فإذا كان المقصود تصحيح مسألة، لم يفتح ملفات أخرى لا صلة لها بالموضوع، ولم يفتش في الماضي ليجمع كل ما يدين صاحبه، ولم يحول الرد العلمي إلى حملة إسقاط.

ومن علامات النصيحة أن يقبل الرجوع والتوبة والتصحيح. فإذا اعتذر المخطئ أو وضح مراده أو رجع عن قوله، فرح الناصح بذلك، ورأى أن المقصود قد تحقق. أما من يضيق بالرجوع، ويبحث بعد الاعتذار عن ثغرة جديدة، فليس همه الإصلاح وحده.

ومن علامات النصيحة أن يكون الكلام في موضعه ومع أهله وبالقدر المناسب للجمهور. فقد تكون المسألة مما يناقش بين المتخصصين، لا مما يلقى بين العامة فيثير اضطرابهم. وقد يكون السكوت عن نشر الخطأ أولى إذا لم يكن منتشرًا، أو كان نشره يفتح باب فتنة أكبر.

ومن علامات النصيحة أن يكون المتكلم مستعدًا لأن يقول الكلام نفسه أمام من ينتقده، وبالعبارة نفسها، مع إعطائه حق الجواب والبيان. فمن لم يستطع أن يقول الكلام في حضرة صاحبه، فليتهم شدة عبارته في غيبته.

علامات التشهير

ومن علامات التشهير أن يفرح المتكلم بالخطأ، وأن يشعر بنشوة خفية عند العثور على زلة، وأن يتمنى ثبوت التهمة، وأن يحزن إذا ظهر لصاحبها عذر أو سياق أو رجوع.

ومن علامات التشهير أن يبدأ بالنشر قبل التثبت، وأن يكتفي بالمقاطع المبتورة، أو الصور المجتزأة، أو النقول المجهولة، وأن يجعل الانطباع الأول حكمًا نهائيًا على الشخص أو العالم أو المنهج.

ومن علامات التشهير أن يستعمل المتكلم لغة الإثارة لا لغة العلم؛ فيكثر من الألفاظ الجارحة، والعناوين الصادمة، والعبارات التي تستفز الناس، لا لأنها أدق في بيان الحق، بل لأنها أقدر على جمع الانتباه وتحريك الغضب.
ومن علامات التشهير أن يخلط بين الخطأ وصاحبه، فيبدأ بنقد قول، ثم ينتهي إلى الطعن في القائل كله: في نيته، ودينه، ومنهجه، وسيرته، وربما في كل من انتفع به أو أحسن الظن فيه.

ومن علامات التشهير أن يخفي فضائل المخطئ عمدًا، وكأنه لم يعرف إلا بهذا الخطأ. فإذا ذكرت حسناته ضاق بها، وإذا طلب منه الإنصاف عد ذلك تمييعًا، وإذا قيل له: اذكر الصواب والخطأ، أراد أن يبقى الخطأ وحده في الصورة.

ومن علامات التشهير أن يكرر الزلة بعد بيانها، ويعيد نشرها في كل مناسبة، ويستدعيها عند كل خلاف، حتى تتحول من خطأ علمي إلى وصمة دائمة. أما النصيحة فتقصد إصلاح موضع الخطأ، لا إبقاء الجرح مفتوحًا إلى الأبد.

ومن علامات التشهير أن يرفض الاعتذار والتصحيح، أو يتعامل معه باستهزاء، أو يفتش بعده عن نية خفية. فالناصح يقول: الحمد لله الذي أظهر الحق. أما المشهر فيقول: رجع تحت الضغط، أو اعتذر خوفًا، أو ما زال يخفي ما هو أعظم.

ومن علامات التشهير أن يتوسع المتكلم في الجمهور بلا حاجة، فينشر بين العامة ما لا يحسنون فهمه، أو يثير مسائل دقيقة لا يعرفون سياقها، أو ينقل لهم خلافات العلماء بطريقة تهدم الثقة ولا تبني الفهم.

ومن علامات التشهير أن يكون الخطأ وسيلة لبناء المكانة الشخصية؛ فيظهر المتكلم بمظهر الكاشف الفاضح، ويكثر من عبارات: كشفت، وفضحت، وأسقطت، وانكشف، وظهر المستور. وهذه الألفاظ كثيرًا ما تكشف شهوة الغلبة أكثر مما تكشف غيرة العلم.

أسئلة تكشف حقيقة الباعث

وقبل كل نقد ينبغي أن يسأل الإنسان نفسه:

- هل أريد بيان الحق فعلًا، أم أريد هدم الشخص؟
- هل أفرح لو ظهر له عذر معتبر؟
- هل أقبل رجوعه أو توبته أو تصحيحه؟
- هل أحزن لخطئه كما أحزن لخطأ من أحب؟
- هل ذكرت فضله كما ذكرت خطأه؟
- هل تحققت من صحة النسبة والسياق؟
- هل اكتفيت بقدر الحاجة أم توسعت في الإثارة؟
- هل لغتي لغة علم أم لغة تشفٍّ؟
- هل أستطيع أن أقول هذا الكلام أمامه لو كان حاضرًا؟

- هل سيخرج الناس من كلامي أعلم وأنصف، أم أجرأ وأقسى؟
- هل أتكلم نصرة للحق، أم طلبًا للشهرة، أو انتصارًا للنفس، أو تصفية لخصومة؟
- هل أرضى أن يعاملني الناس بالطريقة نفسها إذا أخطأت؟

هذه الأسئلة لا تكشف للناس حقيقة المتكلم دائمًا، لكنها تكشفه لنفسه إن كان صادقًا معها. فالإنسان قد يخدع الناس بشعار النصيحة، لكنه لا ينبغي أن يخدع نفسه بين يدي الله.

والخلاصة أن النصيحة رحمة منضبطة بالعلم، أما التشهير فقسوة متزينة بلباس الغيرة. النصيحة تصلح الخطأ وتحفظ القلوب، أما التشهير فقد يرد خطأً صغيرًا ويفتح أبوابًا واسعة من الظلم والشماتة وسوء الظن.

ومن أراد أن يعرف مقامه، فلينظر إلى أثر كلامه في قلبه أولًا: هل زاده خشية وعدلًا ورحمة، أم زاده قسوة وعلوًا وفرحًا بالعثرات؟ فإن العلم الذي لا يزكي القلب قد يتحول إلى سلاح، والحق إذا حمله قلب مريض قد يستعمله في غير وجهه، فيفسد باسم الإصلاح، ويظلم باسم النصيحة.

فقه الدليل والقفز فوق الإنتاج الفقهي لعلماء الأمة

من أكثر العبارات التي شاعت في زماننا، وأشدها إغراء للعامة وأنصاف المتعلمين، قول بعضهم: "نحن لا نريد أقوال الرجال، نريد الدليل". وهي عبارة تبدو في ظاهرها جميلة جليلة، بل لا يستطيع مسلم أن يعترض على أصلها إن أريد بها تعظيم الوحي ورد الناس إليه. فمن ذا الذي يملك أن يقول: لا نريد الدليل؟ ومن ذا الذي يزهد في كتاب الله وسنة رسوله ﷺ؟

لكن الخلل لا يكون أحيانا في الشعار، بل في المعنى الذي يندس تحته. فحين تتحول كلمة "الدليل" إلى سلاح يهدم به صاحبه قرونا من الفقه، ويقفز به فوق جهود الأئمة، ويستبيح به اقتحام مسائل عميقة لمجرد أنه قرأ آية أو حديثا أو ترجمة مختصرة، فهنا لا نكون أمام تعظيم للدليل، بل أمام فوضى باسم الدليل.

إن المشكلة ليست في طلب الدليل، بل في توهم أن الدليل نص مفرد معزول، يراه كل قارئ بمجرد النظر، ويستطيع كل أحد أن ينتزع منه الحكم مباشرة دون أدوات، ولا أصول، ولا لغة، ولا معرفة بمواقع النصوص، ولا إدراك لاختلاف أحوال الناس. وهذا في الحقيقة ليس رجوعا إلى الوحي، بل اختزال للوحي في فهم فردي عاجل، قد يكون صاحبه أبعد الناس عن مراد الوحي وهو يظن أنه أقربهم إليه.

فعن زيد بن ثابت رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"نضر الله امرأ سمع منا حديثا فحفظه حتى يبلغه غيره؛ فرب حامل فقه إلى من هو أفقه منه، ورب حامل فقه ليس بفقيه"**. رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه وأحمد. نقل الدليل لا يعني بالضرورة فهمه، وأن الفقه له أدواته وطبقاته.

فالفقه -والفتوى فرع منه- ليس مجرد نص يلقى على واقعة. وليست مجرد آية تحفظ، أو حديث يروى، أو فتوى قديمة تنقل من كتاب إلى واقع مختلف.

الفتوى بناء مركب له أركان ثلاثة لا يستغني بعضها عن بعض :**الدليل، وطريقة استنباط الحكم من الدليل، وحال المستفتي عند تنزيل الفتوى عليه.**

فالدليل هو الأصل الذي يرجع إليه الفقيه، لكن النص لا ينطق بالحكم التفصيلي في كل واقعة إلا عبر أدوات الفهم والاستنباط؛ من جمع للأدلة، ومعرفة بالعام والخاص، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، ومراتب الثبوت والدلالة.

ثم يأتي الركن الثالث، وهو حال المستفتي؛ إذ ليست الفتوى حكما معلقا في الفراغ، بل جواب شرعي ينزل على إنسان له ظرفه وقدرته وحاجته ومآلات فعله. ومن فصل بين هذه الأركان وقع في اضطراب الفتوى؛ فقد يستدل بدليل صحيح، لكنه يفهمه بغير أصول، أو ينزله على غير موضعه، فيفسد من حيث أراد الإصلاح.

أولا: الدليل ليس نصا واحدا

أول مظاهر فوضى "فقه الدليل" أن بعض الناس يتعامل مع الدليل كأنه نص واحد مستقل، فإذا وجد حديثا في المسألة ظن أنه ملك الحكم كله، وإذا وقف على آية ظن أنه أغلق باب البحث. وهذا من أبعد ما يكون عن طريقة العلماء.

فالدليل في الشريعة ليس جملة منفردة تسقط على الواقعة كما تسقط اللافتة على الطريق، بل هو شبكة من النصوص والمعاني والقواعد والقرائن. قد يكون في المسألة آية، وأحاديث، وآثار عن الصحابة، وعمل للتابعين، وإجماع منقول، وقياس معتبر، ومقاصد ظاهرة، وقواعد كلية، واعتبارات للضرورة والحاجة والعرف والمآل.
ومن هنا كان الفقيه لا يسأل فقط: "ما النص الموجود في المسألة؟" بل يسأل قبل ذلك وبعده: ما درجة ثبوته؟ وما وجه دلالته؟ وهل عارضه غيره؟ وهل هو عام أم خاص؟ مطلق أم مقيد؟ محكم أم منسوخ؟ هل ورد في سياق معين؟ هل

عمل به الصحابي الذي رواه؟ هل فهمه السلف على ظاهره الأول أم حملوه على معنى آخر؟ هل للواقعة مناط يختلف عن صورة النص؟ وهل تنزيله هنا يحقق مراد الشارع أم يوقع في ضد مقصوده؟

هذه الأسئلة ليست تعقيدا للدين كما يتوهم المتعجلون، بل هي صيانة للدين من العبث. فإن النص الشريف إذا أخذ بلا علم بسياقه، ولا جمع بينه وبين غيره، ولا فهم لأدواته، تحول في يد الجاهل إلى حجة على غير مراد الله ورسوله.

ولذلك كان العلماء يقولون إن من أسباب ضلال كثير من الناس أخذهم ببعض النصوص وتركهم بعضها. فالانحراف لا يقع فقط بترك النص، بل قد يقع أيضا بأخذ نص صحيح مع ترك ما يبينه أو يقيده أو يخصصه أو ينسخه أو يكشف مناطه. وكم من رأي بدا في ظاهره "اتباعا للدليل"، وهو في حقيقته اتباع لبعض الدليل وترك لجملة الأدلة.

ثانيا: من فقه النص إلى فقه الجمع بين النصوص

الفقيه الحق ليس من يحفظ نصا في المسألة فحسب، بل من يحسن الجمع بين الأدلة إذا تعددت، ويفض الاشتباك بينها إذا ظهر التعارض في بادئ النظر. فإن نصوص الشريعة يصدق بعضها بعضا، ويكمل بعضها بعضا، لكن عقل القارئ المحدود قد يرى بينها تعارضا قبل أن يتبين له وجه الجمع.

وهنا تظهر صنعة الفقيه. فهو لا يسارع إلى إلغاء نص لصالح نص، ولا يجعل ما وافق طبعه هو المحكم وما خالفه هو المتروك، بل يبدأ بالجمع ما أمكن، لأن إعمال النصين أولى من إهمال أحدهما. فإن لم يمكن الجمع نظر في التاريخ لمعرفة المتقدم والمتأخر، والناسخ والمنسوخ. فإن لم يظهر له ذلك نظر في مراتب الثبوت، وقوة الدلالة، وعمل الصحابة والتابعين، وما عليه جمهور أهل العلم، وما تؤيده القواعد والمقاصد.

وهذا كله لا يراه من يتعامل مع الفقه بمنطق العبارة القصيرة: "هات الدليل". لأن "هات الدليل" عنده تعني غالبا: هات نصا واحدا يوافق النتيجة التي أحبها. أما عند الفقيه فالدليل ليس مجرد شاهد منفرد، بل منظومة كاملة لا يكتمل النظر إلا بها.

فقد يكون الحديث صحيحا من جهة الإسناد، لكنه عام دخله التخصيص. وقد يكون ظاهره الإطلاق، لكن جاءت نصوص أخرى تقيده. وقد يكون الأمر فيه للندب لا للوجوب. وقد يكون النهي للكراهة لا للتحريم. وقد يكون الحكم معلقا بعلة إذا زالت زال، أو وجد في صورة ولم يوجد في أخرى. وقد يكون النص ثابتا لكن دلالته على محل النزاع غير صريحة. وقد يكون الدليل قويا في نفسه، لكن تنزيله على الواقعة خطأ لأن الواقعة ليست هي الصورة التي تكلم عنها النص.

ومن لم يعرف هذه الفروق ظن أن العلماء يخالفون الدليل، وهم في الحقيقة لم يخالفوا الدليل، وإنما خالفوا فهمه القاصر للدليل.

ثالثا: ثبوت النص ودلالته

من أخطر أبواب الخلل أن يخلط الإنسان بين ثبوت النص ودلالته. فقد يصح الحديث، لكن لا يصح الاستدلال به على المسألة التي يذكرها المستدل. وقد تكون الرواية قطعية الثبوت، لكن دلالتها على الفرع المختلف فيه ليست قطعية. وهذه منطقة دقيقة لا يحسنها إلا من تمرس بأصول الفقه وطرائق الاستنباط.

فليس كل من قال: "الحديث صحيح" فقد انتهى البحث. صحة الحديث باب، وفهم وجه دلالته باب آخر. لذلك كان العلماء يختلفون مع اتفاقهم على صحة

الحديث، لا لأن أحدهم يقدم هواه على السنة، بل لأنهم يختلفون في فهم دلالة النص، أو في علاقته بغيره، أو في مناط تنزيله.

وربما يقول قائل: "كيف يختلفون والنص واحد؟" والجواب أن النص قد يكون واحدا، لكن زوايا النظر إليه متعددة. فاللفظ العربي يحتمل عموما وخصوصا، وحقيقة ومجازا، وإطلاقا وتقييدا، وأمرا ونهيًا، ومفهوما ومنطوقا، وعبارة وإشارة، وسياقا وسباقا ولحاقا. وهذه ليست حيلًا للهرب من النص، بل مفاتيح لفهمه.

فاللغة التي نزل بها الوحي ليست لغة سطحية، والفقه ليس عملية آلية. إنما هو نظر في خطاب الله ورسوله وفق قوانين العربية، ومقاصد الشريعة، وطريقة الصحابة في الفهم والعمل. ولذلك كان من يتجرأ على الاستنباط بلا علم باللغة كمن يريد فتح قفل دقيق بمطرقة، قد يحدث صوتا عاليا، لكنه لا يفتح الباب.

رابعا: عمل الصحابي وفهم السلف

ومن المسائل التي يغفل عنها كثير من المتعجلين: ماذا يفعل الفقيه إذا روى الصحابي حديثا، ثم لم يعمل بظاهره؟ هل يقال إن الصحابي خالف الحديث الذي رواه؟ أم يقال إن عنده فهما أو قرينة أو علما بسياق لم يصل إلى المتأخر؟

هذه ليست مسألة سهلة. فالصحابة لم يكونوا مجرد رواة ألفاظ، بل كانوا شهود التنزيل، وأعرف الناس بمواقع الخطاب، وأقربهم إلى فهم مراد النبي ﷺ. فإذا روى الصحابي حديثا ثم عمل على وجه يخالف ظاهر ما يتبادر إلى ذهن المتأخر، توقف الفقيه، وبحث، ولم يتعامل مع فعل الصحابي باستخفاف.

وكذلك عمل التابعين وفهمهم ليس أمرا هامشيا في بناء الفقه. فالجيل الذي تلقى عن الصحابة، وشهد بقايا آثار النبوة في العلم والعمل، لا يصح أن يطرح فهمه

جانبا، ثم يأتي متأخر يفصل بين النص وميراث فهمه، ويزعم أنه وحده عاد إلى الأصل.

إن تعظيم فهم السلف ليس تقديسا للأشخاص، بل احتراما لسلسلة التلقي. فالقرآن والسنة لم يصلا إلينا كأوراق مجهولة منقطعة عن الحياة، بل وصلا إلينا محمولين في صدور العلماء، مشروحين بأعمالهم، محفوظين بمنهج الأمة في الرواية والدراية، ومختبرين في نوازل الزمان قرنا بعد قرن.

ومن أراد أن يهدم هذا كله باسم الرجوع إلى النص، فهو يشبه من يريد أن يصل إلى ماء النبع بقطع النهر الذي حمل إليه الماء.

خامسا: طرق الاستنباط ليست ترفا علميا

الركن الثاني من أركان الفتوى هو طريقة استنباط الحكم من الدليل. وهذه هي المنطقة التي تسقط فيها أكثر دعاوى التبسيط. فبعض الناس يظن أن الاستنباط مجرد قراءة مباشرة، وأن الحكم موجود على سطح النص يلتقطه كل أحد. ولو كان الأمر كذلك لما احتاجت الأمة إلى فقهاء، ولا إلى أصول فقه، ولا إلى مذاهب، ولا إلى قرون من النظر والتحرير.

إن طرق الاستنباط هي الآلة التي تمنع الفقيه من العبث بالنصوص. بها يعرف كيف يتعامل مع الأمر والنهي، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمبين، والمنطوق والمفهوم، والظاهر والمؤول، والناسخ والمنسوخ، والعزيمة والرخصة، والمصلحة والمفسدة، والعرف والمآل.

ومن لا يملك هذه الآلة قد يستدل بالنص في غير موضعه، كما يستعمل رجل جاهل آلة جراحية دقيقة فيؤذي بها المريض وهو يظن أنه يعالجه. فالنص نور،

نعم، لكن العين المريضة قد لا تحسن استقبال النور. والوحي هداية، نعم، لكن منازل الهداية تحتاج إلى علم يميز الطريق من المتاهة.
ولذلك فإن الفقيه لا يخترع الحكم من عنده، ولا يقفز فوق الدليل، ولكنه أيضا لا يتعامل مع الدليل تعاملا ساذجا. إنه يدخل إلى النص بأدوات العلم، لا بأهواء النفس، ويفهمه في ضوء مجموع الشريعة، لا في ضوء انفعال لحظي أو ثقافة معاصرة تريد أن تلبس نفسها لباس الوحي.

سادسا: حال المستفتي وتنزيل الحكم

أما الركن الثالث فهو حال المستفتي عند الفتوى. وهذا ركن يغيب كثيرا عن أصحاب "فقه الدليل" السطحي. فقد يظن أحدهم أن الفتوى حكم عام يقال لكل الناس في كل وقت وبالصيغة نفسها، مع أن الفقيه لا ينظر إلى الحكم مجردا فقط، بل ينظر أيضا إلى الإنسان الذي سينزل عليه الحكم.

فالحكم الشرعي من حيث الأصل شيء، وتنزيله على الشخص المعين شيء آخر. قد يكون الشيء ممنوعا في الأصل، لكن توجد ضرورة أو حاجة أو إكراه أو عجز أو جهل أو تأويل أو مفسدة أعظم تجعل الفتوى الخاصة مختلفة في تنزيلها. وقد يكون الفعل مشروعا في الأصل، لكن ينهى عنه شخص معين لأنه يفضي في حقه إلى ضرر أو فتنة أو قطيعة أو مفسدة راجحة.

ولذلك كان المفتي طبيبا للأديان، لا موزعا آليا للنصوص. يسأل عن حال المستفتي، وقدرته، وبيئته، وعلمه، وضرورته، ونيته، وما يترتب على جوابه من آثار. وليس هذا تلاعبا بالدين، بل هو من تمام الفقه بالدين. فإن الشريعة جاءت لهداية الناس ورحمة الخلق، لا لتحويل النصوص إلى أحجار تلقى على رؤوس الناس بلا فهم لأحوالهم.

ومن هنا يتبين خطأ من يأخذ فتوى قيلت لشخص في حال، ثم يعممها على كل الناس في كل حال. أو يأخذ حكما في بيئة معينة، ثم ينقله إلى بيئة أخرى دون نظر. أو يستدعي فتوى من زمن مضى، ثم ينزلها على واقع تغيرت علله وأعرافه ومآلاته. فهذا ليس اتباعا للعلماء، بل إساءة إلى العلماء؛ لأن الفتوى عندهم كانت مرتبطة بفهم النص وفهم الواقع معا.

سابعا: الإنتاج الفقهي للأمة ليس جدارا يحجب النص

من أخطر الأوهام المعاصرة النظر إلى الإنتاج الفقهي للأمة كأنه حاجز بين الناس وبين القرآن والسنة. والحقيقة أنه ليس حاجزا، بل جسر. لم يكن الفقهاء يريدون أن يصرفوا الناس عن الوحي، بل بذلوا أعمارهم في خدمته، وبيان معانيه، وتنزيل أحكامه، وجمع نصوصه، وترتيب أبوابه، وتحرير مسائله، وكشف علله، وضبط ألفاظه، وتطبيق قواعده.

نعم، العلماء بشر يخطئون ويصيبون، وليس في الأمة أحد معصوم بعد رسول الله ﷺ. لكن الاعتراف ببشرية العلماء شيء، وإلغاء ميراثهم شيء آخر. الفرق واسع بين أن تقول: "العلماء غير معصومين"، وبين أن تتعامل معهم كأنهم عائق في طريق الدين. الأول أدب علمي، والثاني غرور معرفي.

والتراث الفقهي ليس كتلة واحدة جامدة، بل هو ذاكرة الأمة في فهم الوحي. فيه الخلاف، والترجيح، والتصحيح، والاستدراك، والنقد، والمراجعة. ومن يطالعه بإنصاف يرى أن العلماء مارسوا النقد قبل أن نعرف نحن شعارات النقد، ورد بعضهم على بعض، وصحح بعضهم لبعض، وخالف التلميذ شيخه، وحرر المتأخر كلام المتقدم، لكن كل ذلك كان داخل محراب العلم، لا خارجه؛ وبأدوات الفقه، لا بأهواء الثقافة الغالبة.

لذلك فالقفز فوق هذا الإنتاج ليس شجاعة علمية، بل مخاطرة كبرى. فمن تجاوز جهود الأمة كلها لم يصل غالبا إلى النص الصافي، بل إلى نفسه. سيقرأ النص بعينه هو، وبمزاجه هو، وبأسئلة عصره هو، وبضغط ثقافته هو، ثم يظن أن ما انتهى إليه هو الدين المجرد. وما هو في الحقيقة إلا دين مصفى من العلماء، لكنه مشبع بالهوى المعاصر.

ثامنا: "الدليل" قد يكون ستارا للهوى

الهوى قد يكون شهوة ظاهرة أو مصلحة مباشرة. وقد يأتي أحيانا الهوى في صورة عقلانية، أو تحرر، أو تجديد، أو عودة إلى الأصل. وقد يكون الإنسان صادقا في ظنه، لكنه لا يشعر أن عقله محكوم بسياق ثقافي يريد أن يعيد تشكيل الدين على صورته.

فحين يرفض المرء مذاهب العلماء لأنها لا توافق ذوق العصر، ثم يبحث في النصوص عما يؤيد حسه المعاصر، فهو لا يحتكم إلى الوحي، بل يستخدم الوحي. وحين يعلن أنه لا يقبل إلا الدليل، ثم لا يرى من الأدلة إلا ما ينسجم مع النتيجة التي يريدها، فهو لا يعبد الله بالدليل، بل يعبد رغبته مغلفة بالدليل.

ومن هنا كانت خطورة فوضى فقه الدليل؛ لأنها تمنح صاحبها شعورا زائفا بالطهارة العلمية. فهو لا يقول: أنا أتبع هواي، بل يقول: أنا أتبع القرآن والسنة. ولا يقول: أنا أرفض العلماء، بل يقول: هم رجال ونحن رجال. ولا يقول: أنا أجهل أدوات الفقه، بل يقول: الدين بسيط. وباسم هذه العبارات البراقة تهدم هيبة العلم، وتستباح مقامات الأئمة، ويعاد تشكيل الدين على مقاس النفس.

والدين يسر، نعم، لكنه ليس فوضى. والدليل حجة، نعم، لكنه يحتاج إلى فقه. والعلماء غير معصومين، نعم، لكن من الظلم أن تجعل زلاتهم مبررا لإلغاء

علمهم كله. والرجوع إلى القرآن والسنة واجب، نعم، لكن من تمام الرجوع إليهما أن نرجع إلى ما يعين على فهمهما من لغة وأصول وآثار وإجماع وفقه متراكم.

تاسعا: فوضى الدليل تفتح باب الغلو والتكفير واستباحة الدماء

وتبلغ خطورة هذا المسلك غايتها حين ينتقل من مسائل الخلاف العلمي إلى أبواب الدماء، والتكفير، والجهاد، والولاء والبراء. فهذه الأبواب لا يكفي فيها أن يحفظ الإنسان نصا، أو يستحضر آية، أو يرفع شعار الدليل، بل لا بد فيها من فقه عميق بالشروط والموانع، والمآلات، وتحقيق المناط، والفرق بين الحكم على الفعل والحكم على المعين، وبين النص العام وتنزيله على واقع مخصوص.

وقد وجدت الجماعات الغالية والتكفيرية في هذا النمط من القراءة المجتزأة مدخلا خطيرا إلى عقول بعض الشباب؛ إذ علمتهم أن تجاوز العلماء شجاعة، وأن إسقاط المذاهب تحرير، وأن فهم النص بلا أدوات هو الاتباع الخالص. ثم انتهى الأمر في صور كثيرة إلى استباحة الدماء، وترويع الآمنين، وتمزيق جماعة المسلمين، وتشويه صورة الدين، وكل ذلك تحت شعارات براقة من الرجوع إلى الكتاب والسنة.

وليست التهمة هنا موجهة إلى طلب الدليل؛ فطلب الدليل أصل شريف، ولا إلى نقد التقليد إذا كان بعلم، وإنما الخطر في تحويل الدليل إلى نص منفرد معزول عن مجموع الشريعة، وعن فقه العلماء، وعن ضوابط التكفير والقتال والسياسة الشرعية. فالخلل ليس في الدليل، بل في الفهم المجتزأ له، وفي انتزاعه من منظومته العلمية والأخلاقية، ثم تنزيله على الدماء والأعراض والواقع بغير بصيرة.

ومن تأمل أبواب الدماء في الشريعة علم أن الفقهاء لم يكثروا القيود والضوابط عبثا، ولم يوسعوا الكلام في الشروط والموانع ترفا، وإنما فعلوا ذلك لأن الخطأ

في هذا الباب لا يفسد رأيا فقط، بل يزهق نفسا، ويفرق جماعة، ويشعل فتنة، ويفتح على الأمة أبوابا من الشر لا تغلق بسهولة. فليس من الورع أن يتصدر المرء لمسائل التكفير والقتال والولاء والبراء بمجرد نصوص يحفظها، ولا من تعظيم الدليل أن يقتحم بها أبوابا وقف عندها الكبار طويلا، خوفا من الله واحتياطا للدماء.

إن من أعظم جنايات فوضى الدليل أنها جعلت بعض الناس يتوهم أن تجاوز العلماء يقربه من الوحي، مع أن هذا التجاوز في الأبواب الخطيرة قد يبعده عن مقصود الوحي أبعد ما يكون. فالشريعة التي جاءت بحفظ الدين جاءت كذلك بحفظ النفس، والعرض، والمال، والعقل، والجماعة. ومن فهم نصا فهما يهدم هذه المقاصد بغير حق، ثم زعم أنه متبع للدليل، فليتهم فهمه قبل أن يتهم تراث الأمة، وليراجع أدواته قبل أن يزعم أن العلماء جميعا قصروا عن إدراك ما أدركه.

عاشرا: الإنصاف بين رد الخطأ وحفظ المقام

المقصود من هذا الكلام ليس أن نغلق باب الاجتهاد، أو نمنع النقد، أو نجعل أقوال العلماء بمنزلة النصوص المعصومة. هذا غلو آخر لا يقل خطرا. إنما المقصود أن يكون النقد بعلم، وأن يكون التصحيح بأدب، وأن يكون رد الخطأ مع حفظ المقام.

فالعالم قد يخطئ، ويرد قوله إذا خالف الدليل الراجح عند أهل العلم، لكن لا تهدر مكانته لأجل زلة، ولا يهدم علمه لأجل مسألة، ولا يجعل خطؤه سلما للطعن في المذاهب والقرون. ومن الإنصاف أن نعرف للعلماء قدرهم، وأن ندرك أن ما نراه نحن خطأ قد يكون له مأخذ عندهم، وأن ما نعده واضحا قد لا يكون كذلك عند من جمع من النصوص والآثار ما لم نجمعه.

والأمة لم تعرف العلم بالصراخ على العلماء، ولا بالطعن في المذاهب، ولا بتوزيع تهم الجمود والتقليد على من لا يوافقنا. عرفت العلم بالتلقي، والصبر، وطول المدارسة، ومعرفة الخلاف، وفهم المآخذ، والتواضع أمام الكبار.

إن الإنصاف هو أن نرد الخطأ إذا تبين، لكن لا نغتال المقام. وأن نطلب الدليل، لكن لا نحتقر من خدموا الدليل. وأن نفتح باب الاجتهاد لأهله، لا أن نجعله ممرًا لكل من قرأ نصا أو سمع مقطعا أو حفظ اعتراضا.

لا طريق إلى النبع إلا عبر مجراه

إن الذين يزعمون أنهم يريدون القفز مباشرة إلى النبع، متجاوزين مجرى الأمة العلمي كله، يغفلون عن حقيقة بسيطة: أن النبع لا يعرف إلا بأثر مائه، وأن الوحي لم يصل إلينا مجردا من الفهم، بل وصل إلينا محفوظ النص، محفوظ البيان، محفوظ العمل، محفوظ التلقي.

فليست المذاهب سجونا تمنعنا من القرآن والسنة، وليست كتب الفقه جدرانا تحجب نور الوحي، بل هي مصابيح على الطريق. قد يعلو بعضها غبار الزمن، وقد يحتاج بعضها إلى تحرير ومراجعة وتنزيل جديد، لكنها تبقى جزءا من ذاكرة الأمة ووعيها، لا يصح لعاقل أن يحرقها ثم يزعم أنه بهذا يقترب من الأصل.

إن الفتوى أمانة عظيمة، لا تقوم إلا على ثلاثة أركان: دليل صحيح مفهوم في ضوء مجموع الأدلة، وطريقة استنباط منضبطة بأصول العلم، وتنزيل بصير يراعي حال المستفتي ومآلات الجواب. ومن أسقط واحدا من هذه الأركان أفسد ولو أراد الإصلاح، وضل ولو رفع شعار الدليل.

فليس كل من صاح "الدليل" صار فقيها، وليس كل من طعن في التراث صار مجددا، وليس كل من تجاوز العلماء وصل إلى الوحي. إنما يصل إلى الوحي من

تواضع له، وأخذ بأدوات فهمه، وسار في طريق الأمة لا خارجها، وعرف أن الإنصاف ليس أن نقدس الرجال، ولا أن نهدمهم، بل أن نحفظ لهم مقامهم، ونرد الخطأ بعلم، ونبقى أوفياء للدليل كما فهمته الأمة، لا كما تشتهيه نفوسنا.

خطورة التصدي الفتوى

وتكمن خطورة الفتوى في كونها خبراً عن الله سبحانه ورسوله - صلى الله عليه وسلم - بحسب نظر المجتهد، والذي ورث علم الأنبياء، مما يجعل الحذر فيها حتماً لازماً. ويزيد الأمر خطورة على خطورته أن المفتي من شأنه إصدار الفتاوى من ساعته بما يحضره من القول، فقد لا يتهيأ له من الصواب ما يتهيأ لمن أطال النظر تثبت، كالقاضي، وكذلك فإن للفتوى متعلقاً بفعل المفتي وحاله؛ إذ قد تؤخذ الفتوى من فعله أو إقراره؛ بخلافته الأنبياء في علمهم ولأجل ذا اشتهر في السلف الزهد فيها والحذر منها، والحيطة عند التصدر لها.

فمن ذلك ما حكاه عبد الرحمن بن أبي ليلى؛ قال: أدركت عشرين ومائة من الأنصار من أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، يُسأل أحدهم عن المسألة، فيردها هذا إلى هذا، حتى ترجع إلى الأول، وقال ابن مسعود وابن عباس - رضي الله عنهما: من أفتى في كل ما يسأل عنه فهو مجنون. وقال الشعبي والحسن وأبوحصين: إن أحدكم ليفتي في المسألة، ولو وردت على عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - لجمع لها أهل بدر. وقال عطاء بن السائب: أدركت أقواماً يُسأل أحدهم عن الشيء فيتكلم وهو يرتعد.

وقال الهيثم ابن جميل: شهدت مالكاً سئل عن ثمان وأربعين مسألة، فقال في اثنين وثلاثين منها: لا أدري. وقال الشافعي: ما رأيت أحداً جمع الله تعالى فيه من آلة الفتيا ما جمع في ابن عينية، أسْكَتَ منه على الفتيا. وقال أبو حنيفة: لولا الفَرَقُ من الله تعالى أن يضيع العلم، ما أفتيت: يكون لهم المهنأ وعلي الوزر.

قال الصيمري والخطيب: " وقلّ من حرص على الفتيا، وسابق إليها، وثابر عليها؛ إلا قلّ توفيقه، واضطرب في أمره، وإن كان كارهاً لذلك، غير مؤثر له، ما وجد عنه مندوحة، وأحال الأمر فيه على غيره؛كانت المعونة له من الله أكثر، والصلاح في جوابه أغلب "

وليس معنى ذلك أن كل من دعا إلى الدليل صار من أهل الغلو، ولا أن كل من انتقد التقليد فتح باب التكفير؛ فهذا تعميم ظالم لا يصح. وإنما المقصود أن شعار "نريد الدليل" إذا انفصل عن أصول الفقه، وعن فقه العلماء، وعن ميراث التلقي، وعن الورع في الدماء والأعراض، صار قابلا لأن يتحول إلى وقود في يد الغلاة. فالخلل ليس في طلب الدليل، بل في طلبه بلا علم، وفي جعله أداة لهدم العلماء، وفي تحويل الفهم الفردي إلى سلطة تعلو على جماعة الأمة وعلمائها.

موقف العامي من اختلاف المجتهدين

وهذه المسألة كثيرة الوقوع، ويكثر معها حيرة العامي في الأخذ بأي الأقوال، ويستغلها جمٌّ من مرضى القلوب؛ لضرب الشريعة بالتناقض، أو أهل العلم بذلك، ولم يترك العلماء تلك المسألة غفلاً من البحث، بل أرشدوا العامي إلى سبيل للخروج من هذا التعارض.

ولهم مسلكان في ذلك:

المسلك الأول :التخيير؛ بأن يختار ما يشاء من الأقوال؛ بناءً على أن غرضه التقليد، وقد تساوت الفتاوى في حقه، فكان له اختيار ما شاء منها.

المسلك الثاني :الترجيح .وقد اختلف القائلون به في تحديد معياره بالنظر إلى الفتوى، فقيل:

- يرجح بالكثرة؛ للترجيح بها في الشرع.
- وقيل :يرجح بالأخف؛ تمشياً مع يسر الشريعة، ولأن النبي - صلى الله عليه وسلم - كان يختار أيسر الأمرين ما لم يكن إثماً
- وقيل: يرجح الأثقل؛ لأنه فيه الخروج من العهدة بيقين.
- وقيل: يرجح بالأحوط؛ لأنه مطلوب شرعاً.
- وقيل: يرجح باتباع المجتهد الأعلم الأتقى؛ تنزيلاً لاختلاف فتاوى المجتهدين على العامي على اختلاف الأدلة على المجتهد.
- وقيل: يرجح المقلّد بحسب قدرته؛ قياساً على الاختلاف في الأمور العادية، كاختلاف الطريقين أو الطبيبين.

ولعل الأظهر - والله أعلم - هو القول الأخير من أقوال أهل مسلك الترجيح، وهو أن أيَّ أمر يحصل به الترجيح واطمئنان القلب لأحد الأقوال يكون هو المقدم

كما هو اختيار ابن القيم؛ استدلالاً بقوله - صلى الله عليه وسلم - في حديث وابصة بن معبد - رضي الله عنه-: " استفتِ قلبك، البر ما اطمأنت إليه النفس، واطمأن إليه القلب، والإثم ما حاك في النفس وتردد في الصدر، وإن أفتاك الناس وأفتوك" رواه أحمد والدارمي

يقول ابن رجب - رحمه الله في جامع العلوم والحكم: " فدل حديث وابصة وما في معناه على الرجوع إلى القلوب عند الاشتباه، فما سكن إليه القلب، وانشرح إليه الصدر، فهو البر والحلال، وما كان خلاف ذلك، فهو الإثم والحرام "، ومحلُّ ذلك إن عريت المسألة من الدليل الشرعي الصحيح، وأما مع وجوده - وهو خارج مسألتنا - فلاعبرة بما خالفه مما يقوم في القلب

فإن قال قائل: ربما أفضى هذا القول إلى الأخذ بالرخص وتتبعها، وذلك منهي عنه شرعاً؟

قيل :لما كان مبنى الفتوى على الديانة التي يجب رعايتها؛ وكان أمرها سراً بين العبد وربه؛ صار ترجيح الفتوى موكولاً إليها كسائر ما يُديّن به المرء وكل امرئ بنفسه بصير فإن لم يكن لديه ترجيح، فيتبع قول الأعلم الأتقى؛ لقوله تعالى : ﴿ فَاسْأَلُوا أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [النحل: 43] ولا يتميز أهل الذكر إلا بتلك الخصيصتين اللتين يمكن للعامي تمييزها في المفتين بنفسه، أو بسؤال غيره

ومن هنا يظهر أن حفظ الإنتاج الفقهي للأمة ليس دفاعا عن كتب قديمة فحسب، بل هو حماية لوعي الأمة من الانفلات. فبين النص وبين الدماء مسافة عظيمة اسمها الفقه؛ فإذا ألغيت هذه المسافة، وأعطي النص لمن لا يعرف شروطه وموانعه ومآلاته، فقد فتح باب الشر باسم الخير، والفتنة باسم السنة، وإهدار الدماء باسم إقامة الدين. وما أكثر ما دخل الشيطان على بعض الناس من باب التعظيم المجرد للنص، حتى صرفهم عن فقه النص ومقصده وحدوده.

تحرير معنى الإجماع ومراتبه

من أخطر ما يقع في باب الكلام على زلات العلماء أن يطلق لفظ الإجماع إطلاقا عاما، ثم يبنى عليه حكم شديد، أو تشنيع قاس، أو إسقاط لعالم من علماء الأمة، من غير تحرير لمعنى الإجماع، ولا لمرتبته، ولا لطريقة ثبوته، ولا لمحل النزاع الذي قيل فيه.

عن ابن عمر وأنس وغيرهما، قال رسول الله ﷺ: **"لا تجتمع أمتي على ضلالة"** رواه الترمذي وابن ماجه والحاكم . فالإجماع في أصله أصل عظيم من أصول الشريعة، ومصدر جليل من مصادر الاستدلال، وحجة معتبرة عند جماهير أهل العلم. وليس المقصود من تحريره تهوين شأنه، ولا فتح الباب لمخالفته، ولا جعل كل قول شاذ رأيا محترما، بل المقصود صيانة هذا الأصل العظيم من سوء الاستعمال، حتى لا يتحول لفظ الإجماع من ميزان علمي منضبط إلى سلاح في الخصومات، أو أداة للتشنيع، أو باب من أبواب الظلم في الحكم على العلماء.

فليس كل ما اشتهر بين الناس إجماعا. وليس كل ما قاله الجمهور إجماعا. وليس كل ما استقر عليه مذهب من المذاهب إجماعا. وليس كل ما لم نعلم فيه خلافا يكون إجماعا قطعيا. وليس كل نقل للإجماع على درجة واحدة من القوة. ولذلك كان من تمام الإنصاف أن يقال: تعظيم الإجماع واجب، لكن دعوى الإجماع لا تقبل إلا بتحقيق.

والإجماع في معناه الأصولي المشهور هو اتفاق مجتهدي الأمة بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم في عصر من العصور على حكم شرعي. وهذا التعريف يبين أن الإجماع ليس مجرد كثرة قائلين، ولا مجرد شهرة قول، ولا مجرد سكوت كتب معينة عن الخلاف، بل هو اتفاق أهل الاجتهاد الذين يعتد بقولهم في موضع الاجتهاد. ومن هنا يظهر أن لفظ الإجماع له مراتب، وليس كله في درجة واحدة.

فأعلى مراتبه الإجماع القطعي، وهو ما ثبت ثبوتا ظاهرا لا يكاد ينازع فيه، واشتهر بين علماء الأمة شهرة عظيمة، وتلقته الأمة بالقبول، ولم يعرف فيه خلاف معتبر. وهذا النوع لا يجوز التهاون به، ومن خالفه بعد علمه بثبوته فقد خالف أصلا عظيما. ومثله يكون في القضايا الكلية الظاهرة، أو الأحكام التي تواردت عليها الأمة جيلا بعد جيل، أو المسائل التي نقل اتفاق العلماء عليها نقلا واسعا مستقرا.

وهناك الإجماع الظني أو المنقول، وهو ما ينقله عالم من العلماء فيقول: أجمعوا، أو لا أعلم خلافا، أو اتفق أهل العلم، أو عليه العلماء. وهذا النقل له وزن، لكنه يحتاج إلى نظر في قائله، وسعة اطلاعه، ومراده من لفظ الإجماع، ووجود مخالف قديم أو عدمه، وهل أراد إجماع جميع الأمة، أم إجماع أهل بلده، أم إجماع أهل مذهبه، أم إجماع من بلغه قولهم.

فمن العلماء من كان شديد التحرز في دعوى الإجماع، فلا يكاد ينقله إلا بعد استقراء واسع. ومنهم من يستعمل العبارة على وجه أوسع، فيريد بها قول عامة أهل العلم، أو عدم علمه بالمخالف، أو اتفاق أصحاب مذهبه، أو استقرار العمل في بيئته العلمية. وهذا لا يطعن في أمانته، لكنه يوجب على القارئ أن يفهم اصطلاحه، وألا يحمل كل عبارة منقولة على أعلى درجات الإجماع.

ومن مراتب الإجماع أيضا الإجماع الصريح، وهو أن ينقل عن أهل الاجتهاد قول ظاهر في المسألة، موافق بعضهم لبعض. وهذا أقوى من الإجماع السكوتي، لأن التصريح أقوى في الدلالة من السكوت.

أما الإجماع السكوتي فهو أن يقول بعض المجتهدين قولا، وينتشر في عصرهم، ولا يعرف لهم مخالف مع قيام الداعي إلى البيان. وهذا النوع محل بحث بين الأصوليين، فمنهم من يقويه بشروط، ومنهم من يتوقف فيه، ومنهم من لا يجعله في قوة الإجماع الصريح. ولذلك لا يصح أن يعامل كل سكوت معاملة

الإجماع القطعي، لأن السكوت قد يكون رضا، وقد يكون لعدم بلوغ القول، وقد يكون لعدم ظهور الحاجة إلى الرد، وقد يكون لانشغال العلماء بما هو أولى، وقد يكون لأن المسألة لم تتحرر عندهم على الصورة التي عرضت لاحقا.

ومن صوره أيضا ما يسمى بالإجماع العملي، أو استقرار عمل الأمة على أمر من الأمور. وهذا باب مهم، لكنه يحتاج كذلك إلى تحرير. فقد يكون العمل المتوارث دليلا قويا على فهم الأمة، وقد يكون قرينة معتبرة في الترجيح، وقد يكون في بعض المواضع قريبا من الإجماع، خاصة إذا كان العمل عاما ظاهرا متصلا لا يعرف له نكير. لكنه لا يكون دائما إجماعا قطعيا بمجرد وجود عمل شائع، لأن العمل قد يختلف باختلاف البلاد، وقد يستقر في مذهب دون مذهب، وقد يكون مبنيا على عادة أو مصلحة أو سياسة شرعية لا على حكم تعبدي لازم في كل زمان ومكان.

ومن الألفاظ التي تلتبس بالإجماع قولهم: هذا إجماع أهل المذهب، أو عليه أصحابنا، أو عليه العمل عندنا، أو عليه الجمهور، أو لم يختلف فيه أصحابنا. فهذه عبارات معتبرة في بابها، لكنها لا تساوي الإجماع الأصولي العام. فإجماع المذهب حجة داخلية في ضبط المعتمد عند أهل ذلك المذهب، لكنه ليس إجماعا للأمة كلها. وقول الجمهور قول قوي له منزلته، لكنه ليس إجماعا بمجرد كونه قول الأكثر. واستقرار العمل في بلد أو عصر له دلالته، لكنه لا يلغي بالضرورة وجود خلاف معتبر في غيره.

ولهذا كان من الخلل المنهجي أن يأتي إنسان إلى مسألة قال فيها جمهور العلماء قولا، ثم يجد عالما من المتقدمين خالف فيها، فيقول مباشرة: خالف الإجماع. فإن كان مراده أنه خالف قول الأكثر، فليقل: خالف الجمهور. وإن كان مراده أنه خالف المشهور، فليقل: خالف المشهور. وإن كان مراده أنه خالف المعتمد في مذهب معين، فليقل: خالف المعتمد. أما لفظ الإجماع فلا ينبغي أن يستعمل

إلا حيث ثبت الاتفاق حقيقة، أو قام عليه نقل معتبر لا يعارضه خلاف قديم ثابت.

والفرق بين هذه العبارات ليس ترفا علميا، بل هو من صميم العدل. فإن قولك عن عالم: خالف الجمهور، غير قولك: خالف الإجماع. وقولك: خالف المعتمد في المذهب، غير قولك: خالف الأمة. وقولك: قال بقول مرجوح، غير قولك: قال بقول شاذ لا يعتد به. ولكل عبارة أثرها في الحكم على المسألة، وفي الحكم على القائل، وفي أثر الكلام على العامة.

ومن هنا كان من الواجب قبل إطلاق دعوى الإجماع أن يسأل الباحث نفسه أسئلة أساسية:

هل محل النزاع محرر؟ وهل الإجماع منقول في نفس الصورة التي أبحثها؟ وهل المخالف الذي وجدته مخالف في أصل المسألة، أم في قيد من قيودها؟ وهل الناقل للإجماع يقصد الإجماع الأصولي العام، أم يقصد قول الجمهور أو أهل مذهبه؟ وهل ثبت عن المخالف قوله؟ وهل قاله قبل انعقاد الإجماع المدعى أم بعده؟ وهل رجع عنه؟ وهل خلافه معتبر أو شاذ؟ وهل المسألة مما يتصور فيه الإجماع أصلا، أم هي من دقائق الاجتهاد التي كثر فيها اختلاف الأنظار؟

إن تحرير هذه الأسئلة يحفظ للعلم هيبته، ويحفظ للإجماع مكانته، ويحفظ لأهل العلم أقدارهم. فالإجماع لا يعظم بالكثرة في ادعائه، بل يعظم بالتثبت في نقله. ومن أكثر من دعوى الإجماع بغير تحرير أضعف هيبة الإجماع من حيث أراد تقويتها، لأنه يجعل الناس إذا رأوا خلافا ثابتا في بعض ما ادعي فيه الإجماع يظنون أن دعوى الإجماع كلها سهلة متساهل فيها.

والمنهج العادل أن يقال: ما ثبت فيه الإجماع الصحيح عظمناه، وما كان قول الجمهور ذكرناه بلفظه، وما كان مشهور المذهب نسبناه إلى موضعه، وما كان

إجماعا منقولا نظرنا في قوته ومراد ناقله، وما كان خلافا قديما معتبرا لم نلغ وجوده، وما كان شاذا أو ضعيفا لم نرفعه فوق قدره.

وبهذا يستقيم الميزان: لا نكسر أصل الإجماع بحجة الإنصاف للعلماء، ولا نظلم العلماء بحجة تعظيم الإجماع. فإن تعظيم الإجماع من تعظيم الدين، والعدل في دعواه من تعظيم الإجماع نفسه.

مخالفة الإجماع ومخالفة الجمهور: بين التحقيق والتشنيع

من أكثر أسباب التشنيع على العلماء الخلط بين مخالفة الإجماع ومخالفة الجمهور. وهذا الخلط لا يفسد الحكم على المسائل وحدها، بل يفسد الحكم على الرجال، ويجعل بعض الناس ينقلون العالم من دائرة الاجتهاد والخطأ المحتمل إلى دائرة المخالفة الشنيعة، لمجرد أنه خالف قول الأكثر، أو خالف المشهور، أو خالف ما استقر عليه التدريس في بيئة معينة.

ولا شك أن قول الجمهور له وزن عظيم، وأن مخالفة جمهور أهل العلم ليست أمرا هينا، ولا ينبغي لطالب العلم أن يتجاوزها بلا تثبت ولا نظر. فالجمهور ليسوا عددا مجردا، بل هم غالبا حصيلة مدارس، ونقول، واستدلالات، وتراكم علمي طويل. لكن هذا شيء، ودعوى الإجماع شيء آخر. فالجمهور قد يصيبون وقد يكون قولهم راجحا جدا، ومع ذلك يبقى وجود المخالف المعتبر مانعا من تسمية المسألة إجماعا.

فالفرق بين الإجماع والجمهور أن الإجماع اتفاق لا يعرف معه خلاف معتبر، أما الجمهور فهو قول الأكثر مع وجود مخالف أو إمكان وجوده. والإجماع حجة قاطعة أو قريبة من القطع بحسب ثبوته ومرتبته، أما قول الجمهور فهو مرجح قوي، لكنه لا يغلق باب النظر بمجرده. ومن هنا كان من الخطأ أن يقال في كل مخالف للجمهور: خالف الإجماع. كما أن من الخطأ المقابل أن يقال: ما دام في المسألة خلاف، فكل الأقوال سواء. فالخلاف لا يجعل الضعيف قويا، ولا يجعل الشاذ معتبرا، ولا يجعل كل مخالف في رتبة الجمهور.

وينبغي التنبه إلى أن اتفاق المذاهب الأربعة، على جلالة قدرها وعلو منزلتها وانتشارها في الأمة، ليس هو الإجماع المقصود بالمعنى الأصولي الدقيق بمجرد ذاته؛ لأن الإجماع في اصطلاح الأصوليين هو اتفاق مجتهدي الأمة، لا اتفاق أربعة مذاهب مخصوصة، مع ما كان في الأمة من أئمة مجتهدين مطلقين غير

أصحاب المذاهب الأربعة، كسفيان الثوري، والليث بن سعد، والأوزاعي، وإسحاق بن راهويه، والطبري، وداود الظاهري، وغيرهم ممن كانت لهم مدارس واجتهادات وأقوال معتبرة في تاريخ الفقه الإسلامي.

غير أن هذا لا يعني التهوين من اتفاق المذاهب الأربعة أو جعله كغيره من صور الترجيح؛ فإن اجتماع هذه المذاهب المتبوعة، مع ما وراءها من تحرير ونقل واستدلال وخدمة علمية متراكمة، قرينة قوية جدا على رسوخ القول وقوته، وولا يسوغ لعامة الناس، ولا لطلبة العلم المبتدئين أو المتوسطين، أن يتصدروا لترجيح خلاف ما اتفقت عليه، أو نشر مخالفته بين الناس، بمجرد قراءة عابرة أو شبهة طارئة، أ أو ميل نفسي إلى قول مهجور.

وإنما النظر في مثل ذلك إنما يكون للعلماء الراسخين، أهل الاجتهاد والتحقيق، القادرين على تحرير محل النزاع، وتتبع أقوال المتقدمين، وفهم مأخذ المذاهب، وتمييز الإجماع الأصولي من اتفاق الجمهور أو المذاهب؛ وهؤلاء قليل في كل زمان، وما أقل من يجمع بين آلة العلم، وسعة الاطلاع، وورع اللسان، وخوف القول على الله بغير علم.

قد تنقل كتب الفقه أن "العلماء أجمعوا" على حكم معين، ثم يجد الباحث قولا قديما منسوبا إلى إمام معتبر يخالف ذلك. فليس له أن يسارع إلى إسقاط دعوى الإجماع، ولا أن يسارع إلى اتهام الإمام بمخالفة الإجماع، بل عليه أن يسأل:

- هل ثبتت النسبة؟ وهل الخلاف في نفس محل النزاع؟
- وهل قال الإمام ذلك قبل استقرار الإجماع المدعى؟
- وهل رجع عنه؟ وهل فهم الناقل للإجماع المسألة بالصورة نفسها؟

ميزان العبارات

ومن تمام العدل في هذا الباب أن يزن الكاتب عبارته قبل أن يطلقها؛ فالأحكام الكبيرة لا تحملها ألفاظ عامة أو متعجلة. فإذا لم يثبت الإجماع ثبوتا محررا، فلا ينبغي أن يقال: "خالف الإجماع"، بل يقال بقدر ما ثبت: "خالف الجمهور"، أو "خالف المشهور"، أو "خالف المعتمد في المذهب"، أو "خالف ما عليه عامة أهل العلم". فلكل عبارة منزلتها وأثرها، وليس من الإنصاف أن ننقل القول من دائرة مخالفة الجمهور إلى دائرة خرق الإجماع، ولا أن نجعل مخالفة المشهور مساوية لمخالفة الأمة.

وكذلك لا ينبغي أن يقال في كل قول مرجوح: "قول باطل" بإطلاق، بل قد تكون العبارة الأدق: "قول مرجوح"، أو "قول ضعيف"، أو "قول شاذ لا يفتى به"، أو "قول لا نتابع قائله عليه". فدقة العبارة من دقة الديانة؛ لأنها تحفظ حق الدليل من التمييع، وتحفظ حق العالم من الظلم، وتمنع اللسان من أن يتجاوز قدر المسألة.

فعن بريدة بن الحصيب رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"القضاة ثلاثة: واحد في الجنة، واثنان في النار؛ فأما الذي في الجنة فرجل عرف الحق فقضى به"** رواه أبو داود والترمذي وابن ماجه والحاكم،والحديث يبين خطورة الحكم بغير علم، وهو مناسب لمن يتعجل دعوى الإجماع أو يتهم المخالف بلا تحرير.

فالمقصود ليس تلطيف الخطأ حتى يضيع الحق، بل إنزال كل قول منزلته: فما كان مخالفا لإجماع ثابت قيل فيه ذلك بعلم، وما كان مخالفا للجمهور سمي مخالفة للجمهور، وما كان شاذا سمي شاذا، وما كان مرجوحا سمي مرجوحا. وبذلك يبقى البيان قويا من غير بغي، والرد واضحا من غير تشهير، والإنصاف قائما بين حفظ الحق وحفظ المقام.

والميزان العادل أن نفرق بين أربع مراتب:

- الأولى: مسألة ثبت فيها إجماع صحيح، فهذه لا يصح فيها إحداث قول يخالف ما استقر عليه اتفاق أهل العلم. ومن نسب إلى عالم مخالفة هذا الإجماع، وجب عليه أن يحقق النسبة، ويحرر محل النزاع، ويتثبت من أن الإجماع سابق أو قائم على الصورة نفسها.
- الثانية: مسألة قال فيها جمهور العلماء، وخالف فيها بعض أهل العلم بدليل أو شبهة دليل. فهذه لا تسمى إجماعا، ولا يصح التشنيع على المخالف بمجرد المخالفة، وإن كان قوله مرجوحا. يقال: خالف الجمهور، أو قوله مرجوح، أو لا يفتى به، أو لا نتابعه عليه، بحسب المقام.
- الثالثة: مسألة فيها خلاف قديم معتبر، ثم استقر عمل المتأخرين أو أكثرهم على ترجيح قول معين. فهنا ينبغي أن يفرق بين استقرار الترجيح وانعقاد الإجماع. فقد يكون القول الآخر ضعيفا أو مهجورا، لكنه لا يلزم دائما أن يسمى خرقا للإجماع إذا كان له قائل معتبر من المتقدمين، ولم يثبت رجوعه، ولم يثبت أن الأمة أجمعت بعده على خلافه.
- الرابعة: قول شاذ أو ساقط، خالف نصا ظاهرا، أو قياسا جليا، أو أصلا قطعيا، أو لم يعرف قائله بالتحقيق، أو صدر من غير أهل الاجتهاد، أو كان مبنيا على أصل فاسد.

فهذا لا يرفع إلى منزلة الخلاف المعتبر، ولا يجعل مجرد وجوده مانعا من تقرير الحكم الراجح. لكن حتى هنا يبقى أدب العبارة واجبا، فلا يجعل رد القول ذريعة إلى البغي على قائله إن كان من أهل العلم والفضل، ولا إلى نشر الزلات بين العامة على وجه الإثارة.

ومن هنا يرد سؤال مهم: متى يصح أن نقول: خالف فلان الإجماع؟

لا يصح ذلك إلا بعد شروط وضوابط، من أهمها:

- أولا: تحرير محل النزاع. فكثير من دعاوى مخالفة الإجماع تقع بسبب عدم التفريق بين أصل المسألة وفروعها، أو بين الحكم المطلق والحكم المقيد، أو بين حال الاختيار وحال الضرورة، أو بين الحكم العام وتطبيقه في واقعة خاصة. فقد ينقل الإجماع على أصل، ويخالف العالم في صورة مخصوصة، فيظن المتعجل أنه خالف الإجماع كله.
- ثانيا: ثبوت الإجماع بنقل معتبر أو استقراء ظاهر. فلا يكفي أن يقول متأخر: لا أعلم خلافا، ثم يجعل ذلك إجماعا قاطعا، خاصة إذا وجدت نصوص قديمة تخالفه. ولا يكفي أن يشتهر القول في كتب المتأخرين حتى يجعل إجماعا للأمة كلها. ولا بد من النظر في ناقل الإجماع: هل هو من أهل الاستقراء؟ وهل عرف بالتحرز في النقل؟ وهل عبارته صريحة في الإجماع أم محتملة؟
- ثالثا: معرفة السابق واللاحق. فقد ينقل إجماع بعد عصر معين، ثم يوجد خلاف سابق له. وهنا لا بد من التحقيق: هل كان الخلاف السابق ثابتا؟ وهل رجع صاحبه عنه؟ وهل كان قائله ممن يعتد بخلافه؟ وهل انقرض الخلاف بعد ذلك على وجه يقال معه إن الأمة استقرت على قول واحد؟ أم أن المسألة بقيت خلافية وإن ضعف القول الآخر؟
- رابعا: فهم اصطلاح الناقل. فكلمة الإجماع قد تستعمل أحيانا بمعنى اتفاق أصحاب مذهب، أو اتفاق أهل بلد، أو اتفاق عامة العلماء، أو عدم العلم بالمخالف. وهذا لا يسوغ اتهام الناقل بالتساهل دائما، لكنه يوجب فهم لغته وسياقه قبل بناء الأحكام على عبارته.
- خامسا: التثبت من نسبة القول إلى العالم. فربما نسب إليه قول من كتاب غير ثابت، أو من نسخة مضطربة، أو من نقل خصم، أو من عبارة محتملة، أو من كلام حكاه ولم يتبنه، أو من قول قاله في طور من أطواره ثم رجع عنه. ولا يصح أن نبني حكما كبيرا كدعوى مخالفة الإجماع على نسبة لم تثبت أو عبارة لم تتحرر.

- سادسا: انتفاء الخلاف القديم المعتبر. فإذا ثبت أن عالما معتبرا من أهل الاجتهاد قال بالقول قبل دعوى الإجماع، لم يصح غالبا إطلاق الإجماع القطعي بعد ذلك إلا بتحقيق زائد، كأن يثبت رجوعه، أو يثبت أن خلافه لم يكن في محل النزاع، أو أن قوله لم يصح عنه، أو أنه شذوذ لا يعتد به عند أهل الاختصاص.

وتتصل بهذه المسألة قضية دقيقة، وهي: هل ينعقد الإجماع بعد خلاف سابق؟

وهذه مسألة أصولية لها تفصيل. فمن أهل العلم من يرى أن الخلاف السابق يمنع دعوى الإجماع اللاحق، لأن المسألة قد عرفت فيها مخالفة من مجتهد معتبر، فلا يصح بعد ذلك أن يقال: أجمعوا، بمعنى لم يوجد خلاف. ومنهم من يرى إمكان انعقاد الإجماع بعد خلاف إذا رجع المخالف، أو مات القائلون بالخلاف ثم استقر أهل العصر بعدهم على قول واحد، أو ظهر ضعف القول الآخر وانقرض العمل به. وبين هذه المراتب تفصيل طويل.

والأحوط في باب الإنصاف ألا يستعجل الكاتب فيقول عن مسألة عرف فيها خلاف قديم معتبر: انعقد الإجماع. بل يقول بعبارة أدق: استقر قول الجمهور، أو عليه العمل، أو هو الذي عليه عامة المتأخرين، أو انقرض الخلاف فيه عند كثير من أهل العلم، أو لا يعرف اليوم من يقول به من المحققين. فهذه العبارات أعدل من دعوى إجماع قطعي في موضع يحتمل البحث.

أما الخلاف المنقرض، فهو أن يعرف في المسألة قول قديم، ثم لا يبقى له قائل معتبر، أو يتركه العلماء لضعف مأخذه، أو يستقر العمل على خلافه. وهذا لا يجعله بالضرورة قولا سائغا يفتى به، ولا يجعله في الوقت نفسه كأنه لم يوجد أصلا. فإن كان قائله إماما معتبرا، وكان لقوله مأخذ، ذكر قوله في كتب الخلاف، وعرف قدره، ثم بين ضعفه أو ترك العمل به. أما أن يستعمل وجوده لإسقاط

الإجماع بإطلاق في كل مقام، فهذا تساهل. وأن يمحى وجوده كأنه لم يكن، فهذا أيضا تساهل.

وأما القول الشاذ، فليس هو كل قول خالف الجمهور، بل هو القول الذي فقد شروط الاعتبار: كأن يخالف نصا صريحا لا معارض له، أو يخالف إجماعا ثابتا، أو يبنى على دليل لا يثبت، أو على فهم بعيد، أو ينسب إلى قائله بغير حجة، أو لا يعرف له مأخذ علمي معتبر، أو يقوله من ليس أهلا للاجتهاد في ذلك الباب. والقول الشاذ يرد ولا يفتى به، لكن رده لا يستلزم بالضرورة الطعن في دين قائله أو هدم منزلته إذا كان من أهل العلم الذين غلب خيرهم وعلمهم.

وبهذا يظهر أن العدل في هذا الباب يقوم على دقة العبارة. فلا تقل: خالف الإجماع، حتى يثبت الإجماع. ولا تقل: خالف الأمة، وهو إنما خالف الجمهور. ولا تقل: انفرد بقول باطل، وهو مسبوق إليه من إمام معتبر. ولا تقل: المسألة خلافية بإطلاق، والقول الآخر شاذ لا مأخذ له. ولا تقل: لا إنكار في مسائل الخلاف، قبل أن تميز بين الخلاف المعتبر والخلاف غير المعتبر.

إن من أعظم ما يحفظ العلم أن نعطي كل مرتبة اسمها: الإجماع إجماع، والجمهور جمهور، والمشهور مشهور، والمعتمد معتمد، والشاذ شاذ، والمرجوح مرجوح، والزلة زلة، والاجتهاد اجتهاد. فإذا اختلطت الأسماء اختلطت الأحكام، وإذا اختلطت الأحكام وقع الظلم.

والمقصود من هذا كله ليس التوسع في الاعتذار لكل قول، ولا تمييع الحدود بين الحق والباطل، بل المقصود أن يكون رد الخطأ بعلم، وأن يكون وصف المخالفة بقدرها، وأن يبقى اللسان محفوظا من المجازفة. فقد يكون العالم مخطئا، وقد يكون قوله مرجوحا، وقد يكون مخالفا للجمهور، وقد يكون قوله شاذا، وقد يكون مخالفا لإجماع ثابت. لكن كل مرتبة من هذه المراتب لها حكمها وعبارتها وآثارها.

فإذا ثبت أن عالما خالف إجماعا صحيحا، قيل: هذا القول لا يتابع عليه، وهو مخالف لما انعقد عليه إجماع أهل العلم، ونحفظ للعالم فضله ونرد خطأه. وإذا خالف الجمهور، قيل: هذا قول مرجوح خالف فيه الجمهور، ولا يسمى إجماعا. وإذا قال قولا شاذا، قيل: هذا قول شاذ لا يفتى به، ولا يجعل ذلك طريقا إلى إسقاط علمه كله. وإذا لم تثبت النسبة إليه، قيل: لا يصح أن ينسب إليه هذا القول حتى يثبت. وإذا كان في المسألة خلاف قديم معتبر، قيل: المسألة محل خلاف، والراجح كذا، ولا يجعل الخلاف سلما لنشر الضعيف بين العامة.

ومن المواضع الدقيقة في هذا الباب ما يعرف عند أهل العلم بـ"حكاية الإجماع"، أي أن ينقل إمام من الأئمة اتفاق العلماء في مسألة، كما يقع في كلام جماعة من أهل العلم كابن المنذر، وابن حزم، وابن عبد البر، وغيرهم ممن عنوا بجمع الأقوال ونقل مذاهب العلماء. وهذه الحكايات لها قدرها ووزنها، ولا يجوز أن تهدر أو يتساهل في ردها، لأنها صادرة غالبا عن أئمة واسِعِي الاطلاع، عارفين بمذاهب أهل العلم، لا عن متعجلين أو أصحاب هوى.

غير أن الإنصاف يقتضي كذلك ألا تحمل كل حكاية إجماع على معنى الإجماع القطعي المستقر؛ فقد يحكي العالم الإجماع بحسب ما بلغه من أقوال، أو بحسب ما وقف عليه من مذاهب أهل العلم في بلده أو عصره أو كتبه، ثم يظهر لغيره خلاف قديم معتبر لم يبلغه، أو قول ثابت عن إمام متقدم لم يقف عليه، أو أثر اعتمد عليه بعض أهل الاجتهاد.

فحينئذ لا يكون المقصود اتهام ناقل الإجماع بالتساهل أو قلة التحقيق، وإنما المقصود فهم حدود النقل البشري، وأن العالم مهما بلغ علمه لا يحيط بكل قول، ولا بكل أثر، ولا بكل رواية، ولا بكل نسخة من كتب المتقدمين. ومن هنا وجب التفريق بين من خالف إجماعا قطعيا مستقرا، ظاهرا، معلوما من الدين بالضرورة أو قريبا من ذلك، فهذا باب خطير قد يدخل في الانحراف ومصادمة

أصول الدين؛ وبين عالم خالف إجماعا ظنيا أو حكائيا، لأنه اعتمد على نص صحيح عنده، أو أثر ثبت لديه، أو قول سابق بلغه، أو تحرير مختلف لمحل النزاع. فهذا لا يعامل معاملة من يهدم الإجماع أو يتعمد شق عصا الأمة، بل يقال:

أخطأ في هذه المسألة، أو خالف ما حكاه غيره من الإجماع، أو لم يتابع على قوله، مع حفظ علمه وفضله ومقامه. فشتان بين مخالفة إجماع قطعي معلوم، ومخالفة إجماع منقول تبين أن فيه خلافا قديما؛ وشتان بين الانحراف عن أصل مستقر، وبين زلة عالم مغمورة في بحر علمه، يغفرها الله له بما بذل من اجتهاد ونصح وخدمة للشريعة.

وهكذا يلتقي تعظيم الإجماع مع إنصاف العلماء. فلا يلغى الإجماع باسم الرحمة، ولا تهدر الرحمة باسم الإجماع. ولا تذوب هيبة الدليل في محبة الرجال، ولا تضيع أقدار الرجال في حماسة الرد. وإنما يقال كما هو ميزان هذا الباب كله: الحق أحب إلينا من الرجال، والعدل أوجب علينا عند الكلام في الرجال، والخطأ مردود، والفضل محفوظ، واللسان مسؤول بين يدي الله.

الخلاف السائغ المعتبر والخلاف غير المعتبر

أي خلاف يقع بين أهل العلم لا يكون بالضرورة خلافا معتبرا، كما أن كل مخالفة لقول مشهور لا تعد بالضرورة شذوذا أو خروجا عن العلم. فالخلاف في الشريعة ليس له حكم واحد؛ منه ما يسع الأمة، ومنه ما لا يسعها، ومنه ما يحفظ لصاحبه مقام الاجتهاد وإن خولف، ومنه ما يعد من الزلات والهفوات التي لا يبنى عليها حكم ولا يجعل لها وزن في الترجيح.

قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه: "اتَّهِموا الرأي على الدين". رواه الدارمي وابن عبد البر بألفاظ قريبة. فالاجتهاد له قدره، لكنه لا يقدم على النص ولا يتحول إلى هوى.

والضابط الأعظم في هذا الباب هو النظر إلى **مدرك القول**، أي إلى دليله ومأخذه: هل قام على حجة معتبرة من كتاب أو سنة أو إجماع أو قياس صحيح أو مصلحة معتبرة أو أثر له وزنه؟ أم كان مبنيا على دليل ضعيف، أو فهم بعيد، أو معارضة لنص قطعي، أو خروج عن إجماع منضبط، أو مصادمة لمقاصد الشريعة وقواعدها الكلية؟

فليس الاعتبار بمجرد وجود القائل، ولا بمجرد شهرة القول، ولا بمجرد أن المسألة وجد فيها خلاف، بل الاعتبار بقوة الدليل الذي استند إليه الخلاف. فقد يصدر القول عن إمام جليل، ومع ذلك لا يعتد به في مسألة معينة إذا كان مأخذه ضعيفا أو خالف نصا بينا أو إجماعا مستقرا. وقد يصدر القول عن عالم دون غيره في المرتبة، ويكون خلافه معتبرا إذا كان له مأخذ قوي يوجب التوقف والنظر.

وقد قرر الإمام الشافعي هذا المعنى حين فرق بين نوعين من الاختلاف: اختلاف محرم لا يسع من علم الحجة مخالفته، وهو ما جاء فيه نص بين قاطع في كتاب

الله أو سنة رسوله ﷺ؛ واختلاف آخر يقع في النصوص التي تحتمل التأويل، أو في المسائل التي يدرك حكمها بالقياس والنظر. فهذا الثاني لا يضيق فيه الأمر كما يضيق في مخالفة النص المنصوص البين.

ومعنى ذلك أن الخلاف لا يكون سائغا لمجرد أنه وقع، وإنما يكون سائغا إذا كان له مأخذ معتبر يحتمله الدليل أو القياس أو النظر الشرعي. أما إذا كان القول مخالفا لما أقام الله به الحجة الظاهرة، فلا يجعل من مسائل الخلاف المعتبر، ولو قال به من قال.

وقد أشار الإمام العز بن عبد السلام إلى هذا الضابط حين بين أن مأخذ المخالف إذا كان في غاية الضعف والبعد عن الصواب، فلا يلتفت إليه، ولا يجعل خلافه معتبرا، خاصة إذا كان ما اعتمد عليه لا يصلح أن يكون دليلا شرعيا. وهذا ميزان دقيق؛ لأن ضعف المدرك قد ينقل القول من دائرة الاجتهاد المعتبر إلى دائرة الهفوة أو الزلة.

وكذلك قرر الإمام الشاطبي أن الأقوال التي تعد في الخلاف هي الأقوال الصادرة عن أدلة معتبرة في الشريعة، سواء كانت قوية أو دون ذلك، أما ما صدر عن مجرد خفاء الدليل، أو عدم بلوغه، أو الغفلة عنه، فلا يعتد به في الخلاف. فالقول لا يدخل دائرة الاعتبار لمجرد أن عالما قاله، بل ينظر: هل كان عنده دليل معتبر؟ وهل يحتمل الدليل هذا الوجه؟ وهل يصادم أصلا أقوى منه؟

ومن هنا نعلم أن قول بعض الناس: "المسألة فيها خلاف" ليس كافيا وحده لتسويغ كل قول. فهذه العبارة قد تكون صحيحة في ظاهرها، لكنها مضللة إذا لم يحرر نوع الخلاف. فهناك خلاف فقهي معتبر له مدارك وأدلة، وهناك خلاف شاذ أو ضعيف أو منقوض، يذكره العلماء للتنبيه على ضعفه لا للاحتجاج به.

وقد نبه تاج الدين السبكي إلى معنى مهم في هذا الباب، وهو أن المدار ليس على مكانة القائل وحدها، بل على قوة قوله ومدركه. فقد يكون المخالف دون غيره في رتبة الاجتهاد، لكن مأخذه في مسألة معينة قوي فيعتد بخلافه. وقد يكون القائل كبيرا جليلا، لكن مأخذه في مسألة بعينها ضعيف، فلا يعتد بقوله فيها. فالعبرة في مقام الترجيح ليست بالأسماء مجردة، بل بالأدلة والمآخذ.

وهذا لا يعني إسقاط أقدار العلماء، ولا التجرؤ عليهم، بل يعني العدل في التعامل مع أقوالهم. فالعالم يحفظ له مقامه، ويرد قوله إذا ظهر ضعفه، دون أن يتحول رد القول إلى إسقاط للقائل، أو يتحول حفظ مقام القائل إلى عصمة لقوله.

ومن هنا يظهر أن الحكم على الخلاف بأنه معتبر أو غير معتبر ليس من شأن العامة ولا أنصاف المتعلمين، بل هو من وظائف أهل العلم الراسخين؛ لأنهم هم الذين يميزون مراتب الأدلة، ووجوه الدلالة، ومواقع الإجماع، وقوة القياس، وصحة الآثار، وأثر العرف، وتحقيق المناط، وما يصلح أن يكون مدركا وما لا يصلح.

فقد يكون الاحتجاج بقول صحابي في مسألة حجة معتبرة، ويكون في مسألة أخرى غير كاف بسبب قيام إجماع، أو ثبوت نص أصرح، أو ضعف الرواية، أو ظهور رجوع الصحابي عن قوله، أو معارضة قوله بما هو أقوى منه. وهذه أمور لا يدركها بمجرد القراءة العامة، بل تحتاج إلى معرفة طويلة بمناهج الفقهاء وطرائقهم في الاستدلال والترجيح.

ولذلك قال الشاطبي بمعناه: إن معرفة ما يعتد به من الأقوال وما لا يعتد به من وظائف المجتهدين، لأنهم أهل التمييز في هذا المقام. أما غير المجتهد فلا يملك غالبا القدرة على تحرير هذه المرتبة؛ إذ قد يرى الخلاف حيث لا خلاف معتبر، أو يظن القول شاذا وهو قول له مأخذ قوي، أو يظن القول قويا لأنه وافق هواه، وهو في ميزان الفقهاء ضعيف المدرك.

والخلاف غير المعتبر له صور ظاهرة، منها: أن يكون القول مخالفا لنص قطعي صريح من كتاب الله أو سنة رسوله ﷺ، ومنها أن يكون مخالفا لإجماع صحيح منضبط، ومنها أن يكون مبنيا على دليل لا يثبت، أو قياس فاسد، أو تأويل بعيد لا تحتمله لغة النص ولا سياقه، ومنها أن يكون قولا مهجورا عند أهل العلم، يذكرونه في كتبهم مثالا للضعف لا وجها من وجوه الاجتهاد المعتمد.

ومن صوره كذلك أن يصادم القول مقاصد الشريعة وقواعدها الكلية، فيفضي إلى مفسدة ظاهرة أو عنت شديد أو اضطراب في حياة الناس، مع أنه لا يستند إلى دليل قوي يوجب هذا المآل. فالشريعة لم تأت بإبطال مصالح العباد ولا بإخراج حياتهم عن الاعتدال، وإنما جاءت بالعدل والرحمة والحكمة والمصلحة. وكل قول يباعد عن هذه المقاصد بغير حجة معتبرة يحتاج إلى مراجعة شديدة.

ومع ذلك، ينبغي التنبه إلى أن التمييز بين الخلاف المعتبر وغير المعتبر ليس دائما سهلا في كل صورة وجزئية. فقد يختلف العلماء أنفسهم في بعض المسائل: هل الخلاف فيها سائغ أم غير سائغ؟ وهل مدرك المخالف قوي أم ضعيف؟ وهل النص قاطع في الدلالة أم محتمل؟ وهل الإجماع منعقد أم مدعى؟ وهذا الاختلاف في التطبيق لا يلغي أصل القاعدة، كما أن اختلاف الأطباء في بعض الحالات لا يلغي أصل الطب.

فالواجب إذن أن نفرق بين أصل الضابط وبين تنزيله. أصل الضابط أن الخلاف المعتبر هو ما قام على مدرك شرعي معتبر، وأن الخلاف غير المعتبر هو ما ضعف مدركه أو خالف دليلا قطعيا أو إجماعا صحيحا أو أصلا شرعيا ظاهرا. أما تطبيق هذا الضابط على كل مسألة بعينها، فهو باب يحتاج إلى علم وتحرير.

ويمكن تقريب المسألة بعبارة موجزة: الخلاف السائغ هو الخلاف الذي إذا خالفك فيه عالم معتبر لم يصح أن تتهمه في دينه أو علمه أو قصده؛ لأن لقوله

مأخذا يفهم، ودليلا ينظر فيه، ووجها تحتمله أدوات الاجتهاد. أما الخلاف غير السائغ فهو الذي لا يقوم على حجة معتبرة، أو يصادم ما لا يسوغ مخالفته، أو يكون بعيدا عن مأخذ الشرع بعدا لا يحتمل.

ومن أدق ما يحرر هذا الباب قول شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله في نقد العبارة الشائعة: "مسائل الخلاف لا إنكار فيها". فهذه العبارة، على إطلاقها، غير صحيحة؛ لأن الخلاف ليس كله من جنس واحد، وليس كل خلاف يمنع البيان أو الإنكار. قال رحمه الله: "وقولهم: مسائل الخلاف لا إنكار فيها، ليس بصحيح؛ فإن الإنكار إما أن يتوجه إلى القول بالحكم أو العمل.

- أما الأول: فإذا كان القول يخالف سنة أو إجماعا قديما وجب إنكاره وفاقا. وإن لم يكن كذلك فإنه ينكر بمعنى بيان ضعفه عند من يقول المصيب واحد، وهم عامة السلف والفقهاء.
- وأما العمل: فإذا كان على خلاف سنة أو إجماع وجب إنكاره أيضا بحسب درجات الإنكار.
- أما إذا لم يكن في المسألة سنة ولا إجماع، وللاجتهاد فيها مساغ، لم ينكر على من عمل بها مجتهدا أو مقلدا.

وإنما دخل هذا اللبس من جهة أن القائل يعتقد أن مسائل الخلاف هي مسائل الاجتهاد، كما اعتقد ذلك طوائف من الناس. والصواب الذي عليه الأئمة أن مسائل الاجتهاد ما لم يكن فيها دليل يجب العمل به وجوبا ظاهرا، مثل حديث صحيح لا معارض له من جنسه، فيسوغ إذا عدم ذلك فيها الاجتهاد لتعارض الأدلة المتقاربة أو لخفاء الأدلة فيها".

وهذا النص يضع فاصلا مهما بين **مسائل الخلاف** و**مسائل الاجتهاد** .فليس كل ما وقع فيه خلاف صار من مسائل الاجتهاد السائغ، ولا كل ما وجد فيه قول مخالف صار محلا للتوسعة. إنما تكون المسألة اجتهادية إذا لم يكن فيها نص

ظاهر يجب المصير إليه، ولا إجماع صحيح يمنع الخلاف، وكانت الأدلة فيها متقاربة أو خفية، بحيث يكون للاجتهاد فيها مساغ معتبر.

أما إذا خالف القول سنة صحيحة صريحة لا معارض لها، أو خالف إجماعا منضبطا، أو قام على مأخذ ضعيف بعيد، فليس مجرد وجود قائل به كافيا لجعله خلافا سائغا. ولذلك فقولهم: "لا إنكار في مسائل الخلاف" لا يصح بإطلاقه، وإنما الأدق أن يقال: لا إنكار تشنيع ولا تضليل في مسائل الاجتهاد السائغ، أما الخلاف الضعيف أو الشاذ أو المخالف للدليل الظاهر، فيبين خطؤه ويرد، مع حفظ المقامات والعدل في العبارة.

وفي المقابل، حتى لا يفهم من وجوب إنكار الخلاف غير المعتبر أن كل مخالفة محل إنكار وتشنيع، قرر العلماء أن مسائل الاجتهاد السائغ لا يصح أن تكون ميدانا للتبديع أو التضليل أو الإنكار على من عمل فيها بقول معتبر.

وقد نقل ابن مفلح عن ابن قدامة المقدسي قوله: "لا ينبغي لأحد أن ينكر على غيره العمل بمذهبه، فإنه لا إنكار على المجتهدات".

وقال الإمام النووي في شرح صحيح مسلم: "قال العلماء: ليس للمفتي ولا للقاضي أن يعترض على من خالفه إذا لم يخالف نصا أو إجماعا أو قياسا جليا".

وهذا الكلام يبين الوجه الآخر من المسألة؛ فكما أن وجود الخلاف لا يجعل كل قول سائغا، فكذلك وجود الترجيح لا يجعل كل مخالف مستحقا للإنكار. فالإنكار إنما يتوجه إلى ما خالف نصا ظاهرا، أو إجماعا معتبرا، أو قياسا جليا، أو كان مأخذه بعيدا لا ينهض للاجتهاد. أما إذا كانت المسألة من موارد الاجتهاد، وللقول فيها مأخذ معتبر، فلا يجوز أن يعامل المخالف فيها معاملة من خالف القطعيات أو هدم الأصول.

ومن هنا يكتمل الميزان: لا نرفع شعار "لا إنكار في مسائل الخلاف" بإطلاق حتى ندخل فيه الشاذ والضعيف والمصادم للنصوص، ولا نرفع شعار "اتباع الدليل" بإطلاق حتى نجعل كل خلاف فقهي معتبر موضع تشنيع وإسقاط. بل يقال: الخلاف غير المعتبر يرد وينكر بقدر الحاجة، والخلاف الاجتهادي السائغ يبين فيه الراجح دون تعد على المخالف أو إنكار عليه لمجرد أخذه بمذهب معتبر.

ولهذا كان أكثر خلاف العلماء في مسائل الفقه من الخلاف المعتبر، كما أشار الشاطبي إلى أن الخلاف الذي لا يعتد به قليل بالنسبة إلى مجموع خلافات الفقهاء. وهذا من رحمة الله بالأمة؛ إذ وسع عليها في مسائل الاجتهاد، وجعل اختلاف أنظار علمائها في دائرة الأدلة المعتبرة بابا من أبواب السعة، لا بابا من أبواب التمزق.

أما غير المختص، فله علامات تقريبية يستعين بها، لا ليحكم استقلالا في دقائق الخلاف، ولكن ليتجنب الفوضى. ومن أهم هذه العلامات أن ينظر إلى ما عليه عامة أهل العلم المعتبرين، لا عامة الناس المقلدين. فإذا وجد قولا حادثا منفردا يصادم ما استقر عليه جمهور العلماء، أو يخالف ما عليه السواد الأعظم من أهل الاجتهاد والتحقيق، فالأصل أن يتوقف فيه ولا يغتر بمجرد رفع صاحبه شعار الدليل.

وقد كان الإمام ابن جرير الطبري كثيرا ما ينبه إلى ضعف بعض الأقوال بخروجها عن أقوال أهل التأويل، ويرى أن مجرد مفارقة قول أهل العلم، مع ظهور فساد المعنى من جهة الدليل، كاف في بيان خطئه. وهذا لا يعني أن الحق يعرف بالكثرة المجردة دائما، لكنه يعني أن خروج القول عن جماعة أهل العلم قرينة قوية على ضعفه، خاصة إذا لم يكن معه دليل ظاهر قوي.

وكذلك نبه الشاطبي إلى أن غير المجتهد يمكنه أن يستعين بضابط تقريبي، وهو أن الأقوال التي تعد غلطا وزللا في الشريعة قليلة، وغالبا ما يكون أصحابها

منفردين بها، لا يساعدهم عليها جمهور المجتهدين. فإذا انفرد صاحب قول عن عامة أهل العلم، فليكن الظن أن الحق مع السواد الأعظم من المجتهدين، لا مع القول المنفرد الخارج عنهم.

والخلاصة أن الخلاف ليس كلمة واحدة. فهناك خلاف معتبر تسعه الشريعة، ويحفظ لأصحابه مقام الاجتهاد، ولا يجوز أن يكون سببا للتبديع أو التفسيق أو التشنيع. وهناك خلاف غير معتبر لا يجوز أن يجعل ذريعة لتمييع القطعيات، أو نقض الإجماعات، أو تتبع الشذوذ، أو فتح الباب لكل قول مهجور باسم "في المسألة خلاف".

ومن فقه العلم أن نرحب بسعة الشريعة حيث وسعت، وأن نقف عند حدودها حيث حدت. فلا نضيق واسعا فننكر كل خلاف، ولا نوسع ضيقا فنجعل كل خلاف معتبرا. وبين هذين الطرفين يقوم ميزان أهل العلم: تعظيم الدليل، وفهم المدرك، وحفظ مقام العلماء، ورد الشاذ، وقبول الاجتهاد المعتبر، وترك الحكم في دقائق ذلك لأهله.

فقه الأعذار:
لماذا يخالف العالم المتقدم النص الظاهر أو الإجماع المحكي؟

من تمام الإنصاف في باب زلات العلماء ألا يقف القارئ عند ظاهر السؤال فيقول: كيف خالف هذا الإمام النص؟ أو كيف قال بما يخالف الإجماع؟ بل ينبغي أن ينتقل من دهشة العامة إلى فقه العلماء، ومن الإنصاف العاطفي إلى الالتماس العلمي المنضبط.

فليس كل من خالف نصا ظاهرا في نظر المتأخرين يكون معرضا عن النص، ولا كل من خالف إجماعا محكيا يكون هادما للإجماع، ولا كل من قال قولا مرجوحا يكون متبعا للهوى. فقد يكون النص لم يبلغه، أو بلغه من طريق لم يثبت عنده، أو ثبت عنده لكنه اعتقد نسخه أو تخصيصه أو معارضته بما هو أقوى، أو فهم

منه معنى غير الذي فهمه غيره، أو كان الإجماع المنقول عند غيره غير ثابت عنده، أو كان في المسألة خلاف قديم لم يبلغه ناقل الإجماع.

وهذا الباب من أدق أبواب العلم والعدل؛ لأنه لا يبرر الخطأ، ولا يرفع قول العالم فوق الدليل، لكنه يمنع اللسان من التسرع في اتهام نيات العلماء، أو إسقاط مقاماتهم، أو تصويرهم كأنهم تعمدوا مخالفة الوحي أو شق عصا الأمة.

ومن أرسخ ما كتب في هذا الباب رسالة شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله: "رفع الملام عن الأئمة الأعلام". وهي رسالة عظيمة في مقصدها ومنهجها؛ لأنها تقرر أصلا جامعا: أن الأئمة قد يخالفون بعض الأحاديث لا لأنهم يردون سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولا لأنهم يقدمون آراءهم على الوحي، بل لأعذار علمية متعددة. فقد لا يبلغهم الحديث، أو لا يثبت عندهم، أو يعتقدون له معارضا، أو يفهمونه على وجه غير الذي فهمه غيرهم.
وهذا الأصل ينبغي أن يكون حاضرا عند كل من يتكلم في زلات العلماء؛ لأن رفع الملام لا يعني اتباع الزلة، كما أن رد الزلة لا يعني رفع الملام. فنحن نرد القول المخالف إذا ظهر خطؤه، لكننا لا نجعل خطأ العالم دليلا على قلة ديانته، أو ضعف تعظيمه للنص، أو خروجه عن سبيل أهل العلم.

أولا: عدم بلوغ الحديث أو الأثر

أول الأعذار وأظهرها أن الحديث أو الأثر قد لا يبلغ العالم أصلا.
وهذا أمر قد يستغربه بعض أبناء عصرنا؛ لأن النصوص اليوم بين أيدينا في المكتبات المطبوعة، والموسوعات الإلكترونية، وبرامج البحث، والفهارس، والمخطوطات المحققة. وقد يظن القارئ المعاصر أن العالم المتقدم كان يملك الصورة الكاملة التي نملكها نحن اليوم، فيستغرب كيف يفوته حديث أو أثر.

وهذا من الظلم المنهجي؛ لأن العلماء المتقدمين كانوا يعيشون في بيئات علمية متفرقة، وبلدان متباعدة، وكتب لم تجمع بعد، وروايات لم تنتشر كلها في كل الأمصار. فقد يكون الحديث معروفا عند أهل بلد، غير مشهور عند أهل بلد آخر. وقد يكون عند شيخ من الشيوخ، ولم يبلغه فقيه من الفقهاء. وقد يكون محفوظا في رواية، ولم يدخل في الكتب التي وصلت إلى إمام معين.

فإذا قال عالم قولا يخالف حديثا ثبت عند غيره، لم يكن ذلك دليلا لازما على أنه ترك الحديث، بل قد يكون الحديث لم يبلغه. ومن لم يبلغه النص لا يقال إنه رده، وإنما يقال: اجتهد بحسب ما بلغه. فإن أصاب فله أجران، وإن أخطأ فله أجر الاجتهاد، ويبقى القول المخالف مردودا بعد ظهور الدليل.

ومن هنا يظهر الفرق بين مقام العالم ومقام قوله. فالعالم يعذر إذا لم يبلغه الدليل، لكن قوله لا يبقى حجة بعد أن يبلغ الدليل غيره ويثبت. فالعذر يحفظ المقام، والدليل يحكم على القول.

ثانيا: بلوغ الحديث من طريق ضعيف عنده وثبوته عند غيره

وقد يبلغ الحديث العالم، لكنه لا يثبت عنده. فيراه ضعيفا من جهة إسناده، أو مضطربا في روايته، أو معارضا بما هو أصح عنده، أو لا تقوم به الحجة على شرطه في القبول. ثم يأتي غيره من أهل الحديث فيثبت الحديث من طريق آخر، أو يجمع طرقه، أو يقوي بعض رواياته ببعض، أو يظهر له شاهد لم يقف عليه الأول.

وهنا لا يصح أن يقال: هذا الإمام خالف الحديث، وكأنه عرف صحته ثم تركه. بل الأدق أن يقال: لم يثبت الحديث عنده، أو لم يبلغه الطريق الذي صح به عند غيره، أو كان له اجتهاد في تصحيحه وتضعيفه.

وهذا من أعظم أسباب اختلاف الفقهاء؛ لأن الأحكام لا تبنى فقط على وجود الحديث في كتاب متأخر بين أيدينا، بل تبنى عند المجتهد على ثبوت النص لديه، ومعرفته بطرقه، وسلامته من العلة، وموازنته بين الروايات. وقد يصحح إمام حديثا ويضعفه آخر، لا لهوى، بل لاختلاف أدوات النقد، أو اختلاف ما وصل إلى كل واحد منهما من طرق الحديث.

فمن رأى حديثا صحيحا في بعض كتب المتأخرين، ثم وجد إماما من المتقدمين لم يعمل به، فلا يسارع إلى اتهامه بمخالفة السنة. بل يسأل: هل ثبت الحديث عنده؟ وهل بلغه هذا الطريق؟ وهل كان له كلام في تضعيفه؟ وهل اعتمد على حديث آخر رأى أنه أقوى؟ وهل فهم المسألة على وجه يجعل الحديث خارجا عن محل النزاع؟
بهذا يتحول القارئ من التسرع إلى التحقيق، ومن التشنيع إلى الفقه.

ثالثا: اعتقاد النسخ أو التخصيص أو التقييد

وقد يثبت الحديث عند العالم، لكنه لا يعمل بظاهره لأنه يعتقد أنه منسوخ، أو مخصوص، أو مقيد، أو محمول على حال دون حال.

فليس كل ترك لظاهر حديث يكون ردا للحديث. فقد يرى العالم أن حديثا آخر جاء بعده فنسخه، أو أن نصا عاما دخله التخصيص، أو أن مطلقا قيدته رواية أخرى، أو أن الحكم متعلق بحال مخصوصة لا بكل الأحوال.

وهذا باب واسع من أبواب الاجتهاد. فقد ينظر عالم إلى النص فيراه عاما، وينظر آخر فيراه مخصوصا. ويراه أحدهم مطلقا، ويراه غيره مقيدا. ويفهم أحدهم الأمر على الوجوب، ويفهمه غيره على الندب بقرينة. ويفهم أحدهم النهي على التحريم، ويفهمه غيره على الكراهة لوجود صارف عنده.

فإذا خالف العالم ظاهر نص، فقد يكون سبب مخالفته أنه لا يراه ظاهرا في ذلك الحكم بعد جمعه بالأدلة الأخرى. وربما كان مخطئا في دعوى النسخ أو التخصيص أو التقييد، لكن الخطأ هنا خطأ علمي في الترجيح، لا جرأة على النص. والفرق كبير بين من يقول: أعلم أن هذا حكم الله ورسوله ثم أرده، وبين من يقول: هذا النص عندي مخصوص، أو منسوخ، أو مقيد، أو معارض بما هو أقوى. الأول باب انحراف وخطر، والثاني باب اجتهاد قد يصيب فيه العالم أو يخطئ.

رابعا: وجود معارض راجح عند العالم

وقد يخالف العالم حديثا أو أثرا ظاهرا لأنه يرى في الباب دليلا آخر أرجح منه، أو أصح إسنادا، أو أقوى دلالة، أو أخص منه، أو أكثر موافقة للأصول المقررة عنده.
وهذا يقع كثيرا في أبواب الفقه؛ إذ لا ينظر المجتهد إلى دليل واحد منفردا، بل ينظر إلى مجموع الأدلة: من كتاب، وسنة، وآثار صحابة، وقياس، وقواعد، ومقاصد، وعمل أهل بلد عند من يعتبره، واستصحاب، ومراعاة للعموم والخصوص، والإطلاق والتقييد، والناسخ والمنسوخ.

وقد يكون النص الذي يظهر للقارئ اليوم حاسما في المسألة، ليس كذلك عند العالم؛ لأنه يرى معه نصوصا أخرى، أو آثارا، أو قواعد، أو معارضات تجعله يرجح غير ظاهر ذلك النص. ولا يلزم أن يكون العالم مصيبا في هذا الترجيح، لكن يلزم أن نفهم أن مخالفته لم تكن استخفافا بالدليل، بل كانت مبنية على ميزان علمي رآه. فإذا تبين لنا ضعف ترجيحه، رددنا قوله، ولم نتبعه عليه، لكننا لا نجعل خطأه في الموازنة بين الأدلة طعنا في ديانته أو علمه.

فالمجتهد لا يسأل فقط: هل في الباب حديث؟ بل يسأل: هل ثبت؟ وهل سلم من المعارض؟ وهل هو عام أو خاص؟ وهل هو محكم أو منسوخ؟ وهل دلالته قطعية أو ظنية؟ وهل توجد قرائن تصرفه عن ظاهره؟ وهذه الأسئلة هي التي تميز نظر العالم من قراءة المتعجل.

خامسا: اختلاف العلماء في دلالة اللفظ

ومن أعذار العلماء في مخالفة ما يراه غيرهم ظاهرا اختلافهم في دلالة اللفظ. فاللفظ الشرعي قد يحتمل أكثر من معنى. وقد يختلف العلماء في دلالة الأمر: هل هو للوجوب أو للاستحباب؟ وفي دلالة النهي: هل هو للتحريم أو للكراهة؟ وفي دلالة العام: هل يبقى على عمومه أو يدخله التخصيص؟ وفي دلالة المطلق: هل يحمل على إطلاقه أو يقيد بنص آخر؟ وفي الحقيقة الشرعية واللغوية والعرفية، وفي مفهوم المخالفة، وفي دلالة الإشارة، وفي فحوى الخطاب، وفي غير ذلك من مباحث الأصول.

وقد يكون النص ظاهرا عند عالم في حكم، وظاهرا عند آخر في حكم مختلف، لا لأن أحدهما يعبث بالنص، بل لأن أدوات الاستدلال ومناهج الفهم تختلف. وقد يرى عالم أن اللفظ محتمل فلا يبني عليه حكما قاطعا، بينما يراه غيره ظاهرا قويا. وقد يتمسك أحدهم بالظاهر، ويرى الآخر أن القرائن تصرفه.

فليس كل اختلاف في فهم النص مخالفة للنص. وإنما المخالفة المذمومة أن يظهر النص ظهورا بينا لا معارض له، ثم يرده الإنسان لهوى أو تعصب أو تقليد أعمى بعد قيام الحجة عليه. أما اختلاف أهل الاجتهاد في الدلالات، فهو من طبيعة العلم، ومن أسباب رحمة الله بهذه الأمة، وإن كان الحق في نفس الأمر واحدا لا يتعدد.

ومن هنا كان الإنصاف أن نقول: أخطأ العالم في فهم الدلالة، أو حمل النص على غير الراجح، أو لم يصب في الجمع بين الأدلة، لا أن نقول مباشرة: رد النص أو خالف السنة.

سادسا: اختلاف تحرير محل النزاع

وقد يكون سبب نسبة العالم إلى مخالفة النص أو الإجماع أن محل النزاع لم يحرر بدقة. فقد يحكي العلماء إجماعا في أصل المسألة، ثم يتكلم عالم في صورة خاصة لا تدخل في محل الإجماع. أو يثبت النص في حال معينة، ثم يحملها عالم على تلك الحال ولا يعممها. أو يكون الخلاف في شرط، أو قيد، أو مانع، أو عذر، أو ضرورة، أو صورة نادرة، فيظنه القارئ خلافا في أصل الحكم.

وهذا من أكثر أسباب الظلم في الحكم على العلماء. فإن كثيرا من العبارات إذا نزعت من سياقها بدت مصادمة للنص أو الإجماع، فإذا ردت إلى محلها ظهر أنها في فرع مخصوص، أو حالة مستثناة، أو قيد لم ينتبه له الناقل. ولذلك كان تحرير محل النزاع قبل الحكم من أصول الإنصاف .فلا يقال: خالف النص، حتى يعلم أنه تكلم في نفس الصورة التي دل عليها النص. ولا يقال: خالف الإجماع، حتى يعلم أن الإجماع منعقد في عين محل كلامه، لا في أصل عام أو صورة أخرى.

سابعا: الإجماع المحكي وحدود الاعتذار فيه

وقد يخالف العالم ما حكاه غيره من الإجماع، لا لأنه يستخف بالإجماع، بل لأنه لا يثبت عنده هذا الإجماع، أو لأنه وقف على خلاف قديم، أو لأنه ينازع في محل الإجماع، أو لأنه يرى أن الناقل أراد إجماع الجمهور أو أهل المذهب لا الإجماع الأصولي العام.

وحكاية الإجماع باب عظيم القدر، لكنها ليست دائما في رتبة الإجماع القطعي. فقد يحكي إمام من الأئمة الإجماع بحسب ما بلغه، ثم يظهر لمن بعده خلاف ثابت عن عالم متقدم. وقد يقول: لا أعلم فيه خلافا، فينقله بعض الناس على أنه إجماع قطعي. وقد يريد باتفاق العلماء اتفاق من وقف على أقوالهم، لا اتفاق كل مجتهدي الأمة.

فإذا وجدنا عالما خالف إجماعا محكيا، وجب أن نتثبت: هل الإجماع قطعي مستقر؟ أم هو إجماع منقول ظني؟ وهل ثبت الخلاف القديم؟ وهل القائل بالخلاف ممن يعتد به؟ وهل النزاع في نفس الصورة؟ وهل الناقل للإجماع نفى كل خلاف، أم قال: لا أعلم خلافا؟

فإن كان الإجماع قطعيا مستقرا معلوما، فمخالفته باب خطير. أما إن كان إجماعا محكيا أو ظنيا، وظهر خلاف قديم معتبر، أو كان للعالم مستند من نص أو أثر أو أصل، فهذه من مسائل الخطأ والاجتهاد، لا من أبواب إسقاط العلماء.

ثامنا: الفرق بين مخالفة القطعي ومخالفة الظني

وهنا لا بد من وضع حد فاصل، حتى لا يتحول فقه الأعذار إلى باب تمييع. فليس المقصود أن كل من خالف نصا أو إجماعا يعذر مطلقا، ولا أن كل قول ينسب إلى عالم يلتمس له وجه حتى يصير مقبولا، ولا أن القطعيات تعرض على موازين الاحتمال الواسع. بل يجب التفريق بين نوعين من المخالفة.

الأول: مخالفة نص قطعي الثبوت والدلالة، أو إجماع قطعي مستقر، أو أمر معلوم من الدين بالضرورة. وهذه ليست من أبواب الزلات الاجتهادية المعتادة، بل هي باب خطير، وقد تكون من الانحراف إذا صدرت عن علم وعمد واستحلال أو استخفاف. فالأصول المحكمة لا تعامل معاملة المسائل الظنية، والمعلوم من الدين بالضرورة لا يجعل كالفروع الدقيقة التي تتجاذبها الأدلة.

والثاني: مخالفة نص ظني الثبوت أو ظني الدلالة، أو مخالفة إجماع محكي أو منقول لم يتحرر، أو مخالفة ظاهر دليل لاعتقاد معارض راجح، أو قول صدر عن اجتهاد في التصحيح والتضعيف أو النسخ والتخصيص أو الدلالة. فهذا هو باب الزلة والاجتهاد، وفيه يرد الخطأ، ويحفظ للعالم مقامه، ويلتمس له عذره العلمي بقدر ما يظهر من حاله وعلمه وديانته.

فلا يجوز أن نعامل النوعين معاملة واحدة. من خالف قطعيا مستقرا ليس كمن خالف ظنيا محتملا. ومن رد معلوما من الدين بالضرورة ليس كمن أخطأ في فهم حديث أو تصحيحه. ومن شق عصا الأمة في أصل محكم ليس كمن خالف حكاية إجماع تبين أن فيها خلافا قديما.

تاسعا: رفع الملام لا يعني اتباع الزلة

من أخطر سوء الفهم في هذا الباب أن يظن بعض الناس أن الاعتذار للعلماء يقتضي اتباع أقوالهم المرجوحة، أو ترويج زلاتهم بين العامة، أو جعل كل قول قاله إمام مذهبا سائغا للناس.

وهذا غلط. فإن رفع الملام عن الإمام شيء، واتباع قوله شيء آخر. قد يكون الإمام معذورا مأجورا، وقوله مع ذلك مرجوحا لا يجوز الإفتاء به. وقد يكون له عذر بينه وبين الله، لكن لا يكون قوله حجة بعد ظهور الدليل. وقد يغفر الله له زلته في بحر علمه وفضله، لكن لا يجوز أن نجعل زلته سلما إلى تتبع الرخص أو نقض المحكمات.

ولهذا كان الميزان: نلتمس للعالم عذره، ولا نتبع زلته. نحفظ مقامه، ولا نقدس قوله. نرد الخطأ، ولا نهدم المخطئ. نرفع الملام، ولا نرفع الدليل. نفرق بين المعذور في اجتهاده، والمتبع لقوله بعد ظهور خطئه.

فقد يكون العالم معذورا لأنه لم يبلغه الحديث، لكن من بلغه الحديث وثبت عنده لا يجوز له أن يتركه لمجرد أن الإمام لم يعمل به. وقد يكون الإمام معذورا لأنه ضعف الحديث، لكن من ظهر له صحة الحديث لا يتبعه في تضعيفه بلا أهلية. وقد يكون الإمام معذورا لأنه ظن الإجماع غير ثابت، لكن من ثبت عنده إجماع قطعي لا يجوز له مخالفته.
وهكذا يجتمع العدل مع الاتباع: العدل في الحكم على العالم، والاتباع في الانقياد للدليل.

فعمرو بن العاص رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: "إذا حكم الحاكم فاجتهد ثم أصاب فله أجران، وإذا حكم فاجتهد ثم أخطأ فله أجر". رواه البخاري ومسلم. وهذا الحديث يفتح باب العذر في الاجتهاد مع بقاء الخطأ خطأ.

عاشرا: حدود فقه الأعذار

ولكي يبقى هذا الباب منضبطا، لا بد من بيان حدوده. فليس من فقه الأعذار أن نعتذر لمن يتعمد مخالفة النص بعد ظهوره. وليس منه أن نلتمس المخارج لمن يتتبع الرخص ليوافق هواه. وليس منه أن نجعل كل قول مهجور مذهبا صالحا للإفتاء. وليس منه أن نسوي بين الخلاف المعتبر والخلاف الشاذ. وليس منه أن نفتح للعامة باب الانتقاء من أقوال العلماء بلا علم ولا ورع.

إنما فقه الأعذار يكون في حق العلماء المعروفين بالعلم والديانة والاجتهاد، الذين غلب على سيرتهم تعظيم النصوص، ونصرة الشريعة، وخدمة العلم. فإذا وقع أحدهم في قول مرجوح أو زلة أو مخالفة لما ظهر لغيره، حمل أمره على أحسن المحامل العلمية الممكنة، ورد قوله إلى ميزان الدليل.

أما من عرف بالعبث بالنصوص، أو تتبع الشواذ، أو إضعاف المحكمات، أو استعمال أقوال العلماء لهدم الشريعة، فليس هذا من باب زلات العلماء، بل من باب آخر يحتاج إلى حكم آخر. وكذلك لا يكون الاعتذار للعالم إلا بقدر ما تحتمله المسألة. فإذا كانت المسألة قطعية لا تحتمل، ضاق باب العذر. وإذا كانت ظنية كثيرة المآخذ، اتسع باب الاعتذار. وإذا كان الإجماع قطعيا مستقرا، عظم شأن مخالفته. وإذا كان الإجماع محكيا ظنيا، احتاج الأمر إلى تحقيق قبل التشنيع.

الخلاصة

إن فقه الأعذار ليس ضعفا في نصرة الحق، بل هو قوة في ضبط النفس عند الحكم على أهل العلم. وهو لا يطلب من القارئ أن يتبع الخطأ، بل أن يفهم كيف وقع الخطأ. ولا يطلب منه أن يترك الدليل، بل أن يترك سوء الظن. ولا يطلب منه أن يسوي بين الصواب والمرجوح، بل أن يفرق بين رد القول والطعن في القائل.

فمن جمع بين تعظيم الدليل وحفظ مقامات العلماء، فقد سلك سبيل الإنصاف. ومن رد الخطأ بعلم، والتمس للعالم عذره بعدل، وصان لسانه عن التشنيع، فقد جمع بين الحق والرحمة. ومن جعل كل زلة بابا للهدم، وكل مخالفة دليلا على الانحراف، فقد ظلم العلم والعلماء. ومن جعل الاعتذار ستارا لاتباع الزلات، فقد ظلم الدليل والشريعة.

والطريق الوسط أن نقول: رحم الله أئمة المسلمين، اجتهدوا ونصحوا، وأصابوا كثيرا، وأخطأوا أحيانا، فما وافق الدليل قبلناه، وما خالفه رددناه، وما كان من زلاتهم طويناه ولم نروجه بين العامة، وحفظنا لهم فضلهم وسابقتهم، وسألنا الله أن يغفر لهم ولنا.

فالحق أحب إلينا من الرجال، وأهل العلم أحب إلينا من أن نظلمهم، والدليل فوق كل أحد، والإنصاف واجب مع كل أحد. ومن فهم هذا الباب، عرف كيف يرد الخطأ بلا جفاء، وكيف يحفظ المقام بلا غلو، وكيف يلتمس العذر بلا تمييع، وكيف يتبع الدليل بلا تشهير.

قول مالك أم قول رسول الله ﷺ؟

نختم كتابنا بهذه الحكاية ذات الدلالة العميقة، لا تكمن قيمتها في مجرد لفظها، بل في المعنى الذي تكشفه عن طبيعة العلاقة بين العامي والعالم، وبين النص وفهم النص، وبين تعظيم السنة وتعظيم من أفنى عمره في خدمتها.

جاءت امرأة تسأل أحد المشايخ عن مسألة، فقال لها الشيخ: أفتيك بقول مالك، أم بقول رسول الله ﷺ؟

وكان السؤال في ظاهره حاسما، وفي باطنه مشحونا بإحراج نفسي شديد؛ فمن ذا الذي يجرؤ أن يقول: بل أريد قول مالك لا قول رسول الله ﷺ؟ ومن ذا الذي يرضى لنفسه أن يظهر كأنه يقدم إماما من الأئمة على النبي ﷺ؟

لكن المرأة، بفطرة فقهية نادرة، أجابت جوابا بليغا فقالت: بقول مالك.

فتعجب الشيخ، أو أراد أن يستنكر عليها، فقال: أتقدمين قول مالك على قول رسول الله ﷺ؟

فقالت له بما معناه: لا، حاشا لله. ولكن أتظن أن مالكا لم يكن يعلم كلام رسول الله ﷺ؟ أو أنه كان يقول بهواه؟ أنت لا تطلب مني أن أختار بين رسول الله ﷺ ومالك، بل تطلب مني أن أختار بين فهمك أنت لكلام رسول الله ﷺ وفهم مالك له. ومالك أفهم لكلام رسول الله ﷺ منك.

وهنا ينكشف جوهر المسألة. فليست القضية أن مسلما عاقلا يقدم قول إمام من الأئمة على قول رسول الله ﷺ. هذا لا يقوله من شم رائحة العلم، ولا يرضاه قلب امتلأ بتعظيم النبوة، بل لا يقوله مسلم.

إنما القضية أن بعض الناس يصوغ الخلاف صياغة خادعة، فيجعله كأنه صراع بين "قال رسول الله" و"قال مالك" أو "قال أبو حنيفة" أو "قال الشافعي" أو "قال أحمد"، مع أن الصورة الحقيقية في كثير من المواضع هي:

أي الفهمين أقرب إلى مراد رسول الله ﷺ؟ فهم إمام مجتهد جمع النصوص، وعرف اللغة، ووقف على عمل الصحابة والتابعين، وميز بين العام والخاص، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، والصحيح والضعيف، أم فهم متأخر قرأ نصا منفردا، أو سمع حديثا في مقطع، أو وقف على ترجمة مختصرة، ثم ظن أن المسألة انتهت؟

إن العبارة التي قالها الشيخ للمرأة تصلح مثالا على واحدة من أخطر مغالطات الخطاب الديني المعاصر: مغالطة تحويل الخلاف الفقهي إلى مواجهة بين الوحي والرجال. فإذا قال قائل: هذا مذهب مالك، قيل له: بل قل لي بقول رسول الله ﷺ. وإذا نقل قول أبي حنيفة، قيل له: أتترك الحديث؟ وإذا ذكر فهم الشافعي أو أحمد، قيل له:

الرجال لا يحتج بهم. وكأن هؤلاء الأئمة كانوا يجلسون في معزل عن السنة، أو كأن مذاهبهم بنيت على أهواء مجردة، أو كأنهم لم يعرفوا من حديث رسول الله ﷺ ما عرفه المتعجلون في آخر الزمان.

والحق أن الأئمة لم يكونوا خصوما للنصوص، بل كانوا خدام لها. لم يكن مالك إذا أفتى يعارض رسول الله ﷺ، وإنما كان يجتهد في فهم كلامه، وجمع سنته، والنظر في عمل أهل المدينة، وآثار الصحابة، وقواعد الشريعة، ومواقع الدلالة. ولم يكن أبو حنيفة حين يقيس أو يستحسن يهرب من الحديث، بل كان يتحرى مناط الحكم، ويوازن بين الأدلة، ويجتهد فيما ظهر له أنه أقرب إلى مقاصد الشرع.

ولم يكن الشافعي حين أصل الأصول يضع حاجزا بين الناس وبين السنة، بل كان يريد أن يحفظ طريق الاستدلال من الفوضى. ولم يكن أحمد حين يعظم الأثر يلغي الفقه، بل كان يجمع بين الرواية والدراية، وبين النص والعمل.

لذلك فالسؤال الصحيح ليس: أتأخذ بقول مالك أم بقول رسول الله ﷺ؟ ولكن السؤال الصحيح هو: **هل فهم مالك لهذا الحديث معتبر؟ وهل خالفه نص صريح صحيح لا معارض له؟ وهل المسألة محل إجماع أم خلاف؟ وهل الحديث بلغ الإمام أم لم يبلغه؟ وإذا بلغه، فهل صح عنده أم لم يصح؟ وإذا صح، فهل رأى له ناسخا أو مخصصا أو مقيدا أو معارضا أرجح؟ وهل عمل الصحابة والتابعون على ظاهره أم فهموه على وجه آخر؟ وهل نحن أمام نص في محل النزاع فعلا، أم أمام استدلال متعجل بنص صحيح في غير موضعه؟**

هذه الأسئلة هي الفرق بين فقه الدليل وفوضى الدليل.

إن العامي حين يسأل عالما موثوقا، أو يتبع مذهبا معتبرا، لا يكون بذلك معرضا عن رسول الله ﷺ، بل يكون متبعا لرسول الله ﷺ من الطريق الذي يقدر عليه. فهو لا يملك أدوات النظر المباشر في النصوص، ولا القدرة على الترجيح بين الأدلة، ولا معرفة علل الحديث، ولا دقائق اللغة، ولا أصول الاستنباط. ومن رحمة الله بالأمة أن جعل فيها علماء يرجع إليهم الناس، كما يرجع المريض إلى الطبيب، والمظلوم إلى القاضي، والجاهل بالصنعة إلى أهل الصنعة.

وليس معنى هذا أن الأئمة معصومون، أو أن أقوالهم لا تراجع، أو أن المذهب إذا خالف دليلا راجحا عند أهل العلم لا يجوز تركه. كلا. فالعلماء أنفسهم علمونا ألا نقدس الرجال، وأن الحجة في الوحي، وأن كل أحد يؤخذ من قوله ويرد إلا رسول الله ﷺ. لكنهم علمونا أيضا أن رد قول العالم لا يكون بجرأة الجاهل، بل بعلم العالم. وأن مخالفة الإمام لا تكون لمجرد أن ظاهرا خطر لنا، بل بعد نظر واستقراء وترجيح.

فالمرأة في هذه الحكاية لم تقل: مالك فوق الدليل. بل قالت في جوهر جوابها: لا تجعل فهمك أنت هو الدليل، ثم تطلب مني أن أترك لأجله فهم مالك. لا تلبس اجتهادك ثوب السنة، ثم تجعل مخالفتك مخالفة لرسول الله ﷺ. لا تختصر المسافة بين النص والحكم، كأن الأئمة كانوا غافلين عنها وأنت وحدك اهتديت إليها.

وهذا هو الدرس الأكبر: أن المشكلة ليست في قولنا "قال رسول الله ﷺ"، فهذه أجل عبارة وأعظمها وأحبها إلى قلب المؤمن. المشكلة فيمن يجعل قوله وفهمه هو عين مراد رسول الله، وفهمه هو السنة نفسها، ثم يتهم من خالفه بأنه قدم الرجال على النصوص. هنا تتحول السنة من نور هداية إلى أداة خصومة، ويتحول الدليل من طريق إلى الحق إلى سيف يقطع به صاحبه ميراث الأمة.

إن توقير الأئمة ليس عبادة لهم، بل توقير لطريق العلم. واتباع المذاهب المعتبرة ليس إغلاقا لباب الدليل، بل دخول إليه من بابه. ورد الخطأ على العالم ليس إسقاطا لمقامه، كما أن حفظ مقامه ليس منعا من رد خطئه. وإنما الإنصاف أن نعرف للأئمة قدرهم، وأن نعلم أنهم كانوا أعلم منا بالنصوص، وأتقى لله في الفتوى، وأبعد عن الهوى، وأشد خوفا من أن يقولوا على الله بغير علم.

فما أعمق جواب تلك المرأة حين فهمت أن السؤال لم يكن في حقيقته بين مالك ورسول الله ﷺ، بل بين فهم إمام جليل وفهم من يريد أن يجعل نفسه حكما على الإمام باسم النص. ولو وعى كثير من الناس هذا المعنى، لانطفأت فتن كثيرة، ولسقطت عبارات كثيرة من نوع: "اتركوا أقوال الرجال وخذوا بالدليل"، لأنها عبارة حق إذا قيلت في موضعها، وقد تصير باب باطل إذا أريد بها إسقاط العلماء، وقطع الناس عن تراث الأمة، وتسليم النصوص إلى أهواء المتعجلين.

إن طريق رسول الله ﷺ لا يمر بتجاوز العلماء، بل بالانتفاع بهم. ومن ظن أنه يصل إلى السنة بإلغاء من حملوها وشرحوها وخدموها، فقد أخطأ الطريق إلى السنة وهو يرفع شعارها.

قبل أن تقول: أنا أتبع الدليل

وخلاصة الباب أن الواجب على كل مسلم هو طاعة الله تعالى وطاعة رسوله صلى الله عليه وسلم، وأن المعصوم الواجب اتباعه مطلقا في كل ما يأمر به وينهى عنه هو رسول الله صلى الله عليه وسلم وحده. فلا إمام بعده معصوم، ولا مذهب فوق الوحي، ولا قول لأحد من الناس يقبل إذا ظهر مخالفته لما جاء عن الله ورسوله.

لكن طاعة الله ورسوله لا تتم بمجرد الدعوى، بل تحتاج إلى معرفة ما أمر الله به ورسوله، وهذه المعرفة لها طريق مشروع؛ هو طريق العلم، والتلقي، والسؤال، وفهم النصوص على أيدي أهلها. فمن أراد الوصول إلى حكم الله في مسألة من المسائل، فليس له أن يقفز إلى النصوص بغير آلة، ولا أن يجعل فهمه العابر حاكما على قرون من الفقه والتحقيق، بل عليه أن يسلك طريق أهل العلم كما يسلك المسافر طريق الدليل الخبير في الصحراء.

فالعلماء ليسوا مقصودين لذواتهم، ولا يتبعون لأن أسماءهم عظيمة فحسب، وإنما يتخذون مرشدين إلى مراد الله ورسوله؛ كما يتخذ المسافر دليلا عارفا بالطريق، لا لأنه يريد متابعة الدليل في كل خطوة لذاته، بل لأنه يظن أنه أعرف منه بمسالك الطريق ومخاطره ومواضع السلامة فيه.

ومن هنا فإن قول القائل: "أنا أتبع الدليل" كلمة حق في أصلها، لكنها لا تكون حقا في أثرها إلا إذا صدرت عن أهلية علمية، وأدوات راسخة، وفهم صحيح لمواضع الدليل ومراتبه وطرق الاستدلال به. فالدليل لا ينطق وحده في فراغ، ولا يفهم بمجرد النظر العابر في لفظ الحديث أو الآية، بل يحتاج إلى عقل فقهي يعرف العام والخاص، والمطلق والمقيد، والناسخ والمنسوخ، والصحيح والضعيف، والمحفوظ والشاذ، ومراتب الأدلة، ووجوه الجمع والترجيح، ومقاصد الشريعة، ومآخذ الأئمة، ومسالك الصحابة والتابعين في الفهم والتنزيل.

فليست المشكلة في اتباع الدليل، وإنما المشكلة فيمن يتوهم أنه يتبع الدليل، وهو في الحقيقة يتبع فهما ناقصا للدليل، أو تقليدا خفيا لشيخ أو مقطع أو فتوى، ثم يظن أنه تحرر من التقليد كله. وقد يكون هذا المندفع أشد تقليدا ممن يعترف بأنه مقلد؛ لأن المقلد الصريح يعرف قدر نفسه، أما هو فيلبس تقليده ثوب الاجتهاد.

إن المذاهب الفقهية المعتبرة ليست سجونا للعقول، ولا بديلا عن الوحي، ولا اختراعا منفصلا عن الكتاب والسنة؛ بل هي خلاصة قرون من النظر في النصوص، وجمع الأدلة، وفهم عمل الصحابة، وترتيب القواعد، وتخريج الفروع على الأصول. ومن جهل حقيقة المذهب ظن أنه مجرد أقوال رجال، ومن عرفه علم أنه طريقة في فهم الدليل لا خصومة معه.

ومن هنا يظهر موضع الأئمة الأربعة رحمهم الله. فهم من أعظم مرشدي الأمة إلى فقه الكتاب والسنة، ولهم قدم صدق في العلم والتحقيق، فيسوغ لطالب العلم أن يتخذ مذهب أحدهم طريقا للتعلم والضبط، بشرط ألا يعتقد عصمته، وألا يتبعه لذاته، وألا يصر على قوله إذا ظهر له خطؤه بدليل معتبر، بل يراه طريقا مظنونا للوصول إلى ما أمر الله ورسوله.

فالتمذهب المنضبط ليس عبادة للإمام، ولا إلغاء للدليل، بل هو تدرج في العلم، وانتفاع بجهود الأئمة، وضبط لمسالك الفهم والاستدلال. أما التعصب المذموم فهو أن يعلم المرء أن الحق في غير ما اعتاده، ثم يبقى على قوله حمية للمذهب أو الشيخ أو الجماعة. وكما أن هذا مذموم، فكذلك مذموم أن يرفض المبتدئ المذاهب كلها باسم الدليل، ثم يقلد شيخا معاصرا أو مقطعا عابرا، وهو يظن أنه صار مجتهدا محررا.

ولذلك فإن المذموم ليس التمذهب في ذاته، بل التعصب الذي يرد الحق بعد ظهوره. كما أن الممدوح ليس رفض المذاهب بإطلاق، بل طلب الحق بأدواته وشروطه. فكما لا يجوز أن يجعل الإنسان قول إمامه فوق الدليل، لا يجوز كذلك أن يجعل فهمه القاصر للدليل فوق ميراث الفقهاء، ولا أن يهدم إنتاج الأمة العلمي باسم شعار لم يستكمل شروطه.

فإذا ظهر لطالب العلم أثناء سيره أن مرشده قد أخطأ في مسألة، وأن عالما آخر أصاب فيها، وظهر له على هذا الصواب دليل راجح أو قاطع، بعد تحر وبحث واستهداء بأهل العلم الثقات، فإنه ينتقل إلى القول الذي ظهر له رجحانه. وليس في هذا طعن في إمامه الأول، ولا تذبذب في الدين، ولا استخفاف بالمذهب؛ لأن المقصود هو الوصول إلى الحق، لا متابعة الرجال لذواتهم.

لكن هذا الانتقال لا يكون بالهوى، ولا بمجرد سماع مقطع، ولا لملاءمة القول لرغبة النفس، ولا لأن الرأي الجديد أخف أو أيسر أو أشهر، بل يكون إذا ظهرت أدلته ظهورا يكفي شرعا للعمل به؛ كحديث صحيح تلقاه أهل الحديث بالقبول، أو إجماع ثابت، أو توجيه قوي لآية، أو مأخذ فقهي معتبر قرره أهل العلم. فإذا بذل الطالب وسعه واتبع من ظهر له أنه أوثق علما ودينا ودليلا، فلا تثريب عليه، ولو أخطأ في نفس الأمر؛ لأن الله لا يكلف نفسا إلا وسعها.

ومن أراد أن يناقش مذهبا أو يرد قولا أو يخالف إماما، فليبدأ أولا بفهم حجته، ومعرفة مأخذه، وجمع أدلته، والنظر في أصوله، والتمييز بين ما قاله تقليدا، وما قاله اجتهادا، وما رجحه لحديث، أو إجماع، أو قياس، أو عمل، أو مقصد، أو قرينة. أما أن يسمع حديثا صححه بعض أهل العلم، ثم يجعل ذلك وحده كافيا لإسقاط اختيارات الفقهاء، فهذا ليس اتباعا للدليل، بل استعجال في فهمه.

وأما العامي أو من لا يقوى على ملازمة العلماء ولا النظر في كتبهم، فواجبه إذا نزلت به نازلة أن يسأل من يثق بدينه وعلمه وورعه، ولا يلزمه أن يقول: أفتني

بمذهب فلان، بل يسأل عن حكم الشرع فيما نزل به. واجتهاده في هذه الحال يكون في اختيار المفتي الثقة، لا في الترجيح بين الأدلة التي لا يحسن النظر فيها.

وأما العمل بالحديث، كأحاديث صحيح البخاري وغيره، فلا يجوز لأحد أن يمنع المسلم من اتباع حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ثبتت دلالته وصح العمل به. لكن الواجب أن يفهم الحديث بالطريق الصحيح: فيعرف ثبوته عن طريق أهل الحديث، ويعرف معناه ودلالته، وهل هو عام أو خاص، مطلق أو مقيد، محكم أو منسوخ، وهل له معارض أو مخصص أو صارف، وذلك بالرجوع إلى أهل العلم. فليس كل من قرأ حديثا أحسن تنزيله، ولا كل من عرف صحته عرف وجه العمل به.

ومن أعظم ما ينبغي الحذر منه أن يجعل الإنسان شعار اتباع السنة ستارا لاتباع الهوى؛ فينتقل بين الأقوال طلبا للأخف، أو يقتنص الرخص التي توافق مصلحته، أو يعمل بكل قول يريحه دون نظر في قوة الدليل. فهذا هو التلفيق المذموم: أن يجمع المرء من أقوال العلماء ما يخدم هواه، لا ما يدل عليه الدليل. أما أن يعمل في مسائل مختلفة باجتهادات علماء مختلفين، إذا ظهر له رجحانها بدليل معتبر وبحسب وسعه، فهذا ليس تذبذبا ولا تلفيقا مذموما، بل هو من طلب الحق.

إن طالب العلم الصادق لا يستحي أن يبدأ من حيث بدأ العلماء: بالتدرج، والتلقي، وحفظ المتون، وفهم الأصول، ومعرفة الخلاف، والتأدب مع السابقين، ثم يترقى بعد ذلك في النظر والترجيح بقدر ما يفتح الله عليه. أما من بدأ طريقه بإسقاط المذاهب، واحتقار الفقهاء، ورفع شعار "الدليل" بلا آلة، فقد قتل العلم في نفسه قبل أن يطلبه.

وبذلك يتضح أن الخلاف الحقيقي بين دعاة اتباع السنة وبين دعاة التمذهب المنضبط ليس واسعا كما يتوهم بعض الناس؛ لأن الجميع متفقون، من حيث

الأصل، على أن الواجب هو اتباع ما جاء عن الله ورسوله، وأنه لا عصمة لأحد بعد النبي صلى الله عليه وسلم، وأن قول العالم يرد إذا خالف الدليل. وإنما موضع النزاع في الطريق إلى فهم الدليل: هل يسلكه المرء بأدوات العلم ومناهج الأئمة، أم يقفز إليه بلا آلة ثم يسمي قفزه اتباعا؟

فالواجب أن نفرق بين من يتبع الدليل بعلم، ومن يقفز إلى الدليل بجهل؛ بين من يجعل المذهب سلما لفهم الوحي، ومن يجعله صنما يعبد؛ وبين من يرد التعصب المذهبي بحق، ومن يهدم البناء الفقهي كله بحماسة غير منضبطة.

والميزان العادل أن يقال: الحق فوق المذاهب كلها، لكن فهم الحق لا يكون خارج طريق أهل العلم. والدليل حاكم على الرجال، لكن فهم الدليل لا يؤخذ من فراغ، ولا يبنى على الجرأة، ولا يستقل به من لم يعرف أدواته. فمن لم يحسن النظر فليتواضع، ومن لم يبلغ رتبة الترجيح فليتعلم، ومن أراد مخالفة الأئمة فليخالفهم بأدوات الأئمة، لا بحماسة المبتدئين.

فليست العبرة بأن تقول: "أنا أتبع الدليل"، وإنما العبرة بأن تعرف كيف يتبع الدليل. وليس الشأن أن تخرج من المذهب، بل أن تخرج من الجهل والهوى والتعجل. ومن عرف قدر العلم، عرف أن الطريق إلى الدليل يمر عبر الأدب، والتدرج، وفهم مناهج العلماء، لا عبر القفز فوق تراثهم ثم محاكمتهم بغير أدواتهم.

فالحق أن طريق الدليل ليس طريقا فرديا منفصلا عن ميراث الأمة، ولا طريقا مذهبيا جامدا يعطل النظر في الدليل، بل هو طريق وسط: نتبع الوحي، ونسترشد بأهل العلم، ونحترم المذاهب ولا نقدسها، ونرد الخطأ ولا نهدر أصحابه، ونطلب الحق حيث ظهر، مع خوف من الهوى، وتواضع أمام العلم، ومعرفة بقدر النفس.

فمن قال: "أنا أتبع الدليل" فليعلم أن اتباع الدليل عبادة تحتاج إلى علم وورع وأدب، لا إلى مجرد شعار. ومن قال: "أنا أتعلم على مذهب" فليعلم أن المذهب وسيلة لا غاية، وطريق لا معبود، ومرشد لا معصوم. وبين هذين المعنيين يستقيم الطريق: لا تعصب يحجب الدليل، ولا جرأة تهدم العلم؛ بل طلب للحق عبر أهله، وانقياد للوحي بأدواته، وإنصاف للأئمة دون غلو ولا جفاء.

فالدليل نور، لكن العين الضعيفة قد تعمى به إن لم تتدرج في النظر إليه. والفقه ليس أن تمسك نصا، بل أن تعرف موضعه، وما يعارضه، وما يخصصه، وما يقيده، وما عملت به الأمة، وكيف فهمه أهل العلم. ومن لم يدرك ذلك، فليحذر أن يظن قفزه إلى الدليل علما، فقد يكون في الحقيقة قفزا فوق العلم.

ما يطلبه الجمهور
المتلقي المحفز وصناعة موجات الغضب

صخب صناعة المتصدرين ليس فيهم وحدهم .فكما يوجد متكلم متعصب، يوجد متلق محفز . وكما أن هناك من يصنع خطابا قاسيا أو مائعا أو استعراضيا، فهناك جمهور يطلب هذا الخطاب، ويكافئه، وينشره، ويحميه، ويغضب له، ويصنع من أصحابه نجوما. ولذلك فإن نقد الخطاب الديني الرقمي لا يكتمل إذا انشغل بالمتصدر فقط، ونسي المتلقي الذي يمنحه القوة والانتشار.

فالمتلقي ليس بريئا دائما. قد يقول: أنا مجرد متابع، لم أكتب، لم أفت، لم أهاجم. لكنه يضغط زر الإعجاب، ويعيد النشر، ويعلق بسخرية، ويشارك في تضخيم الفضيحة، ويطلب المزيد من الردود، ويفرح بالمعارك، ويتنقل بين الحسابات بحثا عن جرعة جديدة من الغضب. وهذا كله مشاركة في صناعة المناخ، وإن لم يظهر صاحبها في الواجهة.

فالمتصدر القاسي لا يكبر وحده، بل يكبر بجمهور يحب القسوة. والمستعرض لا ينتشر وحده، بل ينتشر بجمهور يكافئ الاستعراض. والمميع لا يتمدد وحده، بل يتمدد بجمهور يريد دينا بلا كلفة. وصانع الفتن لا يعيش وحده، بل يعيش على عيون تتابع، وآذان تسمع، وأيد تعيد النشر، وقلوب تستلذ بالخصومة.

ومن هنا تنشأ موجات الغضب الديني. تبدأ أحيانا بمنشور، أو مقطع مبتور، أو تعليق حاد، أو تلميح غامض، ثم يتلقفه الجمهور، فيعيد نشره، ويضيف إليه، ويعلّق عليه، ويضخ فيه الانفعال، حتى يتحول الخطأ المحدود إلى عاصفة، والزلة الصغيرة إلى قضية كبرى، والخصومة الشخصية إلى معركة بين الحق والباطل.

وقد تكون القضية في أصلها حقيقية، والخطأ واقعا، والتحذير منه مشروعا، لكن موجة الجمهور قد تنقلها من مقام البيان إلى مقام التشفي، ومن مقصد الإصلاح إلى لذة الاصطفاف، ومن ضبط الخطأ إلى تمزيق الإنسان. وهنا لا يعود الخطر في كلام المتصدر وحده، بل في الجمهور الذي يحوله إلى نار واسعة.

ومن أخطر صور المتلقي المحفز أنه لا يبحث عن الحق بقدر ما يبحث عن الشعور. يريد منشورا يجعله غاضبا، أو متفوقا، أو مطمئنا إلى جماعته، أو منتصرا على خصومه. لا يقرأ ليسأل: هل هذا عدل؟ بل يقرأ ليسأل: هل هذا يخدم موقفي؟ لا يطلب البيان، بل يطلب من يؤكد غضبه. فإذا وجد كلاما منصفا هادئا تركه، وإذا وجد كلاما حادا مشتعلا نشره؛ لأن النفس أحيانا لا تحب الدواء، بل تحب ما يهيج مرضها.

ومن علاماته أنه يفرح بالإسقاط أكثر من فرحه بالهداية. إذا نشر أحدهم فضيحة، تابعها بشغف. وإذا نشر أحدهم اعتذارا، مر عليه ببرود. وإذا رجع المخطئ، لم يفرح برجوعه؛ لأنه كان قد استثمر نفسيا في سقوطه. وربما ضاق بأي محاولة للإنصاف؛ لأن الإنصاف يفسد عليه لذة الخصومة.

ومن علاماته أيضا أنه يطلب من المتصدر أن يكون حادا دائما، فإذا هدأ اتهمه بالضعف، وإذا أنصف اتهمه بالتراجع، وإذا اعتذر اتهمه بالسقوط، وإذا سكت اتهمه بالمداهنة. وهكذا يدفع الجمهور المتصدرين دفعا إلى مزيد من القسوة أو التمييع. فالخطيب لا يفسد وحده أحيانا؛ بل يفسده جمهور يصفق لمرضه.
وقد يصنع الجمهور من المتصدر سجينا لصورة معينة. فإذا اشتهر بالشدة، طالبه الناس بمزيد من الشدة، وخاف أن يفقد مكانته إذا رحم أو تأنى أو أنصف.

وإذا اشتهر باللطف، طالبه الناس بمزيد من اللطف، وخاف أن يفقد صورته إذا حزم أو أنكر أو بيّن. وهكذا يصبح المتصدر أسيرا لما يطلبه جمهوره، لا لما يطلبه الحق.

ومن صور المتلقي المحفز أنه لا يتحقق. يرى مقطعا مبتورا فيغضب، وعبارة منزوعة من سياقها فيحكم، وصورة مرفقة بتعليق مضلل فينشر، ثم يقول: أنا ناقل فقط. وليس في الدين ناقل بلا مسؤولية. من نقل ظلما شارك فيه، ومن نشر كذبا أعان عليه، ومن وسع دائرة فتنة بغير تثبت لم يعذره أنه لم يكن صاحبها الأول.

والخوارزميات تزيد هذا الخلل رسوخا؛ لأنها لا تميز بين غيرة صادقة وغضب مريض، ولا بين بيان نافع وتشهير جارح، ولا بين نصيحة عادلة وفتنة مشتعلة. هي تكافئ ما يثير الناس، وما يبقيهم أطول وقت، وما يدفعهم إلى التفاعل. فإذا لم يزك المتلقي نفسه، صار جزءا من هذه الآلة: يرى، وينفعل، وينشر، ثم يظن أنه نصر الحق، وهو ربما نصر الخوارزمية وشهوة الجمهور.

ومن هنا يحتاج المتلقي إلى تزكية كما يحتاج المتصدر. يحتاج أن يسأل نفسه: لماذا أتابع هذا الحساب؟ هل لأنه يعلمني ويزكيني، أم لأنه يغذي غضبي؟ لماذا أنشر هذا المقطع؟ هل لأنه يبين حقا، أم لأنه يفضح خصما؟ لماذا أفرح بهذا الرد؟ هل لأنه نافع، أم لأنه مؤلم لمن أكره؟ لماذا أرفض هذا الكلام الهادئ؟ هل لأنه باطل، أم لأنه لا يشبع انفعالي؟

ومن أدب التلقي ألا يجعل الإنسان قلبه مكبا لنفايات المعارك. ليس كل ما ينشر يستحق أن يدخل قلبك. وليس كل جدل يستحق وقتك. وليس كل تحذير يستحق خوفك. وليس كل قضية تستحق أن تنقلها إلى بيتك ومزاجك وصلاتك ونومك. فالقلب وعاء، وما يدخله يترك أثرا، ومن أكثر من متابعة الغضب صار غضبه عادة، ومن أكثر من متابعة الشبهات ضعف يقينه، ومن أكثر من متابعة الفضائح قسا قلبه.

ومن أدب التلقي أن تفرق بين العالم والمشهور، وبين قوة الحجة وقوة الأداء، وبين انتشار المقطع وصحة المعنى، وبين كثرة المتابعين وصدق الطريق. فكثير من الناس يظن أن من كثر حضوره كثر علمه، ومن علا صوته علت حجته، ومن انتشر كلامه ثبتت مكانته. وهذه مقاييس المنصة لا مقاييس الحق.

ومن أدب التلقي أيضا أن لا تكون وقودا في موجة لم تتحقق من بدايتها. فالموجات الرقمية كثيرا ما تبدأ بغضب ناقص المعلومات، ثم تتضخم بالتكرار، ثم يصعب إيقافها بعد أن تظهر الحقيقة؛ لأن الجمهور لا يحب الاعتراف بأنه شارك في ظلم. لذلك كان التثبت قبل المشاركة عبادة، وكان التوقف عند الاشتباه ورعا، وكان حذف المنشور بعد ظهور الخطأ واجبا أخلاقيا لا نقصا في المكانة.

ومن أخطر ما يصنعه الجمهور المغشوش أنه يسرق من الناس حق الرجوع. فإذا اعتذر المخطئ سخروا منه، وإذا صحح المتكلم اتهموه بالجبن، وإذا أنصف الناقد قالوا: تراجع تحت الضغط. وهكذا يربون المتصدرين على الإصرار، لا على التوبة. والبيئة التي لا ترحم المعتذر تصنع منافقين وخائفين ومكابرين.

والجمهور الصالح على العكس من ذلك. يفرح بالحق، لا بانتصار فريقه. يفرح برجوع المخطئ، لا باستمرار سقوطه. يعين المتصدر على العدل، لا يدفعه إلى القسوة. يطلب البيان، لا الفضيحة. يطلب الحجة، لا الصراخ. يفرح بمن يقول: أخطأت، كما يفرح بمن يقول: أصبت. لأنه يعرف أن الرجوع إلى الحق من علامات الحياة، لا من علامات السقوط.

والضابط العملي للمتلقي أن يتوقف قبل الإعجاب والنشر كما يتوقف المتصدر قبل الكلام. يسأل: هل تحققت؟ هل في النشر مصلحة؟ هل فيه ظلم لأحد؟ هل أعين على إصلاح أم على فتنة؟ هل هذا الكلام يقربني إلى الله أم إلى جماعة غضب؟ هل لو سئلت عنه بين يدي الله أجد جوابا؟

ومن الضوابط العملية كذلك أن يسأل: هل أتابع هذا المحتوى لأنه يبني قلبي وعقلي، أم لأنه يطعم انفعالي؟ هل صرت بعد متابعته أرحم وأعدل وأصدق، أم صرت أكثر توترا وقسوة وسوء ظن؟ هل زادني هذا الحساب علما وعبادة، أم زادني خصومات وتصنيفات؟ هل أخرج من المنصة بقلب أقرب إلى الله، أم بقلب ممتلئ بالاشتعال؟

إن مسؤولية المتلقي ليست صغيرة. فرب كلمة ظالمة ماتت لو لم ينشرها الناس، ورب فتنة بردت لو لم ينفخ فيها الجمهور، ورب متصدر قاس لان لو لم يجد من يصفق لقسوته، ورب مميع توقف لو لم يجد من يكافئ تمييعه.

والتدين على الواقع الرقمي الراشد لا يحتاج إلى متصدرين صالحين فقط، بل يحتاج إلى جمهور صالح: جمهور لا يصفق للباطل لأنه يوافق هواه، ولا ينشر الظلم لأنه ضد خصمه، ولا يطلب من الدعاة أن يبيعوا له ما يحب، بل يعينهم على العدل، ويذكرهم إذا جاروا، ويفرح بالحق ولو خالف مزاجه.

فكما يسأل المتكلم: ماذا أقول؟ يجب أن يسأل المتلقي: ماذا أسمع؟ وماذا أنشر؟ وماذا أصنع بخطاب غيري في قلبي وقلوب الناس؟

ومن لم يكتب كلمة الظلم، لكنه نشرها، فقد شارك فيها. ومن لم يشعل النار، لكنه حمل إليها الحطب، فليس بعيدا عن دخانها. ومن أراد السلامة لدينه، فليتق الله في عينيه وأذنيه وأصابعه، فإنها اليوم تشهد كما يشهد اللسان.

عولمة الخطأ العلمي: من الإثارة إلى تفكيك المرجعيات

لم يعد الخطأ العلمي أو الزلة الفقهية في عصرنا حبيس المجالس الضيقة، ولا مطمورا في بطون المخطوطات التي لا يصل إليها إلا آحاد الباحثين ونقاد العلم، بل أحدثت الثورة الرقمية تحولا عميقا في بنية التلقي ونشر المعرفة الشرعية.

فقد أخرج التواجد الرقمي الكثيف والمتسارع الخلاف العلمي من دائرة الحوار المنهجي المنضبط بين أهل الاختصاص، وألقاه في فضاء مفتوح تسوده السرعة، والعشوائية، والإثارة، والتنافس على الانتباه. ومن هنا صارت زلات المتقدمين، والآراء المهجورة، والعبارات المشكلة، مادة قابلة للاستثمار الرقمي، لا بقصد التحرير العلمي دائما، بل أحيانا بقصد صناعة الجدل، وحصد المشاهدات، وتفكيك المرجعيات العلمية المستقرة في وجدان الأمة.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"كفى بالمرء كذبا أن يحدث بكل ما سمع"** رواه مسلم. هذا في زمن كان الرجل يحدث الحديث فيه مجلس يحضره عدد محدود، فما بالك بزمن يكون المنشور أو التغريدة قد بلغت ملايين الأشخاص فضلا عن إعادة النشر والمقاطع المبتورة وسرعة تداول الاتهامات.

أولا: خوارزميات المنصات وصناعة المحتوى المبتور

لم تصمم شبكات التواصل الاجتماعي المعاصرة، في أصل بنيتها، لنقل المعرفة المستفيضة، ولا لتربية العقل على التأني والتحقيق، بل صممت غالبا لاستبقاء انتباه المستخدم أطول مدة ممكنة، فيما يعرف باقتصاد الانتباه. وهذا الاقتصاد لا يكافئ بالضرورة الأصدق ولا الأعمق، بل يكافئ الأسرع انتشارا، والأكثر إثارة، والأشد قدرة على استدعاء التفاعل.

ومن هنا تنشأ خطورة بالغة حين تدخل المسائل الفقهية الدقيقة، وزلات العلماء، ودعاوى مخالفة الإجماع، إلى هذا الفضاء؛ لأن المنصة لا تسأل: هل حرر الناشر محل النزاع؟ وهل جمع كلام العالم؟ وهل ثبتت النسبة؟ وهل عرض السياق؟ بل تسأل بلغة الخوارزمية الصامتة: هل أثار المحتوى غضبا؟ هل حصد تعليقات؟ هل دفع الناس إلى المشاركة؟ هل أبقاهم أطول أمام الشاشة؟

وبهذا تصير العثرة العلمية مادة مثالية لصناعة الانتشار. فصانع المحتوى الذي يطلب الظهور لا يجد أحيانا مادة أكثر جذبا من اقتناص عبارة لعالم جليل، أو رأي مرجوح لإمام متقدم، ثم تقديمه للجمهور تحت عناوين صادمة من قبيل: "صدمة فقهية"، أو "رأي يخفيه عنكم الفقهاء"، أو "سقوط الإمام فلان"، أو "كيف خالف العلماء النص؟".

والكارثة هنا ليست في مجرد النقد، بل في تحويل النقد إلى سلعة رقمية. فالقول الذي كان ينبغي أن يناقش في بحث محرر، وبين أهل العلم، وبعبارة موزونة، يتحول إلى مقطع قصير، وعنوان مثير، وحكم قاطع، وجمهور واسع لا يملك أدوات الفهم ولا شروط الترجيح.

ثانيا: سلطة الاقتطاع واختزال الوعي

تعتمد المنصات الحديثة على المقاطع القصيرة والتدوينات المقتضبة، وهي بيئة يصعب فيها عرض سياق الدليل، أو بيان محترزات الحكم، أو ذكر مراحل العالم العلمية، أو نقل ردود المحققين، أو التفريق بين القول القديم والقول الجديد، أو بين الرأي الشاذ والمعتمد، أو بين الزلة العارضة والمنهج المستقر.

ومن هنا تنشأ سلطة الاقتطاع؛ إذ ينتزع الكلام من سياقه، ثم يعاد تركيبه في وعي المتلقي على صورة جديدة. وقد لا يكذب الناشر في اللفظ، لكنه يظلم في المعنى؛ لأنه حذف ما يفسر العبارة، أو بتر ما يقيدها، أو أخفى ما قبلها وما بعدها، أو عرضها على جمهور لا يعرف اصطلاح صاحبها ولا بيئته العلمية.

وبذلك يحاكم الفقيه المتقدم بناء على مقطع مدته دقيقة، أو صورة من صفحة، أو سطر منقول من غير سياق، بينما يعجز المشاهد العام عن التفريق بين رأي استقر عليه مذهب الإمام، وبين عبارة موهمة، أو قول مرجوع عنه، أو نقل حكاه ولم يتبنه، أو اجتهاد صدر في سياق تاريخي خاص. وهذا من أعظم مظاهر الظلم

المعرفي في العصر الرقمي: أن تختزل عقول كبار العلماء، ومساراتهم الممتدة، ومدارسهم الواسعة، في لقطة مبتورة تصلح للتداول لا للتحقيق.

ثالثا: السيولة الفقهية وهدم التراتبية العلمية

من أكبر آثار عولمة الخطأ علميا إزالة الحواجز المنهجية بين طبقات المتلقين. فقد كان العلم، عبر تاريخ الأمة، يبث غالبا من خلال تراتبية تحفظ لكل مقام حقه: فللعامة خطاب، ولطلبة العلم خطاب، وللمتخصصين خطاب، ولمجالس البحث والمناظرة خطاب آخر.

ولم تكن المسائل الدقيقة تلقى كيفما اتفق، ولا تعرض الإشكالات العميقة على من لا يملك أدواتها. فقد كان الطالب يتدرج، ويتعلم الأصول قبل الفروع، ويدرك المصطلحات قبل الأحكام، ويميز بين النص والدلالة، وبين الحديث وثبوته، وبين الإجماع والجمهور، وبين الخلاف المعتبر والشاذ.

أما اليوم فقد أحدث التواجد الرقمي المنفلت نوعا من السيولة الفقهية؛ إذ غابت الفوارق بين العالم وطالب العلم والعامي، وصار الجميع في فضاء واحد، يتلقون العبارة نفسها، والمقطع نفسه، والحكم نفسه، دون مراعاة للقدرة على الفهم أو التأويل أو الترجيح.

وهكذا قد يجد العامي، الذي لم يضبط مبادئ الطهارة أو أصول الاستدلال، نفسه حكما على جهابذة الأمة، ومقيما لاجتهادات المتقدمين، ومشاركا في إسقاط هذا وتبديع ذاك، لا لأنه امتلك آلة العلم، بل لأنه امتلك شاشة وحسابا وتعليقا.

وتنشأ هنا آفة أخرى، هي وهم الأستاذية الرقمية؛ إذ يظن بعض الناشئة أن القدرة على البحث في الموسوعات الإلكترونية، أو استخراج نص من كتاب، أو

مقارنة عبارتين عبر محرك بحث، تكفي للترجيح بين الأئمة، أو نقض المذاهب، أو تخطئة المتقدمين. وهذا وهم خطير؛ لأن أدوات الوصول إلى النصوص ليست هي أدوات فهمها، وسرعة العثور على المعلومة لا تعني القدرة على إنزالها منزلتها.

رابعا: التوظيف الأيديولوجي للخطأ في الفضاء الرقمي

لم يعد تتبع الزلات عبر الإنترنت مجرد فضول علمي أو جهل عابر، بل تحول في كثير من الأحيان إلى أداة استراتيجية تتقاطع عندها تيارات متباينة، يجمعها أثر واحد: تفكيك المرجعية الإسلامية، وإضعاف الرمزية العلمية للمتقدمين.

فالتيارات الحداثية والمقاربات الاستشراقية الجديدة قد تستثمر العثرات والآراء المهجورة لتقديم التراث بوصفه بناء متناقضا، أو عشوائيا، أو محكوما بالصراع والسلطة والبيئة التاريخية. ومن خلال تضخيم الأخطاء الجزئية، يسهل عليها أن تقول للجيل الناشئ: هذا تراث لا يصلح للعصر، وهذه مدونات ملأى بالاضطراب، وهؤلاء الفقهاء ليسوا إلا أبناء سياقاتهم.

ومن جهة أخرى، تتلقف تيارات إنكار السنة والفرق الضالة بعض أخطاء المتقدمين في فهم حديث، أو تضعيف أثر، أو ترجيح قول، لتتخذ من الخطأ الفردي معبرا للطعن في حجية السنة كلها، أو التشكيك في مصداقية النقلة والفقهاء الذين حفظوا للأمة دينها.

وهناك أيضا العدمية الرقمية وتصفية الحسابات، حيث تتحول الزلات إلى مادة للمناكفات المذهبية والفكرية والشخصية بين المؤثرين. فيقحم العامة في خصومات دقيقة، وتثار أمامهم مسائل لا يملكون أدواتها، فيخرجون منها بقسوة في القلب، وجرأة على العلماء، واضطراب في الثقة، وضياع للورع.

وهذه التيارات، وإن اختلفت شعاراتها، تلتقي في نتيجة واحدة: نقل القارئ من الانتفاع بالتراث إلى الارتياب فيه، ومن تعظيم العلم إلى محاكمة أهله، ومن فهم الزلة في حجمها إلى جعلها دليلا على سقوط البناء كله.

خامسا: معالم الأمن الفكري الرقمي

لمواجهة هذا الطوفان الرقمي، لا يكفي أن نلوم المنصات أو نشتكي من سرعة الانتشار، بل لا بد من بناء وعي منهجي يمكن تسميته بالأمن الفكري الرقمي؛ أي القدرة على التعامل مع المحتوى الشرعي المتداول بوعي، وتثبت، وعدل، وفهم للمآلات.

- وأول معالم هذا الأمن: فقه كف المادة المشكلة عن العامة. فليس كل ما علم يقال، وليس كل ما كتب في بطون كتب الخلاف يبث لجمهور المنصات. وعلى المتصدر رقميا أن يفرق بين الإنتاج الأكاديمي الموجه للمتخصصين، والمحتوى الدعوي أو التربوي الموجه للعامة. فإن بث الزلات، والآراء الشاذة، والمسائل المشكلة، على جمهور لا يعرف سياقها، قد يكون ضربا من الفتنة، ولو قصد صاحبه البيان.

- وثانيها: رعاية سياق المتن والمصطلح. فإذا احتيج إلى مناقشة رأي مشكل لعالم متقدم، فلا يعرض الخطأ مجردا، بل لا بد من بيان سياقه، وتاريخ القول، ومرحلة العالم، ومصطلحات عصره، وهل ثبتت النسبة إليه، وهل تابعه أحد، وهل رده المحققون، وكيف حفظ العلماء مقامه مع رد خطئه.

- وثالثها: تربية المتلقي على التوقف. فليس واجبا على كل مستخدم أن يتفاعل مع كل شبهة، ولا أن يحكم في كل مقطع، ولا أن يعلق على كل

زلة منسوبة إلى عالم. بل من العلم أن يقول المرء: لا أدري، ومن الورع أن يصمت، ومن سلامة الدين أن يحيل المسألة إلى أهلها.

ورابعها: أنسنة الخوارزميات، أي مقاومة منطق المنصة بمنطق العلم. فإذا كانت الخوارزميات تكافئ الصدمة، فعلى أهل العلم أن يكافئوا الاتزان. وإذا كانت المنصات ترفع المحتوى المثير، فعلى المتابع أن يحجب عنه تفاعله. وإذا كان الباطل ينتشر بالعناوين الصاخبة، فعلى أهل الحق أن يصنعوا محتوى رصينا مبسطا يبني الوعي ولا يثير الفوضى.

ومن ذلك إنشاء سلاسل رقمية موثوقة في بيان كيفية نشوء الخلاف، ومراتب الأدلة، وآداب التعامل مع العلماء، والفرق بين الزلة والانحراف، وبين الإجماع والجمهور، وبين البحث الأكاديمي والمنشور السطحي. فترك الساحة الرقمية فارغة لا يخدم الحق، بل يتركها لمن يحسنون الإثارة ولا يحسنون الإنصاف.

الخلاصة

إن عولمة الخطأ العلمي في العصر الرقمي لا تعني فقط سرعة انتشاره، بل تعني تغير أثره ووظيفته. فالزلة التي كانت محدودة في كتاب، قد تصبح اليوم عنوانا لهدم عالم. والقول المهجور الذي كان يعرفه المتخصصون، قد يتحول إلى مادة لتشكيك العامة. والمقطع المبتور قد يصنع في وعي الناس صورة مزيفة عن التراث كله.

ومن هنا كان واجب المسلم في الفضاء الرقمي أن يجمع بين الوعي والورع: وعي بطبيعة المنصات، وورع في النشر والتفاعل؛ وعي بأن الخوارزميات لا تعرف الإنصاف، وورع يمنعه من أن يكون خادما لها في نشر الظلم؛ وعي بأن العلم لا يبنى بالمقاطع، وورع يحفظه من محاكمة الأئمة بمنطق العناوين.

فليست كل زلة مادة للنشر، ولا كل خطأ يصلح للعامة، ولا كل محتوى مثير يخدم الحق. وإنما الميزان: هل يزيد هذا النشر علما أو يزرع بلبلة؟ هل يرد الخطأ أو يهدم المقام؟ هل يحفظ الثقة المنضبطة بالعلماء أو يفتح باب الجرأة عليهم؟ هل يربي الناس على التمييز أو على التشهير؟

ومن لم يملك هذا الميزان، فسلامة دينه في التوقف، وسلامة قلبه في ترك التتبع، وسلامة الأمة في ألا نجعل المنصات الرقمية سوقا لزلات العلماء، ومسرحا لتفكيك المرجعيات، ومعبرا من الإثارة إلى الفوضى.

صيانة الحضور الرقمي:
أدبيات النقد الفقهي على وسائل التواصل الاجتماعي

لم تعد الكلمة اليوم تقال في مجلس محدود، ولا تكتب في رسالة خاصة، ولا تبقى حبيسة كتاب لا يقرؤه إلا طلاب العلم، بل صارت الكلمة تخرج من هاتف صغير، فتبلغ الآفاق في دقائق، وتدخل بيوت الناس، وتستقر في عقول العامة، وتتحول إلى مقطع متداول، أو عنوان صادم، أو حكم مختصر، أو حملة تشهير لا يعرف صاحبها أين بدأت ولا أين تنتهي.

فعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: **"إن العبد ليتكلم بالكلمة ما يتبين فيها، يزل بها في النار أبعد مما بين المشرق والمغرب"** رواه البخاري ومسلم. وهذا من أقوى النصوص في التحذير من الكلمة غير المحسوبة، وهو أصل عظيم للسان الرقمي.

ومن هنا صار الكلام في العلماء، وفي مسائل الفقه، وفي زلات الأئمة، أشد خطرا في زمن المنصات الرقمية؛ لأن الخطأ لم يعد محدود الأثر، والعبارة المقتطعة لم تعد تموت في مجلسها، والتشنيع لم يعد يسمعه عشرة ثم ينصرفون، بل قد يبقى محفوظا في الشبكة، ينتقل من حساب إلى حساب، ويعاد نشره كلما تجددت الخصومة أو ثارت شهوة الجدل.

ولهذا فإن صيانة اللسان في زمن التواصل الاجتماعي ليست نافلة أدبية، بل ضرورة دينية وأخلاقية وعلمية. فاللسان الرقمي لسان حقيقي، وإن خرج في صورة منشور أو تعليق أو تغريدة أو مقطع قصير. والغيبة الرقمية غيبة، والبهتان الرقمي بهتان، والتشهير الرقمي تشهير، وتتبع العورات عبر المقاطع والاقتباسات لا يخرجه تغير الوسيلة عن حقيقته الشرعية.

وقد كان العلماء قديما يفرقون بين مجالس التعليم، ومجالس المناظرة، ومجالس الفتوى، ومجالس العامة. ولم يكن كل ما يقال في حلقة بحث يصلح أن يطرح بين الناس بلا تمهيد. ولم تكن كل مسألة خلافية تعرض على العامة كما تعرض على المتخصصين. ولم يكن كل رد علمي يلقى في الأسواق. فكيف بزمن صارت فيه المسائل الدقيقة تقدم للناس في عناوين سريعة، ومقاطع مبتورة، وصور مختصرة، وتعليقات غاضبة، ومنافسة محمومة على الإعجاب والمشاركة والانتشار؟

وقد ابتلينا في هذا الزمن بأقوام صغرت أحلامهم قبل أن تصغر أقدارهم، لا يعرف لهم شيخ راسخ، ولا مدرسة علمية محررة، ولا سابقة معتبرة في فقه أو حديث أو أصول، ثم يجلس أحدهم خلف شاشة ولاقط صوت، يحدث الناس عن "خطايا العلماء"، ويفتش في تراث أئمة الإسلام كما يفتش الخصم في ملف اتهام، لا كما يقرأ الطالب ميراث أمة.

وقد يزيد الأمر عجبا أن تصدر هذه الجرأة أحيانا من بيئات لا تعرف الإسلام إلا في صورة العدو الذي ينبغي الاشتباك معه، ثم يأتي من يتكلم بلسان الغيرة على السنة وهو يلتقي في الأثر مع خصومها: إسقاط الأئمة، وتهوين المذاهب، وتشويه التراث، وقطع الناس عن سلاسل العلم. وهؤلاء ينبغي ألا يمنحوا من الحضور فوق ما يستحقون؛ فلا تتابع حساباتهم، ولا تروج مقاطعهم، ولا تجلس في بثوثهم، ولا تجعل خوارزميات المنصات ترفع ذكرهم بحضورك وتفاعلك.

فإن كثيرا من هذه الأصوات لم تكن لتكبر لولا من خاصموها، ولم تكن لتنتشر لولا من أعادوها، ولم تكن لتجد ظلا في الوعي العام لولا من سلطوا عليها الضوء.

وقد نسوا أن رحمة الله بأهل العلم وما فتحه لهم من قبول ونفع لا يملكون إغلاقه بألسنتهم، ﴿**مَّا يَفْتَحِ ٱللَّهُ لِلنَّاسِ مِن رَّحْمَةٍۢ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا ۖ وَمَا يُمْسِكْ**

فَلَا مُرْسِلَ لَهُۥ مِنۢ بَعْدِهِۦ ۚ وَهُوَ ٱلْعَزِيزُ ٱلْحَكِيمُ﴾ سورة فاطر: الآية 2 فكم من إمام حاول المتعجلون إسقاطه، فازداد ذكره رسوخا، وكم من عالم فتشوا في زلاته، فبان للناس من علمه وفضله ما لم يكونوا يعرفون. وربما انطبق على هؤلاء قول الشاعر:

كَنَاطِحٍ صَخْرَةً يَوْمًا لِيُوهِنَهَا
فَلَمْ يَضُرَّهَا وَأَوْهَى قَرْنَهُ الوَعِلُ

فلا ينبغي أن يتحول الرد على كل صغير إلى صناعة شأن له، ولا أن نصنع من العدم حضورا بمجرد الاشتباك معه؛ فإن بعض الباطل يموت بالإهمال، وبعض الزلات تموت إذا لم يتخذها المتربصون سوقا، وبعض الأصوات لا تستحق من المؤمن إلا أن يمر بها كريما، حافظا قلبه من الغل، ولسانه من البغي، ووقته من أن يصير وقودا في معارك لا تزيد الأمة علما ولا هدى.

أولا: خطر قص المقاطع وتجزيء العبارات

من أخطر آفات النقد الفقهي في وسائل التواصل ظاهرة قص المقاطع وتجزيء العبارات. فيؤخذ من كلام عالم أو داعية أو باحث جزء صغير، وينزع من سياقه، ويحذف ما قبله وما بعده، ثم يعرض على الناس كأنه خلاصة مذهبه، أو حقيقة منهجه، أو دليل سقوطه.

والكلام لا يفهم غالبا إلا بسياقه. فقد تكون العبارة جوابا عن سؤال خاص، أو نقلا لمذهب لا تبنيا له، أو حكاية لقول مخالف، أو تمهيدا قبل الرد، أو تعبيرا مجملا فصله المتكلم في موضع آخر، أو كلاما في حال ضرورة لا في حال اختيار، أو في واقعة معينة لا في حكم عام. فمن اقتطع العبارة من سياقها فقد يغير معناها، وإن لم يغير لفظها. وقد يكون أمينا في النقل الحرفي، خائنا في النقل

المعنوي؛ لأن الأمانة ليست أن تنقل الكلمات وحدها، بل أن تنقل مراد المتكلم بإنصاف.

ومن هنا كان من أدب النقد الرقمي ألا ينشر الإنسان مقطعا قبل أن يسأل: هل هذا هو تمام الكلام؟ هل سمعته من أوله إلى آخره؟ هل عرفت السؤال الذي أجاب عنه؟ هل قرأت ما كتبه في مواضع أخرى؟ هل العبارة تقرير أم حكاية؟ هل هي قول نهائي أم احتمال في سياق بحث؟ هل يوجد توضيح لاحق؟ هل يمكن فهمها على وجه صحيح؟

فإذا لم يفعل ذلك، ثم نشر المقطع على الناس بعنوان مثير، فقد لا يكون ناصحا للحق، بل مشاركا في تشويه المعنى، ولو ظن أنه يدافع عن الدين.

ثانيا: شهوة الإعجابات وعناوين الصدمة

ومن آفات المنصات أنها تكافئ الصدمة أكثر مما تكافئ الإنصاف. فالمنشور الهادئ المتزن لا ينتشر غالبا كما ينتشر العنوان الحاد. وعبارة: "تحرير خطأ علمي في كلام فلان" لا تجذب الناس مثل عبارة: "سقوط إمام"، أو "فضيحة عالم"، أو "ضلال فلان"، أو "انظر كيف خالف السنة"، أو "الإمام الذي هدم الإجماع".

وهنا يدخل على القلب باب خطير: أن يلبس الإنسان شهوة الانتشار لباس الغيرة على الدين. فيتوهم أنه ينصر الحق، وهو في الحقيقة يطعم رغبته في الظهور. ويتوهم أنه يحذر الناس، وهو يفتش عن عنوان يجلب الإعجابات. ويتوهم أنه يرد الباطل، وهو يفرح بعدد المشاركات والتعليقات أكثر مما يفرح بوضوح الحق ونجاة الناس من الفتنة.

والغضب للدين عبادة إذا انضبط بالعلم والعدل، لكنه يتحول إلى آفة إذا صار وقودا للشهرة. فليس كل من رفع صوته بالحق كان مخلصا، وليس كل من أكثر

من التشنيع كان غيورا، وليس كل من جمع الناس حول خطأ عالم كان ناصحا للأمة.

ولهذا ينبغي على من يكتب في هذه الأبواب أن يفتش قلبه قبل أن يفتش في زلات العلماء. وأن يسأل نفسه: هل أريد بيان الحق أم أريد الانتصار؟ هل أريد إصلاح الخطأ أم إسقاط المخطئ؟ هل أفرح لو صحح الرجل كلامه وانتهت المسألة، أم أفرح ببقاء المعركة لأنها تزيد حضوري؟ هل أختار العنوان لأنه أدق، أم لأنه أشد إثارة؟

فكم من عنوان ظالم حمل تحته كلاما فيه بعض الحق، لكن العنوان أفسده. وكم من منشور أراد صاحبه النصيحة، ففتح به باب فتنة. وكم من تعليق حاد جر صاحبه إلى بهتان لم يكن يقصده في البداية.

ثالثا: الفرق بين البحث المحقق والمنشور السريع

الكتابة العلمية المحققة لها طبيعة، والمنشورات السريعة لها طبيعة أخرى. والخلط بينهما من أسباب الفوضى في باب نقد العلماء. فالبحث المحقق يجمع الأقوال، ويحرر محل النزاع، ويثبت النسبة، ويفرق بين المراحل، ويعرض الأدلة، ويناقش الاعتراضات، ويزن العبارة، ويعرف قدر المسألة، ويخاطب أهل الاختصاص بما يناسبهم.

أما المنشور السريع فيختصر، ويجتزئ، ويضغط المعاني، ويبحث غالبا عن عبارة حاسمة، ويعرض المسألة على جمهور مختلط: فيه العامي، والمبتدئ، والمتحمس، والخصم، ومن لا يعرف أصول العلم، ومن يبحث عن مادة للجدل. ولذلك لا يجوز أن تنقل المسائل الدقيقة من مقام التحقيق إلى مقام الإثارة. فما يصلح أن يناقش في بحث أكاديمي مطول لا يصلح دائما أن ينشر في منشور من سطرين. وما يقال لطالب علم متمكن لا يقال لعامة الناس بالعبارة نفسها. وما

يناقش في مجلس متخصص لا يلقى على المنصات مجردا من مقدماته وضوابطه.

وقد يكون الكلام صحيحا في نفسه، لكن نشره في غير موضعه يوقع فتنة. وقد يكون النقد علميا في أصله، لكن اختصاره يفسده. وقد يكون الرد مشروعا، لكن عرضه على العامة بلا بيان يزرع الشك في نفوسهم، أو يجرئهم على العلماء، أو يجعلهم يظنون أن التراث كله ساحة سقوط وتناقض.

فليس السؤال فقط: هل ما قلته صحيح؟ بل السؤال أيضا: لمن قلته؟ وكيف قلته؟ ومتى قلته؟ وبأي عنوان نشرته؟ وما الأثر المتوقع منه؟ وهل سيزيد الناس علما أم بلبلة؟ وهل سيقربهم من الأدب مع العلم أم يفتح لهم باب الجرأة والوقيعة؟

رابعا: لا تجعل العامة وقودا للمعارك العلمية

من الظلم للعامة أن يلقى إليهم بكل خلاف علمي دقيق، ثم يطلب منهم أن يحكموا بين الأئمة والمدارس. فالعامي لا يملك أدوات الترجيح، ولا يعرف مراتب الأدلة، ولا يفرق غالبا بين الإجماع والجمهور، ولا بين الزلة والانحراف، ولا بين الخلاف السائغ والشاذ، ولا بين العبارة الموهمة والقول المستقر.

فإذا طرحت أمامه مسائل دقيقة بعنوان صادم، صار بين أمرين: إما أن يستهين بالعلماء، وإما أن يضطرب في دينه. وكلاهما مفسدة.

ومن أراد نصح العامة، فليخاطبهم بما يحفظ دينهم، لا بما يفتح عليهم أبوابا لا يحسنون إغلاقها. يقال لهم: هذا القول لا يفتى به، أو هذا لا تأخذوا دينكم منه، أو ارجعوا إلى أهل العلم، أو هذه مسألة تحتاج إلى متخصص. ولا يلزم أن تسرد لهم كل زلة، ولا أن تذكر كل اسم، ولا أن تعرض عليهم كل معركة.

فالمقصود من العلم هداية الناس، لا إرباكهم. ومن النصيحة جمع القلوب على تعظيم الوحي، لا تفريقها حول أخطاء الرجال. ومن الورع ألا تجعل العامة جمهورا لمعركة كان ينبغي أن تبقى في دائرة أهل الاختصاص.

خامسا: قواعد عملية قبل النشر

من أراد أن يكتب في نقد قول فقهي، أو زلة منسوبة إلى عالم، أو دعوى مخالفة إجماع، فليضع بين يديه قواعد عملية قبل أن يضغط زر النشر.

- أولها: تثبت قبل أن تنقل. فلا تنشر مقطعا لم تسمعه كاملا، ولا صورة مقتطعة من كتاب لم تراجع سياقها، ولا نقلا عن خصم لم تتحقق منه.
- ثانيها: افهم قبل أن تحكم. فكم من عبارة بدت خطيرة أول الأمر، فلما رجع الإنسان إلى السياق وجدها محتملة، أو مقيدة، أو منقولة عن غير صاحبها.
- ثالثها: سم الأشياء بأسمائها. لا تقل: خالف الإجماع، إذا كان خالف الجمهور. ولا تقل: ضل، إذا كان أخطأ. ولا تقل: هدم الدين، إذا كان قال قولا مرجوحا. ولا تقل: كذب، إذا كان وهم أو أخطأ في النقل.
- رابعها: فرق بين نقد القول وإسقاط القائل. فقد يكون القول باطلا أو شاذا أو مرجوحا، ومع ذلك يبقى لصاحبه قدره وفضله وسابقته.
- خامسها: قدر جمهورك. فما يصلح للباحثين لا يصلح للعامة، وما يحتمله طالب العلم قد لا يحتمله من لا يملك أدوات الفهم.
- سادسها: اختر العنوان العادل، لا العنوان الجاذب. فالحق لا يحتاج إلى عناوين ظالمة لينتصر. والعنوان جزء من الأمانة، لا مجرد وسيلة للتسويق.

- سابعها: اسأل عن المآل. هل سيؤدي منشورك إلى علم وهدى، أم إلى تشهير وخصومة وجرأة على أهل العلم؟ هل سيحل إشكالا، أم سيضيف إلى الفوضى فوضى أخرى؟
- ثامنها: اترك ما لا تحسن. فليس كل من قرأ مسألة صار أهلا للتصدر فيها، وليس كل من وجد نصا صار قادرا على إسقاط أقوال العلماء به.
- تاسعها: أن توقن أن الله تعالى سيسألك عن فعلك هذا وقصدك ونيتك، وخطأ من أخطأ بسببك، وصلاح من صلح بسببك.

سادسا: أدب التعليق والمشاركة

ليس الناشر الأول وحده مسؤولا، بل من أعاد النشر وعلق وشارك داخل في المسؤولية بقدر فعله. فكثير من حملات التشهير لا يصنعها شخص واحد، بل تصنعها آلاف المشاركات الصغيرة: تعليق ساخر، إعادة نشر بلا تثبت، علامة إعجاب على ظلم، إضافة عبارة حادة، قص جزء آخر من السياق.

وقد يظن الإنسان أن ضغطه على زر الإعجاب أمر يسير، لكنه في عالم المنصات تزكية وانتشار. وقد يظن أن إعادة النشر لا تعني التبني، لكنها في أثرها العملي مشاركة في إيصال الكلام إلى غيره. وقد يظن أن التعليق الساخر مجرد مزاح، لكنه قد يكون طعنا في عرض مسلم أو عالم أو طالب علم.

ولهذا فإن صيانة اللسان الرقمي تشمل الصمت كما تشمل الكلام، وتشمل عدم المشاركة كما تشمل عدم التأليف. وليس الورع أن تمتنع عن كتابة الظلم فقط، بل أن تمتنع عن ترويجه أيضا.

ومن رأى منشورا يطعن في عالم أو ينقل زلة أو يدعي مخالفة إجماع، فليسارع إلى التثبت، لا إلى المشاركة. فإن لم يكن من أهل التحقق، فليصمت أو ليسأل من يثق بعلمه. فكم من إنسان صار شريكا في ظلم لأنه استعجل الإرسال.

سابعا: حين يكون الرد واجبا

ومع كل ما سبق، فليس المقصود أن يسكت الناس عن الخطأ، أو أن يترك الباطل ينتشر، أو أن تمنع النصيحة باسم الأدب. فقد يكون الرد واجبا إذا انتشر الخطأ، أو لبس على الناس دينهم، أو صدر الكلام ممن يتابعه جمهور واسع، أو تعلق الأمر بأصل من أصول الشريعة، أو ترتب على السكوت ضرر ظاهر.

وفي الحديث عن جابر بن عبد الله وأبي طلحة بن سهل الأنصاري رضي الله عنهما، قالا: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: **"مَا مِنِ امْرِئٍ يَخْذُلُ امْرَأً مُسْلِمًا فِي مَوْطِنٍ يُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ، وَيُنْتَهَكُ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ، إِلَّا خَذَلَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ نُصْرَتَهُ، وَمَا مِنِ امْرِئٍ يَنْصُرُ مُسْلِمًا فِي مَوْطِنٍ يُنْتَقَصُ فِيهِ مِنْ عِرْضِهِ، وَيُنْتَهَكُ فِيهِ مِنْ حُرْمَتِهِ، إِلَّا نَصَرَهُ اللَّهُ فِي مَوْطِنٍ يُحِبُّ فِيهِ"** أخرجه أبو داود ، وأحمد .

لكن الرد الواجب له أدبه. يرد الخطأ بقدر الحاجة، وبالعبارة التي تحقق المقصود، وبلا زيادة في التجريح، وبلا كذب أو مبالغة، وبلا فرح بسقوط أحد، وبلا فتح أبواب لا يحتاج الناس إليها.

وقد يكون الرد العام دون تسمية كافيا. وقد تكون النصيحة الخاصة أولى. وقد يكون البيان العلمي المطول أنفع من المنشور القصير. وقد يكون السكوت المؤقت أصلح حتى تتضح الصورة. وقد يكون رفع الأمر إلى أهل الاختصاص أولى من تصدر غير المؤهلين.

فالمعيار ليس مجرد وجود الخطأ، بل النظر في أصلح طريق لرده. والناصح لا يبحث عن أقسى عبارة، بل عن أهدى طريق.

ثامنا: من فقه المنصة إلى فقه المسؤولية

إن وسائل التواصل ليست فضاء محايدا. فهي تدفع الإنسان إلى السرعة، وتغريه بالاختصار، وتكافئه على الحدة، وتجعله يرى أثر كلامه في الأرقام: إعجابات، ومشاركات، وتعليقات، ومتابعين. وهذه البيئة تحتاج إلى مجاهدة خاصة؛ لأن النفس قد تضعف أمام التصفيق الرقمي كما تضعف أمام تصفيق المجالس.

ومن فقه المسلم في هذا الزمن أن يعرف طبيعة الوسيلة التي يستخدمها. فالمنصة التي تكافئ الغضب تحتاج منك إلى حلم. والمنصة التي تكافئ الاختصار تحتاج منك إلى تثبت. والمنصة التي تكافئ الصدمة تحتاج منك إلى عدل. والمنصة التي تجعل الناس جمهورا دائما تحتاج منك إلى خوف من الله في كل حرف.

فليست المشكلة في الوسيلة وحدها، بل في القلب حين يستسلم لمنطقها. فإذا صار معيار الكاتب: كم انتشر كلامي؟ لا: كم كان حقا وعدلا؟ فقد دخل الخطر. وإذا صار يسأل: كيف أجعل العنوان أقوى؟ لا: كيف أجعله أصدق؟ فقد بدأ الانحراف. وإذا صار يفرح بسقوط الناس أكثر مما يفرح برجوعهم إلى الصواب، فقد فسدت نية النصيحة.

تاسعا: البث الحي

ولا تقتصر المسؤولية في البث الحي على صاحب البث أو المتحدث فيه، بل تشمل الحاضرين والمتابعين والمعلقين؛ لأن الحضور الرقمي قد يتحول إلى تزكية ضمنية، والتفاعل قد يصير مشاركة في نشر الباطل، ولو لم ينطق صاحبه بكلمة صريحة. فمن حضر بثا يقوم على تتبع زلات العلماء، أو السخرية منهم، أو قص كلامهم، أو إطلاق عبارات التشنيع عليهم، فليس موقفه محايدا كما يظن؛ فإن التعليق، والإعجاب، والمشاركة، وكثرة الحضور، كلها في عرف المنصات تزيد البث انتشارا وقوة وتأثيرا.

وقد مدح الله عباد الرحمن بقوله :﴿**وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ وَإِذَا مَرُّوا بِاللَّغْوِ مَرُّوا كِرَامًا**﴾ [الفرقان: 72]. وهذه الآية تضع للمؤمن أدبا عظيما في حضوره ومروره ومشاركته؛ فلا يشهد الزور بحضوره الراضي، ولا يعين اللغو بتفاعله، ولا يدخل مجالس الباطل متفرجا مستمتعا، ثم يزعم أنه لم يقل شيئا. فكما أن شهادة الزور تكون باللسان، فقد تكون أحيانا بالحضور المؤيد، أو بالصمت الذي يفهم منه الرضا، أو بالتفاعل الذي يدفع المنصة إلى نشر الكلام بين الناس.

فإذا تحول البث إلى تشهير، أو سخرية، أو بهتان، أو طعن في أهل العلم بغير بينة، كان الواجب على المتابع أن ينصح إن قدر بلا فتنة، أو يغادر إن عجز، أو يمتنع عن التعليق والمشاركة والإعجاب، وألا يكون رقما في جمهور يصنع للباطل هيبة وانتشارا. وليس من الكرامة أن يدخل الإنسان مجالس اللغو الرقمية ثم يجادل فيها بلا علم، ولا أن يبقى فيها متلذذا بفضائح الناس، ولا أن يشارك مقاطعها بعد انتهائها. بل الكرامة أن يمر كما أمر الله: حافظا قلبه من الشماتة، ولسانه من البغي، ووقته من العبث، ودينه من أن يكون شاهدا على زور أو معينا عليه.

عاشرا: كن ايجابيا

ومن تمام هذا الأدب الرقمي أن يحمي المسلم قلبه ووقته ودينه من الحسابات التي جعلت همها تتبع العورات، والتفتيش عن زلات علماء الإسلام، واقتناص عباراتهم، ثم عرضها على الناس بقصد الطعن والتشويه وإسقاط الهيبة. فليس المطلوب من المؤمن أن يظل متابعا لكل صاحب زور بحجة معرفة ما يقول، ولا أن يترك خوارزميات المنصات تطعم قلبه كل يوم شيئا من الغل والجرأة على أهل العلم.

بل من الورع أن يلغي متابعة من اعتاد التشهير، وأن يحظر من جعل الزور صناعة، والطعن في الأئمة محتوى، وتتبع الزلات طريقا إلى الشهرة. فالحظر هنا ليس عجزا عن الحوار، ولا هروبا من الحق، بل صيانة للقلب، وإغلاق لباب الفتنة، وامتناع عن إعانة الباطل بالحضور والمشاهدة والتفاعل. ومن لم يستطع إصلاح المجلس، فليغادره كريما، ومن لم يملك رد الزور بعلم وعدل، فلا أقل من ألا يكون شاهدا عليه، ولا جسرا لانتشاره بين الناس.

الخلاصة

صيانة الوجود الافتراضي واللسان الرقمي من صيانة الدين. ومن لم يملك لسانه في المنصات، لم ينفعه أن يدعي حب العلم والعلماء. فالكلمة التي تخرج في لحظة غضب قد تبقى سنوات، والمقطع الذي ينشر بلا تثبت قد يطعن في سمعة مسلم، والعنوان الذي يكتب طلبا للانتشار قد يزرع في قلوب الناس جرأة على أهل العلم لا تموت بسهولة.

والمنهج العادل أن ننقد بعلم، وننشر بورع، ونعلق بأدب، ونختار العنوان بإنصاف، ونفرق بين مقام البحث ومقام العامة، وبين النصيحة والتشهير، وبين رد القول وإسقاط القائل.

فمن أراد أن ينصر الحق على المنصات، فليبدأ بحراسة قلبه ولسانه. وليتذكر أن الله لا يحاسب على صحة المعلومة وحدها، بل على النية، والعبارة، والأثر، والعدل، والرحمة. وليس كل ما يقال ينشر، وليس كل ما ينشر ينفع، وليس كل ما يجذب الناس يرضي الله.

والخير كل الخير أن يكون المؤمن مفتاحا للعلم والهدى، لا مفتاحا للبلبلة والتشنيع. يرد الخطأ إذا وجب رده، لكنه لا يفرح بالزلة. يبين الحق، لكنه لا يصنع من البيان فضيحة. يحفظ مقام العلماء، لكنه لا يقدسهم. ويعظم الدليل، لكنه لا يتخذه ستارا للبغي.

وبهذا يكون الوجود الرقمي شاهدا لصاحبه لا عليه، ويكون النقد الفقهي بابا للإصلاح لا سوقا للتشهير، وتبقى المنصات وسيلة لنشر العلم والعدل، لا مسرحا لاصطياد الزلات وتكثير الخصومات.

مصطلحات لا بد من تحريرها

من أهم ما يعين على العدل في هذا الباب تحرير المصطلحات قبل استعمالها؛ فكثير من الخلط في الكلام على العلماء لا يبدأ من سوء القصد وحده، بل يبدأ من اضطراب الألفاظ، واتساعها بلا ضابط، واستعمالها في غير موضعها. فقد يستعمل الإنسان كلمة "زلة" وهو يقصد "انحرافًا منهجيًا"، أو يخلط بين "النصيحة" و"التشهير"، أو يظن كل نقد إنصافًا، أو كل تحفظ تمييعًا، أو كل سكوت كتمانًا للحق. وقد يسمع العامي لفظًا شديدًا فيحمله على غير مراده، أو يقرأ طالب العلم مصطلحًا قديمًا بمعنى معاصر، فيبني عليه حكمًا غير صحيح.

ولهذا كان تحرير المصطلحات ضرورة منهجية وأخلاقية؛ لأن الحكم على الأشياء فرع عن تصورها، ومن اضطرب تصوره اضطرب حكمه، ومن اضطرب حكمه ربما ظلم وهو يظن أنه ينصر الحق.

الزلة

الزلة هي خطأ يقع من العالم في مسألة معينة، مع بقاء أصل علمه وفضله ومنهجه العام. وقد تكون الزلة قولًا مرجوحًا، أو اجتهادًا لم يوافق الصواب، أو عبارة موهمة، أو ترجيحًا بناه على دليل ظهر له ثم خفي عليه ما يعارضه، أو كلامًا صدر في سياق خاص ثم أسيء فهمه بعد ذلك. والزلة لا تعني أن العالم فاسد المنهج، ولا أنها تكشف حقيقة مخفية عنه، ولا أنها تصلح وحدها لإلغاء علمه أو إسقاط مكانته. فقد يقع العالم في زلة في باب، ويبقى إمامًا نافعًا في أبواب كثيرة، وقد يخطئ في مسألة، ولا يلزم من ذلك أن يطعن في ديانته أو قصده أو مجموع علمه. ومن الظلم أن تحول الزلة إلى هوية لصاحبها، أو أن تجعلها عنوانًا دائمًا عليه، أو أن تختصر سيرته فيها. فالزلة ترد بقدرها، ويبين وجه الخطأ فيها، ويحفظ للعالم فضله ومقامه.

الخطأ

الخطأ أعم من الزلة. فقد يقع الخطأ من عالم، أو طالب علم، أو عامي، وقد يكون في فهم نص، أو نقل قول، أو تحرير مسألة، أو تقدير مصلحة، أو استعمال عبارة، أو الحكم على شخص أو واقعة. وليس كل خطأ في مرتبة واحدة. فهناك خطأ في مسألة اجتهادية، وخطأ في مسألة قطعية. وهناك خطأ معذور سببه خفاء الدليل أو ضعف الوسيلة أو تغير الاصطلاح، وهناك خطأ ناشئ عن تقصير أو تعجل أو هوى. وهناك خطأ في القول، وخطأ في طريقة العرض، وخطأ في تنزيل الحكم على الواقع. والعدل يقتضي أن يحرر نوع الخطأ ودرجته قبل الحكم على قائله. فليس كل خطأ يوجب التشنيع، ولا كل خطأ يسوغ السكوت عنه، ولا كل مخطئ يعامل بالطريقة نفسها. الحكم على الخطأ شيء، والحكم على المخطئ شيء آخر.

الاجتهاد

الاجتهاد هو بذل الوسع في طلب الحكم أو فهم المسألة وفق أدوات العلم وقواعده. والمجتهد قد يصيب وقد يخطئ، وقد يكون له أجر الاجتهاد وإن لم يوافق الصواب، إذا بذل وسعه وكان أهلًا للنظر في المسألة. وليس كل قول خالف ما نراه راجحًا يكون انحرافًا أو زلة مذمومة. فقد يختلف العلماء لاختلاف الدليل الذي بلغهم، أو لاختلافهم في ثبوت الحديث، أو في فهم دلالة النص، أو في الجمع بين الأدلة، أو في تحقيق المناط، أو في اعتبار العرف والمصلحة. ومن لم يعرف طبيعة الاجتهاد جعل الخلاف كله بابًا للاتهام، وظن أن كل من خالفه خالف الحق عمدًا. وهذا من قلة الفقه؛ لأن الاجتهاد المعتبر لا يعني تساوي الأقوال في القوة، لكنه يمنع تحويل كل مخالفة إلى طعن في الدين أو المنهج.

الانحراف المنهجي

الانحراف المنهجي ليس مجرد خطأ عارض، ولا زلة منفردة، ولا عبارة محتملة، ولا اجتهادًا مرجوحًا. بل هو خلل متكرر في أصول النظر والاستدلال، يظهر أثره في أبواب متعددة، ويؤسس لمسار مخالف للحق مخالفة ظاهرة. والحكم على شخص أو عالم أو مدرسة بالانحراف المنهجي باب خطير، لا يصلح للعامة ولا للمبتدئين، ولا يبنى على اقتباس مبتور، ولا على مقطع منتشر، ولا على قول واحد، ولا على كلام الخصوم وحدهم. بل يحتاج إلى جمع كلامه، وفهم سياقه، ومعرفة اصطلاحه، والنظر في مجموع منهجه، والرجوع إلى أهل الاختصاص. ومن أخطر الظلم أن يجعل الناقد كل خطأ انحرافًا، وكل زلة منهجًا، وكل عبارة مشكلة دليلًا على فساد الاعتقاد. فهذا لا يخدم الحق، بل يفتح باب الإسقاط بلا علم.

التشهير

التشهير هو نشر الخطأ أو الزلة بقصد فضح صاحبها، أو هدم مقامه، أو إسقاطه في أعين الناس، أو إشاعة عيبه بلا حاجة معتبرة. وقد يتزين التشهير بلباس الغيرة على الحق، لكنه يظهر في لغته، وطريقته، وجرعته، وفرحه بالعثرات. ومن علامات التشهير أن يبدأ صاحبه بالنشر قبل التثبت، وأن يقتطع الكلام من سياقه، وأن يستعمل العناوين المثيرة، وأن يكرر الزلة بعد بيانها، وأن يضيق باعتذار المخطئ أو رجوعه، وأن يرفض ذكر فضائله، وأن يحول الخطأ المحدد إلى محاكمة شاملة للشخص. والتشهير لا يقصد إصلاح الخطأ بقدر ما يقصد تثبيت صورة المخطئ في أذهان الناس بصورة مشوهة. ولذلك يفسد القلوب، ويغذي الشماتة، ويجعل الناس أجرأ على الوقيعة من رغبتهم في الفهم والإنصاف.

النصيحة

النصيحة هي إرادة الخير للمنصوح، وبيان الخطأ له أو للناس عند الحاجة، بقصد الإصلاح لا الفضيحة. والنصيحة تضبطها الرحمة، والعدل، والتثبت، وحفظ المقام، وذكر الفضل، والاقتصار على قدر الحاجة. والنصيحة لا تعني السكوت عن الخطأ، ولا تبريره، ولا تعطيل البيان إذا احتاج الناس إليه. لكنها تعني أن يكون بيان الخطأ بميزان العدل، لا بلسان الغضب؛ وبقصد الهداية، لا بقصد الغلبة؛ وبالقدر الذي يزيل الإشكال، لا بالقدر الذي يهدم الشخص. والناصح يفرح برجوع المخطئ، ويقبل التصحيح، ويتمنى لو لم يقع الخطأ أصلًا. فإذا اضطر إلى البيان العام، تكلم بلغة العلم لا بلغة التشفي، ورد القول دون أن يمزق صورة القائل.

الإنصاف

الإنصاف هو إعطاء كل ذي حق حقه، وأن تجمع في حكمك بين ما له وما عليه، فلا يمنعك حب العالم من رد خطئه، ولا يدفعك خطؤه إلى جحد فضله. والإنصاف ليس تمييعًا للحق، ولا مساواة بين الصواب والباطل، بل هو إقامة العدل في طريق بيان الحق. ومن الإنصاف أن ترد الخطأ، وتحفظ الفضل، وتفهم السياق، وتتثبت من النسبة، وتفرق بين الزلة والمنهج، وبين نقد القول والطعن في القائل. ومن الإنصاف أيضًا أن تذكر ما أحسن فيه العالم كما تذكر ما أخطأ فيه، وأن تقرأ كلامه كله لا جزءًا منه فقط. والإنصاف شاق على النفوس؛ لأنه يمنعها من لذة الغلو فيمن تحب، ومن لذة التشفي ممن تخالف. لكنه من أعظم دلائل صدق طلب الحق.

كلام الأقران

كلام الأقران هو ما يقع من نقد أو جرح أو طعن بين علماء أو متعاصرين أو متقاربين في الطبقة أو المجال. وهذا الباب يحتاج إلى حذر شديد؛ لأن كلام الأقران قد تتداخل فيه المنافسة العلمية، أو الخلاف المذهبي، أو الخصومة الشخصية، أو شدة المناظرة، أو غلبة جو عصر معين. وليس معنى ذلك رد كلام الأقران مطلقًا، ولا قبوله مطلقًا. بل يوزن بالعدل، وينظر في سببه وسياقه، ويقارن بغيره، ولا يجعل وحده أصلًا لإسقاط عالم أو مدرسة. فقد يكون كلام القرين حقًا مؤيدًا بالبينة، وقد يكون متأثرًا بخصومة أو منافسة أو اختلاف شديد. ومن القواعد النافعة في هذا الباب أن كلام الأقران يطوى ولا يروى إذا غلبت عليه الخصومة، ولم تقم عليه بينة معتبرة، أو خالفه مجموع حال الرجل وشهادة أهل العلم له. فليس كل ما قيل في العلماء يصلح أن يكون مادة للنشر بين العامة.

العامة /العوام

العامة هم غير المتخصصين في العلم الشرعي أو في المسألة محل البحث، ولو كانوا أصحاب ثقافة واسعة أو قراءة عامة. فالعامي قد يكون ذكيًا، ومحبًا للدين، ومتابعًا للدروس، لكنه لا يملك غالبًا أدوات تحرير الخلافات الدقيقة، ولا فهم مصطلحات العلماء، ولا وزن الأقوال المتعارضة. ولذلك ليس كل ما يقال في مجالس المتخصصين يصلح أن ينشر بين العامة. فقد تحتمل مجالس أهل العلم نقدًا تفصيليًا، وخلافًا دقيقًا، وتحليلًا لمصطلحات ومدارس، أما العامة فقد يخرجون من ذلك بحيرة، أو جرأة على العلماء، أو شك في التراث كله. ومن الرحمة بالعامة أن يبين لهم ما يحتاجون إليه بقدر حاجتهم، لا أن تلقى إليهم دقائق الخلافات وزلات العلماء بطريقة تثيرهم ولا تعلمهم.

طالب العلم

طالب العلم هو من بدأ طريق التلقي والتحصيل، وتدرج في دراسة العلوم على أهلها، وعرف شيئًا من أدوات النظر، لكنه قد لا يكون بلغ رتبة التحرير أو الحكم في المسائل الكبرى. وطالب العلم الصادق يعرف حد نفسه، ويسأل فيما أشكل عليه، ولا يتصدر قبل التأهل. وليس كل من قرأ كتبًا، أو سمع دروسًا، أو تابع مقاطع علمية، صار طالب علم بالمعنى المنهجي الراسخ. فطالب العلم ليس جامع معلومات فحسب، بل متربٍّ على منهج، وأدب، وتدرج، وتصحيح فهم على يد أهل العلم. ومن علامات طالب العلم الصادق أنه كلما ازداد علمًا ازداد تواضعًا وخوفًا من القول على الله بغير علم. أما من جعل بداية طلبه بابًا للتصدر، والطعن، والتخطئة، وإسقاط العلماء، فقد خلط بين أول الطريق وآخره.

المتخصص

المتخصص هو من تأهل وأجازه من هو معتبر في فن من الفنون تأهلًا معتبرًا، ودرس أصوله ومصطلحاته ومسائله، وعرف مدارسه وأدلته وخلافاته، وصار قادرًا على تحرير مسائله أو على الأقل فهم كلام أهله فيه. وليس كل متخصص في باب يصلح أن يكون متخصصًا في كل باب. فالمتخصص في اللغة لا يلزم أن يكون متخصصًا في الحديث، والمتخصص في الفقه لا يلزم أن يكون متخصصًا في علم الكلام، والمتخصص في التاريخ لا يلزم أن يكون متخصصًا في أصول الفقه.

ومن الإنصاف أن يرجع في كل فن إلى أهله، وأن يعرف الإنسان حدود تخصصه. والتخصص لا يعني العصمة، لكنه يعني امتلاك الأدوات التي تؤهل صاحبها للكلام في الباب بقدر معتبر. أما الكلام في كل فن بلا تأهل، فهو من أسباب الفوضى العلمية والظلم للتراث وأهله.

التراث

التراث هو مجموع ما وصل إلينا من علوم الأمة ومصنفاتها ومناهجها وتجاربها العلمية عبر القرون، في التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، واللغة، والتاريخ، والسير، والرقائق، وغيرها. وليس التراث وحيًا معصومًا، ولا هو ركامًا بشريًا مهدرًا، بل هو ميراث علمي عظيم فيه الصواب والخطأ، والاجتهاد والزلة، والتحرير والاختلاف. والعدل في التعامل مع التراث أن ننتفع به ونفهمه في سياقه، لا أن نقدسه حتى نمنع مراجعته، ولا أن نهدمه حتى نقطع الأمة عن ذاكرتها العلمية.

العلماء المتقدمون

المقصود بالعلماء المتقدمين هم علماء القرون الماضية الذين كتبوا وصنفوا ودرسوا في بيئات علمية وتاريخية تختلف عن بيئتنا المعاصرة. وخصوصية الكلام فيهم أنهم لا يستطيعون بيان مرادهم، ولا شرح سياق كلامهم، ولا دفع سوء الفهم عن أنفسهم. ولهذا يحتاج الكلام في أقوالهم إلى مزيد تثبت؛ لأن نصوصهم قد تصل عبر نسخ، وروايات، واختصارات، ونقول، وشروح، وقد تتداخل فيها اصطلاحات العصور والمدارس.

المرجعية الإسلامية

المرجعية الإسلامية هي مصادر التلقي التي ترجع إليها الأمة في فهم دينها: القرآن، والسنة، وفهم أهل العلم الراسخين، ومناهج الاستدلال المعتبرة، والمدارس العلمية التي خدمت الوحي عبر القرون. وليس معنى المرجعية أن العلماء معصومون، بل معناها أن الدين لا يؤخذ من الانطباعات الفردية، ولا من المقاطع المبتورة، ولا من قراءات الغاضبين، بل من أصول العلم وأهله ومناهجه.

المرجعية العلمية

المرجعية العلمية هي مكانة أهل الاختصاص في كل فن. فكما لا يرجع في الطب إلى غير الأطباء، ولا في الهندسة إلى غير أهلها، فكذلك لا يرجع في دقائق التفسير والحديث والفقه والأصول واللغة إلا إلى أهلها. ومن اضطراب هذا العصر أن يتكلم الإنسان في كل فن بمجرد القراءة العامة، ثم يظن نفسه قادرًا على محاكمة العلماء والمتخصصين. والرجوع إلى المرجعية العلمية ليس تعطيلًا للعقل، بل هو ضبط له.

التثبت

التثبت هو التأكد من صحة النسبة، وسلامة النقل، وفهم السياق، وجمع كلام القائل قبل الحكم عليه. وهو أول أبواب الإنصاف؛ لأن الحكم قبل التثبت ظلم، ونشر الكلام قبل التحقق قد يكون من إشاعة الباطل ولو حسنت النية. ومن التثبت ألا يعتمد الإنسان على صورة منتشرة، أو مقطع مقتطع، أو نقل بلا عزو، أو كلام خصم، حتى يرجع إلى الأصل أو إلى أهل الاختصاص.

السياق

السياق هو مجموع الظروف التي تحيط بالكلام: ما قبله وما بعده، وسبب قوله، ومقامه، وجمهوره، واصطلاح قائله، والمرحلة التي كتب فيها، والخصم الذي يرد عليه، والسؤال الذي يجيب عنه. ونزع الكلام من سياقه من أكثر أسباب الظلم في قراءة التراث. فقد تكون العبارة حكاية لا تقريرًا، أو مناظرة لا فتوى، أو احتمالًا لا اختيارًا، أو قولًا قديمًا لا آخر مذهب صاحبه.

المآلات

المآلات هي النتائج التي يفضي إليها الكلام أو الفعل. فقد يكون الكلام صحيحًا في أصله، لكن طريقة نشره أو توقيته أو جمهوره تجعله سببًا لفتنة أو اضطراب أو تشكيك عام. وفقْه المآلات لا يعني كتمان الحق، بل يعني أن يقال الحق بالطريقة التي تحقق مقصوده، لا بالطريقة التي تهدم مقاصده.

المصلحة والمفسدة

المصلحة هي ما يحقق نفعًا راجحًا في الدين أو العلم أو صلاح الناس، والمفسدة هي ما يفضي إلى ضرر أو اضطراب أو ظلم أو فتنة. وليس كل خطأ يعلن، ولا كل ما يعرف ينشر، بل ينظر الناقد: هل في النشر نفع راجح أم ضرر أكبر؟ وهذا الباب لا يحسنه المتعجلون؛ لأنه يحتاج إلى فقه، وتجربة، ومعرفة بالناس، وإدراك لأثر الكلمة بعد خروجها.

تتبع العورات

تتبع العورات هو البحث عن أخطاء الناس وزلاتهم بقصد كشفها وإشاعتها، لا بقصد الإصلاح والنصيحة. وهو مرض قلبي قبل أن يكون خطأ منهجيًا؛ لأنه يحول الخطأ إلى مادة للشماتة، والبحث إلى صيد، والنقد إلى فضيحة. وإذا كان تتبع عورات عامة المسلمين مذمومًا، فهو في حق العلماء أشد خطرًا؛ لأن أثره لا يقف عند العالم وحده، بل يتعدى إلى علمه وكتبه وتلامذته وثقة الناس بمصادر التلقي.

الوقيعة

الوقيعة هي الخوض في الأشخاص بما يجرحهم أو يسقطهم أو يحط من قدرهم، خاصة إذا كان الكلام بغير حاجة أو بغير بينة أو بلغة تشفٍّ. وليست كل وقعية صريحة بلفظ السب؛ فقد تكون بالتلميح، أو العنوان، أو الانتقاء، أو نشر ما لا مصلحة في نشره. والفرق بين النقد والوقيعة أن النقد يقصد بيان الحق، أما الوقيعة فتقصد كسر الشخص في قلوب الناس.

النقد العلمي

النقد العلمي هو مراجعة القول أو الدليل أو الاستدلال وفق قواعد العلم، مع التثبت والعدل وحفظ المقام. وهو مطلوب عند الحاجة، لأن الخطأ لا يقبل لمجرد صدوره من عالم. لكن النقد العلمي لا يقوم على السخرية، ولا اقتطاع النصوص، ولا اتهام النيات، ولا تضخيم الزلات، ولا إلغاء الحسنات.

التشنيع

التشنيع هو استعمال لغة قاسية أو مثيرة أو موسعة في وصف الخطأ أو صاحبه، بما يتجاوز قدر الحاجة العلمية. وقد يكون أصل الرد صحيحًا، لكن التشنيع يفسده؛ لأنه ينقل الكلام من دائرة البيان إلى دائرة الخصومة. ومن علامات التشنيع كثرة عبارات الإسقاط، والمبالغة، والتعميم، وربط الخطأ الواحد بمنهج كامل بلا بينة.

الإسقاط

الإسقاط هو تحويل خطأ أو زلة أو قول مرجوح إلى سبب لإلغاء العالم أو هدم مكانته أو إسقاط الانتفاع بعلمه كله. وهذا غير رد الخطأ؛ فالرد يتناول القول، أما الإسقاط فيستهدف الشخص ومكانته وتاريخه. ولا يصح إسقاط عالم أو مدرسة إلا ببينة عظيمة وحكم أهل العلم الراسخين، لا بمجرد الانطباع أو الخصومة أو المقاطع المبتورة.

الغلو في العلماء

الغلو في العلماء هو رفعهم فوق مرتبة البشر، بحيث يضيق الإنسان بأي نقد لهم، أو يبرر كل خطأ، أو يخلط بين الدفاع عن العالم والدفاع عن زلته. وهذا الغلو يفسد العلم؛ لأنه يجعل للعالم عصمة عملية وإن نفى صاحبها العصمة بلسانه.
ومحبة العلماء حق، لكنها لا تعني قبول كل ما قالوا. فالحق أحب إلينا من كل أحد.

الجفاء مع العلماء

الجفاء مع العلماء هو التعامل معهم بقسوة واستخفاف، وترك حفظ مقامهم، وجعل أخطائهم سببًا للطعن فيهم أو في تراثهم كله. وهو الطرف المقابل للغلو.
والعدل بين الغلو والجفاء: أن يرد الخطأ، ويحفظ الفضل، وأن يعرف العالم بعموم علمه ونفعه لا بزلة منفردة.

أهل الاختصاص

أهل الاختصاص هم الذين درسوا الفن وأدواته ومصطلحاته ومسائله ومناهجه، وصار لهم قدرة معتبرة على فهم كلام أهله والترجيح أو التحرير فيه. والرجوع إليهم واجب في المسائل الدقيقة. وليس كل مثقف أو قارئ أو متابع للدروس من أهل الاختصاص، كما أن التخصص في فن لا يعني التخصص في كل الفنون.

أهل العدل

أهل العدل هم الذين يجمعون بين حب الحق وحفظ أقدار الناس، فيردون الخطأ ولا يهدرون الفضل، ويتثبتون قبل الحكم، ويفرقون بين الزلة والمنهج، وبين نقد القول وإسقاط القائل. وهؤلاء هم أقرب الناس إلى المنهج الصحيح في التعامل مع زلات العلماء.

أهل الهوى

أهل الهوى هم الذين يدخلون باب النقد بدوافع خفية أو ظاهرة من تعصب، أو خصومة، أو حسد، أو انتصار للنفس أو الجماعة. وقد يقولون حقًا أحيانًا، لكنهم يضعونه في غير موضعه، أو يخلطونه بظلم وتشنيع. والهوى لا يظهر دائمًا في صورة باطلة، بل قد يتخفى في ثوب الغيرة على الحق.

أهل العبث

أهل العبث هم الذين يتعاملون مع زلات العلماء مادة للصيد والإثارة وجمع الانتباه، لا بابًا للعلم والإصلاح. ومنهم المفتش عن العثرات، والصائد الإعلامي، ومن يجمع النصوص المبتورة ليصنع منها قضية.

وهؤلاء خطرهم عظيم؛ لأنهم يحولون التراث إلى ساحة فضائح لا إلى مجال فهم وتعلم.

أهل الاضطراب

أهل الاضطراب هم من لا يملكون ميزانًا واضحًا في هذا الباب؛ فقد يغلو أحدهم في عالم ثم ينقلب عليه بسبب زلة، أو يتأثر بمقطع ثم يضطرب في ثقته بالعلم كله، أو يقلد كل صوت مرتفع. وهؤلاء يحتاجون إلى تعليم المنهج، لا إلى مزيد من الضجيج.

كلام الخصوم

كلام الخصوم هو ما ينقله أو يقوله من بينه وبين العالم أو مدرسته خصومة علمية أو مذهبية أو شخصية. ولا يرد كلام الخصم مطلقًا، لكنه لا يقبل كذلك بلا تثبت، لأن الخصومة قد تضخم الخطأ وتخفي الحسنات. ومن العدل أن يجمع كلام الموافق والمخالف، وأن ينظر في البينة، لا في حدة العبارة وحدها.

المقاطع المبتورة

المقاطع المبتورة هي النصوص أو التسجيلات أو الصور التي تنتزع من سياقها، ثم تنشر وحدها لتكوين حكم على صاحبها. وخطرها أنها تعطي القارئ وهم المعرفة، مع أنها قد تخفي أهم ما يفسر الكلام. وكثير من الظلم في هذا العصر يبدأ من مقطع قصير أو صورة من كتاب أو عنوان مثير.

الانطباع

الانطباع هو الشعور الأول أو الحكم السريع الذي يتولد عند قراءة نص أو سماع مقطع. والانطباع ليس علمًا ولا حكمًا، بل يحتاج إلى مراجعة وتثبت وسؤال أهل الاختصاص. ومن الظلم أن يبني الإنسان أحكامه على الانطباعات، ثم يعاملها كأنها حقائق قطعية.

التلقي

التلقي هو أخذ العلم عن أهله، لا مجرد جمع المعلومات من الكتب والمقاطع. والتلقي الصحيح يصحح الفهم، ويضبط المنهج، ويعلم الطالب كيف يقرأ، ومتى يتوقف، وكيف يسأل، وما الذي يصلح للنشر وما لا يصلح. والقراءة نافعة، لكنها لا تغني وحدها عن التلقي، خاصة في دقائق التراث ومصطلحات المتقدمين.

النص

النص هو اللفظ الوارد في القرآن الكريم أو السنة النبوية أو في كلام أهل العلم عند النقل عنهم، بحسب موضع الاستعمال. فإذا قيل في باب الاستدلال: "النص الشرعي"، فالمقصود ما ورد عن الله تعالى أو عن رسوله ﷺ من ألفاظ الوحي. والنص من حيث هو لفظ محفوظ لا يكفي وحده لإنتاج الحكم حتى يفهم في سياقه، وبلغته، وسبب وروده، وعلاقته بما قبله وما بعده، وما يوافقه أو يقيده أو يخصصه من النصوص الأخرى.

المعنى الدقيق (عند الجمهور) :اللفظ الواضح الذي لا يحتمل أي احتمال آخر (لا من قريب ولا من بعيد).
المعنى الواسع (عامة الأصوليين) :كل دليل أو ملفوظ مفهوم المعنى من الكتاب والسنة (سواء كان عاماً، خاصاً، حقيقة، أو مجازاً)

ومن الخلط الشائع أن يظن الإنسان أن مجرد الوقوف على نص في المسألة يعني أنه أدرك الحكم الشرعي كاملا. فقد يكون النص عاما وله مخصص، أو مطلقا وله مقيد، أو ظاهرا وله صارف، أو واردا في حال لا تنطبق على الواقعة محل السؤال. فتعظيم النص لا يكون باقتطاعه من منظومته، بل بفهمه كما فهمه أهل العلم، وربطه بسائر النصوص والقواعد التي تخدم معناه وتحفظ مراده.

الدليل

الدليل هو ما يرشد إلى الحكم الشرعي ويقوم عليه الاستدلال. وقد يكون الدليل آية من كتاب الله، أو حديثا عن رسول الله ﷺ، أو إجماعا، أو قياسا صحيحا، أو أثرا معتبرا، أو قاعدة شرعية، أو مصلحة معتبرة بضوابطها. والدليل أوسع من مجرد نص مفرد؛ لأنه يشمل النص ووجه دلالته، وما يعضده أو يعارضه، وطريقة تنزيله على المسألة.

ومن الخطأ أن يرفع الإنسان شعار "اتباع الدليل" وهو لا يقصد إلا نصا واحدا وافق ما ظهر له، مع إهمال بقية الأدلة. فالدليل في اصطلاح الفقهاء ليس جملة معزولة، بل بناء مركب من ثبوت النص، وفهم دلالته، ومعرفة مرتبته، وجمعه مع غيره، والنظر في عمل السلف وفهمهم له. ومن لم يحسن هذا الباب ربما تمسك بدليل صحيح، لكنه استدل به في غير موضعه، أو ترك لأجله أدلة أخرى أرجح أو أبين.

استنباط الحكم

استنباط الحكم هو استخراج الحكم الشرعي من أدلته وفق أدوات العلم وقواعده. وهو عمل الفقيه حين ينتقل من النصوص الكلية أو الجزئية إلى الحكم المناسب للمسألة المعينة. ولا يكون الاستنباط بمجرد قراءة النص قراءة أولى، بل يحتاج إلى معرفة باللغة، وأصول الفقه، ومقاصد الشريعة، ومراتب الأدلة، وطرق الجمع والترجيح، والناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، وتحقيق المناط.

والخلل في هذا الباب أن بعض الناس يظن أن الحكم ظاهر لكل قارئ، وأن الفقيه إذا خالف فهمه للنص فقد خالف النص نفسه. وهذا جهل بطبيعة الفقه؛ فقد يتفق العلماء على النص ويختلفون في وجه دلالته، أو في صحة تنزيله، أو في علاقته بغيره من الأدلة. فالاستنباط ليس ترفا علميا، بل هو الجسر الذي يعبر به الفقيه من النص إلى الحكم دون أن يظلم النص أو يظلم الواقعة.

الفقيه

الفقيه هو العالم الذي تأهل لفهم الأحكام الشرعية من أدلتها، ومعرفة وجوه الاستدلال، والتمييز بين مراتب الأدلة، والجمع بينها، وتنزيلها على الوقائع. وليس الفقيه مجرد حافظ للنصوص، ولا ناقل للأقوال، بل هو صاحب آلة علمية تمكنه من فهم النصوص في ضوء مجموع الشريعة، ومعرفة مواضع الاتفاق والخلاف، وتمييز ما يصلح للفتوى مما لا يصلح.

ومن الظلم اختزال الفقيه في صورة من يقدم رأيه على الدليل. فالفقيه المعتبر لا يعارض الوحي بهواه، وإنما يجتهد في فهم مراد الوحي. وإذا قال قولا خالف ما ظهر لغيره من الدليل، فالأصل أن يبحث مأخذه قبل اتهامه؛ فقد يكون عنده دليل آخر، أو فهم للسياق، أو اعتبار لناسخ أو مخصص أو مقيد، أو نظر في عمل

الصحابة والتابعين. ورد خطأ الفقيه جائز بل واجب عند الحاجة، لكن لا يكون ذلك إلا بعلم وأدب وإنصاف.

المفتي

المفتي هو من يبين الحكم الشرعي للسائل في نازلة أو واقعة معينة، مستندا إلى اجتهاد الفقيه والدليل، ومستعملا أدوات الفقه، ومراعيا حال المستفتي ومآلات الجواب. والمفتي ليس مجرد ناقل لحكم محفوظ، بل هو ناظر في النص والواقع معا؛ يعرف الحكم من جهة أصله، ثم ينظر كيف ينزل على الشخص المعين في ظرفه الخاص.

ومن الخلط أن يظن الناس أن كل من عرف مسألة أو حفظ جوابا صار مفتيا. فالفتوى مقام عظيم؛ لأنها توقيع عن رب العالمين، والكلمة فيها قد تغير حياة إنسان أو أسرة أو مجتمع. لذلك يحتاج المفتي إلى علم، وورع، وفقه نفس، ومعرفة بأحوال الناس، وقدرة على السؤال والتثبت قبل الجواب. وقد يكون الحكم في الجملة صحيحا، لكن إلقاءه على مستفت معين بلا نظر في حاله يؤدي إلى مفسدة أو ظلم أو اضطراب.

الفتوى

الفتوى هي بيان الحكم الشرعي في واقعة معينة لمن سأل عنها، مع تنزيل ذلك الحكم على حال السائل وظرفه. وهي تختلف عن مجرد التعليم العام أو عرض الأقوال؛ لأن الفتوى تتعلق بإنسان محدد، وواقعة محددة، وسياق محدد. ولذلك قيل إن أركانها ثلاثة: الدليل، وطريقة استنباط الحكم من الدليل، وحال المستفتي عند تنزيل الحكم عليه.
ومن الخطأ التعامل مع الفتوى كأنها عبارة جامدة تصلح لكل زمان ومكان وشخص. فقد تتغير الفتوى بتغير الحال أو العرف أو القدرة أو الضرورة أو المآل،

مع بقاء أصل الحكم الشرعي محفوظا. وهذا لا يعني التلاعب بالدين، بل يعني فهم الدين كما هو: خطاب هداية ورحمة وعدل، لا ألفاظا تلقى بلا نظر في أثرها وموضعها. فالفتوى الصحيحة تجمع بين تعظيم النص، وفقه الاستنباط، وبصيرة التنزيل.

النسخ

النسخ هو رفع حكم شرعي سابق بدليل شرعي متأخر عنه. ولا يكون النسخ بالرأي، ولا بمجرد دعوى التعارض، ولا لأن الحكم لم يعد موافقا لذوق العصر، بل لا يثبت إلا بدليل يدل على أن الحكم المتأخر جاء رافعا للحكم السابق. وهو باب دقيق من أبواب العلم، يحتاج إلى معرفة بتاريخ النصوص، ومراتبها، وطرق الجمع بينها، وأقوال أهل العلم فيها.

ومن أكثر مواضع الخلل أن يسارع بعض الناس إلى ادعاء النسخ عند كل تعارض ظاهري بين نصين، مع أن الأصل عند العلماء هو الجمع بين الأدلة ما أمكن، لأن إعمال النصوص أولى من إلغاء بعضها. فإذا أمكن حمل نص على حال، ونص آخر على حال مختلفة، أو تخصيص عام، أو تقييد مطلق، لم يصح الانتقال إلى النسخ. فالنسخ ليس طريقا سهلا للتخلص من النصوص، بل باب محكم لا يدخله إلا من عرف ترتيب الأدلة ووجوه الجمع والترجيح.

تنويه

تحرير المصطلحات يحفظ العقل من الخلط، واللسان من الظلم، والقلب من التشفي. فمن عرف الفرق بين الزلة والانحراف، وبين النصيحة والتشهير، وبين طالب العلم والمتخصص، وبين رد الخطأ وإسقاط القائل، كان أقرب إلى الإنصاف، وأبعد عن الفتنة.

فكثير من الظلم يبدأ من كلمة غير محررة، وكثير من الفتن تبدأ من مصطلح استعمل في غير موضعه. والعدل في الألفاظ بداية العدل في الأحكام، ومن ضبط لسانه في المصطلحات كان أقدر على ضبط قلبه عند الخلاف.

عزيزي القارئ،

تماشيا مع قيم الشفافية والأمانة العلمية التي يقوم عليها هذا العمل، نود التنويه بأنه تمت الاستعانة بأقل قدر ممكن ببعض الأدوات الرقمية، ومنها أدوات الذكاء الاصطناعي، في بعض مراحل التحرير اللغوي بالذات لفصل المصطلحات والمراجع، ثم مراجعة النحو والصرف، كما استُخدمت في توليد الغلاف.

ونؤكد أن المسؤولية العلمية والشرعية والتربوية عن مضمون هذا الكتاب تبقى كاملة على المؤلف، وأن النص قد خضع لمراجعة بشرية قبل نشره؛ حرصا على تقديم محتوى نافع، موثوق، ومتزن، يراعي مقاصد الشريعة، وحاجات التربية، وواقع التواصل الرقمي المعاصر.

الخاتمة

إن التعامل مع زلات العلماء، وبخاصة العلماء المتقدمين، باب دقيق لا يحسنه إلا من جمع بين العلم والورع والعدل؛ فمن نظر إلى العلماء بعين التقديس أضر بالحق، ومن نظر إليهم بعين التشفي أضر بالعلماء والأمة، ومن نظر إليهم بعين الإنصاف انتفع بعلمهم، ورد خطأهم، وحفظ مقامهم.

وليست القضية أن نغلق باب النقد، أو نحول العلماء إلى رموز فوق المراجعة، أو نخفي أخطاءهم إذا احتاج الناس إلى بيانها؛ وإنما القضية أن يكون النقد بعلم وعدل ورحمة، وأن نفرق بين الخطأ وصاحبه، وبين الزلة والمنهج، وبين الاجتهاد المرجوح والانحراف، وبين مخالفة المشهور ومخالفة الإجماع، وبين كلام الأقران والحكم المحرر، وبين النصيحة والتشهير.

وقد تبين من خلال هذا الكتاب أن الناس في هذا الباب أصناف شتى: فمنهم أهل العدل والإنصاف، يردون الخطأ بلا فجور، ويحفظون الفضل بلا غلو، ويجمعون بين محبة الحق ومعرفة أقدار أهله. ومنهم أهل الهوى والخصومة، يجعلون النقد أداة للولاء والبراء، أو بابا للانتقام، لا طريقا إلى الحق.

ومنهم أهل العبث والإثارة، الذين يحولون التراث إلى مادة للاصطياد والتشويه، ويطلبون من زلات الكبار ما يرفع ذكر الصغار. ومنهم أهل الاضطراب، ممن يحتاجون إلى تعليم وتهذيب وتصحيح ميزان.

وما أحوج الأمة، في زمن الضجيج وسرعة النشر وسهولة الاقتطاع، إلى خلق الإنصاف؛ فالإنصاف عزيز، لأنه يطلب من الإنسان أن يخالف هواه، وأن يذكر فضل من يخالفه، وأن يرد خطأ من يحبه، وأن يسكت حين يكون الكلام فتنة، وأن يتكلم حين يكون البيان واجبا.

فمن وجد لعالم زلة، فليتق الله في عرضه، وليقل بلسان العدل: هذا موضع لا نوافقه عليه، مع حفظ فضله ومكانته. ومن رأى خطأ منتشرا، فليبينه بقدر الحاجة، لا بقدر الإثارة. ومن لم يعرف، فليصمت أو يسأل أهل العلم؛ فإن الصمت عن جهل خير من كلام يظلم به عالما، أو يضلل به سامعا، أو يفسد به قلبا.

فالبطولة لا تكون أن تهدم عالما بعبارة، ولا أن تصنع من زلته معركة، ولا أن تظهر للناس كأنك كشفت ما غفلت عنه الأمة قرونا. إنما البطولة أن تقول الحق بعدل، وأن تحفظ الفضل بوفاء، وأن تعلم أن أعراض العلماء ليست جسرا إلى الشهرة، ولا وقودا للخصومة، ولا مادة للعبث.

إن الأمة لا تحفظ دينها بتقديس العلماء ولا بذبحهم، وإنما تحفظه بحفظ الوحي، ومعرفة أقدار حملته، ورد الخطأ بعلم، وحفظ الفضل بعدل. فمن ظلم العلماء باسم الحق، فقد أساء إلى الحق الذي يدعي نصرته؛ ومن قبل الخطأ باسم المحبة، فقد أساء إلى العلماء الذين يدعي محبتهم؛ ومن جمع بين رد الخطأ وحفظ المقام، فقد اقترب من ميزان الشريعة وأدب العلم.

وما أقبح أن يتتبع المرء الزلات، وينسى الفضائل، وأن يفتش عن العثرة، ويكتم المناقب، وأن يجعل تاريخ عالم من علماء الأمة رهينة عبارة موهمة، أو اجتهاد مرجوح، أو نقل غير محرر. فالعلماء بشر يخطئون ويصيبون، وليس أحد منهم معصوما بعد رسول الله ﷺ، لكنهم، مع ما وقع منهم من خطأ بشري، كانوا حملة علم، وأهل سبق، وأبوابا دخلت منها الأمة إلى فهم كتاب ربها وسنة نبيها.

وقد روي أن معاوية قال لعمرو بن العاص رضي الله عنهما: من أبلغ الناس؟ قال: من اقتصر على الإيجاز، وسلب الفضول. قال: فمن أصبر الناس؟ قال: من كان رأيه رادا لهواه. قال: فمن أسخى الناس؟ قال: من بذل دنياه في صلاح دينه. قال: فمن أشجع الناس؟ قال: من رد جهله بحلمه.

وما أحوجنا إلى هذه المعاني: بلاغة تكف اللسان عن الفضول، وصبر يرد الرأي عن الهوى، وسخاء يجعل الدنيا في خدمة الدين، وشجاعة تضبط الجهل بالحلم. فليست الشجاعة في التسرع إلى الحكم، ولا في إطلاق اللسان، ولا في إسقاط المقامات، وإنما الشجاعة أن يملك الإنسان نفسه عند الغضب، ولسانه عند الخصومة، وقلبه عند الفتنة.

رحم الله علماء الأمة، وغفر لهم زلاتهم، ونفعنا بعلومهم، ورزقنا أدب الخلاف، وعدل الحكم، وطهارة القصد، وحفظ اللسان. وجعلنا ممن يعرفون الحق بدليله، ويعرفون لأهل الفضل فضلهم، فلا يغلون في الرجال، ولا يجفون عنهم، ولا يجعلون خطأهم سبيلا إلى إسقاط ما نفع الله به من علمهم.
وختاما، فهذه كلمات كتبتها تذكيرا لنفسي قبل غيري، لا حكما على أحد، ولا دفاعا عن خطأ، ولا دعوة إلى السكوت عن باطل، وإنما رجاء أن يحفظ الله بها قلبا من غل، ولسانا من ظلم، وطالب علم من جرأة، وقارئا من اضطراب.

قال الله تعالى: ﴿**وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَا تَجۡعَلۡ فِي قُلُوبِنَا غِلّٗا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٞ رَّحِيمٌ ١٠**﴾ سورة الحشر، الآية: 10

والله من وراء القصد، وهو الهادي إلى سواء السبيل.
كتبه راجي عفو ربه
علاء الدين
2025-6-1

مراجع في أدب العلم والتعامل والإنصاف

لا يقصد من هذه القائمة الاستقصاء، وإنما الإشارة إلى جملة من المراجع التي انتفع بها المؤلف أو توافق موضوع الكتاب، ويستحسن الرجوع إلى الطبعات المحققة المعتمدة

1. ابن عبد البر، أبو عمر يوسف بن عبد الله **.جامع بيان العلم وفضله**. من أهم المراجع في فضل العلم، وآداب حمله، وخطر القول بغير علم، ووجوب توقير العلماء مع معرفة أن الحق فوق الرجال.
2. ابن رجب الحنبلي، عبد الرحمن بن أحمد **.فضل علم السلف على علم الخلف.** و هو كتاب نافع في بيان قيمة علم السلف، وخطر التوسع في الجدل والمراء، وأهمية الورع في طلب العلم والكلام فيه.
3. الشاطبي، إبراهيم بن موسى .**الاعتصام**. من المراجع المهمة في فهم البدعة، وضوابط الاتباع، وخطورة الانحراف عن المنهج، مع ضرورة استعماله بعلم وإنصاف.
4. ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم **.رفع الملام عن الأئمة الأعلام**. أصل مهم في بيان أسباب اختلاف العلماء، وأن العالم قد يخالف الدليل الظاهر لأسباب معتبرة؛ كعدم بلوغ الحديث، أو اختلاف الفهم، أو اختلاف التصحيح والتضعيف.
5. الذهبي، محمد بن أحمد **.سير أعلام النبلاء**. من أعظم كتب التراجم التي تجمع بين ذكر الفضل، والتنبيه على الخطأ، وحفظ مقامات العلماء، وفيه نماذج كثيرة من الإنصاف مع الأئمة.
6. الذهبي، محمد بن أحمد .**تذكرة الحفاظ**. مرجع مهم في تراجم المحدثين، وفيه مادة نافعة لفهم مراتب العلماء، وطريقة أهل العلم في الجمع بين النقد وحفظ الفضل.
7. السبكي، تاج الدين عبد الوهاب بن علي .**طبقات الشافعية الكبرى.** من المراجع المهمة في تراجم العلماء، وفيه مباحث نافعة في الإنصاف، والتحذير من التسرع في الكلام على الأئمة، والتنبيه إلى آفات التعصب.

8. ابن القيم، محمد بن أبي بكر .**إعلام الموقعين عن رب العالمين.** من أهم المراجع في فقه الفتوى، ومقاصد الشريعة، وأدب التعامل مع أقوال العلماء، ومعرفة تغير الفتوى باختلاف الأحوال والأزمان.

9. ابن الصلاح، عثمان بن عبد الرحمن .**أدب المفتي والمستفتي.** مرجع مهم في بيان خطورة مقام الفتوى، وآداب المفتي، وواجبات المستفتي، وشروط التصدر للكلام في الدين. ويفيد هذا الكتاب في ضبط معنى الأهلية العلمية، وأن الكلام في مسائل العلم ليس بابًا مفتوحًا لكل قارئ أو ناقل.

10. ابن قدامة المقدسي، أحمد بن عبد الرحمن .**مختصر منهاج القاصدين.**
كتاب نافع في تزكية النفس، وتهذيب القلب، والتحذير من آفات العلم والرياء والعجب وحب الظهور. وتظهر فائدته في هذا الكتاب من جهة التنبيه إلى أن طالب العلم لا يكفيه تصحيح المسائل، بل يحتاج إلى تصحيح قلبه وباعثه.

11. ابن الجوزي، عبد الرحمن بن علي **.تلبيس إبليس.** من الكتب المهمة في كشف مداخل الشيطان على العباد، والزهاد، والفقهاء، والوعاظ، وطلبة العلم. وهو شديد الصلة بموضوع الكتاب؛ لأن تتبع الزلات قد يتزين لصاحبه بلباس الغيرة على الحق، وهو في حقيقته باب من أبواب العجب أو التشفي أو حب الغلبة.

12. الغزالي، محمد **.من هنا نعلم.** كتاب نافع في مراجعة بعض التصورات الفكرية والدينية والاجتماعية، وفيه روح إصلاحية تؤكد أن الدين لا ينصر بالجمود ولا بالتهوين، بل بالفهم الواعي والخلق الراشد.

13. الغزالي، محمد **.ليس من الإسلام.** من كتب الشيخ محمد الغزالي التي تعالج مظاهر الانحراف في التدين والفهم والسلوك، ويفيد في التنبيه إلى أن التدين قد يصاحبه خلل في الخلق أو الفهم إذا لم يضبط بالعلم والرحمة والعدل.

14. عيسى، عبد الجليل. **ما لا يجوز فيه الخلاف بين المسلمين.** كتاب مهم في تحرير ما ينبغي أن يبقى خارج دائرة النزاع بين المسلمين، والتنبيه إلى خطورة تحويل مسائل الخلاف إلى أبواب للفرقة والخصومة. وتظهر فائدته في هذا الكتاب من جهة ضبط حدود الخلاف، وبيان أن الأمة تحتاج إلى التمييز بين ما يسوغ فيه الاجتهاد، وما لا يجوز أن يتحول إلى مادة للتشنيع وتمزيق الصف وإسقاط المخالفين.

معجم الآفات النفسية في هذا الكتاب

هذا الملحق لا يقصد به تشخيص الأشخاص، ولا الحكم على النيات، ولا تحويل الخطاب الديني إلى عيادة نفسية مفتوحة. فالقلوب إلى الله، والنيات لا يعلمها إلا هو. وإنما المقصود أن نقدم للقارئ خريطة نفسية موجزة للآفات المذكورة في الكتاب، مع تقريبها إلى بعض المصطلحات النفسية المعروفة باللغة الإنجليزية، حتى يتضح الفرق بين الآفات المتقاربة، ولا يشعر القارئ أن الفصول تكرر المعنى نفسه بأسماء مختلفة.

هذا الملحق ليس تشخيصا سريريا، بل خريطة مفاهيمية تساعد القارئ على التمييز بين الآفات المتقاربة. والمصطلحات الإنجليزية المذكورة ليست دائما مقابلا طبيا أو تشخيصيا دقيقا، وإنما هي أقرب المفاهيم النفسية التي تساعد على الفهم. فالكتاب لا يتعامل مع هذه الظواهر بوصفها اضطرابات سريرية، بل بوصفها أنماطا نفسية وأخلاقية وسلوكية قد تظهر في الخطاب الديني الرقمي.

وقد سبق التنويه في صدر الكتاب إلى طبيعة الاستعانة المحدودة بالأدوات الرقمية لترجمة المصطلحات النفسية، مع بقاء المسؤولية العلمية والأدبية كاملة على المؤلف.

أولا: آفات الصورة والذات

1. التدين الاستعراضي

المصطلح النفسي الأقرب Religious Self-Presentation / Impression Management / Virtue Signaling : هو استعمال الخطاب الديني لصناعة صورة أمام الناس: صورة الغيور، أو الحارس، أو الشجاع، أو الرحيم، أو المنفتح. مركز هذه الآفة هو حب الظهور؛ فصاحبها لا يكتفي بأن يظهر الحق، بل يريد أن يظهر هو مع الحق.

2. عقدة التفوق الديني والأخلاقي

المصطلح النفسي الأقرب Moral Superiority Bias / Self-Righteousness / Moral Grandiosity : هي شعور داخلي بأن صاحبه أعلى من غيره دينا ووعيا ونجاة، وأنه في موقع الحكم على الناس لا التناصح معهم. مركزها هو الاستعلاء الأخلاقي؛ حيث يرى عيوب غيره أكثر مما يرى عيوب نفسه.

3. النرجسية الدينية

المصطلح النفسي الأقرب Religious Narcissism / Spiritual Narcissism : هي أن يجعل الإنسان نفسه أو فهمه أو جماعته مركزا للحقيقة، فيخلط بين الانتصار للدين والانتصار لصورته. مركز هذه الآفة هو تضخم الذات داخل الخطاب الديني، حتى يصبح نقد الشخص كأنه نقد للحق نفسه.

4. استغلال الدين للمكانة الاجتماعية المصطنعة

المصطلح النفسي الأقرب Status Seeking / Social Signaling / Prestige Motivation : هو توظيف مظاهر التدين أو لغته أو حضوره الرقمي للحصول على وجاهة اجتماعية ومكانة رمزية. مركز هذه الآفة هو طلب المنزلة لا طلب التزكية.

5. عبادة الأشخاص والرموز الدينية

المصطلح النفسي الأقرب Authority Bias / Guru Effect / Parasocial Attachment : هي التعلق المرضي بالرمز حتى يصبح معيارا للحق، لا مجرد

طريق إليه. مركز هذه الآفة هو تحويل المحبة والتوقير إلى عصمة نفسية، فيقبل الإنسان من محبوبه ما يرده من غيره.

6. عقدة المنقذ الديني

المصطلح النفسي الأقربSavior Complex / Messiah Complex : هي شعور الإنسان بأنه مكلف بإنقاذ الجميع، وأن غيابه خطر، وصمته خيانة، وأن الدين أو الناس يحتاجون إليه في كل معركة. مركز هذه الآفة هو تضخم الدور الذاتي تحت غطاء الرسالة.

7. التعصب الديني

المصطلح النفسي الأقرب Dogmatism / Cognitive Rigidity / Need for Cognitive Closure : هو التعلق الحاد برأي أو جماعة أو تصنيف، مع ضعف القدرة على احتمال التعقيد والخلاف والتفصيل. مركزها هو الحاجة إلى اليقين السهل، حيث تهرب النفس من مشقة الفهم إلى راحة الأبيض والأسود.

8. القسوة حين تتنكر في هيئة الغيرة

المصطلح النفسي الأقرب Moralized Aggression / Righteous Anger / Bias : هي استعمال الشدة والجرح والإهانة باسم حماية الدين. مركز هذه الآفة هو اختلاط الغضب للنفس بالغضب للحق؛ فالغيرة الصادقة تحزن على الخطأ، أما القسوة فتفرح بالخصومة والهزيمة.

9. الشماتة الدينية

المصطلح النفسي الأقربSchadenfreude / Moral Schadenfreude : هي الفرح بسقوط المخالف، مع تسمية ذلك فرحا بظهور الحق. مركز هذه الآفة هو لذة الإدانة؛ فالفرح بالحق يحب رجوع المخطئ، أما الشماتة فتتغذى من سقوطه.

10. السادية الأخلاقية

المصطلح النفسي الأقربMoral Sadism / Punitive Sadism : هي التلذذ بعقاب المخطئ وإهانته باسم العدل أو التربية أو الغيرة. مركز هذه الآفة هو الاستمتاع بألم الآخر، لا مجرد إقامة الحق أو حماية الناس.

11. حين يتحول التحذير إلى تشهير

المصطلح النفسي الأقرب : Public Shaming / Online Shaming / Reputational Aggression هو انتقال التحذير من مقصد حماية الناس وبيان الحق إلى مقصد إسقاط الشخص وكسر صورته. مركز هذه الآفة هو فساد القصد والقدر؛ فالتشهير يتوسع فيما لا تدعو إليه الحاجة، ويغلق باب الرجوع، ويفرح بانتشار الفضيحة.

12. التدين الانتقامي

المصطلح النفسي الأقرب : Displaced Aggression / Vengeance Motivation / Retaliatory Moralism هو استعمال الخطاب الديني لتصفية حساب نفسي قديم مع شخص أو تيار أو بيئة أو نمط من الناس. مركز هذه الآفة هو الثأر المغلف بالغيرة؛ فقد يكون الكلام في ظاهره دفاعا عن الحق، لكنه في باطنه تفريغ لجرح لم يشف.

13. التدين المجهول خلف اسم مستعار

المصطلح النفسي الأقرب : Online Disinhibition Effect / Anonymous Aggression هو استعمال المجهولية الرقمية لإطلاق القسوة والاتهام والجرح دون تحمل تبعة أخلاقية واضحة. مركز هذه الآفة هو الجرأة بلا مسؤولية؛ إذ يكتب الإنسان خلف القناع ما قد يستحي أن يقوله باسمه ووجهه.

14. العدوى النفسية للغضب الديني

المصطلح النفسي الأقرب : Emotional Contagion / Affective Contagion هي انتقال الغضب من شخص إلى آخر عبر المنشورات والتعليقات والمقاطع حتى يصبح مزاجا عاما. مركز هذه الآفة هو الانفعال بالتقليد؛ فالإنسان لا يغضب دائما لأنه فهم، بل لأنه رأى جماعته غاضبة.

15. اقتصاد الغضب الديني

المصطلح النفسي الأقرب : Outrage Economy / Moral Outrage Amplification هو تحول الغضب إلى سلعة رقمية تجذب التفاعل وتزيد الانتشار. مركز هذه الآفة أن المنصة تكافئ الانفعال أكثر مما تكافئ العدل، فيتعلم الخطاب الديني كيف يثير الناس لا كيف يربيهم.

16. صناعة موجات الغضب

المصطلح النفسي الأقرب / Collective Outrage / Moral Contagion : Group Polarization هي تضخيم الجمهور لقضية ما عبر التفاعل والانفعال حتى تتجاوز قدرها العادل. مركز هذه الآفة هو العدوى الجماعية؛ فقد تبدأ بحق، لكنها تتضخم حتى تختلط بالظلم والتشفي والتسرع.

17. الإسقاط النفسي

المصطلح النفسي الأقربPsychological Projection : هو أن يتهم الإنسان الآخرين بما يسكن في داخله ولا يريد الاعتراف به. مركز هذه الآفة هو الهروب من مواجهة النفس؛ فقد يهاجم حب الظهور وهو يطلبه، أو يهاجم التعصب وهو يمارسه.

18. التنافر المعرفي الديني

المصطلح النفسي الأقربCognitive Dissonance : هو الصراع الداخلي بين ما يعرفه الإنسان من الحق وما يفعله أو يميل إليه، فيلجأ إلى التأويل والتبرير حتى لا يواجه نفسه. مركز هذه الآفة هو حماية الصورة الذاتية من الانكسار.

19. الرخصة الأخلاقية باسم الدين

المصطلح النفسي الأقربMoral Licensing : هي أن يشعر الإنسان أن أعماله الدينية أو مواقفه في نصرة الحق تمنحه حقا خفيا في تجاوز أخلاقيات أخرى. كاستعمال الحسنة لتبرير السيئة، ليظن أن غيرته تعفيه من العدل.

20. الهروب الروحي من الجراح الشخصية

المصطلح النفسي الأقربSpiritual Bypassing : هو استعمال الدين للهروب من ألم نفسي غير معالج، بدلا من تزكية هذا الألم وشفائه. مركز هذه الآفة هو تحويل الجرح إلى خطاب؛ فيتكلم الإنسان باسم الدين، بينما تقود كلامه جراح قديمة.

21. الهروب من واجبات الحاضر إلى القضايا الآمنة

المصطلح النفسي الأقرب / Displacement / Avoidance Coping : Moral Compensation هو الانشغال بقضايا بعيدة أو عامة أو تاريخية هروبا

من واجب قريب ومحدد. مركز هذه الآفة هو استبدال المسؤولية المباشرة بشعور أخلاقي مريح؛ فيتكلم الإنسان عن الأمة وهو يظلم من حوله.

22. تديين الهوى باسم المقاصد

المصطلح النفسي الأقرب Motivated Reasoning / Desire-Based Reasoning هو استعمال لغة المقاصد لتبرير رغبات النفس أو ضغوط الواقع دون انضباط بالنص والعلم. مركز هذه الآفة هو جعل المقصد سلاحا على النص، لا فهما أعمق له.

23. لي عنق النصوص والقص واللصق

المصطلح النفسي الأقرب Cherry Picking / Confirmation Bias / Proof-Texting هو اجتزاء النصوص أو الأقوال أو الوقائع لتمرير فهم سابق في النفس. مركز هذه الآفة هو استخدام الدليل لتأكيد الهوى، لا لتصحيحه.

24. التلاعب بالمصطلحات

المصطلح النفسي الأقرب Framing Effect / Euphemistic Labeling / Semantic Manipulation هو تغيير اسم المرض ليصبح مقبولا: تسمية القسوة غيرة، والخوف حكمة، والمداهنة رحمة، والكبر عزة، والهوى مقاصد. مركز هذه الآفة هو الهروب من حقيقة الفعل عبر تجميل اسمه.

25. عقلية القطيع الديني

المصطلح النفسي الأقرب Groupthink / Conformity / Echo Chamber Effect هي ذوبان الفرد في رأي جماعته الرقمية حتى يظن أنه يفكر مستقلا، بينما هو يردد ما تسمح به الدائرة التي ينتمي إليها. مركز هذه الآفة هو ضغط الانتماء.

26. التعلق بالهوية الدينية لا بحقيقة العبادة

المصطلح النفسي الأقرب-Identity Fusion / Social Identity Protective Cognition هو أن يصبح الدين هوية صراعية يعرف الإنسان

نفسه بها ضد الآخرين، أكثر من كونه عبودية تصلحه بين يدي الله. مركز هذه الآفة هو سؤال: من نحن ومن هم؟ بدلا من سؤال: ماذا يريد الله مني؟

27. تقديس الجماعة أو التيار

المصطلح النفسي الأقرب : In-Group Bias / Group Narcissism / Tribalism هو جعل الجماعة أو المدرسة أو التيار حجابا عن الدليل والعدل. مركز هذه الآفة هو العصبية الجماعية؛ فلا يسأل: أين الحق؟ بل يسأل: ماذا يقول فريقنا؟

28. التدين الدفاعي والخوف من الاتهام

المصطلح النفسي الأقرب: Identity-Defensive Religiosity / Protective Reasoning / Defensive Processing هو اختيار الموقف الأشد أو الأعلى صوتا لا لأنه الأعدل، بل لأنه الأكثر أمانا أمام جمهور المتدينين. مركز هذه الآفة هو الخوف من الاتهام بالتساهل أو التمييع.

29. الارتياب الديني وعقلية المؤامرة

المصطلح النفسي الأقرب : Conspiratorial Thinking / Conspiracy Mentality هو تفسير الوقائع والأشخاص دائما بمنطق الخفاء والتآمر والنية السيئة دون بينة كافية. مركز هذه الآفة هو انعدام الأمان الداخلي، حيث يظن الإنسان أنه أكثر وعيا، بينما قد يكون أقل إنصافا.

30. الحسد المقنع بالغيرة الدينية

المصطلح النفسي الأقرب: Malicious Envy / Social Comparison هو ألم داخلي من فضل الله على شخص آخر، يخرج في صورة تحذير أو نقد أو غيرة. مركز هذه الآفة هو المنافسة النفسية على المكانة؛ فصاحبها لا يريد فقط تصحيح خطأ الآخر، بل يريد زوال أثره من القلوب.

31. فقه الدليل دون فقه التراث

المصطلح النفسي الأقرب: Dunning-Kruger Effect / Epistemic Overconfidence هو التعامل المباشر مع النصوص دون اعتبار كاف لفهم العلماء وتراكم الفقه وأدوات الاستنباط. مركز هذه الآفة هو الثقة الزائدة بالفهم الفردي.

32. فقه النصوص حين يغيب عنه فقه النفوس

المصطلح النفسي الأقربEmpathy Gap / Context Blindness : هو معرفة الحكم أو الدليل مع ضعف فهم أحوال الناس ومداخلهم وطاقاتهم وآثار الخطاب عليهم. مركز هذه الآفة هو نقص الحكمة التطبيقية؛ فقد يقال الحق بطريقة تهدم أثره.

33. فقدان فقه الأولويات

المصطلح النفسي الأقرب Salience Bias / Availability Heuristic / Priority Distortion هو اضطراب ترتيب القضايا والواجبات، فيكبر الصغير ويصغر الكبير بحسب الضجيج لا بحسب الميزان الشرعي والأخلاقي. مركز هذه الآفة هو الخضوع لإيقاع المنصة لا لمراتب الحق.

34. غياب فقه الستر حين صارت العثرات محتوى

المصطلح النفسي الأقرب Digital Shaming / Privacy Boundary Collapse هو التعامل مع عثرات الناس كأنها مادة مباحة للنشر والتداول. مركز هذه الآفة هو ضعف الحياء من كشف العورات، ونسيان أن البيان المشروع شيء، واستهلاك السقوط شيء آخر.

35. المتلقي المغشوش

المصطلح النفسي الأقرب Participatory Amplification / Passive Complicity هو الجمهور الذي يستهلك الخطاب المغشوش ويكافئه وينشره، وإن لم يصنعه ابتداء. مركز هذه الآفة هو المشاركة غير المباشرة في الفتنة؛ فالإعجاب والنشر والتعليق قد تصنع موجة ظلم كاملة.

36. الاحتراق الروحي والدعوي

المصطلح النفسي الأقرب Religious Burnout / Activist Burnout / Compassion Fatigue هو إنهاك القلب بسبب كثرة المعارك والردود والانفعالات حتى يفقد الإنسان سكينته وخشوعه ورحمته. مركز هذه الآفة هو استهلاك النفس باسم النصرة.

37. التدين على الواقع الرقمي غير المنضبط

المصطلح النفسي الأقرب Digital Disinhibition / Attention-Driven Behavior : هو أن تتشكل طريقة التدين بحسب إيقاع المنصة: السرعة، التفاعل، الاختصار، الغضب، والبحث عن الظهور. مركز هذه الآفة هو أن يصبح الجمهور والخوارزمية أحيانا أقوى أثرا من المراقبة والخلوة.

38. التدين على الواقع الرقمي الراشد

المصطلح النفسي الأقرب Self-Regulation / Reflective Functioning / Moral Self-Awareness : هو استعمال المنصات بوصفها وسيلة للبيان والنفع، لا مسرحا للصورة أو الغلبة أو القبول. مركزه النفسي هو مراقبة الله قبل مراقبة الجمهور، وضبط النية قبل النشر، وتقديم التزكية على الانتصار.

وبهذا تكون فصول الكتاب زوايا مختلفة لمرض واحد كبير: أن تدخل النفس إلى الدين قبل أن تتأدب به، فتستعمله قبل أن يسوسها، وتتكلم باسمه قبل أن تتزكى بنوره.

هذا الكتاب

يتناولُ مَسألَةً دقيقَةً وخَطِيرَةً، وهي: الحَديثُ عنْ زَلّاتِ العلَماءِ المُتَقَدِّمين، والخَطَر العَظيم الّذي يَترَتّب على تَتبُعِها والتّهاكِ بها في أَوساطِ الأُمَةَ.

يَضَعُ الكتاب ميزانَ الإنصافِ العادِلَ بينَ رَدّ الخَطَأَ إذا تَبَيّنَ، وحِفظِ المَقامِ وحَقّ العُلَماء الّذينَ حَمَلُوا العلم ونَفَعَ اللّه بِهِمَ الأُمَّةَ عَبرَ القُرُون.

يُبيّنُ المُؤَلِّفُ ضَوابِطَ مهمَّةً، ومِنهجًا متّزِناً، يَحمي طالب العِلمِ والقارِئَ مِن الانزِلاقِ إلى التّشهيرِ أَو تَتبُع العوراتِ، ويُعينُه على قِراءَةِ تُراثِ السَّلف بوعي وعدلِ ونضجِ.

مما يَتَناولُه الكتاب:

- معنى زلّةَ العالم والفرق بينها وبين الإنحراف المنهجي.
- لماذا يكون تَتبُعَ زلّات العلماء المُتَقدَمين مِن نقد خَطأً معاصر؟
- ضوابط عملية قبل تبيين خطأ العالم.
- مَن الذي يصلُحُ تَبيين خَطأَ العالم؟
- نقل كلام الأقّوال بين الاعتبار والتَحذير مِن سوء الاستعمال.
- علامات التمييز بيْن الناصحِ ومَتتَبِّعِ العورات.
- كيف يتعامل القارئَ غير المتخصص مع زلّةً منسوبة إلى عالم؟
- ضوابط الإنصاف عند الكلام في زلّات العلماء عند طلبة العلم.

> الحقُّ أثمنِ من الرجالِ، والعَلماءُ بشرٌ يُخطئَونَ ويُصيبون، فَلا نُقدِّمِ خطأَهُم فُنضَلهِم، ولا نُعجِلَ زلّاتَهم مِغولاً لهدمِ منزلَتهم.

علاءالدين محمد رجب

إقرأ بوعي ... وَكُن منصفاً
تحفظ للحق حقّه ... ولأهله قدرهم